

## سَمُّ التَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١

٢ الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ،  
الطيبين الطاهرين ٢ .

قال أبو الفتح عثمان بن جني . رحمه الله ٣ :

- هذا كتابٌ أشرح فيه كتابَ أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه  
الله في التصريف ، بتمكين أصوله ، وتهذيب فصوله ، ولا أدع فيه بحول  
الله وقوته غامضا إلا شرحته ، ولا مُشكلا إلا أوضحتُه ، ولا كثيراً من  
الأشباه والنظائر ٥ إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه ، ومتقدماً  
في جنسه ، فإذا أتيتُ على آخره ، أفردتُ فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة  
الغريبة \* فاذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فصلاً من المسائل المشكّلة  
١٠ العويصة \* التي تشحذ الأفكار ، وتروض الخواطر ، وليس ينبغي أن يتخطى  
إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها ، فإنه إن هجم  
عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع ، لم يحظ  
منها بكبير طائل ، وصعبت عليه أئماً صعوبة ، وكان حكمه في ذلك  
١٥ حكماً ممن أراد الصعود إلى قلّة جبل سامق في غير ما سبيل . أو كجازع  
مفازة لا يهتدى لها بلا دليل .

١ - بعد بالبسملة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليمًا) .

٢ ، ٢ - ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ - ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشباه والنظائر)

## [ علم التصريف والحاجة إليه ]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية<sup>١</sup> أتمَّ حاجةً ، وبهم إليه أشدُّ فاقةً ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرف أصولُ كلامِ العربِ من الزوائدِ الداخلةِ عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إنَّ المضارعَ مِنِ فَعَلٍ لا يَجِيءُ إلا على يَفْعَلُ بضمِّ العين ، ألا تَرَى أنَّكَ لو سَمِعْتَ إنسانا يقول : كَرُمَ يَكْرُمُ بفتحِ الراء من المضارع ، لقضيتُ بأنه تاركٌ لكلامِ العربِ [ ٢ ب ] سَمِعْتُهُمْ يقولون يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْهُمْ ، لأنَّكَ إذا صحَّ عندك أن العين مضمومةٌ من الماضي قضيتُ بأنها مضمومةٌ في المضارع أيضا قياسا على ما جاء ، ولم تحتجِ إلى السماع في هذا ونحوه<sup>٢</sup> وإن كان السماعُ أيضا ممَّا يشهدُ بصحَّةِ<sup>٣</sup> قياسِك . ومن ذلك أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضي إذا كان على مثالِ أَفْعَلٍ يكونُ مُفْعَلًا بضمِّ الميمِ وفتحِ العَيْنِ نحو : أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا ، وأَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا ، ألا تَرَى أنَّكَ لَمَوْ أَرَدْتَ المصدرَ من أكرمه على هذا الحدِّ لقلتُ مكْرَمًا قياسا ، ولم تحتجِ فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كلُّ اسمٍ كانت في أولِهِ ميمٌ زائدة ممَّا يُنْقَلُ ويُعْمَلُ بِهِ فهو مَكْسُورُ الأوَّلِ ، نحو مِطْرَقَةٌ ومِرْوَحَةٌ ، إلا ما اسْتَشْنَى<sup>٤</sup> من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميمَ زائدة ، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوه ممَّا يستدركُ من اللغة بالقياس .

١ - ط ، ش : اللغة : وهماشما : الأدب .

٢ - ط : أو نحوه .

٣ - ص : لصحة .

٤ - ص : استثنى له و ط : استثنى به وفوق ، به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع ]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع ، ولا بئلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : رجُلٌ وحَجَرٌ ، فهذا مما لا يُتقدّم عليه بقياس ، بل يُرجعُ فيه إلى السماع . فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّةً ، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللُغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

[ تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس ]

ولهذا ما لا ٢ تكاد تجد الكثير من مُصنّفي اللُغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف وترى كتابه أسدّ شيء فيها يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصرّفُ ويشتقُّ اضطرب كلامه وخلط . وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكدر يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرّر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره ، وليس هذا غصّا من أسلافنا ، ولا تنوّهينا لعلمائنا ، كيف وعلوهم نقبتدى ، وعلى أمثلهم نخنتدى ، وإنما أردتُ بذلك التنبية على فضل هذا القبيل [ ٣ ] من علم العربية ، وأنه من أشرفه وأنفسه ، حتى إنّ أهله المشبّلين عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما يُخطئون فيه ويُخلطون ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، وبعلم سواه متشاغل .

[ ما بين التصريف والاشتقاق والتحو واللغة ]

وينبغي أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبةً قريبا ، واتصالا شديدا ، لأن التصريف إنّما هو أن تجيئ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ،

١ - أكثر : زيادة من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ص .

٣ - ش ، ظ : سببا .

مثال ذلك أن تأتي إلى «ضَرَبَ» فتبني منه مثل «جعفرٍ» فنقول: «ضَرَبَ»  
 ومثل «قِمَطَرٍ»: «ضَرَبَ»، ومثل «دِرْهَمٍ»: «ضَرَبَ»، ومثل  
 «عَلِمَ»: «ضَرَبَ»، ومثل «ظَرَفَ»: «ضَرَبَ». أفلا ترى إلى تصريفك  
 الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب  
 الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فنقول: «ضَرَبَ»، ثم تشتق منه المضارع  
 فنقول: «يَضْرِبُ»، ثم تقول فى اسم الفاعل: «ضَارِبٌ»، وعلى هذا ما أشبه  
 هذه الكلمة. أولا ترى إلى قول رؤبنة<sup>١</sup> فى وصفه امرأة بكثرة الصخب  
 والخصومة: «تشتق فى الباطل منها الممتدق وهذا<sup>٢</sup> كقولك: تتصرف  
 فى الباطل: أى تأخذ فى ضروبه وأفانينه. فسنها<sup>٣</sup> هنا تقاربا واشتبكا. إلا أن  
 التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجازاذه، والاشتقاق أقعد فى اللعة من التصريف،  
 كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدل ذلك على أنك لا تكاد تجد  
 كتابا فى النحو إلا والتصريف فى آخره\* والاشتقاق إنما يمر بك<sup>٤</sup> فى كتب النحو منه  
 ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب\* . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم  
 الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة. ألا ترى أنك إذا قلت: «قام بكر،  
 ورأيت بكرًا»، ومَرَرْتُ بيكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حُرُوف<sup>٥</sup>  
 الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرّض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد  
 كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات  
 الشيء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب

١ - ظ، ش: صفة.

٢ - وهذا: عن ظ، ش، وهو غير واضح فى ص.

٣ - ها: ساقط من ظ، ش.

٤ - بك: ساقط من ظ، ش.

٥ - ظ، ش: حرف.

من العلم لما كان عَوِيصًا صَعْبًا بُدِيَّ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو، ثُمَّ جِيءَ بِهِ بِعَدِّ ،  
 لِيَكُونَ الْإِرْتِيَاضُ فِي النُّحُو مُوَطَّنًا لِلدُّخُولِ فِيهِ ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَغْرَاضِهِ  
 وَمَعَانِيهِ ، وَعَلَى تَصَرُّفِ الْحَالِ . فَمِنْ أَمَدِّهِ اللَّهُ بِصِفَاءِ الْقَسْرِيحَةِ ، وَأَيْدِهِ بِمَضَاءِ  
 الْخَاطِرِ وَالرَّوِيَّةِ ١ ، وَوَأَصَلَ الدَّرْسِ ، وَأَجْشَمَ النَّفْسِ ، وَهَجَرَ فِي الْعِلْمِ لَدَاتِهِ ،  
 وَوَهَبَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، أَمْتَازَ مِنَ الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ ، وَلِحِقِ بِالصَّدْرِ الْمُقَدَّمِ ، ٥  
 وَلَحَظَّتْهُ الْعْيُونَ بِالنَّفَاسَةِ ، وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَصَابِعُ بِالرِّيَاسَةِ ، وَكَانَ مُوَقَّفًا لِمَا  
 يَرْفَعُهُ وَيُعَلِّمُهُ مَسَدًّا فِيمَا يَقْصِدُ لَهُ وَيَنْتَحِيهِ .

[ قيمة كتاب التصريف للمازى ]

ولما كان هذا الكتاب الذى قد شرعتُ فى تفسيره وبَسَطُهُ مِنْ أَنْفَسِ كِتَابِ  
 التَّصْرِيفِ \* وَأَسَدِّهَا وَأَرْضِصِنَهَا ، عَرِيقًا فِي الْإِبْجَازِ وَالِاخْتِصَارِ ، عَارِيًا مِنَ الْحَشْوِ  
 ١٠ وَالِإِكْتَارِ مُتَخَلِّصًا مِنْ كَزَاوَةِ أَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مُرْتَفِعًا عَنْ تَخْلِيطِ كَثِيرٍ مِنَ  
 الْمُتَأَخِّرِينَ ، قَلِيلِ الْأَلْفَاظِ ، كَثِيرِ الْمَعَانِي ، عُنِيَتْ بِتَفْسِيرِ مُشْكَلِهِ ، وَكَشَفَ غَامِضِهِ ،  
 وَالزِّيَادَةَ فِي شَرْحِهِ ، مُحْتَسِبًا ذَلِكَ فِي جَنِّبِ ثَوَابِ اللَّهِ ، وَمُرَكِّبًا بِهِ مَا وَهَبَهُ لِي  
 مِنَ الْعِلْمِ .

[ ما يجب على من يطلع على كتاب ذى قيمة ]

وَحَقِيقَ عَلَى مِنْ ٢ نَظَرَ فِي كِتَابٍ قَدْ عُنِيَ بِهِ وَأَضَعَهُ ، ٣ وَأَنْصَرَفَ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ  
 مُصْتَفًى ٣ ، فَحَظِي مِنْهُ بِأَقْصَى مَا طَلَبَ ، وَوَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ مِنْ كِتَابٍ ، أَنْ  
 يَحْمَدَ اللَّهُ عَلَى مَا وَهَبَهُ لَهُ مِنْ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لِصَاحِبِهِ مَا وَقَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

١ - الروية : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٣ - ما بينهما فى ظ ، ش : وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه .

من حفظه<sup>١</sup>، وأن يعزى<sup>٢</sup> فيما يحكيه عنه إليه، فإن فعّل ذلك فعلى تحجّة أهل العلم والأدب وقف، وإن أبى إلا كُفّران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدّاف . وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيت ما يكون مُقنعا في معناه، ومُغنيا عما سواه، كما كان فيما أُورده من سداد وصواب ٥ فبتوفيق الله وإرشاده، وإن وقع سهو أو تقصير<sup>٢</sup> فما لا ينعري منه الحدّاق المتقدّمون [٤٤]، ولا يستنكفه العلماء المُتبرّزون والله أمّتهدي، وإياه أسْتَشِرُّدُ، وعليه أتوكل، وهو حسبي وكفّي .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ رِوَاةُ كِتَابِ الْمَازِنِ ]

١٠ قال أبو الفتح عثمان بن جني<sup>٣</sup>: أخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي<sup>٥</sup> قراءة مني عليه بحسب \* عن أبي بكر محمد بن السري السراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّةَ المَازِنِ، رحمهم الله أجمعين<sup>٦</sup>.

قال أبو عثمان<sup>٧</sup> :

- 
- ١ - من حفظه : زيادة من ظ ، ش .  
 ٢ - ظوش : وتقصير .  
 ٣-٣ - ما بينهما زيادة من ظوش .  
 ٤ - الشيخ : ساقط من ظوش .  
 ٥ - النحوي زيادة من ظوش .  
 ٦ - أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبعدها في الصلب فيما يأتي : قال أبو الفتح : هو مازن بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جني هذا في صلب ص كذلك مسبوقا بما يأتي : في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب .  
 ٧ - ص : قال قال أبو عثمان المازني .

## باب الأسماء والأفعال

كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ؟ .

- قال أبو الفتح <sup>٢</sup> : أول ما في هذا أن يُسأل فيُقال : لمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السبب في ذلك؟ . والجواب <sup>٣</sup> : أنه إنما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال؛ ليرى أصلها من زائدها، لأنها مما يُصَرَّفُ ويُسْتَقْتَقُ <sup>٥</sup> بعضها من بعض ، والحروف لا يَصِحُّ فيها التصريف ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ وَمَهْ ونحوهما ، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل \* لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل : ما مِثَالُ هَلْ أَوْ قَدْ أَوْ حَتَّى أَوْ هَلَّا ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته مُحَالًا ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ؛ لأنه ليس بِمُسْتَقْتَقٍ ، إلا أن تنقلها إلى التسمية \* بها ، <sup>١٥</sup> فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ .

[ الألفات في أواخر حروف المعاني أصول ]

- ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولًا غير زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » وما أشبههما ° ، لا تقل إن الألف فيهما منقلبة كألف عَصَاً وَرَحَى وَغَزَاً وَرَمَى ، لأنها لو كان أصلها واوا <sup>١٥</sup> أو ياء لظهرتا لسكونهما [ ٤ ب ] كما ظهرتا في نحو « كَتَى وَأَى وَلَوَ وَأَوْ » .

١ - ظ و ش : عددهما .

٢ - زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتي : قلت وفي نسخة أخرى .

٣ - ظ ، ش : فالجواب .

٤ - ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونحوهما .

فلو<sup>١</sup> كان أصل ألف « ما » من الواو لقلت : « مَوَّ » كما قلت « لَوَّ » وكذلك لَوَّ  
 كانت من الياء<sup>٢</sup> لوجب أن تقول : « مَيَّ » كما قلت : « كَيَّ »<sup>٣</sup> ولم تُقلب  
 ياء « كَيَّ » وواو « أَوَّ »<sup>٣</sup> لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها  
 مفتوح وهى فى الحروف ساكنة كلام « هَلْ وَبَلَّ »<sup>٤</sup> ودال « قَدَّ » فلهذا بطل  
 أن تكون منقلبة، ولو قال قائل: إن الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلاً  
 لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق، والحروف لا تُشتق، فلا يُعرف ذلك  
 فيها، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع<sup>٥</sup>.

[ ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية ]

وقول<sup>٦</sup> أبى عثمان : الأسماء : يعنى الأسماء المتمكنة، والذى يمكن تصريفها  
 واشتقاقها نحو « رَجُلٌ وَفَرَسٌ »، ولا يريد الأسماء المبنية المُوغلة فى شبه  
 الحروف<sup>٦</sup>، لأن تلك الأسماء فى حكم الحروف، ألا ترى أن « كَمْ وَمَنْ  
 وَإِذْ » سواكن الأواخر « كهَلْ وَبَلَّ وَقَدَّ ». وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها  
 الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فعلوم أن الألف فى « مَيَّ وَإِذَا وَأَتَى  
 وَإِيَّاكَ » ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو، كما أن الألف فى « حَتَّى وَكَلَّا » كذلك.  
 وكما كانت « مَنْ وَكَمْ كهَلْ وَبَلَّ ». فهذه الأسماء المبنية التى<sup>٧</sup> فى حكم  
 الحروف لا تُشتق ولا تُتمثل من الفعل كما أن الحروف كذلك.

١ - ظ، ش : ولو .

٢ ، ٢ - فى ظ، ش : لقلت، وفى هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .

٣ ، ٣ - الزيادة من ظ، ش .

٤ - بل : زيادة من ظ و ش .

٥ - زادت ظ، ش : قال أبو الفتح .

٦ - ظ، ش : الحرف .

٧ - التى : ساقط من ظ، ش .



[ ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية ]

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقا نحو « لَبَيْكَ » \* لأنهم يقولون أَلَبَّ بِالْمَكَانِ ، ونحو « قَط » \* لأنها من قَطَطْتُ أَيْ قَطَعْتُ ، لأن قولك : ما فعلتُه قَطَطٌ : معناه فيما انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك ممَّا يدخله التحقير ، أَوْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الْمُتَصَرِّفِ ، وليس ذلك بالكثير ، وكلَّمَا ٥ كان الاسمُ في شبه الحروف ١ أَفْعَدَ ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[ الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلتحق في الوقف لبيان الحركة ]

فأمَّا الألف في « أنا » في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم نَقْضُ بذلك [ ٥ ا ] فيها من قبيل الاشتقاق ، هذا مُحَالٌ في الأسماء المضمرة ، لأنها مَبْنِيَّةٌ كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيثُ كان الوصل يُزِيلُهَا وَيُذْهِبُهَا ، كما ١٠ يُذْهِبُ هَاءَ الَّتِي تَلْحَقُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَصْلِ أَنَا ٢ زَيْدٌ : كما قال الله تعالى : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ٣ يُكْتَبُ فِي الْوَقْفِ ٤ بِالْألفِ بَعْدَ النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كُتِبَتْ عَلَى الْوَقْفِ \* ، فصار سُقُوطُ الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلتحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل \* أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ « أَرْمِيهِ » إِذَا وَقَفْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُ « أَرْمِ » ، فَإِذَا وَصَلْتَ قُلْتَ : ١٥ « أَرْمِ يَارَجُلٌ » ، فَالْألف في « أنا » كالهاء في « أَرْمِيهِ » زائدة مثلها ، وبُيِّنْتَ الْفَتْحَةَ بِالْألفِ كَمَا بُيِّنْتَ الْكَسْرَةَ ٥ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ مُجَاوِرَةٌ لِلْألفِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ

١ - ظ ، ش : الحرف .

٢ - رسمت : أن : بدون ألف في ص .

٣ - من سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ - في الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ - الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

١٠ حكاه سيويه أن من العرب من يقول في الوقف «قالا» وهو يريد «قال» ،  
 فيُبيِّن الحركة بالألف ، وقد قالوا في الوقف: «أنه» فيبينوا الفتحة بالهاء كما  
 يدنوها بالألف ، وكِلتاهما ساقطة في الوصل .

[ إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف ]

فأما قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرِفوني حَمِيدًا قد تَدَرَّيتُ السَّناما  
 فَإِنَّهُ أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْفِ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ  
 أَبِي النَّجْمِ :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي

١٠ أي وشعري الذي سمعت به ، وقد أجرت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل  
 على حدِّ ما تكون عليه في الوقف ، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر ،  
 حكى سيويه عن العرب «ثلاثة ربعة» بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة  
 من أربعة وإلقاء حركتها على الهاء ، وكان قياسه إذا حرَّكها أن يردّها تاء ،  
 إلّا أنّها لمّا كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك ، وأنشد سيويه أيضا :

ضَخْمًا يُجِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

١٥

يراد الأضحَمَ خفيف الميم ، وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليُعْلَمَ [هـ ب]  
 باجتماع الساكنين في الوقف أنّه متحرك في الوصل ، حِرْصًا على البيان ؛ لأنّه  
 معلوم أنّه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا: «خالد» وهو يجعلُ:  
 فإذا وصلوا قالوا: خالدٌ يفتى : فكان سبيله إذا أطلق الميم في «الأضحَمَ» بالنصب  
 أن يُزِيلَ التثقيب ، إلّا أنّه أجراه في الوصل «مُجْرَاهُ في الوقف للضرورة، ومثله :

٢٠

ببازلٍ وجنَاءٍ أو عَيْهَلٍ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِ  
 يريد العَيْهَلِ ، والكَلْكَلِ ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته ،  
 والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر ،  
 فإن سيبويه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنيس بها ، فكذلك  
 أجري الشاعر قوله :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعْرِفُونِي

في الوصل مجراه في الوقف .

[ الأصل والزائد ]

وقولُ أبي عثمان : كم يكون عددهما في الأصل ، وما يُزاد فيهما على الأصل ؟

- قال أبو الفتح <sup>١</sup> : اعلم أنه إنما يُريد بقوله الأصل : الفاء والعين واللام ،  
 والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما ، مثال ذلك قولك : ضرب ، فالضاد  
 من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثالُ ضَرَبَ : فعَلَّ ،  
 فالفاءُ الأصلُ الأوَّلُ ، والعينُ الأصلُ الثاني ، واللامُ الأصلُ الثالث ، فإذا ثبت  
 ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أوَّل الكلمة أو وسطها أو آخرها ،  
 فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ ، وليس يعنون بقولهم  
 زائد أنه لو حذف من الكلمة دللت بعد حذفه على ما كانت تدلُّ عاياه وهو  
 فيها ؛ ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة ، فلو <sup>٢</sup> حذفها فقلت ضرب لم  
 يدل على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدل عليه قبل الحذف ، وكذلك  
 قولهم : مَضْرُوبٌ : لو حذف الميم والواو لم يكن [ ٦ ١ ] ما بقي من الكلمة

١ - قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ - ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول، كما يَدُلُّ عليه « مضروب » بكماله ، بل لم يكن يُمكن  
التَّنطِقُ بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حَذْفِ الميم ؛ لأنَّ الضَّادَ بعدها ساكنة ، والابتداءُ  
بِالسَّاكنِ مُمْتَنِعٌ كما تعلم ، فَمِمَّا زِيدَ ١ في « ضَرَبَ » من أوله قولهم « اسْتَضْرَبَ »  
فالهزرة والسين والتاء زوائد ؛ لأنَّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله :  
اسْتَفْعَلَ ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة ، ومثاله يَفْعَلُ ، والزيادة في وسطه  
قولك : « ضَرُوبٌ » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُولٌ ، والزيادة في آخره . قولك :  
ضَرَبَانٌ : فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلَانٌ ، فالأصول يُقَابَلُ بها  
في المثال : الفاءُ . والعينُ ، واللامُ . ويُلفظُ بالزائد بعينه لفظاً في المثال ، ولا  
يُقَابَلُ به فاءٌ ولا عينٌ ولا لامٌ ؛ لأنَّه لو كان أحدَ الثلاثة ٢ لكان أصلاً لازائداً ،  
ألا ترى أنَّكَ تقول في « ضَرُوبٍ فَعُولٌ » فتأتي في « فَعُولٌ » بالواو ١٠  
التي كانت في « ضَرُوبٍ » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تَكَرَّرَ الثاني مِنَ الأَصُولِ  
وهو العين كَرَّرْتَ في المثال العين بازائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ » فَتَثَقَّلَ  
العين مِن « فَعَلَّ » لأنها بإزاء الراء من « ضَرَبَ » فإن تَكَرَّرَ الأَصْلُ الثالث وهو  
اللام ، كَرَّرْتَ في المثال اللام بازائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ » جئتَ  
في المثال بلامتين ، لما كان في ضَرَبَ بَاءً ، فإن تَكَرَّرَ الأَصْلَانِ كِلَاهُمَا ، ١٥  
كَرَّرْتَ في المثال العين واللام كِلْتَيْهِمَا ، تقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّلَ »  
زِدْتَ عَيْنًا وَلَا مَاءً لِمَا زِدْتَ في « ضَرَبَ » راءً وباءً ، والفاءُ لم تَكَرَّرْ في كلام  
العرب إلا في حرف واحد، وهو « مَرْمَرِيسٌ » وهي ٣ الدَّاهِيَةُ والشَّدَّةُ ،  
قال الراجز :

١ - ظ ، ش : زاد .

٢ - ظ ، ش : الثلاث .

٣ - ظ ، ش : وهو .

## داهيةٍ حَدْبَاءَ مَرْمَرِيَسٍ

ومَرْمَرِيَتٍ في معناه ، فمثاله من الفعل <sup>١</sup> « فَعْفَعِيل » ؛ لأنه من المراسمة وهي الشدة ، فتكررت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ، وإنما بسطت هذا الموضع ، لأن أكثر مَنْ يتعرَّض للنظر في هذا العلم يسمع الأصلَ والزائدَ ولا <sup>٢</sup> يَعْرِف الغرض [ ٦ ب ] فيهما \* ، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى ، ٥  
ليشترك في معرفته المبتدئُ والمتمكِّنُ فيه \* .

[ الزيادة للإلحاق ولغيره ]

قال أبو عثمان : فِيمَا يُزَادُ مَا يُلْحَقُ بِنَاءِ بِنَاءٍ ، ومنه ما يكونُ للمدِّ ،  
ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ، وفيه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد ؛ لأنه  
وُضِعَ على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئَةِ . ١٠

قال أبو الفتح : فَصَّلَ في هذه الجمل أنواع الزيادة ، وعَرَفَ الغرض في أن  
زِيدَتْ ، وما الذي دعا إلى ذلك .

[ الزيادة للإلحاق ]

فما زيد فيه للإلحاق كثير ، منه « كَوَثِرَ وَصَيْرَفَ » فالواو والياء فيهما  
زائدتان ؛ لأنهما من الكثرة والصرْف ، وهما مُلْحَقان « بِجَعْفَرَ وَسَلْهَبَ » ؛  
وكذلك « جَدَّوَلٌ » الواو فيه زائدة مُلْحَقَةٌ « بِجَعْفَرَ » وقد قيل : « جِدَّوَلٌ »  
بكسر الجيم ، فالواو في هذا مُلْحَقَةٌ له ببناءِ « دِرْهَمٌ وَهَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ »

١ - من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلا .

ومِنَ ذلك « سَمِيدَع » الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحَقَةٌ بِفَرَزْدَقٍ ومِثَالُهُ فَعَيْلَلٌ ، وكذلك « قَدَوُكَس » . وهذا ١ أكثرُ مِن أن أضبطه لك ، وإنما أذكرُ مِنْه ومِن نظائره ما يدعو إليه القياس :

[ الزيادة للمد ]

وقولُه : وَمِنْه يكون للمدّ ، يعنى الواوُ في « عَجْوِزٍ ، وَعَمُودٍ » ، والياءُ في « جَرِيْبٍ وَقَضِيْبٍ » والألفُ في « كِتَابٍ ، وَسِرَاجٍ » لم يُرَدِّ بِهِه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها ؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم ، ليكون المدّ عِوَضًا من شيء قد حذّفوه ، أو للين الصوت فيه ٢ ؛ ألا ترى أن الضَّرْبَ الثالثَ \* مِنَ الطويلِ قد أُلْزِمَ حَرَفَ المدّ نحو قول الشاعر :

أَقِيْمُوا بَنِي النعمانِ عَنَّا صدوركم وإلّا تُقَيِّمُوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسا ١٠  
ونحو قول الآخر - أنشدناه أبو عليّ لِقَطْرِيّ بن الفُجاءة - :

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الحِياةِ لِنَزَاهِدٍ وفي العيشِ ما لم أَلْقَ أُمَّ حَكِيمٍ  
ونحو قول الآخر - قرأته على أبي عليّ في نوادر أبي زيد - :

[ ١٧ ] جَزَوْنِي بِمَا رَبَيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ

كذلك ما إنَّ الحُطوبَ دَوَّالٍ

فهذه الألفُ في « دَوَّالٍ » والياءُ في « حَكِيمٍ » والواوُ في ٣ « الرُّءُوس » ، تُسَمَّى الرَّدْفَ . وإِنَّمَا لَزِمَتْ هَذَا الضَّرْبَ لتكون عوضا من لامٍ مَفَاعِيلِيْنٌ \* ، وهذا مُبَسَّيْنٌ في عِلْمِ القوافي ، وإِنَّمَا يَعْرِفه أهلُ العَرُوضِ ، فلِهَذَا ونحوه ما زِيدتُ

١ - ظ ، ش : هذا .

٢ - ظ : به .

٣ - ظ ، ش : من .

هذه <sup>١</sup> المَدَّات ، وللحاجة <sup>١</sup> إلى الاتِّساع في كلامهم ؛ لأنهم قد <sup>٢</sup> يُعَسِّرون عن  
المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرُّ إلى الاتِّساع ، فن ها <sup>٣</sup> هنا احتِيج  
إلى الزوائد المُكسِّرة للكلام .

[ الزيادة للمعنى ]

- وقوله : ومنه ما يُلْحَقُّ للمعنى : يريد به نحو التوين الذى دخل الكلام علامة  
للخفَّة والتمكُّن فى الأسماء فى نحو : «زيدٌ وزيداً وزيدٍ» . ومِن ذلك : حروفُ  
المضارعة إِنما جاءت لتَجْعَلَ الفِعْلَ يَصْلُحُ لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يَقْرَأُ ،  
ألا ترى أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ إِخباراً عنه بأنَّه فى حالِ قراءةٍ ، وَيَصْلُحُ أَنْ يكونَ  
يُرَادُ به أَنَّهُ سَيَقْرَأُ فيما يَسْتَقْبَلُ ، ومِن ذلك : أَلْفُ : «أنا» ، إِنما زِيدت  
لِبيَّانِ حركةِ النُّونِ ، وقد مضى ذِكْرُها ، ومِن ذلك : أَلْفُ النَّدْبَةِ ، إِنما  
زِيدت لمدِّ الصوتِ وإظهارِ التَّفَجُّعِ على المندوبِ ، فهذه الأشياءُ ونحوها مِمَّا زِيد  
للمعنى ، ألا ترى أَنَّ الدَّلالةَ على ذلك ° المعنى تزولُ بزوالِ ذلك الزائدِ ، إِلاَّ أَنَّ  
النَّدْبَةَ قد تكونُ بغيرِ أَلْفٍ تقول : وَأَزِيدُ <sup>٦</sup> .

[ الزيادة من أصل الوضع ]

- ١٥ وقولُه : «ومِنه ما يُلْحَقُّ فى الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إِلاَّ بزائدٍ ؛ لأنه وُضِعَ  
على المعنى الذى أَرادوا بهذه الهَيْئَةِ» ، فَأَنتَما يَعْنِي به : افتقر ونحوه ؛ أَلَا ترى أَنَّ  
الماضى من هذا اللفظ لم يُنطق به إِلا على مثال : افتعل ، والزيادة لازمة له ، وهى

١ و ١ - بدل ما بينهما فى ظ ، ش : لا امتداد الصوت للحاجة .

٢ - قد : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ها : ساقطة من ظ ، ش .

٤ - أنه : ساقطة من ظ ، ش .

٥ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - تقول وازيد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزةُ والتاءُ في أوَّلِهِ ، وقولهم : « فقير » يشهد بأنهم كأنهم<sup>١</sup> قد قالوا فيه « فقِرَ » مثل « ظَرُفَ فهو ظريف » [ ٧ ب ] ، هذا أخصُّ به من فَعِيلَ وفَعَّلَ ، وإن كانوا قد قالوا « شَقِيَّ فهو شَقِيٌّ وقَدَرَ فهو قَدِيرٌ » فإن باب « فَعِيل » أن يكون « لِفِعْلَ » وإذا<sup>٢</sup> كانوا قد<sup>٣</sup> قالوا : « يَدْرُ ويدَعُ » ولم يقولوا « وَدَرَ ولا وَدَعَ » استغناءً عنهما « بِيَرَكَ » على ما قال سيبويه ، مع أن بين الماضي والمضارع نسبا قريبا ، فأن يقولوا « فقير » ولا يقولوا : « فقِرَ » - وإن كان عليه جاء - أجدَر ؛ لبعده ما بين الاسم والفعل<sup>٤</sup> ، وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ من أحكام الأفعال ؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم ، وكذلك « اشتدَّ » لم يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا شدَّ \* في هذا المعنى ، على أن أبا زيد قد حكاهما في كتاب<sup>٥</sup> مصادره ، وقولهم « شدَّ يد » كأنهم قد قالوا فيه : « شدَّدت » وإن لم يحيثوا به . قال سيبويه : استغنوا « بافتقرَ واشتدَّ » عن « فقِرْتُ وشدَّدتُ » كما استغنوا « بأحمرَّ عن حمِرَ » يريد أن « أحمرَّ » أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا بزائد نحو « أحمرَّ وأحمرَّ » ، قال سيبويه أيضا : كما استغنوا « بارتفعَ » عن « رَفَعَ » وعليه جاء « رَفِيعٌ » ، يريد أن قولهم « رَفِيعٌ - فَعِيل » و « فَعِيل » إنما يأتي من « فَعْلَ » نحو كَرُمَ فهو كَرِيمٌ . وكذلك قولهم : « ارعوى الرجل » وزنه افعَلٌ ، ولم أسمعهم استعمالوا الماضي منه بلا زيادة ، وليس من لفظ رعيت ؛ لأن لام « رَعِيَتْ » ياء ، ولام « ارعوى » واوٌ ، لظهورها كما ترى . وليس « الرعوى » من « ارعوى » إنما هي « فعلى » من « رَعِيَتْ » قلبت ياؤها واوا . بمنزلة

١ - كأنهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص وحاشية ظ : وإذا : و ظ ، ش : وإن .

٣ - قد : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : من الفعل .

٥ - كتاب : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : لظهورها .



« تَقْوَى » ، وكذلك قولهم : « اقْطَرَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْمَأَزَّتْ » لم يستعملوها إلا بتكرير اللام ، فهذا ونحوه مما لم ينطق به إلا بزيادة ؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا من كلامهم ، ألا ترى أن قولهم « مَلَامِيحٌ » إنما هو في القياس جمع « مَلْمَحَةٍ » [ ٨ ] لاجمع « لَمَحَةٌ » ، و « مُسْحَاءٌ » إنما هو جمع « سَمِيحٍ » في القياس لا « سَمَحٍ » و « مُشَابِهٌ » إنما هو جمع « مُشَبِّهٍ » لا « شَبِيهٍ » ، فكأنهم قد نطقوا « بَمَلْمَحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمُشَبِّهٍ » لما جاء الجمع عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمَحٍ عن سَمِيحٍ ، و بَلْمَحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشبهه عن مُشَبِّهٍ حتى صار المستغنى عنه مُسْقَطًا ، وقد قال بعضهم « سَمِيحٌ » وهو شاذ في الاستعمال ، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في « وَذَرَّ وَوَدَعَ » على قُرْب ما بين الماضي والمضارع ، فالجمع على بُعد من الواحد أَجْدَرُ أَلَّا يَلْتَزِمَ أَذْ يَجِئُوا بواحد من أجل مجيئهم به ، فهذا شرح هذا .

[ أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها ]

قال أبو عثمان ٣ : « فأقلُّ الأفعال في الأسماء عَدَدًا الثلاثةُ ، نحو زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ وَعَيْدٌ وَبُرْدٌ وَجَبَلٌ وَفَخِيدٌ وَعَضُدٌ وَزُفَرٌ وَمِعْيٌ ، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وَعَلِمَ وَضُرِبَ وَظُرِفَ » ٣ .

١ - ص : لم يستعملوها ، ظ : ش : لم يستعملوا ، وهامش ظ : لم يستعملها العرب .

٢ - ص وهامش ظ : وإذا ، ظ ، ش : وإن .

٣ و ٣ - بدل ما بينهما في ص :

( فأقلُّ الأسماء أصولًا الثلاثية ، وكذلك الأفعال ، فالأسماء نحو : زيد وعمرو وبكر وعيدل وبرد وجمال وجبيل وفخيد وزفر وعضد ومعى .

والأفعال نحو : ضرب وعلم وضرب وظرف ، فعلى هذا المثال الأسماء

في الثلاثة والأفعال ) :

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول :  
 أصلٌ ثلاثيٌ . وأصلٌ رباعيٌ . وأصلٌ خماسيٌ ؛ والأفعال التي لازيادة فيها تكون  
 على أصلين : أصلٌ ثلاثيٌ . وأصلٌ رباعيٌ : ولا يكون فعلٌ<sup>١</sup> على خمسة أحرف  
 لازيادة فيه<sup>٢</sup> ، وأنا أذكر كلَّ أصلٍ في موضعه مُسْتَقْصَى<sup>٣</sup> بحول الله وقوته<sup>٤</sup> .  
 ٥ — فالأسماء الثلاثيةُ تكون على عشرة أمثلة : « فَعَلٌ » . وَفَعَلٌ ، وَفَعِلٌ .  
 وَفَعُلٌ ، وَفَعِلٌ<sup>٥</sup> ، وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ .  
 هذه الأمثلة تكون اسما وصفةً ؛ فمثالُ :

فَعَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم كَلِيبٌ وكَعَبٌ ، والصفة ضَخْمٌ وخَدَلٌ<sup>٦</sup>  
 وَفَعَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَسَنٌ وطَلَلٌ . والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ .  
 ١٠ وَفَعِلٌ [ ٨ ب ] يكون اسما وصفة . فالاسم كَبِيدٌ . وَفَعِلٌ ، وَفَعِلٌ<sup>٧</sup>  
 حَذِرٌ وَفَطِنٌ .

وَفَعُلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَجُلٌ . وَعَضُدٌ ، والصفة يُقَطُّ . وَنَدُسٌ .  
 وَفَعِلٌ : يكون اسما وصفة . فالاسم جِدْعٌ . وَعِيدٌ ، والصفة نِضْوٌ .  
 وَنِقْضٌ .

١٥ وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة ، فالاسم إِبِلٌ وإِطِلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بِلِيْزٌ ،  
 وهي الضَّخْمَةُ .<sup>٨</sup> وقد قالوا : أتانٌ إِبِيدٌ<sup>٩</sup> . فأما قولُ الشاعر :

أرْتَبِي حِجْلًا عَلَى ساقِهَا فَهَشَّ الفُؤَادُ لَدَاكَ الحِجْلُ  
 فقلتُ ولم أُخْفِ عَن صَاحِبِي الأَبَابِي أصلُ تلك الرِّجْلِ

١ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فيها .

٣ و ٣ - ظ ، ش : بعون الله . وفي هامش ظ : بإذن الله إن شاء الله .

٤ - فعل : ساقط من ظ .

٥ و ٥ - زيادة من ظ ، ش .

وَيُرْوَى بِيَسْبَا ١ \* فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْإِتْبَاعَ لِإِقَامَةِ الْوَزْنِ وَأَصْلُ بِنَائِهَا ٢ عَلَى «فِعَلٍ»  
سَاكِنَةَ الْعَيْنِ . أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الشَّعْرَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ مِنَ الْمُتَقَارِبِ وَوَزْنَهُ  
فِي الْعُرُوضِ فَعَلَلٌ \* . وَبَيْتُهُ :

وَأَبْنِي ٣ مِنَ الشَّعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرُّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَا

- ٥ فُلُو أَسْكَنَ الْجِيمَ لِفَسَادِ الْبَيْتِ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ ضَرْبُهُ عَلَى فِعَلٍ : وَهَذَا  
فَاسِدٌ مُمْتَنِعٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ جَيِّزٌ ، وَحِكٌّ ، وَنَفِيرٌ ، وَنَحْوُهُ \* ، فَإِنَّمَا  
أَصْلُ بِنَائِهِ عَلَى فَعِيلٍ كَحَتَّارٍ . وَلَكِنَّمْ كَسَرُوا فَاءَ الْفِعْلِ إِتْبَاعًا مِنْ أَجْلِ  
حَرْفِ الْحَلْتِ ، كَمَا قَالُوا شَعِيرٌ وَبَعِيرٌ ، فَكَسَرُوا فَاءَ الْفِعْلِ لِكَسْرِ عَيْنِهِ وَعَلَى  
هَذَا تَقُولُ : «فِي رَغِيْفٍ رَغِيْفٍ» : بِكَسْرِ الرَّاءِ . وَحِكِّي أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ : «الْجَنَّةُ لِمَنْ  
خَافَ وَعَيْدَ اللَّهِ : وَلَا تَقُولُ : «فِي جَرِيْبٍ وَقَفِيْزٍ : جَرِيْبٌ وَلَا قَفِيْزٌ» لِأَنَّهُ  
١٠ لَيْسَ ثَانِي حَرْفَهُمَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْتِ ، فَهَذَا تَشَعُّبٌ ، ثُمَّ نَعُودٌ لِمَا كُنَّا  
فِيهِ :

وَفِعَلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَالاسْمُ نَحْوُ ضَلَّعٍ وَعَيْنَبٍ ، وَالصِّفَةُ : قَوْمٌ  
عِدِيٌّ \* وَمَكَانٌ سِيَوِيٌّ : وَقَالَ النَّابِغَةُ :

بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بَنَى الْمَجَازَ تَرَاعِي مَمْنَزٍ لَا زِيْمَا

- ١٥ [١٩] وَفُعَلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَالاسْمُ : قَفْلٌ وَبِرْدٌ ، وَالصِّفَةُ : حَلَسُوْهُ وَمُرٌّ .  
وَفُعَلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَالاسْمُ عَسَقٌ . وَطُنْبٌ ، وَالصِّفَةُ : سُرْحٌ وَطَلْقٌ :  
وَفُعَلٌ : يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَالاسْمُ رُبْعٌ وَخَزَزٌ ، وَالصِّفَةُ : خَتَعَ وَسُكِعَ  
وَقَالَ ٧ الرَّاجِزُ :

١ - ظ ، ش : بَيْتًا .

٣ - ظ ، ش : وَأُرْوَى ، بَدَلٌ : وَأَبْنِي ، وَهَمَا رَوَايَتَانِ .

٤ - عَلِيٌّ : زِيَادَةٌ فِي ظ ، ش .

٥ - لَا : سَاقَطَ مِنْ ظ .

٦ - نَحْوُ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٧ - ظ : قَالَ .

٢ - ظ ، ش : بِنَائِهَا .



وَفَعَلَ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا غَيْرَ مُتَعَدِّ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ لِلْهَيْئَةِ  
الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ لِأَلْشَيْءِ بِفَعْلِهِ قَصْدًا لِغَيْرِهِ نَحْوَ «شَرُفَ وَظَرُفَ»، فَأَمَّا  
مَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوَ قَوْلِهِ :

وإِنْ أَهْجَهُ يَضْجِرُ كَمَا ضَجِرَ بَازِلٌ مِنْ الْأُدْمِ دَبِرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ  
فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الشَّاعِرُ ضَجِرَ وَدَبِرَتْ ، وَلَكِنَّهُ أَسْكَنَ الْحَرْفَ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرَةِ ،  
وَعَلَى هَذَا قَالُوا : «قَد كَرَّمَ الرَّجُلُ» ، يُرِيدُونَ كَرَّمًا ، وَقَالُوا «لَقَضَوْا الرَّجُلُ»  
يُرِيدُونَ لَقَضَوْا الرَّجُلُ ، فَأَسْكَنُوا الْمُضْمُومَ كَمَا أَسْكَنُوا الْمَكْسُورَ ، وَلَمْ يَجِبْ مِنْ  
هَذَا شَيْءٌ فِي الْمَفْتُوحِ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ : فَخَذْتُ وَرَجُلٌ وَهُوَ  
يُرِيدُ فَخَذًا وَرَجُلًا ، لَمْ يَقُلْ فِي جَمَلٍ جَمَلٌ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ  
أَنْشَدُوا لِلْأَخْطَلِ :

١٠

وَمَا كُلُّ مُسْتَبَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْنُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرِيدَادٍ  
قَالُوا : أَرَادَ سَلَفَ وَلَكِنَّهُ اضْطُرَّ فَخَفَّفَ الْمَفْتُوحَ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ ،  
فَهَذَا مَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ مُحْفَفًا  
مِنْ فَعَلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْاسْتِعْمَالِ  
وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ : «تَفَرَّقُوا عِبَادِ يَدٍ وَشَمَاطِيطَ» ، كَأَنَّهُمْ قَدْ نَطَقُوا  
فِيهِ بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّفْظِ ، فَكَأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا  
بِسَلَفَ هَذَا الْمَفْتُوحِ عَنِ ذَلِكَ الْمَكْسُورِ أَنْ [١٠] يَنْطَقُوا بِهِ غَيْرَ مُسْكِنٍ .

١٥

وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَاءُوا بِجَمْعٍ لَمْ يَنْطَقُوا لَهَا بِأَحَادٍ ، مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ  
وَاحِدٍ ، فَأَنْ يَسْتَعْنَى بِفَعْلٍ عَنِ فَعَلٍ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ — وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فَتْحَةٌ  
عَيْنِ هَذَا وَكَسْرَةٌ عَيْنِ ذَلِكَ — أَجْدَرُ .

٢

١ - ظ : فقال . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : وكأنهم .

وأرى أنهم استغنوا بالمتفوح عن المكسور لخصّة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس<sup>١</sup> وهو أحسن من أن تحمّل الكلمة على الشذوذ ما<sup>١</sup> وجدت لها<sup>٢</sup> ضررًا من القياس .  
 فإن قلت : فإننا لم<sup>٣</sup> نسمعهم يقولون : يسلف بفتح اللام ، فما تنكير<sup>٤</sup> أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سلف على وجه ، إذ لو كان مرادًا عندهم لقالوا في مضارعه يسلف ، كما أن من يقول قد علم فيسكن عين الفعل ،  
 لا يقول في مضارعه إلا يعلم ، فالجواب أنهم لما<sup>٤</sup> لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمتفوح ، صار عندهم كالمرفوض الذي لأصل له واجتمعوا على مضارع المتفوح .

وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيبويه : أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا لاسمًا إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل ، وهذا التسكين لم نره في المتفوح البتة .

فإن قلت : إننا<sup>٥</sup> قد رأينا في هذا الحرف ، فإن نفّس الشيء<sup>٦</sup> المتنازع فيه لا يكون حجة<sup>٧</sup> على الخصم ، إنما يكون حجة<sup>٨</sup> ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة ، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة من أنهم أسكنوا عنها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو علي في قول الكميّ :

وبالعذوات منبتنا نضار ونبع لافصافص في كسبنا

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة : قد .

٢ - ظ ، ش : له .

٣ - ص وهامش ظ : لم ؛ و ظ ، ش : لا .

٤ - لما : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ - ظ ، ش : فانا .

٦ - الشيء : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزُبالة<sup>١</sup> ، ويقال الكِبا بالكسر والقصر  
 [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علي : إنما يُجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان  
 محذوف اللام نحو : ٢ بُرةٍ وبُرونٍ ، وَظُبّةٍ وَظُبُونٍ<sup>٢</sup> . وكُباً : ليس بمحذوف  
 اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما  
 أن يكون جمع واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التمام ، فهذا  
 ما عندي في هذه الكلمة ، .

ثم نرجعُ إلى ما كُننا فيه ، فأما قولهم : « قالَ وخافَ وطالَ » وسُكونُ  
 عين الفعل وإجماعهم على ذلك فإن أصل العين منه الحركة<sup>٣</sup> ، فأصل « قالَ قَوْلَ » .  
 وأصل « خافَ خَوْفَ » ، وأصل « طالَ طَوْلَ » . ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها  
 وانفتاح ما قبلها ، وليس أصلُ العين السكون ، ولو<sup>٣</sup> كان الأمرُ كذلك لصحّت  
 الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ في موضعه .

فجميعُ الأفعالِ الثلاثيةِ الماضية لا تكونُ عينُ الفعل منها<sup>٥</sup> إلا متحركة ،  
 وإن سُكِنَتْ فليعلّته دخلتها وأصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل .  
 وأما الفعلُ المبني للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فَعِيلَ » نحو : « ضَرِبَ  
 وقتيلَ » ، وهذا أصله « فَعَعَلَ أو فَعَعِلَ » ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثا عن المفعول<sup>٦</sup> ،  
 ألا ترى أن « ضَرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ » ، ورُكِبَ منقولٌ من رَكِبَ<sup>٦</sup> ، ولا

١ - مثل الزبالة : ورد في ص بين « أيضا » و « قال أبو علي » . في السطر التالي

٢ - في ظ : برة وقلة ، وبرون وقلون .

٣ - ظ ، ش : لو .

٤ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة هذه .

٥ - ص ، ظ : منه . ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ - في ظ ، ش :

ألا ترى أن منقولُ ضَرِبَ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ من رَكِبَ ؛ وفي هامش  
 ظ أمامه : ألا ترى أن أصلُ ضَرِبَ منقولٌ عن ضَرَبَ ورُكِبَ منقولٌ عن  
 رَكِبَ : صح .

يكون فُعِلَ منقولا من فَعَلَ أبدا ؛ لأن فَعَلَ لا يتعدَّى ، والفِعْل لا يُنقل إلى فُعِلَ حتى يكون مُتَعَدِّيا قبل النقل .

ألا ترى أن « ضَرَبَ » متعدّ ، فلذلك جاز أن تبنّيه للمفعول فتقول : « ضَرِبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رَكِبَ » ، و « فَعَلَ » لا يتعدَّى أبدا ٥ فلا يجوز أن تبنّيه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن مفعول يقوم مقامه في أن يجعل [ ١١ ] الفعل حديثا عنه ، بتعبي الفعل حديثا عن غير محدّث عنه ، وهذا محال .

فإن أقمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبنّي فُعِلَ من فَعَلَ نحو ظُرِفَ في هذا المكان ، فأما قول القطامي :

وَنُفِخُوا عَن مَدَائِنِهِمْ فَعَطَرُوا

وقول أبي النجّوم :

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ

فإنما أريد به : « نُفِخُوا ، وَعُصِرَ » . ولكنه خفّف الكلمة بحذف الكسرة ،

فأما قولهم : « قد قيلَ ، وخيفَ » ونحوهما ، فأصلهما « قِيلَ ، وخُوفَ » ،

ثم عُيِّرَ بعد ذلك ، وهذا مبتدئ مشروح في موضعه بحول الله . ١٥

فهذه أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها .

[ أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها ]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد ،

فالأسماء نحو « جَعْفَرٍ وقِمَطَرٍ وسيَطَرٍ ودِرْقَسٍ ، ومثل جَعْفَرٍ سَلْهَبٍ » ،



وهذه الأشياء<sup>١</sup> في الأربعة تكون أسماءً وصفات ، وأما<sup>١</sup> الأفعال<sup>٢</sup> التي على أربعة أحرف<sup>٣</sup> ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وَسَرَّهَفَ » وما أشبه ذلك ، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء<sup>٤</sup> والأفعال على ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الرباعية التي لازيادة فيها تبيء على ستة

- أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : -  
 « فَعَعَلَلٌ . وَفَعَعَلِلٌ . وَفَعَعَلْلٌ . وَفَعَعَلَلٌ . وَفَعَعَلِلٌ » .  
 ففععلل<sup>٥</sup> يكون اسما وصفة : فالاسم « جَعَعَفَرَ وَصَعَعَتَرَ » ، والصفة :  
 « سَلَهَبٌ وَصَقَعَبٌ » .

وفععليل<sup>٦</sup> : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرَطِيمٌ وَعِظِيمٌ » ، والصفة :

- « صِمْرِدٌ وَهَيْرِمِيلٌ وَخَيْرِمِيلٌ وَخِضْرِيمٌ وَضِمْرِيْرٌ وَلِطْلِيْطٌ وَدِرْدِيْحٌ » ، وإنما  
 أكثرت من هذا لأن أبا العباس \* ذكر أن فععللا في الصفة قليل .  
 وفععلل<sup>٧</sup> يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْثُنٌ [ب ١١] وَتُرْثُمٌ » ، والصفة :  
 « كَلْنُكُلٌ وَقَلْنُكُلٌ » .

وفععلل<sup>٨</sup> يكون اسما وصفة : فالاسم : « قِيَانَمَعٌ وَقِيْرَطَمَعٌ » ، والصفة :

- « هَيْجَرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » ، وقد قيل : إن الهاء في « هَيْجَرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » زائدة وأنها من  
 « البَلَعُ وَالْجَرَعُ » \* ، ومثالهما على هذا القول « هَيْفَعَلٌ » . وقد حكى عن الخليل  
 أنه كان يقول : إن الهاء في « هَيْرُكَوَلَةٌ » زائدة ؛ لأنها تركل<sup>٩</sup> في مشيها وهي  
 في هذا القول « هَيْفَعَوَلَةٌ » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

١ - ص وهامش ظ : وأما . وظ ، ش : فأما .

٢ - أحرف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في هامش ظ ، في ش : التي تركل : وفي ظ : من تركل .

قادمه إليه، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم، وإن كان في «هَجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ وَهَيْرٌ كَيَوْلَةٌ» من معنى ما لاهاء فيه، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه، ومعناه كعناه.

ولهذا الذي ذهبت إليه نظائر في كلام العرب،<sup>١</sup> من ذلك قولهم للمكان اللّسّين

٥ «دَمِثٌ»، وقالوا «دِمِثْرٌ» أيضا، وقالوا للتويل المنبسط «سَبِيطٌ» وقالوا

فيه أيضا «سَبِطْرٌ»، فسَبِطٌ ودَمِثٌ لفظهما قريب من لفظ سَبِطْرٌ ودِمِثْرٌ

ومعناها واحد<sup>١</sup>، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الرء من حروف الزيادة.

ومثل ذلك قولهم: ثَعَلَبٌ وَثُعَالَةٌ، فثَعَلَبٌ رُبَاعِيٌّ وَثُعَالَةٌ \* ثلاثيٌّ والمعنى

فيهما واحد، وسأقي على أكثر من هذا في مواضعه،<sup>٢</sup> فكذلك<sup>٣</sup> يجوز أيضا أن تحمل

١٠ «هَجْرَعًا وَهَيْبَلَعًا وَهَيْرٌ كَيَوْلَةٌ» على أنها من معنى «الْجَرَعُ وَالْبَلَعُ وَالرَّكْلُ»

وقريبة من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة في أول الكلمة، وليس موضع

زيادتها أول الكلمة، إنما موضعها أن تقع آخرا، فهذا ما يحتمله القياس عندى<sup>٥</sup>،

والقول الأول له وجه أيضا، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أُمَّهَاتٍ،

وإن كانت في حَشَوِ الكَلِمَةِ [١١٢] إلا أن الهاء في أُمَّهَاتٍ تَبْلِي الطرف فهي

١٥ من<sup>٦</sup> موضع الزيادة أقرب.

١ و ١ - في ظ، ش: من ذلك قولهم للمكان اللين دمث<sup>٤</sup>، وقالوا فيه أيضا للتويل اللين دمث،

وقالوا أيضا فيه دمثر ومعناها واحد:، وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه.

٢ - ص: موضعه.

٣ - ظ، ش: وكذلك.

٤ - في ظ: بين كلمتي «والركل»، «قريبة» الجوع: المكان الطويل السهل.

٥ - عندي: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ، ش: في.

وَفِعَلٌ يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَلِاسْمِ « صِقَعَلٌ وَفِطَحَلٌ » ، وَالصِّفَةُ :  
« حَبَسَجْرٌ وَسَيْطَرٌ » .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذي يَتَنَازَعُ فِيهِ النَّاسُ : « فِجْخُدْبٌ » ومثاله « فُعَلَلٌ » بفتح

- ٥ اللام ، حكاه أبو الحسن \* وحده بالفتح وخالفه فيه <sup>١</sup> جميع البصريين إلا من قال بقوله ، والذي رواه الناس غيره « جُخْدُبٌ » بضم الدال وهو اسم لاصفة ، وقد حكى غيره : « بُرْقَعٌ وَبُرْقَعٌ ، وَطُحْلُبٌ وَطُحْلُبٌ ، وَجُوذُرٌ وَجُوذُرٌ » ، إلا أن جُوذُرًا ذكر أبو علي أنه أعجمي ، قال <sup>٢</sup> فلا حجة فيه <sup>٢</sup> . والضم في بُرْقَعٍ وَطُحْلُبٍ هو المعروف الشائع .

- ١٠ فأما قولهم : « عَلَّيْطٌ . وَعُكَمِيسٌ . وَهَدَّيْدٌ . وَخَزْخِيزٌ . وَجَنَدَلٌ . وَذَلَدَلٌ . وَزَلَزَلٌ . وَعَرَّتَيْنٌ » ، فهذه كلها محذوفات ، وأصلها : « عَلَّايِطٌ . وَعُكَمَامِيسٌ . وَهَدَّايِيدٌ . وَخَزْزَاخِيزٌ . وَجَنَنَادِلٌ . وَذَلَاذِلٌ . وَزَلَازِلٌ . وَعَرَّتَيْنِ » ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفا ، ودل على أنه قد حذفت منها شيء ، أنهم قد نطقوا بها تامة نحو : « عَلَّايِطٌ وَعُكَمَامِيسٌ وَجَنَنَادِلٌ » . قال الراجز :

- ١٥ ما راعيني إلا جناح هابيطا على البيوت قوطة هابيطا  
جناح : قالوا اسم الراعي ، ونصب القوطة بهابيطا ؛ لأنه يقال : هبط الشيء وهبطته ، وقال الآخر :

أعددت للورد إذا الورد حَضِرُ غَرَبًا جَرُورًا وَجَلَالًا خَزْخِيزُ

وقال الآخر :

- ٢٠ وَزَعَمُوا وَكَذَبُوا بِأَنَّهُ لَقِيَهُمْ عَلَّايِطٌ فَتَشَرَّبُوا

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - في ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات . فهذه الأسماء الرباعية :

[ ١٢ ب ] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : فعل مبنى للفاعل ، وفعل مبنى للمفعول . فالمبنى للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعَلَّلَ وهو على ضربين : مُتَعَدِّ و غير مُتَعَدِّ . فالمتعدى نحو : « دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ » وغير المتعدى نحو : « خَتَدَفَ وَتَمَلَّجَ » ، والمبنى للمفعول لا يكون إلا على « فَعَلَّلَ » نحو « قُلِّقِلَ » و زُلِّزِلَ » ، فهذا ما في الفصل .

[ الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ]

١٠ قال أبو عثمان : وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة<sup>٢</sup> لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات<sup>٣</sup> الخمسة البتة .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرّف العلة في أن لم يكن فعل من ذوات الخمسة ، وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليُضَاف إلى هذا القول .

وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ، لأن الزوائد تلزمها

١ - ظ ، ش : فيه .

٢ - ظ ، ش : فضلية .

٣ - ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعاني ، نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ ، وألف الوصل والنون في نحو ١ اجْرُنْجَمَ ، فكَرْهُوا أن يلزمها ذلك على طَوْها .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عَنْدَكَيْبٌ . وَعَضْرَفُوط . وَقَبَعَثْرِي ونحوها فألحقوها الزوائد وهي ٢ خماسية ، فإن الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء ، لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[ الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال ]

ويدل ٣ على أن الزوائد بأبها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين ٤ في آخر : فَعْلَانٌ : ° بابها أن تكون ° في آخر ٦ غَضْبَانٌ ، وَعَطْشَانٌ ونحوهما من الصفات التي تشبههما . قال : قالوا ٧ : لأن غَضْبَانٌ صفة ، والصفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعلِ وما شابهه أحقُّ . ومن ذلك أيضا أنك لا تجدُ ١٠ اسما اجتمع في أوله زيادتان ، إلا أن يكون [ ١٣ ] جاريا على الفعلِ نحو : مُنْطَلِقٌ ، ومُسْتَخْرَجٌ ، فلولا أنهما جاريان على الفعلِ الذي هو أحقُّ بالزيادة ، لما جازَ وقوعُ زائدين ٨ في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا : ١٥

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ : وهما .

٣ - ش : يدل .

٤ - ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ - ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث .

٦ - آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ - قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : زائدين .

إن انقحلاً في <sup>١</sup> معنى قَحَلَ وليس من لفظه ، وأنه لازيادة في أوله . كذا  
حكى <sup>٢</sup> أبو علي عن بعضهم . فاحتُملت الزوائد في الأسماء الخماسية <sup>٣</sup> ؛ لقوة الأسماء ؛  
ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تتمكنها وكثرتها في الأفعال ، فكأن <sup>٤</sup>  
الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا <sup>٥</sup> يُعبأ بها لذلك .

[ أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها ]

قال أبو عثمان : فالأسماء من بنات الخمسة نحو سَقَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ  
وَجِرْدَحَلٍ وَحِنَزَقِرٍ وَجَحْمَرَشٍ وَقُدْعَمَلَةٍ ، وتكون هذه الخمسة أسماء  
وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم  
يذكره سيبويه : وهي <sup>٦</sup> « فَعَلَّلٌ وَفِعَلَلٌ وَفَعَلَلِلٌ وَفُعَلَّلٌ » .  
فمثال . فَعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « فَرَزْدَقٌ » ، وخَدْرَنْقٌ ،  
والصفة « هَمْرَجَلٌ » وشمردل .  
وَفِعَلَلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « قِرْطَعْبٌ » ، والصفة « جِرْدَحَلٌ »  
وحِنَزَقِرٌ .

١٥ وفَعَلَلِلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة ؛ لأنه قال قُبَيْلٌ : وتكون  
هذه الخمسة أسماء وصفات ، وذكر أبو العباس \* أنه إنما جاء هذا المثال في النَّعْتِ

١ - ص : من .

٢ - ظ و ش : حكاة .

٣ - الخماسية : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، و ش : وكأن .

٥ - ظ ، ش : لم .

٦ - وهي : ساقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَحْوَرِشٍ » وَنَحْوَرِشٍ<sup>١</sup> ليس عندي من بنات الخمسة ؛ لأن فيه واوا ، والواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة : ومثل « جَحْمَرِشٍ » عندي « صَهْصَلِقٌ وَقَهْبَبَلِسٌ وَقَنْفَرِشٌ » .

وَفُعْلَلٌ يُكون اسما وصفة ، فالاسم « الخَيْرُ عَيْبَلَةٌ » ، والصفة « الخُبْعَيْنُ » ، والقَدْ عَمِلٌ وقيل قَدْ عَمِلَةٌ اسم .

والخامس [١٣ ب] الذي لم يذكره سيبويه : فُعْلَلِلٌ ، وهو « هِنْدَلِعٌ » . وقالوا<sup>٢</sup> : هو اسم بَقْلَةٌ ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثلا :  
أحَدَ عَشَرَ ثَلَاثِيًّا ، وسبعة رُبَاعِيَّاتٍ ، وخمسة خَمَاسِيَّاتٍ . فن الثلاثي :  
ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال : وهي : - فَعَلٌ ، وَفَعِلٌ ، وَفَعَلٌ .  
وواحد يختصُّ به الأفعالُ وهو : - فُعِلَ إلا في حرف واحد وهو دُئِلٌ .  
وقد ذكرته ، والباقي يختصُّ به الاسم .

وأما الرباعيُّ : فالأسماءُ والأفعالُ تشتركُ في مثال واحد منه<sup>٣</sup> وهو فَعْلَلٌ .  
ويختصُّ الفعلُ ببناء واحد وهو فُعْلَلِلٌ لأنه نظيرُ فُعِلَ في الثلاثي ، والباقي يختصُّ به الاسمُ ، والخماسيُّ خمسة أمثلة يختصُّ بها كلُّها الاسم .  
فإن قال قائل : فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟ فالجواب : أنه إنما كَسُرَ تَصَرَّفُ ذَوَاتِ الثَلَاثَةِ في كلامهم ؛ لأنها أعدل الأصول ، وهي أقل ما يكون

١ - نحو رش : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قالوا .

٣ - منه : ساقط من ظ ، ش .

عليه الكَلِمُ المتمكِّنة<sup>١</sup> : حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُحشَى به وحرفٌ يُوقَفُ عليه . ويدلُّك على تمكُّنِها أنهم يَصرفون منها ما كان معرفةً مؤنثاً إذا سكن وسطه نحو : هندٌ وجمَلٌ . فصَرَفُهم إِيَّاه مع أن فيه عِلَّتَيْنِ ثَقِيلَتَيْنِ وهما التعريفُ والتأنيثُ دلالةً على خَفَّتِهِ ، ألا ترى أن الحِمْيَةَ فيه عادتُ أحدِ السببَيْنِ . فانصرف الاسمُ ؛ فلذلك كَسَبَتْ أمثلةُ الثلاثي .

ومِنْ هُنَا أيضاً صارت ذواتُ الثلاثة أحقَّ بالزيادة ، لأن الزيادة في الكلمة ضَرَبٌ من تَصْرِيفِها ، ولستُ أعنى بالتصريفِ هاهنا التَّنْقُلُ في الأزمنة نحو : ضَرَبَ ويضربُ<sup>٣</sup> وسيَضْرِبُ ، وإنما أُريدُ تَنقُلُ أحوالِ الكلمة وتعاوُرُ<sup>٤</sup> الزيادة إِيَّاهَا :

ألا ترى أنهم إنما<sup>٥</sup> حكموا بزيادة النون في سِينِدَ أو ، وقَمِينِدَ أو ، وحنطأو ، وكسنتأو ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها<sup>٦</sup> لأنها لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة : قَضَوْا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثيةً ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبهه [١٤ ا] فلخفَّ ذوات الثلاثة ما كَسَبَتْ تصريفها واعتورتها الزيادات .

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلاً ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة : فهي<sup>٧</sup> دون الخمسة .  
فمِنْ هُنَا جاء فيها<sup>٨</sup> دَحْرَجَ ونحوه ، ولذلك لم يَزِدْ على فَعْلَلِ وفُعْلِلِ ،

١ - المتمكِّنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - وحرف : ساقطة من ظ .

٣ - ظ ، ش : يضرب .

٤ - ظ ، ش لتعاور .

٥ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : فهو .

٨ - ظ : فيهما .



وكان ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فِعْلٌ ؛ فان دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، ألا ترى أنك تقولُ في تحقير سَفَرَجَلٍ : « سَفَرَجِج » وفي تكسيره « سَفَارِج » ، فجرى هذان جَرَى قولك : « سَفَرَجِجٌ يُسَفَرِجُ سَفَرَجَةً » ، فهو مُسَفَرِجٌ « وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه فعل لكانت هذه طريقته . »

وسألتُ أبا عليٍّ فقلتُ له : هَلَّا حَقَّرُوا سَفَرَجَلًا وَكَسَّرُوهُ ١ ولم يحدفوا من آخره شيئاً؟ فقال : لم يجز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصريف ٢ ، وأصلُ التصريف ٣ للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلمَّا لم يكن لهم فِعْلٌ خَماسِيٌّ لم يُكَسَّرْ نحو سَفَرَجَلٍ ، ولا حَقَّرَ إلا بحدف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديد ، وهو تلخيص قول سيبويه . ١٠

ولهذا ماقلتُ الزوائد في بنات الخمسة . ومن هاهنا أيضاً لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدعوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين ٥ من أولها ، لقوة الأول وضعف الآخر . ١٥

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيء في مثل « عَضْرَفُوطٍ وَعِنْدَلِيْبٍ وَيَسْتَعُورٍ وَقَبَعَتْرِيٍّ » حشوا وآخرها ، ولا يقع شيء من ذلك في أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها أخيراً ، وكلٌّ قليل .

١ - ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : التصريف فيها .

٤ - ها : ساقط من ظ و ش .

٥ - ص : للتوهين .

وإذا كانت ذواتُ الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة وأخف لا تنفعُ الزوائد في أولها إلا في ضَرْبٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِهِ نحو : « مُدَحَّرِجٍ [١٤ ب] ومُسْرَهِفٍ » كراهةُ الابتداء بالزوائد فيها ، فذواتُ الخمسة - على طُولها وقِلَّةِ تصرفها وكثرة حُرُوفها - أولى بذلك .

ويدلُّ على أن الزيادة في أول الكلمة بأبها الفِعْلُ ، أنه لم يَأْتِ في ذوات الأربعة إلا فيما كان جارياً على فِعْلٍ نحو مُدَحَّرِجٍ وبابه ١ ، والحماسية لافِعْلٍ فيها ٢ ، فلذلك لم يُزَدْ في أولها .

[ الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال ]

[ في الأسماء ]

١٠ قال أبو عثمان : فقد ٣ ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرّفها ، وسأبَيِّنُ لك ما يكونُ من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله . فما زيد في الثلاثة لِيُملَحِقَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوَثَّرَ » و« جَدَّوَلٌ وَجَيْثَلٌ » ؛ فهذا كلُّهُ مُلْحَقٌ ببناء جعفر : والواو والياء فيه زائدتان .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة المُلْحَقِ به لضربٍ من التوسُّعِ في اللُّغَةِ ، فذواتُ الثلاثة يُبَلِّغُ بها الأربعة والخمسة وذواتُ الأربعة يُبَلِّغُ بها الخمسة ، ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوبٌ ، لأن ذوات

١ - وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : ش فيها .

٣ - ظ ، ش : وقد .

٤ ، ٤ - في ظ : فهذه كله . وفي ش : فهذه كلها .

الحمسة غايةُ الأصول ، فليس وراءها شيءٌ يُلحَقُ به شيءٌ ، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة \* وأنا أُوضِّحُ كل حرفٍ فيها : -

فكَوَثُرٌ : الواوُ فيه زائدةٌ لأنه من الكثرة : قال الشاعر :

وأنتَ كَثِيرٌ يا ابنَ مَرَّوانَ طَيِّبٌ وكان أبوك ابنَ العقائلِ كَوَثِرًا

• فكَوَثُرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواوُ فيه زائدة ، لأنه النهر ، وهم كثيرا

ما يصفونه بالتلوَّى ويُسبِّهونه بالحِية ، وقد قال بعضُ المُحدِّثين في وصفه :

يَنسَابُ مثل الحِيةِ المَدْعُورِ

والجدلُ : طَيُّ الخلقِ وشدةُ الفتلِ ، والحِيةُ أشبهُ شيءٌ بالجدلِ :

١ فالجدولُ راجعٌ في المعنى إلى الجدلِ والتلوَّى ١ قال الشاعر :

١٠

رِماما كَشَعْبانِ الحِماطَةِ أَرَمَما

وقال ذو الرُّمة :

رَجِيعةُ أسفارِ كَأَنَّ زِمَامَها شُجاعٌ لَدَيَّ يُسْرِي الذُّرَاعَيْنِ مُطْرِقٌ

وأنشد الأصمعي :

تُلاعِبُ مثنى حَضْرَمِي كأنه حُبَابٌ نَقًّا يَتَلَوُّهُ مُرَجِلٌ يَرْمِي

١٥ وجيئتل : وإن لم نعلم<sup>٢</sup> وجهَ الاشتقاقِ فيها : فالياءُ لا بدَّ من أن تكونَ زائدةٌ ؛

لأنها لا تكونُ أصلا ، لاهي ولا الواوُ في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيمرُّ

بك ذلك في موضعه إن شاء الله<sup>٣</sup> .

قال أبو عثمان : والألفُ تلحَقُ ببنات الثلاثة أخيرا فيُلحِقُها بالأربعة من

الأسماءِ نحو مِعْزَى وأرطَى ، فِعْزَى مُلحَقٌ بِهَجْرَعِ ، وأرطَى مُلحَقٌ

١ و ١ - ورد في ظ ، ش بعد البيت \* تلاعب مثنى حضرمي كأنه . . . الخ خطأ \*

٢ - ظ ، ش : لم يلح .

٣ - إن شاء الله : ساقط من ظ و ش .

يَجْعَفَرُ . وذا أَكْثَرُ من أن أَعُدَّهُ لك ١ . ولكن أضع لك رَسْمًا تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف في مِعْزَى : أنهم يقولون في معناه : مِعْزٌ ومِعْزٌ ومِعْزٌ ومِعْزٌ فتنذهب الألفُ في الاشتقاق ٢ ، ويدل على أن الألف في آخر أرطى زائدة أنهم يقولون ٣ : أديمٌ ماروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرطى ، فقد ذهب الألف في الاشتقاق ؛ فمِعْزَى فِعْلَى ، وأرطى فِعْلَى ٣ والألف في آخرهما للإلحاق ؛ لأنهما بوزن «هَجْرَعٍ وَجَعْفَرٍ» ، ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ، أنهما منونتان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نَوْنَتَا على وجه .

ألا ترى أن مثل «حُبَلَى وسَكْرَى وَجَمَادَى» لا ينون أبدا ، وأيضا فقد قالوا : أرطاة ١٠ ، فألحقوا الألف علامة التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أنك لاتقولُ في حُبَلَى : حُبَلَاةٌ . ولا في سَكْرَى : سَكْرَاةٌ ، وأيضا فان مِعْزَى مذكَّر ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِيَا يَعْملُو قِرَانَ الأَرْضِ سُودَانَا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنه مذكَّر ، وكذلك قولهم : «سِعْلَاةٌ ، وعِزْهَاتَةٌ وَجَلَعْبَاةٌ ، وصلَخْدَاةٌ» ، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل «هَجْرَعٍ ، وفَرَزْدَقٍ» يدلُّ على ذلك لحاقُ علامة التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيويوه : «بُهْمَاةٌ» ، وهذا حرف شاذٌّ ؛ لأنه أدخل الهاء على ألف فِعْلَى وكِف فِعْلَى لاتكون إلا للتأنيث .

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ و ٣ - ما بينهما كتب مرة أخرى سهوا في ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بين لفظ (الاشتقاق) .

٣ - وأرطى فعلى : ساقط من ظ ، ش .

والقول<sup>١</sup> عندي في ذلك أن الذي أدخل الهاء في «بِهْمَاة» اعتقد في الألف أنها ليست للتأنيث ، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعَسْتَرِيّ زائدة غير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُحْدَب على مذهب الأخفش .

فان قلت : فانه يلزم على هذا أن تنوّن «بِهْمَمِي» بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذي أدخل الهاء عليها فيخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق<sup>٢</sup> الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذي قال : «بِهْمَاة» ، بناها في أول أحوالها على التأنيث كما قالوا : «عَرَفُوهُ وَمَحَدُوهُ وَالنَّهْيَةُ وَمِيدَرَوَانِ وَثِنْيَانِ \*» . فبنوا هذه الأشياء في أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك بَهْمَاة . تكون مبنية على التأنيث لا مذكّرها .

وحكى أبو الحسن \* «شُكَاعَاةُ \*» ، وحكى أبو زيد \* : أنهم يقولون : «فَصْبَاءَةٌ» ، رحلفاءة<sup>٣</sup> ، وطرفاءة<sup>٤</sup> بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدثنى أبو علي : أن أبا الحسن حكى عنهم «أديم<sup>٥</sup> مرطى<sup>٦</sup>» وليس في كثرة مأروط<sup>٧</sup> ، فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعللاً وتنوّن ؛ لأنها نكرة بمنزلة «أفكّل<sup>٨</sup>» وأبدع<sup>٩</sup> وتكون أرطاة على هذا أفعللة مثل أرماة<sup>١٠</sup> وإن لم تكن وصفا ، وحكى بعضهم : أديم<sup>١١</sup> مورطى<sup>١٢</sup> ، فهذا يحتمل عندي أمرين ، أجودهما أن يكون مُفْعَلِيّ بمنزلة مُسَالِقِيّ ومُجْعَبِيّ . ويحتمل أيضا أن يكون مؤفعللاً بمنزلة قول الراجز :

٢٠ فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُوْكَرِمَا

١ - ظ ، ش : فالقول .

٢ - ظ ، ش : أدخل .

وإنما كان الوجه الأول أقيس ؛ لأنك تجعلُ الممزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن  
 مَاروطاً [١١٦] أفشَى في اللُّغة من مَرطِيٍّ وكلاهما جائزٌ والأول الاختيار .

[ في الأفعال ]

قال أبو عثمان : وقد تُلحِقُ الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِلَ  
 ذلك في الأسماء<sup>١</sup> مِن الثلاثة حين أُحِقَّتْ بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن  
 شاء الله . فَمِنْ ذلك «قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ حَوْقُلَةً» ، وَجَهَّورَ فِي كَلَامِهِ جَهَّورَةً ،  
 وَبَيَّطَرَ الدَّابَّةَ بَيَّطْرَةً .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يَتَسَعَوْا في الأفعال كما اتَّسَعَوْا في الأسماء  
 فألحقوا التُّلَاثِيَّةَ بالرُّبَاعِيَّةِ ، فالواوُ والياءُ في هذه الأفعال ونحوها ، لا تكون إلا  
 زوائد ؛ لأنهما لا يكونان أُصُولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيأتي  
 في موضِعِهِ . « فحَوَقَلَ نَظِيرَ كَوَثَرَ وَجَهَّورَ نَظِيرَ جَدُولَ » وقد سُمِّيَ بهما  
 جميعاً<sup>١</sup> قالوا : فلانُ بنُ حَوَقَلَ وفلانُ بنُ جَهَّورٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا  
 بناءٌ لا يَخْتَصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجلاً يَسْمَى كَعْسَبِيًّا ، ذكر  
 ذلك سيبويه \* واحتجَّ به على عيسى بنِ عُمَرَ \* لأنه كان لا يصرفُ ضربَ اسم  
 رجل . قال سيبويه : وَكَعْسَبَ فَعَلَّلَ<sup>٣</sup> مِنَ الكَعْسَبَةِ وهو ضربٌ من العدو ،  
 ويجوز عندى أن يكون اشتقاقُ حَوَقَلَ مِنَ الحَقْلَةِ وهى ما بقِيَ من نُفَايَاتِ  
 التَّمْرِ ؛ لأن قَوْلَهُمْ : قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ ، معناه كَبِرَ وَضَعُفَ فَصَارَ كَأَنَّهُ  
 لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا نُفَايَتُهُ ، وقال الراجزُ :

١ - في الأسماء : عن ص ، ظ ، وفي هامش ظ و في ش : بالأسماء .

٢ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : آخر .

يا قَوْمٍ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ<sup>١</sup> وبعضُ حَيْثُمَا الرَّجَالِ المَوْتُ<sup>٢</sup>  
وهو قريبٌ في المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِلٌ : إذا كَبَرَ وَيَبَسَ<sup>١</sup> ، وليس  
على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ، ولكنه قريبٌ<sup>٢</sup> من لفظه ، وقريبٌ<sup>٣</sup>  
من معناه<sup>٣</sup> وليس على نظمه<sup>٣</sup> ، ولهذا نظائر في كلام العرب .

٥

ولو قلت إنَّ أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولاً .  
ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء إذا قَوَّيْتَهُ ومكَّنْتَهُ . ثم قالوا : «بُرْجُ ،  
والْبُرُوجُ الحصون» ، وهى تمنع من فيها وتُعزِّزُهُ . وقالوا : «المُرْجَبُ» للمعظم ،  
وتعظيمُك الشيء ومنعك منه وجبَّ بركُ إيَّاه قريبٌ بعضه من بعض في المعنى ،  
وليس جَبَرْتُ على تأليف بُرْجٍ ولا على تأليف المُرْجَبِ لأجل التقديم والتأخير .  
فالحروفُ واحدة ، واللفظُ متَّفِقٌ ، والنَّظْمُ مُخْتَلِفٌ ، وهذا بابٌ واسعٌ \*  
يَعْمُ أكثر اللُّغَةِ ويحتاج الناظرُ فيه ، والباحثُ عنه إلى أن يكون لطيفَ النظر .

١٠

ثم نعود لِمَا كنا فيه . وقولهم : جَهَّوْرًا في كلامه ، هو من الجَهَّارة وهو  
ارتفاعُ الصوت وظهورُهُ ، ومنه قوله تعالى : أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً :<sup>٥</sup> أى عياناً . ومنه  
قولهم «جَهَّرتُ البئرَ» إذا أخرجتَ ما فيها من الحَمَامَةِ ، فأظهرتَه لمرآة العين ،  
فالواوُ فيه زائدة .

١٥

وقولهم : بَيْطَرَ الدَّابَّةَ : أصله من البَطْرُ وهو الشَّقُّ في جِلْدٍ أو غيره ،  
ويقال : ٦ بَطَرْتُ الجُرْحَ أَبْطَرُهُ وَأَبْطَرُهُ بَطْرًا ، ومنه سُمِّيَ البَيْطَارُ ،  
لأنهم كثيراً ما يصفونه بالشَّقِّ والنَّقْبِ ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

١ - ظ و ش : يئس .

٢ - قريب : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - تقدم قبله بأحد عشر كلمة فهو من لهجة ابن جنى .

٤ - ظ : قوله : وكانت قولهم . وش : قوله .

٥ - من الآية ١٥٣ من سورة النساء ٤ .

٦ - ظ ، ش : يقال .

اعص العواذل وارم الليل عن عرضِ  
أقب لم ينقب البيطارُ سرته ولم يدجُه ولم يقطع له عصبا  
حتى تصادفُ مالا أو يُقال فتى لاقى التي تشعبُ الفتیان فانشعبا

فمن هنا قيل : بَيَطَرَ الدَابَّةَ ، وقالوا في هذا المعنى : « رَجُلٌ بَيَطِرُ وَبَيَطِرُ  
وَمُبَيَطِرٌ وَبَيَطَارٌ » فقد صحَّ أن الباءَ في بَيَطِرَ زائدة ، وإنما أذكر في هذه  
المواضع مثل هذا الاشتقاق ؛ لأن الحاجة تدعو إليه لتقوم الدلالة على زيادة  
الحروف المزيدة ؛ لأنه موضعٌ تبيِّن ذلك .

قال أبو عثمان : فإذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره ، زادوا  
ياء في آخره ، فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف <sup>٢</sup> ، وذلك قولهم سَلَقَيْتَهُ  
وجَعَبَيْتَهُ ، فهذا الذي ذكرت [ ١٧ ] لك من الإلحاق في الثلاثة من الأسماء  
والأفعال ببنات الأربعة .

قال <sup>٣</sup> أبو الفتح <sup>٣</sup> : اعلم أن الباء في « سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ » هي أصلٌ  
للألف في « سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ » . فإن قيل : وما الدليل على أن الياء الأصل دون  
الألف ؟ قيل : ظهور الياء عند سكون لام الفعل ، وذلك نحو « سَلَقَيْتُ  
وجَعَبَيْتُ » ، فجرى ذلك مجرى « رَمَيْتُ وَسَعَيْتُ » ؛ لأن السكون بعد الحركة  
ولذلك <sup>٥</sup> قال أبو عثمان : زادوا في آخره ياء ولم يقل زادوا ألفا ، ولهذا أيضا مثَّل  
بِـسَلَقَيْتُ ولم يُمثَّل بِـسَلَقَيْتِي .

١ - ظ ، ش : الرجل .

٢ - ظ ، ش : الكلمة .

٣ ، ٣ - ظ : الشيخ .

٤ - ص : قبل .

٥ - ص : وكذلك .



وقولُهُ : وَأَجْرُهَا مُجْرَى الْبَاءِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ : يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الْبَاءَ الَّتِي فِي سَلْتَقَيْتُ : عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ : تَجْرَى مُجْرَى الْبَاءِ الَّتِي فِي أَمْضَيْتُ وَكِلَاهُمَا أَصْلٌ غَيْرُ زَائِدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « سَلْتَقَى يُسَلْتَقِي سِلْتَقَاءٌ فَهُوَ مُسَلْتَقٍ ، كَمَا تَقُولُ أَجْرَى يُجْرَى إِجْرَاءً فَهُوَ مُجْرٍ » .

- ٥ وأما قولُهُمْ فِي الْمَصْدَرِ أَيْضًا « سَلْتَقَاءٌ وَجَعَبَاءٌ » فَهُوَ نَظِيرُ « الضَّوْضَاءِ وَالضَّوْفَاءِ » مَصْدَرُ « ضَوْضَيْتُ وَقَوَّقَيْتُ » وَنَظِيرُهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ « الدَّحْرَجَةُ وَالْقَلْفَلَةُ وَالزَّلْزَلَةُ » ؛ لِأَنَّ « سَلْتَقَى » مُلْحَقٌ « بِدَحْرَجٍ » ، فَلِذَلِكَ جَاءَ مَصْدَرُهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّحْرَجَةِ . وَقَالُوا : « سَلْتَقَيْتُ سِلْتَقَاءً » كَمَا قَالُوا « دَحْرَجْتُ دِحْرَاجًا » وَقَالَ الرَّاجِزُ :

١٠ سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتِ مِنْ سِرْهَافٍ

وَلَمْ يَقُولُوا : أَكْرَمْتُهُ أَكْرَمَةً بِوِزْنِ دَحْرَجَةٍ ؛ لِأَنَّ أَكْرَمْتَ لَيْسَ مُلْحَقًا بِدَحْرَجَتْ .

[ الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال ]

- قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقْدَمُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ ، فَإِذَا سُمِعَ قِيلَ أُحْلِقُ ذَا بَكْدَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَلَيْسَ بِمَطْرَدٍ ، فَأَمَّا الْمَطْرَدُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ ، فَإِنْ يَكُونُ مَوْضِعُ اللَّامِ مِنْ الثَّلَاثَةِ مَكْرَرًا لِلِإِلْحَاقِ ، مِثْلُ « مَهْدَدٍ [ ١٧ ب ] وَقَرَدَدٍ وَسُودَدٍ وَعُنْدَدٍ » ، وَالْأَفْعَالُ « جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقْدَمُ

عليه : يزيد به الأسماء والأفعال جميعاً لأحد القبيليين ، وإنما لم يطردْ عنه لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو مهْدَدٍ وجلببٍ ؛ فلما لم يكثر كثرتَه لم يقسه وسلّم ما سمع منه : وهذا الذي عملوه هو القياس عندي ؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشيء أكثر حروفاً منه فلا بدّ من زيادة تُبلّغه ذلك الغرض المطلوب .

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تنجيء بالزوائد قبل أن نستوفي ماله<sup>٣</sup> من الأصول ؛ لأنه كان يكون حكماً : لو فعلت ذلك : حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدّانٌ غيرها فيُنْفِقُه ، فلما أفنى ما ادّانه عاد على ماله بالنفقة ، فهذا ليس في حزامته من بدأ بانفاق ماله ، فلما أفنى ونفد دعتَه الضرورة إلى أن يدّان ويسأل الناس فهو حينئذ أعدر من الأوّل .

وإنما مثّلتُ هذا لينكشف القياس ، ولم أتعّد في هذا التمثيل ماجرت به عادة النحويين \* . ألا ترى أنهم يقولون إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالمٌ فلم نُمِلْ ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حذور من موضع عالٍ ، فأما فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُفْرِطِ العُدُوِّ ، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة .

فإن قلت : فهلا قاسوا الإلحاق في مثل سَلَقْتِي وجَعَلْتِي لأن الزيادة بعد

١ - ظ ، ش : الحروف : بأل وهو خطأ ظاهر .

٢ - ظ ، ش : بالزوائد .

٣ - ص ، ظ : لك .

٤ - ظ ، ش : إلى .

انقضاء الحروف الأضائية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أزدادوا أن يبلغوا [١٨] بالثلاثة الأربعة ، والأربعة كلها أصول ، فلما لم يكن بُدَّ من الزيادة ، كرروا الأصل فقالوا جَلَبَبَ ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشْبَهه .

- ألا ترى أن جَلَبَبَ بوزن دَحْرَجْتُ ، والجيمُ من الأصل ، فكروا الباء في جَلَبَبْتُ ؛ لأنها وإن كانت زيادة ، فإنها تكريرٌ أصليٌّ والأصل أشبهُ بالأصل • وإن كان مكرراً ، والياءُ في سَلَقَيْتُ : مع أنها زائدة : ليست من أصلِ القاف في شيء ، فهذا الذي عندي في هذا .

\* ومعنى قوله : إن بابَ «مَهْدَدٍ وَجَلَبَبَ» مطَّرد ، وبابَ «كُوْثِرٌ»

وجَهْوَرٌ» غير مطَّردٍ \* : يريد أنك لو احتجت في شِعْرٍ أو سَجْعٍ أن

تَشْتَقِ<sup>٢</sup> من ضَرَبَ اسماً أو فعلاً أو غير ذلك : لجاز<sup>٣</sup> وكنت تقول ضَرَبَبَ ١٠

زيد عمراً وأنت تريد ضَرَبَ<sup>٣</sup> : وكنت تقول : هذا ضَرَبَبٌ قد<sup>٤</sup> أقْبَلَّ : إذا

جعلته اسماً ، وكذلك ما<sup>٥</sup> أشْبَهه هذا ولم يكن يجوز لك<sup>٥</sup> أن تقول : ضَوْرَبَ

زيدٌ عمراً ، و : لا هذا رجلٌ صَوْرَبٌ ، لأن هذا الإلحاقَ لم يَطَّرِدْ اطرادَ الأول

فلا تَنْقِسْهُ<sup>٦</sup> .

وسألت أبا عليّ عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً ، وأنا ١٥

أُنْبِيتُ ما تَحْصَلُ من قوله فيه فقال<sup>٧</sup> : لو اضْطُرَّ شاعرُ الآن ، لجاز أن

١ - ظ ، ش : لفظ .

٢ - ظ ، ش : تشق .

٣ و ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ و ٥ - ظ ، ش : أشبهه ولم يجز له .

٦ - ظ ، ش : نقيسه .

٧ - ظ ، ش : قال .

يَبْنِي من ضَرَبَ اسماً وَفِعْلاً وَصِفَةً وَمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ أَفْضَلَ مِنْ خَرَجَجٍ » ؛  
لأنه إِنْ لِحَاقٍ مُطَّرِدٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُطَّرِدٍ مِنَ الْإِلْحَاقِ ، نَحْوُ هَذَا «رَجُلٌ ضَرَبْتُ» ،  
لأن هذا الإلحاق مُطَّرِدٌ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا رَجُلٌ ضَرَبْتُ ، وَلَا :  
ضَرَبْتُ » ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْإِلْحَاقِ .

فَقُلْتُ لَهُ : أَلَمْ تَرَجُلِ اللُّغَةَ ارْتِجَالًا ؟ فَقَالَ نَعَمْ : لِأَنَّ هَذَا الْإِلْحَاقُ لَمَّا اطَّرَدَ صَارَ  
كَاطَّرَادِ رَفْعِ الْفَاعِلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الْخُشْكَنَانُ : فَتَرْفَعُهُ وَإِنْ  
لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ لَفَقَّطَتْ بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ ؟ قَالَ : وَإِنْ خَالَهْمُ الْأَعْجَمِيُّ  
فِي كَلَامِهِمْ كِبَائِكَ مَا تَبْنِيهِ مِنْ ضَرَبَ وَغَيْرِهِ [ب ١٨] فِي الْقِيَاسِ : وَهَذَا مِنْ  
طَرِيفٍ مَا عُلِقَتْهُ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ أَوْ مَعْنَى لَفْظِهِ .

[ الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسبوع للتدريب ]

قَالَ أَبُو عَمْرٍاءَ : فَإِذَا سُئِلْتُ كَيْفَ تَبْنِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ ؟  
قُلْتُ : ضَرَبْتُ ، وَمِنْ عَلِمَ قُلْتُ : عَلِمْتُ ، وَمِنْ ظَرَفَ قُلْتُ : ظَرَفْتُ ؛  
وَإِنْ كَانَ فِعْلاً فَكَذَلِكَ . وَتَجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَى <sup>٢</sup> قَوْلِ أَهْلِ التَّصْرِيفِ : ابْنِ لِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا :  
إِنَّمَا مَعْنَاهُ : فَكَّ <sup>٣</sup> صِيغَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ <sup>٣</sup> وَصُغَ مِنْ حُرُوفِهَا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدْ سُئِلْتُ  
أَنْ تَبْنِي مِثْلَهُ : بِأَنَّ تَضَعُ الْأَصْلَ بِجِذَاءِ الْأَصْلِ ، وَالزَّائِدَ بِزَاءِ <sup>٤</sup> الزَّائِدِ ، وَالْمُتَحَرِّكَ

١ - ظ ، ش : مِنْ .

٢ - مَعْنَى : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : صِيغَتُهُ .

٤ - ظ ش بِجِذَاءِ .

بإزاء المتحرك ، والساكن - بازاء الساكن ، وتضم ما سألك أن تضمه ، وتفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحتذى المثال المطلوب .

وذلك نحو قولك : ابن من خرَجَ مثل هَجَرَ ع : فجوابه «خِرَجَجَ» .

ومثله من دخل : «دِخَلَل» ، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما

تبنيه أنت . وذلك قوله : ابن لي من صرَبَ مثل خَيْفَقٍ ، فجوابه : «صَيْرَبَ» .

لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك : اجعل ثاني الحروف ياءً زائدة فلم تعدد \* .

ما سألك ، وكأنه في المسألة الأولى قال لك : كرر اللام من خرَجَ ؟ فجوابه :

خِرَجَجَ . فإن كان المبنى منه معتل الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال

المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف : ارتكبت ما أدلك إليه

السؤال . وسيمر بك تفصيل هذه الجملة في مواضعه . وإنما قدّمت هذا لتحمله

قاعدة تبني عليها ، وإذا عرّف الأصل قرّب الفرع والله المعين .

وقوله : وتجرّيه تجرّيه دَحْرَجَ في جميع أحواله : يُريدُ به أنك تقول :

ظَرَفَفَ \* يُظَرَفِفُ ظَرَفَفَةً فهو مُظَرَفِفٌ وذلك مُظَرَفَفٌ وتُظهِرُ

ولا تدغم ؛ لأنه ملحق : فلو أدغمت لزال البناء .

قال أبو عثمان : فهذا الذي ذكرت لك [ ١٩٩ ] أنه يطرد في الإلحاق والذي

تقدم قبله من الملحق بالواو والياء ليس بمطرد إلا أن يُسمع ، ولكنك

إن سئلت عن مثاله جعلت في جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلت البناء كالبناء

الذي سئلت عنه .

قال أبو الفتح : قد تقدم قولنا في الفصل بين المطرد وغيره . وقوله : إن

سُئِلَتْ عن مثاله جعلتَ في جوابك زائدا بإزاء الزائد : يريد أنك إذا مثلته إما للرياضة وإما لتبيين الأصلِ من ١ الزائد : لزمك أن تنطقَ بالزائد في المثال ليمتاز الأصل من غيره .

وقولُه : وجعلتَ البِنَاءَ كالبِنَاءِ الذي سُئِلَتْ عنه : يريد به الآن الصِّيغَةَ ونظْمَ الحروفِ في التقديم والتأخير والحركة والسكون ، ولهذا ٢ قلتَ في « كَوَثِرَ : إِنَّهُ : فَوَعَلَ » . وفي صَيَّرَ إِنَّهُ : فَيَعَلُ . وفي جَهَّوَرَ إِنَّهُ : فَعَوَلَ » . قال أبو عثمان : ٣ فإن قيل لك ابن ٣ من ضَرَبَ مثل جَدَوْلٍ ؟ قلتَ : ضَرُوبٌ . ومثل كَوَثِرَ : ضَوْرَبٌ . ومثل جَيَّئِلَ : ضَيَّرَبٌ ، وإن كان فِعْلاً فكذلك .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أنه ليس يريد أنك تَقْمِيسُ في الإلحاق على « جَدَوْلٍ وكَوَثِرٍ وجَيَّئِلٍ » قياساً مُطَرِّداً ؛ لأنه قد ذكر بَدِيْثاً أنه غير مُطَرِّدٍ في بابه ، وإنما يريد أنك لو مثلته من الضرب لقلتَ : « ضَوْرَبٌ وضَرُوبٌ وضَيَّرَبٌ » ، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلتَ : « فَوَعَلَ وفَعُولٌ وفَيَعَلُ » ، فكأنه قال لك : ما مثال « كَوَثِرٍ وجَدَوْلٍ وجَيَّئِلٍ » من الضَّرْبِ ، كما يقولُ لك : ما مثالُ هذه الأشياء من الفعل . ١٥

وقوله : وإن كان فعلاً فكذلك : يريد به أنك لو مثلتَ « حَوَقَلَ وجَهَّوَرَ وبَيَّطَرَ » من ضَرَبَ ، لقلتَ : « ضَوْرَبٌ وضَرُوبٌ وضَيَّرَبٌ » كما فعلت في الاسم ، لأن التمثيل في القبيلين واحد .

١ - من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ - ظ ، ش : فلهاذا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لى .

[ إلقاء الرباعي بالحماسى من الأسماء ]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ الحِمْسَةِ مِنَ الأَسْمَاءِ كَمَا يُبْلَغُ بِالثَّلَاثَةِ الأَرْبَعَةُ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ <sup>١</sup> ، وَسَنُبَيِّنُ كُلَّ [ ١٩ ب ] شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ <sup>٢</sup> . فَمِمَّا أُلْحِقَ مِنَ الأَرْبَعَةِ بِالْحِمْسَةِ تَمَقَّعَدَ مُسْحَقٌ بِسَقَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ .

- قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المَطْرَدَ فِي إِعْجَابِ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ بِالْحِمْسَةِ أَنْ تُكْرَرَ اللامُ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ نَحْوُ : « مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ » ، لِأَنَّ مَحَلَّ الحِمْسَةِ مِنَ الأَرْبَعَةِ مَحَلُّ الأَرْبَعَةِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي هَذَا الْمَعْنَى . وَلِهَذَا بَدَأَ أَبُو عُثْمَانَ « بِقَفَّعَدٍ » وَتَرَكَ « فَنَدَ وَكَسَا وَتَمَيَّدَا » وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَيْسَ إِعْجَابُهُ بِتَكَرُّرِ اللامِ ، وَسَيَأْتِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وَمِثْلُ <sup>٣</sup> قَفَّعَدٍ سَبَّهَلَلٍ وَصَمَعَدَدٍ <sup>٤</sup> .
- قال أبو عثمان : وَقَدْ تُلْحَقُ الثَّلَاثَةُ بِالْحِمْسَةِ نَحْوَ عَفْمَنْجَجٍ وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، <sup>١٠</sup> فَالنونُ ° وَإِلْحَادِي الْجِيمِينَ زَائِدَتَانِ .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللامُ قَضِيَتْ بِزِيَادَتِهَا <sup>٦</sup> وَذَلِكَ نَحْوُ « قَرْدَدٍ وَجَلَبَبٍ » فَالذال والياء الأخيرتان زائدتان <sup>٦</sup> لِأَنَّهُمَا <sup>٧</sup> قَدْ تَكَرَّرَتَا . وَلَوْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الذالِ الأَخِيرَةِ حَرْفٌ غَيْرُ

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : مثال .

٤ - صمعدد : بالعين المهملة في النسخ الثلاث .

٥ - ص وهامش ظ : فالنون : وظ ، ش : والنون .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

٧ ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمة رباعيةً وذلك نحو « قَرَدَسَ - وَقَرَدَحَ » لو كان هذا مما يُسَنطَقُ به \* .

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباءِ ، لكانت الكلمة رباعيةً نحو : « حَلْبَسَ - وَجَلْبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَدَدَ - وَجَلْبَبَ » لكان ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكررَت كما تكررَت اللام ، ومثله قَطَعَ وَكَسَّرَ ، ولكن لو وجدت بعد الراءِ من قَرَدَدِ ، واللام من جَلْبَبِ ، لفظ الفاءِ لكانت الكلمة رباعيةً ؛ لأن الفاء لم تُكْرَرْ في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو : « مَرْمَرِيْسُ » فلو قالوا : « قَرَقَرٌ - وَجَلْحَبٌ » لكان رباعيا ولم تكنِ الفاءُ مكررةً .

١٠ ونظيره من كلامهم في الأسماء « قَرَقَلٌ » ، وقَرَفَخٌ » ، وفي الأفعال : « زَهْزَقَ ، وَدَرَدَبَ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَلَقٌ » ، وَدَرَدَبِيْسُ » . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَسَنْجَجٍ ٣ [٢٠] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكررَت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثلاثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف ، ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جهلتِ الاشتقاق ؛ لأنها لم تُوجد فيما عُرفِ اشتقاقه على هذا ٣ السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكررة ، لأنها من حروف الزيادة العشرة فقد صحح من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية ، وأما من

١ - ص : لما .

٢ - في عَفَسِنْجَجٍ : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : هذه .



طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك ؛ لأن « العَفَسَنَجَجِج » هو الجافى ، وقد قالوا  
عَفَجَهُ بالعصا : إذا ضَرَبَهُ ، والضربُ بالعصا من الجفأ . قال الراجزُ :  
فاحذرْ فلا تَكْتَسِرْ كَثِيرًا أَعْوَجًا عِلْجًا إذا ساقَ بنا عَفَسَنَجَجًا  
[ زيادة النون والألف ]

- قال أبو عثمان : ومثلُ ذلك أَحَبَنْطَى ودَلَنْطَى وسَرَنْدَى \* ، النونُ  
والألفُ زائدتان ، لأنك تقول حَبِطَ بَطْنُهُ ، ودَلَطَهُ بِيَدِهِ وسَرَدَهُ ، فهذا من  
الثلاثة وقد أُخِيقَ بالخمسة كما أُخِيقَتِ الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا  
موضع اختصار :

- قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذى أورده ، لأن معنى  
حَبِطَ بَطْنُهُ : انتفخ ، « والحَبَسَنْطَى » هو الكثيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَطَهُ  
بِمَنْكِبِهِ إذا دَفَعَهُ ، « والدَلَنْطَى » هو الشديدُ الدَّفْعِ ، « والسَرَنْدَى » الجرسىُّ  
من النَّمُورِ . وقال : سرده إذا مَضَى قُدُماً ، وجميع هذه الأمثلة ٢ مُفسَّر  
في فصلٍ في آخر الكتاب على حِدَّتِهِ إن شاء الله \* .

- قال أبو عثمان : وأكثر ما ٣ يَبْلُغُ بِنَاتِ الثلاثةِ ٣ من الأفعال بالزيادات سبعة  
أحرفٍ نحو مصدرِ اشْتَهَابَ ، وأحماراً ، إذا قلتَ فيه ٥ اشْتَهَيْبَابٌ وأحمِيرَارٌ ، وقد  
تَبَلَّغَهُ مصادرُ الأربعة في « أحررِ نِجَامٍ » وما كان على وزنه [ ٢٠ ب ] من المصادر ،  
ولا يجيء هذا العَدَدُ إلا في مصادر ٥ الثلاثةِ والأربعةِ المَزِيدَةِ ٦ على ما  
ذَكَرْتُ لك .

١ - ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اللغة .

٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : مصدر .

٦ - المَزِيدَةُ : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتملت أن تبلغ سبعة أحرفٍ لما أذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُها ، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرفها وتمكُّنِها ؛ وأيضا فإن الهزمة في أوائلها قد تَسْقُطُ في الوصل فكأنها إنما بُلِّغَت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبَلِّغَ بالفعل على ثِقَلِهِ ستَّة أحرفٍ .  
 • فالمصدرُ الذي هو اسمٌ جديرٌ لخِفَّتِهِ وتمكُّنِهِ ، أن يزداد عليه حرفٌ واحد . وأيضا فإن الزوائد ، وإن أطالتِ الكلمة ، فعلى كلِّ حال هي زوائد ، والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذفُ كثيرٌ منها في التحقير والتكسير ، ولا سيما تحقيرُ الترخيم ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكاملة فاحتمل كثيرُها في بناتِ الثلاثة لما ذكرتُ لك .

١٠ ثم حُمِلَت بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة ؛ لأنه قد جاء الفعلُ رباعِيًّا كما جاء ثلاثيا فلذلك يُبلغ بمصادرِ الرباعِيَّة سبعة أحرف ، ولما كان جميع ما يبلغ السبعة إنما هو مصادرٌ ولم يكن لبناتِ الخمسة فعلٌ لم يبلغ سبعة أحرف ، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « مَتَيُّوسَاءُ ، وَمَبْعُغُولَاءُ ، وَمَعْيُورَاءُ ، وَمَأْتُونَاءُ ، وَمَشْيُوخَاءُ . وَمَكْبُورَاءُ ، وَمَصْغُورَاءُ ، وَمَعْلُوجَاءُ ، وَمَشْيُوجَاءُ وَهَزَنَبْرَانُ ، وَعُرَيْقُصَانُ ، وَمَعْكُوكَاءُ ، وَبَعْكُوكَاءُ ، وَقَرَعْبِلَانَةُ ، وَعَقْرُبَانُ » .

وهذا مما لا يُعْرَجُ عليه لقلته ونزارته ، ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه<sup>١</sup> في آخره<sup>٢</sup> زائدان زيدا معا<sup>٢</sup> فجزتا لذلك تجرى الزائد الواحد ، ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعا كما تُحذف الهاءُ من طلحة والألف من حُبَيْلَى .

١ - ظ ، ش : جميعه .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : زائدتان معا .

- قال أبو عثمان : وقد تزداد في بنات [١٢١] الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة ولا يسلغون بها السبعة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تختمل غاية الزيادات، فمما زيد عليه من الخمسة: «عَضْرَفُوطٌ»، وعند كليب وحنْدَقُوقٌ، ومِثْلُ قَبَعَسْرَى»، زيدت الألف في آخره لغير التأنيث؛ لأنها مثنوثة، ولو كانت غير مثنوثة لكانت للتأنيث، فعلى هذا تجرى بنات الخمسة بأصولها وزوائدها<sup>٣</sup>.

- قال أبو الفتح : اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلها أصولاً فقد تباعدت عن أصل الأصول وأخفها وهو الثلاثي، فتقلت لذلك. والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلاً فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل وثقل الزيادة ولم يكن منها فعل فيبلغ بمصدره سبعة أحرف كما فعل في أشهباب<sup>٥</sup> وأحر بنجام، فرفض ذلك لذلك - فأما قبَعَسْرَى : فتونين ألفه يدل على أنها ليست للتأنيث، ألا ترى أن مثل حبلى، وسكرى. لما كانت ألفه للتأنيث لم تنون على وجه.

- فإن قلت : أتقول إن ألفه للإلحاق؟ فالجواب : أنها ليست للإلحاق لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيلحق به، ولكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من التوسع، ولا تكاد تجد بنات الخمسة قد لحقت بها الزيادة من

١ - ظ، ش : به .

٢ - ظ : عليها .

٣ - في ظ، ش : في هذا الموضع عقب كلام أبي عثمان المازني ما يأتي : ( قال أبو الفتح : حنْدَقُوقٌ : رباعي ذكره في الحماشي وهذا سهو ) وهذه القولة في ص حاشية على هامشها مصدره بكلمة حاشية وليس في صدرها : ( قال أبو الفتح ) وما فيها هو الصواب .

٤ - ظ، ش : والزوائد .

٥ - ظ، ش : بأشهباب .

٦ - ظ، ش : وأما .

آخرها غير هذا الحرف ، وما لاحكم له لقلته . وقد قالوا : « ضَبَّغَطْرَى » .  
 فأما قولهم « قَرَعَيْلَانَةٌ » فكان الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون  
 في آخرها وهي خماسية : أن الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير  
 الانفصال عندهم ، حتى أنهم يُسْقِطُونَ كثيرا من أحكامهما . ألا ترى أنهم  
 « يُصَغَّرُونَ » زَعْفَرَانًا زَعْفَيْرَانًا ، كما يقولون « عَقْرَبٌ وَعُقَيْرَبٌ » ولو اعتدوا  
 بالألف والنون لم يجز هذا .

وقد أجزوا الألف والنون الزائدين أيضا مجرى الزيادة الواحدة ، ألا تراهم  
 قالوا في ترخيم « عثمان يا عُثْمَ » كما قالوا في ترخيم « طَلْحَةَ يَا طَلْحَ » فلما كانت  
 الألف والنون عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة وبمنزلة  
 الحرف الواحد المنفصل من الكلمة ، اجترعوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة  
 في هذا الحرف الذي لانظير له ، وكذلك [ب ٢١] ما جاء نحو « مَعْيُورَاءَ » وبابه ،  
 لأنهم أجزوا الألف والهمزة مجرى الحرف الواحد لآلم يفترقا فأشبهها الهاء .

وإنما قلت الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي ؛ لأنها قد طالت وأفرطت  
 طولها فلا يُنْتَهَى إلى آخرها إلا وقد مُلِّت . ألا ترى أنهم يقولون في تخفيف  
 « سَمَرَجَلٍ » وتكسيه<sup>٢</sup> « سَفِيرَجٍ وَسَفَارِجٍ » فيقفون دون الخامس لتراخيه  
 وبعده ، فلما كان الأمر كذلك لم يزدوها طولا من آخرها .

ألا ترى أن باب « عِنْدَلَيْبٍ ، وَعَضْرَفُوطٍ » مما كانت الزيادة فيه قبل  
 لامه الآخرة<sup>٣</sup> أكثر من باب « قَبَعَثْرَى ، وَضَبَّغَطْرَى » . وكانت الزيادة  
 في باب « عِنْدَلَيْبٍ وَعَضْرَفُوطٍ » قبل الخامس أسوَّخ منها في « قَبَعَثْرَى »

١ - ظ ، ش : ترى أنهم .

٢ - وتكسيه : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : الآخرة .

٤ - باب : زيادة من ظ ، ش .

بعد استيفاء حروف الكلمة والمتلأل بطولها ، فهذا ما أدت إليه النظر والله الموفق ، ولم يكن سبيله أن يذكر حتمد قبقوقاً مع بيان الخمسة ؛ لأنه من ذوات الأربعة ، وكذا قرأته على أبي عليّ ورأيت في غير نسخة .

[ الأفعال المبدوءة بهمزة وصل ]

- ٥ قال أبو عثمان : واعلم أن الأفعال قد تُسكَّن أوائلها ويُسحِقُونها ألف الوصل ، ولتلك الأفعال أبنيّة كثيرة سأخبرك عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلًا عن القياس .

- ١٠ وليس \* لقول من جَوَزَ الابتداء بالساكن من القادر ما يتشاغل بإفساده ، وإنما سبيلُهُ في هذا ١ سبيلُ مَنْ شَكََّ في المشاهدات من السوفسطيَّة ٢ ومَنْ ليس بكامل العقل .

وهذه همزة إنما حرّكت لسكونها وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ٣ ساكنة .

- ١٥ فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انفعَل » فكيف زدت عليها ساكنًا آخرًا وهو همزة ؟ قيل : هذه همزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جئ بها قبل الساكن ؛ لأنه قد عَلِم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته ، فالحركة والحذف لم يصلح واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاث تروال بينته التي قد أُريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا حذف [ ٢٢ ] الهمزة أو

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - في ظ أمام : لسوفسطية : كلمات لم تقيدها .

٣ - زائدة : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : لأنها .

حركتها فلم يَجْز حذفها؛ لأن ذلك كان يُوَدَى إلى مامنه هُرِب وهو الابتداء  
بالساكن ، فلم يَبْق إلا حركةُ الهمزة فحركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين<sup>١</sup>  
إذا التقيا .

فان كان<sup>٢</sup> الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو  
« انطلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرب » ألا ترى أن الراء مكسورة  
وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك ، فإن كان<sup>٣</sup> الحرف الذي بعد الساكن  
مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسْرِ إلى الضَمِّ اللّازم ، وليس  
بينهما حاجزٌ إلا حرفٌ ساكن ، والساكنُ ضعيفُ فكان لا حاجزَ بينهما ، وذلك  
قولهمُ « اقتل » ، استخرج ، انطلق به .

١٠ فإن قلت : فقد قالوا « فخذ وكبِد » وهو « يضرب ويجلس » فخرجوا  
من الكسر إلى الضم ؟ فليس ذلك بشيء ؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة ،  
والنصب والجر يُزيلاها ، وإنما يُكره من هذا ما كان لازما .

فأما حكاية بعضهم « زئبرٌ وضئبلٌ » بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة .  
فكذلك<sup>٣</sup> حكاية بعضهم « إضبع » بكسر الهمزة وضم الباء غير معرّج عليها  
لأنها لم تُصح بها ثبوتٌ ، ولو صحّت لكانت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليها .  
١٥ وحكى بعضهم : ما رأيتُه مِندُ سِتِّ ومِندُ يومان ، وهذا كله إذا صحّت به  
الرواية شاذٌ .

وحكى بعضهم « اقتل » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن  
حاجزا ؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه ، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ<sup>٤</sup>

١ - ظ ش : الساكن : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : فأما . ش : وكذلك .

٤ - من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجِيهَةٌ في القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً .  
 فإن قلت : فقد قالوا « اُغْزِيْ يَا امْرَأَةٌ » فضمُّوا الهمزة وإن كانت الزاى  
 مكسورة . وقالوا « امْشُوا » فكسروا<sup>٢</sup> الهمزة<sup>٣</sup> والشين مضمومة . وهذان  
 مُطَرِّدان في بابهما ، فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأن أصل الزاى أن تكون مضمومة وأصل  
 الشين أن تكون مكسورة .

ألا ترى أن أصل « اُغْزِيْ : اُغْزَوِيْ » بوزن « اُقْتَلِيْ » وأصل « امْشُوا :  
 امْشِيُوا » بوزن اضْرِبُوا ، فاستثقلت الكسرة على الواو فثقلت إلى الزاى  
 واستثقلت الضمة على الياء فثقلت إلى الشين [ ٢٢ ب ] فسكنتا<sup>٤</sup> وبعد كل  
 واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاى من اُغْزِيْ  
 عارضة لما أن الضمة في الشين من امْشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما  
 على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

[ تسكين أوائل الأفعال ]

فإن قلت : ولم سكتوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل  
 إنما كان ذلك لأن الأفعال موضوعه للتوهين والإعلال لتصرفها ، وأنها لا تنقل على  
 حال واحد ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال<sup>٥</sup> ، ألا تراهم أمالوا مثل « صَارَ ، وَطَابَ » .  
 مع أن فيهما<sup>٥</sup> حرفاً مُسْتَعْلِيًّا ؛ لأنهما فعلان ، ولم يُجيزوا ذلك في « صالح ،  
 وخالد » لأنهما اسمان .

فإن قلت : ما تُشكر أن تكون الإمالة إنما حسنت في مثل صَارَ وَطَابَ ،

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : وكسروا .

٣ - الهمزة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : فسكنت .

٥ - ص : فيها ، بضمير الواحدة .

لأن ألفهما مُتقلبة<sup>١</sup> عن ياء ، وألف « صالح وخالد » ليست منقلبةً عن ياء ؟  
 قيل : يدلّ على أن الإمالة لم تجب من أجل<sup>٢</sup> انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد  
 أمالوا « خِاف » وأصل ألفه من الواو ؛ لأنه من الخوف .

فإن قيل : فما تُنكر أن تكون الإمالة في خِاف إنما حدثت ؛ لأن الواو كانت  
 مكسورة في الأصل لأنها خِوف؟ قيل يدلّ على أنه لم تُتملّ لأن أصل حركة الواو  
 الكسرة<sup>٥</sup> ، أنهم قد أمالوا « طِاب » وأصله « طَيِّب » بالفتح<sup>٣</sup> فأمالوا ولا كَسُر فيه .

[ انكسار الحرف لا يميز إمالته ]

وأيضاً فإن انكسار الحرف لا يُجيز إمالته ، وليس هذا مذكوراً في الأسباب  
 الستة الحادثة عنها الإمالة \* ، وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل  
 الحرف المُمالٍ أو بعده لافيه ، نحو « عَمِياد ، وهذا حَيَاتِم » . فلما كانت الأفعال  
 غير لازمة لموضع واحد ولا مُستقارة على سَنَنِ ، تسَلَطَ عليها الإعلالُ والتوهينُ  
 فشحَّعهم ذلك على أن سكَّنوا أو أثلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من  
 أغلظ ما جرى على الأفعال .

[ دخول همزة الوصل على فعل الأمر ]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو « اضْرِبْ وَاقْتُلْ » وجميع ما كانت حروفُ  
 المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حُذِفَ  
 لئلا يلتبس الأمر بالخبر ، فلما حُذِفَ الحرف لم يَجْزُ الابتداءُ بالساكن [ ٢٣ ] ،  
 فَجِئء بالهمزة فقالوا : « اقْتُلْ » ، واستخْرِجْ وانطَلِقْ » ونحو ذلك .

١ - ظ ، ش : منقلب .

٢ - أجل : ساقط من ظ ، وفي هامشها : الهمزة .

٣ - في ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد اللل : وليس لها مناسبة في الصلْب .



[ ما بين الأسماء والأفعال من تقارب ]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضا لا تتقارر على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ؟ .

- قيل : إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت ، فهي - لقوتها وتمكثها وأنها الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والاعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها ، كان <sup>٢</sup> بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثاب للاسم ، وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرف ، وقد يكون الاسم خبيرا كما يكون الفِعْلُ خبيرا نحو قولك : « زيدٌ أبوك » و « زيدٌ قامَ » <sup>٣</sup> وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف .

[ الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل ]

- فلما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال ، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أو ثلثوها وألحقوها \* همزة الوصل ، ولم تستنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا <sup>٤</sup> ، كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال <sup>٥</sup> نحو قوله تعالى : « يومَ ينتظرُ المرءُ » <sup>٥</sup> و « يومَ يقولُ نادوا شركائى » <sup>٦</sup> ونحو قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : مما .

٢ - هنا في النسخ الثلاث قبل « كان » واو عطف أفسدت المعنى ، فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٣ - ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : ذكرناه .

٥ - سورة النبأ من الآية ٤٠ .

٦ - سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألمّا تصح والشيب وازرع  
وكما وصفوا بالفعل في قولهم « مررت برجل يأكل » والإضافة والوصف إنما  
أصلهما للأسماء .

وتلك الأسماء « ابن وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واست  
وايم ، وقالوا : ابئسم » يعنون الابن .

قال الشاعر :

وهل لي أمّ غيرها إن تَرَكتُها      أبا الله إلا أن أكون لها ابئما  
وقال الآخر :

فقال فريقُ القومِ لمّا نشدْتَهُمْ      نعم وفريقٌ لا يمينُ الله ما اندري  
وهذه الأسماء كلها معتلة ، أمّا ابن وابنة زابئسم واثنان واثنتان واسم  
وايم واست ، فحذوفات اللامات <sup>١</sup> يدل على ذلك <sup>٢</sup> أن « ابنا » من البئوة  
واللام فيه واو ؛ لأن مونتته بينت ، والتاء إنما تُبدل من الواو [٢٣ ب] دون الياء  
في غالب الأمر ، وكذلك « ابنة وابئسم » مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام  
الفعل على حد ما كانت الميم في « فئسم » بدلا من عين الفعل ؛ لأنها لو كانت  
بدلا ، لجزرت تجرى اللام ، فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابتة ؛ لأن الشيء  
إذا أبدل منه لم <sup>٣</sup> يحذف وإنما جرىء بشيء فوضع موضعه فجرى مجراه .

ولو كانت الميم في « ابئسم » بدلا من اللام ، لكانت اللام في حكم الثابت ،  
وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول « ابئسم » ؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام  
ولا تدخل من الأسماء إلا على المخذوفات ما خلا « امرأ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

١ - ظ ، ش : اللام .

٢ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فلم ، وائفاء زائدة لا حاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت

في نسخة ص ثم محيت وبقى بعضها .

تقول في النسب إلى ابنِ : ابْنِي ، فَتُسْقِرُ الهمزة ما دامت اللام محذوفة ، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهمزة ؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوي »  
واثنان واثنان من ثنيت الشيء ، فالمحذوف اللام وهي ياءٌ لظهورها في ثنيتُ  
فأما من قال « بنتٌ وثنيتان » فليست اللام عنده محذوفة ، على حد قول مَنْ  
قال « ابنةٌ واثنيتان » . بل التاء في بنتٍ وثنيتان \* للإلحاق ، بمثل « حليس »  
وضيرسٍ » والتاء فيهما بدلٌ من لام الفعل وليست علامةً للتأنيث كما تكون  
في « ابنةٌ ٢ واثنيتان » لكون ما قبلها ٣ في « بنتٍ وثنيتان » ، وعلامة التأنيث  
لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ وقال سيويوه : لو سميت رجلا « بينتٍ وأختٍ  
لصرفته » ، ولو كانت التاء علامةً للتأنيث لما استجازوا صرفه ، كما أنه  
لو سمّاه بثبته \* لما صرفه ؛ قال سيويوه : لأنها بمنزلة التاء في عفرية \* وسنبتة ،  
ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث ، جرى مجرى علامة التأنيث ،  
وقد بينتُ هذا في موضع آخر \* .

والقول في « أختٍ وهنتٍ » كالقول في « بنتٍ » لافصل بينهما ° ومن  
ذهب إلى أن المحذوف من بنت « ياءٌ » لانكسار الباء ، وجب عليه أن يقول إن  
المحذوف من « عضة » ياءٌ ، وكان يجب أن [٢٤] تكون السين من سنة  
مضمومة ؛ لأنه من الواو ، وهذا تخليطٌ فاحش ، وقد حكى عن بعض متقدمي  
أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يأزمُ المآزما  
وعضواتٌ تقطعُ اللهازما

١ - ظ ، ش : والمحذوف .

٢ - ظ ، ش : ابنتان .

٣ - ظ ، ش : قبلهما .

٤ - ظ ، ش : استجاز .

٥ - بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أولها مكسورا . وقال الآخر :

قد حال دون دريسيه مؤوبةٌ نيسعُ لها بعضاهِ الأرض تهزيرُ  
فالساقط على هذا القول من عضة هاءٌ ، وعلى هذا قالوا « بعيرٌ عاضهٌ » إذا  
أككلُ العضاة ، وليس هنا للياء مدخل \* وقالوا في جمع « سنةٍ سنواتٌ » ،  
فالساقطُ واوٌ كما ترى ، وإن كانت السينُ مفتوحة .

واسمٌ : محذوف اللام لقولهم : « سميتُ وأسماءٌ » ، فهذا بمنزلة « دميتُ  
ودماءٌ » ، والمحذوفُ منه واوٌ ؛ لأنه من السُمُو والرفعة ، وفيه لغاتٌ : اسمٌ  
وسمٌ وسُمٌ .

وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى \* ، عن ابن الأعرابي أنه يقال « سُمي » بوزن

١٠ هُدَيٌّ » وقال الراجز :

وعامنا أعجبنا مُقدّمهُ يُدعى أبا السّمح وقبرضابُ سُمهُ

وقال الآخر :

باسم الذي في كل سورةٍ سُمهُ

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٥ فدع عنك ذكراً للهوِ واعمدْ لمدحهٍ نجيرٌ معدٌ كلُّها حينما انتمى

لأعظمها قدراً وأكبرها أبا وأحسبها وجهاً واغلبها سماً

ويروى سماً بكسر السين <sup>٣</sup> ، فمن كَسَرَ السين فالألف عنده لاوصلُ بمنزلة

الأليف في قولِ الرَّاجِزِ :

يادارَ عمرةً من مُحْتَلِّها الجِرَعَا

١ - ظ ، ش : للهاء .

٢ - فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأننا لم نعلمهم قالوا : هذا « سِما » بوزن « رِضًا » ، وأما من ضمَّ السين فقوله عندى يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل<sup>١</sup> بمنزلة الألف في قول من « كَسَّرَ السِّينَ ، والوجه الآخر أن تكون لام<sup>٢</sup> الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي « انْتَمَى » ويكون هذا التأويل على قول من قال : « هذا سِما » بوزن « هُدَى » إلا أنه حذف اللام<sup>٣</sup> ولالتقاء الساكنين ، « وايم » محذوفة من « أيمن » ؛ لأنها كثرت في القسم وعُرف موضعها وحذفت همزتها ، وهي جمع يمين . وقال أبو النجم :

[٢٤ ب] يبرى لها من أيمن وأشمل .

- ويقولون « أيمن الله ، وايم الله ، وم الله ، وم الله » \* يريدون « أيمن الله » . وقال قوم : « إن م الله ، وم الله » محذوفة من قولهم « من الله » والأول هو الوجه . وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع يمين ، قال : لوصلهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : « م الله وم الله » .
- وأما است\* ، فمحذوفة اللام وهي هاء<sup>٧</sup> \* ، ومما<sup>٨</sup> يدل على ذلك قولهم في تحقيرها ستيهته وفي جمعها أستاه . وقالوا : « رجل أستاه وستهم » ، وقد قالوا : « سته » في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذف فت عينه إلا هذا الحرف .

١ - ص وهامش ظ : للوصل . وظ ، ش : الموصولة .

٢ - أن تكون : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : النون . ٤ - ص : اتم .

٥ - في هذا الموضع في ظ ، ش بعد قوله : « يريدون أيمن الله » جملة زائدة وهي ( وقال قوم

أيمن الله ) .

٦ - م الله وم الله : في جميع المواضع موصولة هكذا « مله ومله » .

٧ - ظ ، ش : ياء ، وهو خطأ ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ .

٨ - ومما : ساقط من ظ ، ش .

وقولهم « مُذْنُ » \* لأنها محذوفة من مُنْذُ ، جاء في الحديث : « العَيْفَانُ وكاءُ السَّهِّ » . قال الراجز :

أُدْعُ أَحْيَيْحَا بِاسْمَيْهَا لِاتْنَسَةِ  
 إِنَّ أَحْيَيْحَا هِيَ صَيْبَانُ السَّهِّ  
 وأنشد أبو زيد :

رِقَابٌ كَالْمَوَاجِينِ خَاطِيَاتٌ وَأَسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُومٌ  
 ٢ فأما قولهم : « امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ » فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين ؛ لأنك أدخلت الألف واللام فقلت : « الْمَرْءُ والمِرْأَةُ » ثم خففت الهمزة بأن حذفها وألقيت حركتها على الراء فقلت : « جاءني المَرُّ ، ورأيتُ المَرَّ ، ومررتُ بالمَرِّ ٢ » .

١٠ فلما كانت الراء التي هي عينُ الفعلِ قد تُحَرِّكُ بحركة الإعراب وكَثُرَتْ هذه الكلمةُ في كلامِهِمْ حتى صارتُ عِبَارَةً عن كلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ أَعْلَوْهَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا ، فَشَبَّهُوا الرَّاءَ ٣ فِي قَوْلِهِمْ ٤ : « الْمَرُّ ، والمِرَّ ، والمَرِّ ، بالخاءِ فِي الْأَخِ وَالْأُخِ وَالْأَخِ » فَاتَّبَعُوا عَيْنَهَا حَرَكَةَ لَامِهَا فَقَالُوا : هَذَا « امْرُؤٌ ، ورأيتُ امْرَأً ، ومررتُ بامرئٍ » كما قالوا : هَذَا أَخوكَ ، ورأيتُ أَخاكَ ، ومررتُ بِأَخِيكَ ٥ ، وَالْفَهْ ٦ وَالْفُ ابْنِمْ مَكْسُورَةٌ عَلَى كَيْلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ عَارِضَةٌ لِلرَّفْعِ غَيْرُ لَازِمَةٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اقْتُلْ » فَلَمَّا اعْتَلَّ هَذَا الْاسْمُ بِإِتِّبَاعِ

١ - ص الآخر .

٢ و ٣ - ما بينهما عن ص . وهو في ظ ، ش كما يأتي :

فأما قولهم امرؤ وامرأة فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين لأنك إذا أدخلت الألف واللام قلت المرء والمرأة ثم خففت الهمزة حذفها أو ألقيت حركتها على الراء فقلت جاءني المر . ورأيت المر . ومررت بالمر .

٣ - ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ - قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ - ظ : هذه ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : فالفه .

حركة عَيْنُه حركة لامٍ وكثير استعماله أسكنوا<sup>١</sup> أوله وألحقوه همزة الوصل ،  
وليس [٢٥ ا] كذلك « ابْسَمُ » ؛ لأنه لم يكثُر كثرة امرئٍ ؛ ولأنه لا همزة يُدْهِبُها  
التخفيفُ فيه ، فلامُه محذوفة لامحالة . قال أبو العباس \* : ولم يُلْحِقْوها في « أبٍ » ،  
ولا<sup>٢</sup> « أخٍ » ؛ لأن في أولهما<sup>٣</sup> همزة ، فكرهوا اجتماعَ همزتين فتقلبُ الثانيةُ ياءً ، وهذا  
قولٌ كما تراه ، لأننا قد رأيناهم قالوا : « دَمٌ » ، « وِغْدٌ » ، « وِيدٌ » ، « وهِنٌ » ونحو  
ذلك فلم يُلْحِقْوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة .

ولكن القول عندى في ذلك \* : أن همزة الوصل قد عاقبتِ الأصلَ في قولهم  
« ابْسِنِي وَبَسَوِي » فكأنها من الأصل ، فن ألحقها في هذه المحذوفات \* فلشبهها  
بالفعل من قبيل الاعتلال ، ومن لم يلحقها فله أن يقول إنها لو جاءت  
لكانت كالعوض من المحذوف فكأنى عند إتيانها أُرِدْتُ الحذفَ ثم أتيتُ بما  
يتقومُ مقامَ المحذوفِ فكان لم أْحَذِفْ ، وهذا تَقْضُ ما قصدتُ له من الحذفِ ،  
ألا ترى أنهم قالوا في التَّسْبِيبِ إلى يَدِ يَدِ وَيَ « فَرَكُوا عَيْنَ الفِعْلِ » محرّكة بعد الرَدِّ ؛  
لأنهم لو حذَفُوا الحركة عند رَدِّ اللامِ لكانت اللامُ كأنها لم تُرَدِّ ؛ لأنها قد عاقبت  
الحركة ، فإذا حذفت الحركة بعد الرَدِّ كُنْتَ لِحَذْفِكَ ° إيتاها كمن لم يرد ،  
وصار ردُّك ككلا رَدِّ . وهذا قول أبي عليّ فيما أَخَذَ بِهِ عنه وهو يَشْهَدُ بصحة  
ما ذهبَ إليه سيبويه في تَبْقِيَةِ الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رَدَّ إلى  
الكلمة ما حذِفَ منها ، وأبو الحسن \* يَدْهَبُ إلى حَذْفِ ما وجِبَ بالحذف عند

١ - ظ ، ش « وأسكنوا » بواو عطف أفسدت المعنى فهو زائدة من الناسخ خطأ .

٢ - لا : زياده من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - ظ ، ش : وكأنها .

٥ - ظ ، ش : بمحذوفك .

٦ - ظ ، ش : يذهب .

ردّ المحذوف ، فيقولُ في النَّسَبِ إلى يَدٍ « يَدَيْي » وفي غَدٍ « غَدَوِي » والقولُ قولُ سيويه ، ألا ترى أن الشاعرَ لما ردَّ الحرفَ المحذوفَ بقِيَ الحركةَ التي أَحَدَتْهَا الحذفُ بحالها قبلَ الرَّدِّ<sup>١</sup> في قوله :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلَّمٍ قَدِ يَمْنَعَانِكَ أَنْ يُضَامَ وَتُضْهِدَا

فتحريكه<sup>٢</sup> الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحّة ما ذهب إليه سيويه من تَبْقِيَةِ

الحركة بعد الرَّدِّ . قال أبو علي :

فإن قيل : فما يصنع بقول الراجز :

لَا تَقْلُوْهَا وَاذْكَوْهَا دَلُّوْا    إِنْ مَعَ الْيَوْمِ أَحَاهُ غَدُوْا

ويقول الآخر :

١٠ وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلِهَا    بها يومَ حَلَّوْهَا وَغَدُوْا بِلَاقِعِ

ألا ترى أنّه قد ردّ اللام في غَدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحّة

قول الأخصش \* [٢٥ ب] فالجواب : أن الذي قال « غَدُوْا » ليس لُغَتَهُ أن يقولَ

« غَدٌ » . فيحذف ، بل الذي يقول « غَدٌ » غيرُ الذي يقول<sup>٤</sup> « غَدُوْا » .

وإنما شرحتُ لك<sup>٥</sup> أحكامَ هذه الأسماء لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت

١٥ أن أبينها لما اتّصلت بهذا الموضع .

[ إسكان أوائل الأسماء ودإخال همزة الوصل عليها ]

ثم نرجع فنقول : إن هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف<sup>٦</sup> والتغيير

أُسْكِنَتْ أوائلُهَا ودخلتها همزةُ الوصل .

١ - قيل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فتحريك .

٣ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بين قد ، ما يأتي (ذهب إلى) .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : الحرف ، وهو خطأ .



[ دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل ]

فأما إدخالهم همزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو :  
 « انطَلَقَ انطِلاقًا ، واستَخْرَجَ استِخراجًا » فإنه مُطَرِّدٌ فيها ؛ لأنها ثابتةٌ  
 في الأفعال ، فجاءت في المصادر ، وهذا نظير قولهم « لُذْتُ لِيَاذًا » فأعلُّوا  
 المصدر لاعتلال لُذت. ويقولون « لاوَذْتُ لِيوَاذًا » فيصححون المصدر لصحة  
 الفعل ، وهذا لا يدل على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال  
 محمولاً عليه ؛ لأنهم قد أعلُّوا « يَتَقُومُ » لاعتلال « قامَ » وليس أحدٌ يقول إن  
 « يَتَقُومُ » مشتقٌّ من « قامَ » ولكن - لما كانت هذه الأمثلة كالثنى الواحد ،  
 ويقع بعضها موقوع بعض فيغني غناءه ويسدُّ مسدَّه ووجب في بعضها اعتلال  
 - أجروهُ على الجميع<sup>٢</sup> لتلايخلف الباب .

١٠

قال أبو علي : ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة من « يُكْرِمُ » أثبتوها في  
 « إكرامٍ » فكان ذلك كالعروض من حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة  
 كانت لذلك كالثابتة في الباقي .

[ دخول همزة الوصل على الحروف ]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء . فأما الحروف فلم  
 تدخل هذه همزة<sup>٣</sup> في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها  
 فتحت للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .

وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة « قد » في الأفعال  
 ولكن هذه همزة لما كثرت في الكلام وعُرف موضعها - وهمزة مُسْتَثْقَلَةٌ -

١ - ظ ، ش : فيصحون .

٢ - ظ ، ش : الجمع .

٣ - بدل « هذه همزة » في ش « همزة الوصل » .

حُدِّفَتْ فِي الْوَصْلِ ، لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ ، قَالُوا : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ فَفَصَلَهَا مِنَ الْكَلِمَةِ كَمَا يَفْصَلُ « قَدَّ » مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [ ٢٢٦ ]

عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَمَلٍ  
فَفَصَلَتْهَا<sup>١</sup> فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ فِي الْبَيْتِ  
الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهَا لَمَّا تَبَاعَدَتْ أَنْسَسِيهَا أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا ، وَهَذَا أَحَدَ مَا يَدُلُّ عِنْدِي  
عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الرَّجَزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ فَهُوَ بَيْتٌ كَامِلٌ وَلَيْسَ بِنِصْفِ بَيْتٍ  
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ \* أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَدَّ « ال » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ  
الْأَوَّلَ بَيْتٌ كَامِلٌ . وَقَدْ قَامَ بِنَفْسِهِ وَتَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ ، فَاحْتِجَاجٌ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتِ الثَّانِي  
إِلَى أَنْ يَتَعَرَّفَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَلَمْ يَعْتَدَّ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَدْ كَانَ فَصَلَتْهُ ؛  
لِأَنَّهَا لَيْسَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ . ١٠

وَلَوْ كَانَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ بَيْتًا وَاحِدًا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَخَالِفُ ، لَمَّا احتِجَاجٌ إِلَى رَدِّ  
حَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَيْدًا لَمَّا جَاءَ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ الْأَبْيَاتِ وَجَعَلَ  
آخِرَ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ « آَل » لَمْ يُعِيدِ الْحَرْفَ فِي أَوَّلِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي لَمَّا كَانَ  
مِصْرَاعَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

١٥ يا خَلِيلِيَّ أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا<sup>١</sup> ال<sup>٢</sup> مَسْرِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ  
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ<sup>٣</sup> ال<sup>٤</sup> قَطْرُ مُعْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ  
وَلَقَدْ يَغْتَنِي بِهِ جِيرَانِكَ<sup>٥</sup> ال<sup>٦</sup> مُمَسِّكُو مَنِكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ  
تَطَرَّدُ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ وَهِيَ بَضْعَةٌ عَشْرَ بَيْتًا عَلَى هَذَا الطَّرَازِ إِلَّا بَيْنَا وَاحِدًا ،  
وَهُوَ قَوْلُهُ :

٢٠ فَاثْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلٍ كَاللَّيْلِ خَطَّارِ الْعَوَالِ<sup>١</sup>

١ - ظ ، ش : فقطعها .

٢ - ظ ، ش : العوال .

فهذا ما عندي في هذا، وقد كان أبو علي<sup>١</sup> يحتج أيضا على أبي الحسين \* بشيء غير هذا . وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم تشعب هذا الكتاب ، وقولته : « الممسكُو » أراد « المسكون » ولكن حذف النون لطول الاسم للإضافة ، وعلى هذا ما أنشده من قول الشاعر :

٥ الحافظو عَوْرَةَ العشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِينَ ورَأْيِهِمْ نَطْفُ  
وقرأ بعضهم : « والمقيمى الصلاة<sup>١</sup> » بالنصب ، وإنما شُبِّهَتْ الألف واللام في أوائل هذه الأسماء « بالذى » [٢٦ ب] فحذفت النون منها كما حذفت طول الاسم من قول الشاعر :

أَبْنِي كَلَيْبِ إنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وفكَّكَ الأَغْلَالَا  
وقال الأشهب بن رَمَيْلَةَ :

١٠ فإنَّ الذى حانتَ بفلجِ دماؤهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ  
هُمُ ساعدُ الدهرِ الذى يُقتدى به وما خيرُ كَفِّ لا تنوءُ بِساعِدِ  
أسودُ شرى لاقت أسودَ خفِيَّةٍ تساقوا على حرِّ دِماءِ الأَساودِ  
يريد « الذين » كما أراد الأخطل « اللدان » وفي<sup>٣</sup> قوله « الممسكو » عندي

شئى ليس في<sup>٣</sup> قوله :

١٥

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة

وذلك أن حرف التعريف في أول « الممسكو » في المصراع الأول ، وبقيّة الكلمة في المصراع الثاني ، والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، وكثيرا ما تُقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر :

١ - سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٥ .

٢ - ظ ، ش : فإنما .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكَا فِي دِيَارِكُمْ اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا  
وقد أجاز أبو الحسن الحرّم \* في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ،  
وجاء ذلك في الشعر . قال الرَّاعِي :

وقال امرؤ القيس :

وعينٌ لهما حِدْرَةٌ بِدْرَةٌ شَقَّتْ ما قِيبَا من أُخْرٍ

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزةً في أول  
المصراع ، دلّ ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما  
كان أول المُسْكِو في المِصْرَاعِ ١ الأوّل ، وباقيه في المصراع الثاني ، وهما  
كالبيتين المنفصلين ، ازدادت الكلمة طولاً ، فازداد حذف النون جوازاً ، وليس  
الحافظون كذلك ؛ لأن الكلمة بكماها في المصراع الأوّل فلم تطل طول «المُسْكِو»  
وهذا فصلٌ فيه طول ٢ ، وكلا الاسمين إنما وجبَ فيه الحذفُ لطوليه .

وأقول : إن اتصال ٣ الألف واللام بالاسم أشدّ من اتصال «قد» وسوف بالفعل .  
والدليل على ذلك أنهم يقولون : « مررتُ [٢٧] بالرجل » فيُوصِلون عمل الباء  
إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلاً . ولو كانتا فاصلاً لم يُجْزَ فصلهما بين  
الجارّ والمجرور ، «وقد ، وسوف ليسا كذلك ، لأن «قد ، وسوف » يجوز أن يُفصل  
بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : « قد زَيْدًا رأيتُ » و « سوف زيدا  
أضربُ » والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم [المعرف بهما] وإنما اشتدّ  
اتصالُ حرف التعريف بالاسم ٤ ، لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

١ - المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - عن ص ، وفي هامشه : في نسخة فصل طريف . وفي ظ ، ش : وهذا فصل فيه لطف .

٣ - اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المعقوفين في الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها ، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[ أداة التعريف والتنوين ]

ويدل أيضا عندى على شدة اتصال حرف<sup>١</sup> التعريف أنه مُعاقِبٌ للتنوين ، فكما أن التنوين لا يجوز فصله ، كذلك لم يجز<sup>٢</sup> فصل اللام .

- ٥ ويدل أيضا عندى على أن حرف<sup>٣</sup> التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه تَمَيِّضٌ للتنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير ، واللام تدل على التعريف ، فلهذا كان التنوين حرفا واحدا<sup>٤</sup> كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفا واحدا<sup>٤</sup> وهم ما يُجْرُونَ الشيء مُجْرَى تَمَيِّضِهِ ، كما يُجْرُونَه مجرى نظيره ؛ ألا تراهم قالوا « طویل » فجاءوا به على وزن « قَصِير » \* وكذلك « قائم » وقاعيد ، ونَهَضَ وجَلَسَ ، وخَفِيفٌ وثَقِيلٌ \* وجَرَّوْا بِـ « كَمَمٌ » في الخبر ؛ لأنها تَمَيِّضَةٌ
- ١٠ « رُبٌّ » ألا ترى أن « رُبٌّ » للتقليل و « كَمَمٌ » للتكثير .

وقالوا : « كَثُرَ ما تَقَوْلَانِ » \* فَأَلْحَقُوا النون ، لأنه تَمَيِّضٌ « قَلَّمَا

تَقَوْلَانِ » وهذا ونحوه مُطَرِّدٌ كثيرٌ في كلامهم .

فمن هنا<sup>٥</sup> اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف<sup>٦</sup> حرفا واحدا ؛ لأنه

١٥

نقيض التنوين الذى هو على حرف واحد .

فإن قلت \* : فقد قالوا فى التخفيف \* « أَلْحَمَرُّ » فجاءوا بالهمزة مع تحرك<sup>٨</sup>

١ - حرف : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لا يجوز .

٣ - ظ ، ش : حروف .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : هذا .

٦ - حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : تحريك .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام \* ؟ قيل : إنما جازَ هذا  
الاجتماعُ أشياءَ : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة  
في التخفيف . والأصلُ التحقيقُ والسكونُ ، وإنما الحركةُ عارضةٌ .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطرُّوا إلى<sup>٢</sup> إثباتها في بعض المواضع<sup>٢</sup>  
في قولهم [٢٧ ب] آل رجلٌ قال ذاك ؟ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبرُ بالاستفهام  
ومنها : أنهم قالوا « يا الله اغفِرْ لي » بقطع الهمزة ؛ لأن باب النداء بابُ تغيير  
عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائرُ همزاتِ الوصلِ غيرها مكسورة أو مضمومة ،  
فأشبهتْ مِنْ هُنَا همزة القطع نحو « أحمدَ ، وأفككَلِ » .

فلما اجتمعتْ فيها هذه الأشياءُ شابهتْ الأصلَ فأقرتْ مع تحرك ما بعدها  
في قولهم « الحَمَرُ » .

وإذا كان أبو الحسن \* قد أجازَ « اسَلْ زيدا » فأقرتْ الهمزة مع تحرك السين  
للتخفيف لأن الحركة عنده غيرُ لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير  
هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم « الحَمَرُ » أسوغُ لما ذكرنا ،  
فهذا قول . وقد قالوا « حَمَرُ » أيضا بلا همزة قبيل اللام .

فإن جازَ لمحتج أن يحتج على ثبات الهمزة وأنها من الأصل ، لقولهم :  
« الحَمَرُ » وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز الآخر أيضا أن يحتج على أنها  
إنما دخلت لسكون ما بعدها بقولهم « الحَمَرُ » وحذفهم الهمزة لتحرك ما  
بعدها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون

١ - ظ ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : إثبات بعضها في المواضع .

اللام . ولولا أنني أكره الإطالة وكثرة التشعب لما اقتصرْتُ على ما أوردته<sup>١</sup> ،  
 ولو صلت بعض الكلام ببعض ، فكان يكون أضعاف هذا وفي بعض ما أذكره  
 ممتنع<sup>٢</sup> إن شاء الله ، فهذه أحكام همزة الوصل ومواقعها من الأفعال والأسماء  
 والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما يدخل فيه من المياضي ، وأنا أذكره  
 مثالا فرثالا وأتبع كل واحد منها ما عندي .

[ انقل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله ]

قال أبو عثمان : أما النون فتتصل حتى<sup>٣</sup> أولا فتتصلز<sup>٤</sup> معها ألف الوصل في الابتداء ،  
 ويكون الحرف على انفععل<sup>٥</sup> نحو « انطلق ، وانمحي الكتاب ، وانصرح  
 الحق<sup>٦</sup> وما أشبه ذلك مما هو على انفععل .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن مثال انفععل لا يكون متعليا البتة<sup>٧</sup> ، وإنما جاء في كلام  
 العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا<sup>٨</sup> ما فتبيلغ<sup>٩</sup> إماما بأن  
 يفعل ما تريد<sup>١٠</sup> [ ٢٨ ] إذا<sup>١١</sup> كان ممن<sup>١٢</sup> يصح منه الفعل ، وإماما أن يصير إلى  
 مثل<sup>١٣</sup> حال الفاعل الذي يصح منه الفعل وإن كان مما لا يصح منه الفعل .  
 فأماما ما يطاوع بأن يفعل هو فعلا بنفسه فنحو قولك « أطلقتته فانطلق ،  
 وصرفتته فانصرف » ، ألا ترى أنه هو الذي فتعل الانطلاق ، والانصراف ، بنفسه

١ - ظ ، ش : أوردته .

٢ - الحق : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : أبدا .

٤ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : إن .

٦ - ظ ، ش : ممن .

٧ - ظ ، ش : مثال .

عند إرادتك إِيَّاهُما منه ، أو بعثِكَ إِيَّاهُ عليهما . فأَمَّا ما تَسْبُغُ منه مُرَادَكَ بأن يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قَطَعْتُ الحبلَ فانقطع ، وكسرتُ الحُبَّ فانكسر » ؛ ألا ترى أن الحُبَّ والحبلَ لا يصحُّ منهما الفعلُ ؛ لأنه لا قدرة لهما ، وإنما أردتَ ذلكَ منهما فبَلَّغْتَهُ بما أَحَدْتَهُ أنتَ فيهما ، لأنهما توليَا الفعلَ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يصحُّ مِنْ مِثْلِهِما ، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ ، وذلك أن الفعلَ ١ صارَ حادثاً فيهما كما كان حادثاً في الفاعلينِ على الحقيقة ، فأما قول الشاعر :

ولا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّمَنِ تَنْدَخِلُ

فهو من أدخلته ، ونظيره أطلَقْتُهُ فانطلق ، وهو من باب انقطع الحبلُ ، لأن اليدَ لا تكونُ فاعلةً ، إنما هي آلةٌ يُفْعَلُ بها ، كما يقال « سَمِعْتُ بأُذُنِي ، ونظرتُ بعيني » وإنما الفاعلُ هو الجملةُ لا العَضُؤُ وَحْدَهُ .

واعلم أن انْفَعَلَ إنما أصلُهُ من الثلاثة ثم تَلَحُّقُهُ الزِيَادَتَانِ ٢ من أوله نحو « قَطَعْتُهُ فانقطع ، وَسَرَحْتُهُ فانسرح » ولا يكادُ يكونُ فَعَلَ مِنْهُ إلا متعدِّياً حتى يُمَكِّنِ المطاوعةُ والانفعالُ ، ألا ترى أن قَطَعْتُمُ متَعَدِّدٌ وكذلك كَسَرْتُمُ وَقَلَعْتُمُ ، وقد جاء فَعَلَ مِنْهُ غيرَ متَعَدِّدٍ ، أنشدني أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ ابن سليمان الأخفش ٣ أراهُ قال قرأته عليه :

وكم منزلٍ لولاي طِحَتْ كما هَوَى بأجرامِهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيْتِ مُنْهَوِيٌّ

وإنما هو ٥ مُطَاوَعٌ هَوَى : إذا سَقَطَ ، وهَوَى غيرُ متَعَدِّدٍ كما ترى ، وقد

١ - ظ ، ش : الفاعل ، وهو خطأ .

٢ - ص : الزيادات .

٣ - الأخفش : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منهو : بدون ياء .

٥ - ظ ، ش : هذا .



جاء في هذه القصيدة مُنْغَوِي ، قال أبو علي : إنما بَتَى مِنْ هَوَى وَغَوَى  
مُنْفَعِلًا لضرورةِ الشعر ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فانشَوَى » وقد  
قالوا « اشْتَوَى » وليس في كثرة انشَوَى .

[ القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض ]

- فإن قال قائلٌ : ولمَ جاز الإدغامُ في امْحَى الكتابُ<sup>١</sup> ؟ وهَلَّا بَيَّنَّتِ النون  
[٢٨ب] فقليل « امْحَى » كما قالوا « شاةٌ<sup>٢</sup> زَمَاءٌ وَزُمٌّ » وكما قالوا « اَمْمَلَةٌ<sup>٣</sup>  
وأَمَّارٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ في زَمَاءٌ وَزُمٌّ وَأَمَّلَةٌ وَأَمَّارٌ ونحوها  
أن تدغم النون في الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجر ذلك لثلاثي يلتبس الأصول  
بعضها ببعض ، فلو قالوا « زَمَاءٌ وَزُمٌّ » لالتبس بباب زَمَمْتُ الناقَةَ ، ولو قالوا  
« اَمْمَلَةٌ » لالتبس بباب أَمَلْتُ ، ولو قالوا « أَمَّارٌ » لالتبس بباب أَمَّرْتُ<sup>٤</sup>  
كما يبتنوا في نحو « منيةٌ وَأَنْوَكٌ وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوَاءٌ » لثلاثي يلتبس مُنْيَةٌ بباب مَيٌّ ، وَأَنْوَكٌ  
بفَوَعَلٌ ، أو فَعَوَلٌ من باب ما فَاوَهُ هَمْزَةٌ وَعَيْنُهُ واو ، وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوَاءٌ بباب  
قَوَّ وَقَوَّةٌ فَرَفِضَ الإدغامُ في هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا في « امْحَى  
الكتابُ » أن يلتبس شيء ؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على افْعَل بتشديد الفاء  
ولهذا ما<sup>٥</sup> قال الخليل في انْفَعَل من وجَلت « اَوْجَلَّ ، وقالوا من « رأيتُ ارَّأى »  
ومن « لَحِيزَ الْحَزَرَ »<sup>٦</sup> لأنه ليس في الكلام افْعَلَّ ، ولم يأت في<sup>٧</sup> كلامهم نون

١ - الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - أمملة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : أمرت : وهو تصخيف .

٥ - ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ٦ - ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لثلاثي يلتبس .

٧ - ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قِنْرٍ وَعَيْنٌ » ؛ \* ؛ لأنه إن أظهره ا ثَقُلَ جدا وإن  
 ادَّغَمَهُ التَّبَسُّ بِغيره ، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يببنوا مثل عَنَسَلٍ وَعَسْبَسٍ  
 من شَرَبَ وَعَلِمَ و<sup>٢</sup> ما كان مثلهما<sup>٢</sup> بما عيْنُهُ راءٌ أو لام ؛ لأنه إن بينَ فقال :  
 « شَتْرَبٌ ، وَعَنَلَمَ » ثَقُلَ جدا ، وإن ادَّغَمَ فقال « شَرَبٌ وَعَلَمٌ »  
 التَّبَسُّ بِفَعَلٍ .

فسألتُ أبا عليّ عن هذا ، فقلتُ : ألا ترى أننا لو بيننا من باع ء فَيَعْلَا ،  
 أو فَوَعْلَا ، أو فَعَوَّلَا ، أو فَعَلَّآ « لقلنا «بَيَّعَ» ، فهلَّا لم يَجُزْ أن تبنى مثلَ  
 هذا لثلاثا لتبَسُّ مثالٌ بمثالٍ كما<sup>٣</sup> امتنعنا أن نقول<sup>٣</sup> في مثلِ عَنَسَلٍ مِن  
 ضَرَبَ «ضَرَبَ» مخافة الالتباس ؟ .

فقال : إن للياء والواو من التَّصْرُفِ وانقِلابِ إحداهما إلى الأخرى ما ليس  
 للنون ، فاحتمل ذلك لذلك ، والقولُ عندي كما ذَكَرَ . ١٠

[ افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء فيه ]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ التَّاءُ ثَانِيَةً ويكونُ الفعلُ على افْتَعَلَ وَيُسَكِّنُ  
 أوَّلُ حَرْفٍ منه ؛ فتلزمه أَلِفُ الوصلِ في الابتداءِ وذلك نحو : « اجْتَرَحَ ،  
 واكْتَسَبَ واستَبَيَقَ القومُ » ولا تَلَحَّقُ التَّاءُ ثَانِيَةً والتي<sup>٥</sup> قبلها من نفسِ  
 الحَرْفِ [ ١٢٩ ] إلا في<sup>٦</sup> هذا المثالِ وَحْدَهُ في الأفعالِ . ١٥

١ - ظ ، ش : أظهر .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : امتنعت أن تقول .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الحرف .

٥ - ص وحاشية ظ : والتي . ظ ، ش : والذي .

٦ - في : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ افْتَعَلْتُ قد تأتي في معنى انْفَعَلْتُ للمطاوعة وذلك قولهم « شَوَيْتُهُ فَانْشَوَى » وقالوا في معناه « اشْتَوَى » وقالوا « غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ » وانغمَّ « وتأتي بمعنى تفاعل نحو « اجْتَوَرَ القومُ » أى تجاوروا ، واعتَوَنُوا ، أى تعاوَنُوا . وتأتي بمعنى فَعَلْتُ نحو ١ قرأت وتَقَرَّأتُ ٢ واقترأتُ ، وقَرَوْتُ الأرضَ واقْتَرَيْتُهَا . وتكون « افْتَعَلْتُ » مُتَعَدِّيَّةً وغيرَ متعديَّة . فأما المتعدى ٥ فنحو « اقْتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المالَ » . وغير المتعدى نحو قولهم : « اصْطَلَحَ القومُ ، واختصموا » ، ولا يكون انْفَعَلَ متعديا أبدا .

[ حكم بناء انفعال وافتعل ]

قال أبو علي : حُكِمُ افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ أَلَا يُبْنِيَا إِلَّا مِمَّا كَانَ فِعْعَلَ مِنْهُ متعديا . هذا في الأمر العام . يريد أن اقْتَطَعَ مِنْ قِطْعٍ وكذلك « حَوَيْتُ ، واحتَوَيْتُ » ، وقد جاء في الشعر ، قال الراجز :

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سَهَيْلٌ فِي السَّحَرِ  
كشْعَلَةَ القَابِيسِ تَرْمِي بِالشَّرَرِ

فهذا مِنْ شَالَ يَشُولُ ، وهو غير مُتَعَدٍّ بَدَلًا لِقَوْلِ الرَّاغِزِ :

١٥ تَرَاهُ تَحْتَ الفَسَنِ النُّورِيَّ  
يَشُولُ بِالمِحْجَنِ كَالْمَحْرُوقِ

ولو كان متعديا لقال « يَشُولُ المِحْجَنَ » وأنشدنا أبو علي قال : أنشد

أبو عبيدة :

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

بدا منك غِشٌّ طالما قد كتّمته كما اكتتّممت داء<sup>١</sup> ابنها أمّ مُدَوِيٍّ<sup>٢</sup>  
فُدُوٍّ مُفْتَعِلٍ<sup>٣</sup> ، وأصله<sup>٣</sup> من الدَّوِّ ، والأصل<sup>٣</sup> مُدَتَوِيٍّ ، وهذا يُفَسَّرُ  
في موضِعِهِ ، فأجاز أبو عليّ في مُفْتَعِلٍ هذا<sup>٤</sup> ثلاثة أوجهٍ :

أحدُها : أن يكون مِِنْ قولِ المرأةِ التي قال لها ابنُها « أدَوِيٍّ » أى أكلُ  
الدُّوْأَيْتَةِ ، وهو ما خُتِرَ من الدَّسَمِ على اللَّبَنِ ، فقالت<sup>٥</sup> مُجِيبَةً : اللِّجَامُ بِمَكَانِ  
كذا وكذا ، فكتّممت قولَ ابنِها وأخفّتُه عُصْمَنُ جاءَ يُخَطِّبُهُ إليها ، وكانَ الشاعرُ  
جاء بهذا على استعارة هذا المِثْلِ الذى للمرأة ، وخبرُ هذه المرأة مشهورٌ عندهم \* .  
وأجاز \* أيضا أن يكون مُدَوِيٍّ هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم « أدوأَتْ  
يا فلان » ومن قولهم « داءَ الرجلُ يُدَاءُ من الداء » ؛ فبنى مُفْتَعِلًا منه للحاجة إلى

القافية وقَلَبَ الهمزة ياء ضرورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :

وكنْتَ أذلَّ من وتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجٍ  
وهو من وَجَأَتْ ، وكان قياسُه ألا يجعَلُها كياءِ « قاضى » .

وأجاز فيه أيضا \* أن يكون ممَّا حكاه أبو زيد من قولهم « رَجُلٌ دَوِيٌّ »  
ورجلان دَوِيَّانٍ ، ورجالٌ أدَواءٌ وهو بمعنى السَّقِيمِ .

قال أبو عليّ : ويكون بناؤه مُفْتَعِلًا منه ، مثلُ قوله « اشْتالَ وَمُنْغَوِيٌّ » ،  
وقوله : ولا تَلَحِّقُ التاءَ ثانيةً والى قبلها من نفس الحرف \* إلا هذا المثالُ \*  
وحده من<sup>٧</sup> الأفعال ، قد قيّد به جزءًا من كلامهم وأمِنْتَ مَعَهُ أن ترى التاءَ  
الثانية زائدة بعد فاء الفعل أبداً إلا فى هذا المثال وما تَصَرَّفَ منه .

١ - ظ : جاء .

٢ - ظ ، ش : مدو .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : وهذا .

٥ - ظ : فقال : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : منغو .

٧ - ظ ، ش : فى .

[ استعمل وزبادة الهزمة والسين والتاء في أوله ]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ السِّينُ أَوْلَا والتَّاءُ ثَانِيَةً وتكون السين ساكنة فتَلَزَمُهَا أَلْفُ الوصل ويكونُ الفِعْلُ على اسْتَفْعَلَ ولا تَلَحَّقُ السِّينُ أَوْلَا إلا في اسْتَفْعَلَ ، ولا التاء ثَانِيَةً وقبلها زائد إلا في هذا .

- قال أبو الفتح <sup>١</sup> : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يجيء على ضربين : متعدّ وغير متعدّ ، فالمتعدّي نحو « اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ واسْتَقْبَحْتُهُ » . وغير المتعدّي نحو « اسْتَقْدَمْتُ واسْتَأْخِرْتُ » .

ويكون فَعَلَ منهما متعديا وغير متعدّد : فالمتعدّي نحو « عَلِمَ واسْتَعْلَمَ ، وَعَصَمَ واسْتَعَصَمَ » وغير المتعدّي نحو « حَسَنَ واسْتَحْسَنَ ، وَقَبِحَ واسْتَقْبَحَ » .

ويقع « اسْتَفْعَلَ » في الكلام لمعان :

منها الطَّلَبُ نحو « اسْتَعْتَبْتُهُ » أي طَلَبْتُ <sup>٢</sup> إليه العُتْبَى <sup>٣</sup> واستَعْفَيْتُهُ أي طَلَبْتُ منه الإِعْفَاءَ <sup>٣</sup> .

ويكون اسْتَفْعَلْتُ للشَّيْءِ تُصْبِيهِ على هَيْئَةٍ مآ ، نحو « اسْتَعْظَمْتُهُ » أي أَصَبْتُهُ عَظِيماً ، واسْتَكْرَمْتُهُ : أي أَصَبْتُهُ كَرِيماً .  
وقد تَأْتَى اسْتَفْعَلْتُ : بمعنى فَعَلْتُ منها <sup>٤</sup> . نحو مَرَّ « واستمرَّ ، وقَرَّ ، واستَقَرَّ » .

١ ، ١ - ظ : الشيخ .

٢ ، ٢ - في ظ : منه الإِعْفَاءُ وفي ش : منه الأَعْتَابُ .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : منها .

وقد تأتي للتتقل من حالٍ إلى حالٍ نحو « استنوقَ الجملُ » ، واستنيتِ الشاةُ .

وقوله : ولا تَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلًا إِلَّا فِي اسْتَفْعَلٍ ١ ولا التاء ثانيةً وقبلها زائد ٢ إلا في هذا ، قد حَصَرَ به أيضًا قِطْعَةً ٣ من الأمثلةِ كَنَحَوْ مَا فَعَعَلَ فِي المِثَالِ \* الذي قبله .

[ أفعالٌ وزيادة الهزمة والألف واللام فيه ]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ الألفُ ثالثةً وتَلَحَّقُ اللامُ الزيادةً من مَوْضِعِهَا وَيُسَكِّنُ أَوْلَ حَرْفٍ فَيَلزَمُهُ أَلِفُ الوَصْلِ فِي الْابتِدَاءِ ، وَيَكُونُ الحِرْفُ عَلَى « افْعَالَتْ » وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ [ ٣٠ ] « اسْتَفْعَلْتُ » إِلَّا أَنْ الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللامُ الأُولَى للإِدْغَامِ ، وَلَا يُضَاعَفُ اللامُ والألفُ ثالِثَةً إِلَّا فِي هَذَا المِثَالِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ « انْحَارَرْتُ » وَاصْفَارَرْتُ ، وَابْيَاضَضْتُ ، وَاسْوَادَدْتُ .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افْعَالَتْ أَكْثَرُ مَا صِيغَ لِلألوانِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُم « اشْهَابَبَيْتُ ، وَاسْوَادَدْتُ ، وَادْهَامَمْتُ ، وَابْيَاضَضْتُ » وَقَدْ قالُوا : « امْلَسْ وَاضْرَبْ » وَلَيْسَ مِنَ اللَّوْنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

قال سيديويه : وَلَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ، لَيْسَ فِي الكَلَامِ « افْعَالَتْهُ » .  
 وقولُه : وَتَلَحَّقُ اللامُ الزيادةً من مَوْضِعِهَا : يَرِيدُ بِهِ ٣ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : « ابْيَاضَضْتُ » فَإِنَّمَا كَرَّرْتَ الضَّادَ بَعَيْنِهَا وَلَمْ تَأْتِ بِمَقْظُؤِ آخِرِ ، وَيَرِيدُ بِمَوْضِعِهَا : مِّنْ لَفْظِهَا .

١ - ص وهامش ظ : استفعل : وظ ، ش : الاستفعال .

٢ - ظ ، ش : زائدة .

٣ - به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ اسْتَفْعَلْتُ<sup>١</sup> يَرِيدُ بِهِ أَنْ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونُهُ عَلَى مِثَالِ حَرَكَاتِ اسْتَفْعَلْتُ<sup>١</sup> وَسُكُونِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ « ابْيَاضَتْ ابْيَيْضَاضًا » فَيَكُونُ بوزن<sup>٢</sup> اسْتَخْرَجْتُ اسْتَخْرَاجًا ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ عَلَى بِنَائِهِ . كَمَا أَنَّ انْفَعَلَ بوزن افْتَعَلَ فِي الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بِنَائِهِ .

وقوله : إِنْ أُنْزِلَ الْإِدْغَامُ يَدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللَّامُ الْأُولَى لِلْإِدْغَامِ يَرِيدُ بِهِ أَنْ اللَّامِينَ فِي ابْيَاضَتْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، فَيُكْرَهُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ<sup>٣</sup> فَيُسَكِّنُ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا وَيَدْغَمُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا فَعَلُوا فِي شَدَّ وَرَدَّ ، وَذَلِكَ ابْيَاضٌ وَاشْتِهَابٌ ، وَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ هَذَا الْإِدْغَامُ إِذَا تَحَرَّكَ الْآخِرُ ، فَإِنْ سَكَنَ زَالَ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ<sup>٣</sup> ، فَجَعَلَتْ اللَّامُ الْأُولَى إِلَى الْحَرَكَةِ نَحْوَ « ابْيَاضَتْ » وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اسْتَخْرَجْتُ » ؛ لِأَنَّ فِي آخِرِ « اسْتَخْرَجْتُ » حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالجِيمُ فَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ إِدْغَامٌ . فَأَمَا قَوْلُهُمْ : « اقْعَنْتَسَسَ » وَتَحْرِيكُهُمُ الْمِثْلَيْنِ ، فَإِنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِأَحْرَنْجَمٍ ، وَسْتَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ ضَبَطَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَلَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمِثَالِ : جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « اسْحَارٌ » لِضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ فَكَّرُوا اللَّامَ .<sup>١٥</sup> وَهَذَا يَنْقُضُ مَا جَاءَ بِهِ ؟ . فَالْجَوَابُ [ ٣٠ ب ] أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ إِذَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُضَاعَفُ اللَّامُ وَالْأُولَى مُتَحَرِّكَةً وَفِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَكُونَ الْأَلِفُ لَذَلِكَ ثَالِثَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اسْحَارٌ » لِأَنَّ الرَّاءَ الْأُولَى لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ وَإِنَّمَا هِيَ سَاكِنَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبْيُوِيَهُ قَالَ فِي تَرْخِيمِ اسْحَارٍ : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : يَا حَارٍ :

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش بمنزلة .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يا اسحاراً بفتح الراء<sup>١</sup> ؛ قال لأنه لا يُعرف لها حركة في الأصل ففتَحها لمجاورتِها الألف كما قالوا<sup>٢</sup> الآن ففتَحوا لمجاورة الألف ، ولم يُجرِّها مُجرى مُشْتَهَبٍ ؛ لأن الباء الأولى عنده متحركة في الأصل ، ونظير أسحارٍ « حَمَارَةٌ<sup>٣</sup> ، وزَعَارَةٌ<sup>٤</sup> ، وعبالَةٌ<sup>٥</sup> ، وزرَافَةٌ<sup>٦</sup> ، وصَبَارَةٌ<sup>٧</sup> » .

[ أفعلت وزيادة الهززة واللام فيه ]

قال أبو عثمان : وتلحقُ اللامُ زائدة فيُسكَّنُ أولُ حرفٍ فتلزمُه الفُ الوصلُ في الابتداء ويكونُ الفعلُ ه على أفعللتُ فيجرى مجرى افتعلتُ إلا في الإدغام ، فإنه يُدركُه كما أدرك « أشهبَيْتُ » حين قلت : « اشهبَّ الفرسُ » وذلك نحو « احمررتُ ، واصفرتُ وإابيضتُ » .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن « أفعللتُ » إنما هي مقصورة مِن « افعللتُ » لطولِ الكلمة ، ومعناها كمعناها .

قال سيويه : وليس شيء يقال فيه « افعللتُ » إلا يُقال فيه « افعللتُ » ولا شيء يُقال فيه « افعللتُ » إلا يُقال فيه « افعللتُ » إلا أنه قد تنقلَّ إحدى اللغتين في الشيء ، وتكثرُ في الأخرى ، إلا أن طرَحَ الألف مِن اخضرَّ واحمرَّ ، واصفرَّ ، وابيضَّ واسودَّ أكثرُ ، وإثبات الألف في « اشهبَّ » ،

١ ، ١ - « بفتح للراء » ورد في ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي بين لفظي : اسحار « و « اسم » .

٢ - كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - زادت ظ ، ش هنا : القيط .

٤ - ظ ، ش : وصل .

٥ - ظ ، ش : الحرف .

٦ - ظ ، ش : وليس .



وَادُهُمْ ، وَاكْمَاتٌ « أَكْثَرُ ، وَقَدْ قَالُوا : ارْقَدْتُ فِي الْعَدْوِ ، وَارْعَوَيْ ، وَاقْتَوَيْ  
 إِذَا خِدْمَ » وَكُلُّهُ أَفْعَلٌ ، وَلَمْ أَسْمِعْهُمْ قَالُوا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا « أَفْعَالْتُ » .  
 وَقَوْلُهُ : فَيَجْرِي جَجْرِي أَفْتَعَلْتُ ، يَرِيدُ بِهِ أَيْضًا الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ ،  
 وَلَوْ قَالَ : فَيَجْرِي جَجْرِي انْفَعَلْتُ لَكَانَ صَوَابًا ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي « أَفْعَالْتُ »  
 إِنَّهُ يَجْرِي جَجْرِي « أَفْعَوَعَلْتُ » لَكَانَ صَوَابًا ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ  
 الْأَمْثَلَةُ :

« وَأَفْعَلٌ » أَيْضًا لَا يَتَعَدَّى ، كَمَا أَنَّ « أَفْعَالٌ » كَذَلِكَ ، وَالْإِدْغَامُ  
 وَاجِبٌ فِيهِ ، كَمَا أَنَّ « أَفْعَالٌ » كَذَلِكَ ، <sup>٢</sup> لِأَنَّ لَهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

[ تَضْعِيفُ الْعَيْنِ وَزِيَادَةُ وَاوٍ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ ]

١٠ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : وَيُضَاعَفُ الْعَيْنُ وَتُزَادُ وَاوٌ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ ، وَيُسَكَّنُ  
 أَوَّلُ حَرْفٍ ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ <sup>٣</sup> عَلَى مِثَالِ « أَفْعَوَعَلْتُ » وَتَلْزَمُهُ أَلْفُ الْوَصْلِ  
 فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : « اغْدُودَنَّ » .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : اعْلَمْ أَنَّ « أَفْعَوَعَلَّ » مَعْنَاهَا الْمُبَالَغَةُ نَحْوُ خَشِنَ « وَاخْشَوْشَنَ  
 وَأَعْشَبَ وَاعْشَوْشَبَ » وَيَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدِّيًا ، وَغَيْرَ مُتَعَدِّيٍّ .

١٥ فَالْمُتَعَدِّيُّ نَحْوُ : « اجْلِدْ وَلَيْتَ الشَّيْءَ » قَالَ الشَّاعِرُ :  
 قَلَمًا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاحْتِلَاوِ دِمَائِهِ يَرَوْدُهُا  
 وَقَالَ الْآخَرُ :

١ - ظ ، ش : أَشْهَابِيَّتٌ .

٢ ، ٢ - فِي ظ ، ش : وَالْفَرْقُ لَا يَقَعُ .

٣ - ظ ، ش : الْحَرْفُ .

واعرَّوَرَّتِ العُلُطَ العُرُضِيَّ تَرَكُّضُهُ أُمُّ الفَوَّارِسِ بالدَّيْدَاءِ والرَّبَّعَةِ  
وقرأتُ أو سمعتُ يُقرأ على ابنِ مِقْسَمٍ \* عن ثعلبٍ :  
فلو كُنْتَ تُعْطَى حينَ تُسألُ سَأَحْتَ لكَ النَّفْسُ واحلِّوْلاكِ كلُّ خَليلِ  
أجلٌ لا ولكنْ أنتَ ألامٌ من مَشَى وأسألُ من صماءَ ذاتِ صليلِ  
وغيرُ المتعدى نحو : « اغدو دَنَ النَّبْتِ » إذا طال ، « واغرَّوَرَّقْتَ عَيْنَاهُ  
بالدَّمَغِ » .

وهذه الواو في « افْعَوَّعَلْتُ » زائدة في موضعِ الألفِ الزيادة<sup>١</sup> من  
« افْعَالَلْتُ » إلا أن التكريرَ في « افْعَالَلْتُ »<sup>٢</sup> من موضع اللام وهو في  
افْعَوَّعَلْتُ<sup>٢</sup> من موضع العين ، وحجَّزَتِ الواوُ بين العينين ، فلم يلزَمَ  
إدغام ، واجتمعتِ اللامانِ<sup>٣</sup> في « افْعَالَلْتُ و افْعَعَلَلْتُ » فلتزَمَ<sup>٤</sup> الإدغام .

[ افْعول وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة ]

قال أبو عثمان : وتُلْحَقُ الواوُ ثلاثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال :  
« افْعَوَّعَلْتُ » وتلزمُ ألف الوصلِ في الابتداء ، وذلك نحو : « اعْلَوَّطَ المَهْرُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوَّعَلْتُ » يكونُ أيضا على ضربين : متعدِّ ،  
وغير متعدِّ . فالتعدى نحو : « اعْلَوَّطْتُ المَهْرَ » ، وغير المتعدى قولهم :  
« اخروَّطَ السَّفْرُ » إذا امتدَّ ، « واجلَّوَّذَ » مثله ، قال الشاعر \* :  
ألا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأذَى  
ويا حَبَّذا بَرْدُ أنْيَابِهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيْلُ واجلَّوَّذا

١ - ظ ، ش : الزيادة .

٢ - ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فاجتمعت .

٤ - ظ ، ش : فيلزم .

[ ما ألحق بالأربعة من الفعل ]

قال أبو عثمان: ومما ألحقته الزوائد<sup>١</sup> من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف جلببت وشملت.

قال أبو الفتح: اعلم أن هذا الضرب يجيء متعديا نحو: «جلببتة»<sup>٥</sup> جلببته، وصعرتته صعرة» قال الراجز:

سودا كحَبِّ الفُفْلِ المِصْعَرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ب] غير متعد. ويريد بقوله «جرى مجراها» أنك تقول: «جلبب يجلبب جلببة فهو مجلبب، وشملت يشمّل شملتة»<sup>١٠</sup> فهو مشمّل، فيجرى ذلك جرى «دحرج يدحرج دحرجة»<sup>١٠</sup> فهو مدحرج، وتظهر الباء واللام الأوتيين ولا تُدغمهما؛ لأن الحرف ملحق بدحرج. فلو قلت: «شمل أو جلبب» فأدغمت وحوّلت الحركة لكنت قد نقضت ماله قصدت من الإلحاق ولم تأت بالبناء المقصود\*، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من «دحرج»<sup>٢</sup>\* وهذا يعني بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي هو من نفس الحرف الجيم من «دحرج»<sup>٢</sup> وهذا<sup>١٥</sup> الإلحاق هو المطرد الذي ذكره<sup>٣</sup> في أول الكتاب\*.

١، ١ - عن ص وش ويقابله في ظ (لحقه الزوائد) وفي هامشها (لحقته الزيادة صح نسخته)

٢، ٢ - ساقطن ظ، ش.

٣ - ظ، ش: ذكرناه.

[ ما ألحق بالأربعة بالواو والياء ]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما ألحق بالأربعة بالواو والياء « حَوَقَلْتُ حَوَقَلَةً »  
وَصَوَمَعْتُ صَوَمَعَةً ، وَبَيَطَرْتُ بَيَطَرَةً » :

قال أبو الفتح : اعلم أن « فَوَعَلْتُ » أيضا : متعدّ وغير متعدّ . فالمتعدّي  
« صَوَمَعْتُهُ صَوَمَعَةً » . وغير المتعدّي « حَوَقَلْتُ حَوَقَلَةً » . و « فَيَعَلْتُ »  
مثله . فالمتعدّي « بَيَطَرَتِ الدَّابَّةَ بَيَطَرَةً » . وغير المتعدّي « بَيَقَرَّ بَيَقَرَةً »  
فهو مُبَيِّقِرٌ : إذا خَرَجَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ ، قال امرؤ القيس :  
أَلَا هَلْ أَنَا هَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ      بأنَّ امرأ القيس ابن تَمَلِكِ بَيَقَرًا  
وَبَيَقَرٌ أَيضًا إِذَا عَدَا مُنْكَسًا رَأْسَهُ .

وجاءت أحرفُ على « مُفَيِّعِلٍ » وهو « مُبَيِّقِرٌ ، ومُبَيِّطِرٌ ، ومُسَيِّطِرٌ »  
ومُهَيِّئِمٌ ، ومُهَيِّئِمِنٌ » وكل هذه جارية<sup>١</sup> على الفِعلِ . يقال : « بَيَقَرَّ ،  
وَبَيَطَرَّ ، وَسَيَطَرَّ ، وَهَيَّئِمَّ ، وَهَيَّئِمَنَّ » .

وقولُه<sup>٢</sup> ومثلُ ذلك : يريد أن « فَوَعَلْتُ ، وَفَيَعَلْتُ » مُلْحَقٌ  
بِدَحْرَجَتْ ؛ لأنك تقول فيه : « صَوَمَعَ صَوَمَعَةً فهو مُصَوِّمٌ ، وَبَيَطَرَ  
بَيَطَرَةً فهو مُبَيِّطِرٌ » فجرى ذلك مجرى « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِجٌ » .  
قال أبو عثمان : ومثله « فَعَوَلْتُ » نحو : « جَهْوَرْتُ جَهْوَرَةً ، وَهَرَوَلْتُ  
هَرَوَلَةً » .

١ - ١ - ظ ، ش هذا جار .

٢ - زادت ش في هذا الموضع « من صومع صومعة » وليس هذا موضعه ، وسيأتي في النسخ الثلاث .

قال أبو الفتح<sup>١</sup> : قوله : ومثله ، يريد به أن مثل « بَيَطَرْتُ وَحَوَّقَلْتُ : جَهَوَّرْتُ »<sup>٢</sup> في أن<sup>٢</sup> هذا إلحاق غير مطرِد ، كما أن ذلك كذلك ، ويجوز<sup>٣</sup> أن تكون الهاء في « مثله » \* راجعة إلى باب « جَلَبَبْتُ وَشَمَلَلْتُ » ؛ لأنه على وزنه ، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب « فَوَعَلْتُ وَفَيَعَلْتُ » ؛ لأنه أوقع .

وفَعَوَلْتُ هذه متعد وغير متعد ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهَوَّرْتُ المتاع دَهَوْرَةً » وغير المتعدى « هَرَوَلْتُ هَرَوَلَةً » .  
قال أبو عثمان : ومثله « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً ، وَجَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءً ، وَسَلَفَيْتُهُ سَلَفَاءً » .

قال أبو الفتح<sup>٥</sup> : قوله : ومثله ، نظير قوله : ومثله في الفصل قبله ،<sup>١٥</sup> تحتَمِلِ « الهاء » وجهين من التأويل \* ، وهو على ضَرْبَيْنِ : متعد ، وغير متعد . فالمتعدى نحو : « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً » ، وغير المتعدى نحو : « عَنَنْظَيْتُ ، وَحَنَنْظَيْتُ ، وَخَنَنْظَيْتُ ، وَخَنَنْدَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ النونُ ثالثةً في هذا ، وتكونُ الزيادةُ مِنْ موضع اللام ،<sup>٦</sup> ويكونُ آخره أيضا ياءً زائدةً<sup>٦</sup> ويُسَكَّنُ أوله فتَلَزَمَهُ أَلِفُ الوصل<sup>١٥</sup>

١ - ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وأن .

٣ - ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ - ص : تحمبة .

٥ - ظ ، ش : قال الشيخ .

٦ - ٦ - ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفي هامش ظ ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افْعَنْلَلْتُ ، وافْعَنْلَيْتُ » نحو : « افْعَنْسَسَ ،  
واسْلَنْقَيْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوى بين « افْعَنْسَسَ ، واسْلَنْقَيْتُ » لأجل النون  
الثالثة فيهما ؛ ولأنَّ في آخرِ كل واحد منهما زيادةٌ وإن كانت في افْعَنْسَسَ  
لأما مكررة وفي « اسْلَنْقَيْتُ » ياءٌ مزيدة وأنها قد اشتركا في زيادتهما وأنهما  
مُلْحَقان .

ولا يكون « افْعَنْلَلْتُ » متعدِّياً أبداً ؛ لأنه نظير « انْفَعَلْتُ » ، ألا ترى  
أنَّ فيه نونا وهمزة وصلٍ كما أنَّ « انْفَعَلْتُ » كذلك .  
و « افْعَنْلَيْتُ » على ضَرْبَيْن : متعدِّ ، وغير متعدِّ .  
فالمتعدي نحو قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِي  
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِي

وغير المتعدي نحو قولهم : « احْرَنْبِي الدِّيك ، وابْرَنْبِي الرجل » .  
قال أبو عثمان : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَنْجَمَ  
واحْرَنْطَمَ » ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام  
أو كانت الياء في آخره<sup>١</sup> زائدة ، لأنَّ النون هنا تقعُ بين حرفين من نفس  
الحرف كما تقعُ في « احْرَنْجَمَ كذلك ، فكذلك جميع ما أُملِحَ من بنات الثلاثة  
بالأربعة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ بنات الأربعة نحو :  
« احْرَنْجَمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَبْلُغُوا بنات الثلاثة ببناء بنات الأربعة  
بزيادة هذه النون في هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلمَّا كانت النونُ في احْرَنْجَمَ<sup>١</sup> ثالثةً ساكنةً كانت في اقْعَنْسَسَ  
كذلك ، ولمَّا كان بعدها في احْرَنْجَمَ<sup>١</sup> حرفان جعلوا بعدها في اقْعَنْسَسَ  
سينين إحداهما زائدة ليلْحَقَ البناءُ بالبناء ، وكذلك زادوا في اسَلَنْقَيْتُ  
ياء مكانَ السَّينِ الأخيرة ؛ لأنهما كلتاهما \* زائدتان .

فهذا<sup>٢</sup> معنى قوله : ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة في موضع  
اللام أو كانت الياءُ أخيرة<sup>٣</sup> زائدة :

وهذا أحدُ ما يدلُّ على أن إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ بناتِ الأربعةِ من موضعِ  
اللامِ فيما لازيادة فيه ، نحو : « جَلَبَبْتُ ، وصَعْرَرْتُ » هو القياس \* .  
ألا ترى أن « اقْعَنْسَسَ » كذلك ؟ :

وكانَ الياءُ في باب « افْعَنْلَيْتُ » داخلةً على اللامِ المكرَّرةِ وأن الموضعَ  
للآمِ دونَ الياءِ ، كما أن « سَلَنْقَيْتُ » داخلٌ على « جَلَبَبْتُ » \* .

وقولُه : النون هنا \* تقع بين حرفين من نفس الحرف \* كما تقع في  
« احْرَنْجَمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لمَ صارتِ الزيادة في « اقْعَنْسَسَ »  
مِنَ موضعِ اللامِ .

وتفسيرُ هذا : أنَّه لمَّا كانت النونُ في « احْرَنْجَمَ » واقعة بين الرَّاءِ

١ ، ١ - ساقط من ظ وش

٢ - ظ ، ش : وهذا .

٣ - ص : آخره .

والجيم ، وكنتاها <sup>١</sup> من الأصل ، <sup>٢</sup> أرادوا أن يقع في « اقعنسس » الثالثة بين حرفين من الأصل <sup>٢</sup> وهما العين والسين الأولى ، فلمّا مضت العين واللام ، دعت الضرورة إلى تكرير اللام أو الزيادة بعدّها .

ومِنْ هُنَا لم يجيء في كلامهم نحو « افعنولت » ولا « افعنليت » ولا « افعينلت » <sup>٣</sup> ولا شيء من ذلك كراهة أن تقع النون بين حرفين أحدهما أصل والآخر زائد فتحوالف حكم « احرنجمت » .

فإن قلت : فهلاً جاء في كلامهم نحو : انقنعلت أو ايفنعلت فجعلوا الزيادة قبل الفاء وكانت النون إذا واقعة بين حرفين من الأصل كما ذكر أبو عثمان أنه هو الذي اضطر إلى أن كانت الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها ؟ فالجواب : أنهم لم يفعلوا ذلك ؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ولم نرهم في غير هذا الموضع أحققوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما [١٣٣] هو من آخرها نحو « جلسبت » أو وسطها نحو « جهورت » وبسّطرت ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة .

وأیضا فإن الزيادة في الكلمة توهين لها ؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها ، وآخر الكلمة بالتوهين أحق من أولها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان ، وأنت لا تكاد تجد « لإنقحل » نظيرا إلا « إنزهنوا » فيما علمت .

١ - ظ ، ش : وكلاهما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ولا أفيئلت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في ظ ، ش في هذا الموضع بين كلمتي « الثلاثة » و « أيضا » الكلام الآتي وهو : « بنات الأربعة ، ولم نرهم في غير هذا الموضع أحققوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخرها نحو : جلبت ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت » وهو تكرر لما سبق قبله ، ولذلك أحاطته ش بعلامتين دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .



وأيضاً فإن النون في « احْرَنْجَمَ » بين العين واللام ، ولو قالوا :  
 « انْفَنَعَلْتُ »<sup>١</sup> لكانت<sup>٢</sup> النون بين الفاء والعين ، وهذا غير ما قصدوا إليه<sup>٣</sup>  
 فلما لم يُمكن<sup>٤</sup> إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها ولا من أوسطها  
 كانت من آخرها .

- وقوله : فكذلك<sup>٥</sup> جميع ما أُلْحِقَ من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به<sup>٦</sup> أنه  
 إنما<sup>٧</sup> يأتي الملحق بالأربعة على هذه الأنحاء الى أولها « جَلَبَبْتُ » وآخرها  
 « اسَلَنْقَيْتُ » ولم يأت شيء من الأفعال أُلْحِقَ بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة  
 المذكورة<sup>٨</sup> ، إلا أنهم قد قالوا : « اكْوَأَلَّ » فألحقوه بـ « اطمأنَّ » وقالوا :  
 « رَهِيأُ ، وتَرَهِيأُ ، وتمخزقَ ، وتمندلَ ، وتمنطقَ وتمدرعَ ،  
 وتمسكنَ » فألحقوها بالأربعة وهي شاذة .

قال أبو عثمان : وتُلْحَقُ أَلْفُ الوصلِ في أوَّلِ الأفعال من بنات الأربعة  
 ويضاعف اللام فيكون الحرف على « افعلكلَّ » نحو : « اطمأننتُ واقشعررتُ »  
 ويدركهما<sup>٩</sup> الإدغام كما أدرك باب « احمررتُ » وما كان نحوه الثلاثة .

- 
- ١ - ظ ، ش : انفيعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .  
 ٢ - ظ ، ش : لكان .  
 ٣ - ص : له .  
 ٤ - ظ ، ش : لم يكن .  
 ٥ - ص : وكذلك . وظ : ولذلك .  
 ٦ - في موضع هذا الرقم « به » وبين « إنه » في ظ ما يأتي « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .  
 ٧ - إنما : ساقط من ظ ، ش .  
 ٨ - ص وهامش ظ « المذكورة » ظ ، ش « المعروفة » .  
 ٩ - ص - مخرق ، وهي في آخر سطر ولعلها كانت : مخرق وتمخرق ، فذهب تمخرق في التصوير  
 وهذا كثير في ص .  
 ١٠ - ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « افعلَلَّ افعلَلَّ » فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل « اطمأنَّ : اطمأنَّن » فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أُدْغِمَتِ اللامُ الثانيةُ في اللامِ الثالثة فصار « اطمأنَّ » كما ترى .

ويدلُّ على أن « اطمأنَّ » أصله « اطمأنَّن » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله ؛ ألا ترى أنَّكَ تقول « اطمأنَّنتُ » فتبيِّنُ النونَ الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة ٢ ، فجرى ذلك ٣ مجرى « شدَّ وضمَّ » ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول : « شدَّدتُ وضمَّنتُ » .

وكذلك « احمَرَّ » أصله « احمَرَّرَ » باظهار الراءين ، [٣٣ ب] ثم تنكَّبوا الجمعَ بينَ مثلين متحركين فأسكنوا الراءَ الأولى وأدغموها في التي بعدها فصارت « احمَرَّ » . ألا ترى أنَّكَ إذا أسكنتِ اللامِ الآخرةُ ؛ ظهرت الأولى وذلك نحو قولك « احمَرَّرتُ واصفررتُ » ؟ .

فإن قيل : فهلاً ٦ قالوا : « اطمأنَّن و احمَرَّر » بالإظهار كما قالوا : جَلَبَبَ واقعَنَسَسَ ؟ فالجواب : أنهم إنما بيَّنوا جَلَبَبَ ونحوه ؛ لأنه مُلْحَقٌ بدحرجَ ، وبيَّنوا اقعَنَسَسَ ؛ لأنه مُلْحَقٌ باحمرَّنجمَ ، فلما أرادوا مثلاً لا يكون إلا متحركاً لاختلافِ حَرَفَيْهِ بَيَّنَّوا : لِيَدُلُّوا على أنه مُلْحَقٌ به ٧ .

١ - اطمأن : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الآخرة .

٣ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الآخرة .

٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وهلا .

٧ - به ساقط من ظ ، ش .

فأما « اطمأنَّ ، واطمَرَ » وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير مُلحقة بشيء ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام <sup>١</sup> فِعْلٌ مِثْلُ « اسْفَرَجَل » فيُلحَق اطمأنَّ به ؟ هذا مُستحيل ؛ لأنه لا يكون فِعْلٌ مُخماسيًّا أبدا .  
 وليس في الكلام مثلُ « ادْحَرَجَ » فيُلحَق اطمَرَ به فيظهر . فنحن هنا وجَبَ الإدْغامُ . ولا يكونُ « افْعَلَّلَ » متعديا في كلام العرب البتَّة .

[ بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي ]

قال أبو عثمان : وللأفعالِ أبنيةٌ سوى ما ذكرتُ لك في الثلاثة والأربعة ،  
 فن ذلك « فَعَلَّتْ وَتَفَعَّلَتْ » وفاعلتُ وتفاعَلْنَا <sup>٢</sup> ، ومن الأربعة : ،  
 « تَدَحْرَجْتُ وَتَدَحْرَجْنَا » .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن فَعَلَّتْ أكثرُ ما يكون لتكرير الفعل نحو قَطَعْتُ  
 وكَسَرْتُ . إنما تُخَيَّرُ أن هذا فِعْلٌ وقع منك شيئا بعد شيء على تَطَاوُلِ الزَّمانِ .  
 وقد تجيء لا يَرادُ بها ذلك ، نحو « صَبَّحْتُ الْمَنْزِلَ وَمَسَّبَتْهُ ، وَكَلَّمْتُ  
 زيدا » وهي على ضَرْبَيْنِ : متعدٍّ ، وغيرُ متعدٍّ . فالتعدِّي <sup>٣</sup> نحو « كَسَرْتُ وَقَطَعْتُ »  
 وغيرُ التعدِّي نحو « سَبَّحْتُ وَهَلَّلْتُ » وأما « تَفَعَّلْتُ » فهو مطارع  
 « فَعَلَّتْ » <sup>٣</sup> نحو : « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ » وهو « فَعَلَّتْهُ  
 فَانْفَعَلَّ » نحو « قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ » إلا أن هذا يكونُ على ضَرْبَيْنِ : متعديا ، ؟  
 وغيرَ متعدٍّ ، فالتعدِّي نحو قوله عزَّ وجلَّ <sup>٤</sup> « يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » <sup>٥</sup> ،

١ - ظ ، ش : كلامهم .

٢ - ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و« من المس » ساقط من ظ ، ش .

و «تَتَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ»<sup>١</sup> . وغير المتعدّي نحو «تَحْرَبُ ، وتَأْتُمُّ» .  
وانفَعَلَ : لا يكون متعديا أبداً .

وأما «فاعلتُ» فأكثر ما يجيئ من اثنتين ، نحو : «ضاربتُ زيدا» ،  
وشاءتُ عمراً<sup>٢</sup> [١٣٤] ، وقد يكون من الواحد نحو «طارقتُ النعلُ ، وعاقبَ  
الأميرُ اللصُّ»<sup>٥</sup> ولا تكاد تراه إلا متعديا .

فأما<sup>٣</sup> «تفاعلتنا» فيكون متعديا وغير متعد . فالمتعدّي نحو «تَقَاضَيْتُهُ ،  
وتجَارَيْتَنَا الحديثَ» . وغير المتعدّي نحو : «تَغَافَلَ وتَعَاقَلَ» .

والفصل بين ضارَبَ وتَضَارَبَ ونحوهما ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «ضَارَبْتُ زَيْدًا»

فقد وصل إليك منه مثلُ ما وصل إليه منك وقد نَصَبْتَهُ فَكأنَّ<sup>٤</sup> الفِعْلُ لك دونه .

وأنت إذا قلت : يَضَارَبُ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فإنما<sup>٥</sup> تَعْطِيفُ بِالْوَاوِ ، ولا تقول  
تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، والمعنى في قولك «ضارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وتَضَارَبَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو واحدٌ» .

وإنما يجوزُ أَنْ تقولُ «تَفَاعَلْتُهُ فَتُعَدِّيهِ»<sup>٦</sup> إلى مفعولٍ إِذَا لم يكن المفعولُ

فاعلًا في المعنى نحو «تَقَاضَيْتُهُ الدِّينَ»<sup>٧</sup> ، وتَنَاسَيْتُ الحديثَ» . فالفعلُ  
في نحو هذا لك وحْدَكَ .

١ - من الآية ١٧١ الاعراف ٧ ومن ٤ الشعراء ٢٦ وهي في الموضوعين تَلَقَّفُ . وتتلقف : قراءه

٥ - ظ ، ش : بكرا .

٦ - ظ ، ش : وأما .

١ - ظ ، ش : وكان .

٢ - ظ ، ش : فإنك إنما .

٣ - ظ : فتعديته ، وهو تصحيف .

٤ - ظ ، ش : تقاضيتها الدين .

ولا تقولُ « تَخَصَّمتُ زَيْداً ؛ لأنه منكما جميعا ، وقد أنشدوا بيت

امرى القيس :

لعوبٍ تناساني إذا قُمتُ سِرْبالي

فَتُعَدَّتِي تَفَاعَلَ إِلَيْكَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُنَا لَهَا دُونَكَ ، وَمَعْنَاهُ : تَنْسَيْتَنِي ،

فَجَرَى بِجَرَى « تَقَاضَانِي الدَّيْنِ » .

وَأَمَّا « تَفَعَّلْتُ » فَإِنَّهَا مَطَاوِعَةٌ « فَعَعَلْتَهُ » ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ « دَحْرَجْتُهُ

فَتَدَحْرَجَ » وَهِيَ نَظِيرُ « فَعَعَلْتَهُ فَتَفَعَّلَ » وَقَلَّمَا تَوَجَّدُ مُتَعَدِّيَةٌ .

[ الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول

من المواضع التي تجاوزت ثلاث أحرف ]

قال أبو عثمان : وليس بين « يُفَعَّلُ » منها و « يَفَعَّلُ » بعد ضمة أول حرفٍ  
وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف . وفتحتته ، وذلك نحو :

« يَسْتَخْرِجُ ، وَيُسْتَخْرِجُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيُنْطَلِقُ بِهِ » إلا ما كان على

« يَتَفَاعَلُ » فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَفْتُوحًا فِي « يَفَعَّلُ » تَرَكَوهُ فِي « يُفَعَّلُ » بِحَالِهِ ٢ نَحْوُ :

« يَتَغَافَلُ ، وَيَتَغَافَلُ عَنْهُ » كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الزَّائِدِ نَحْوُ « يَسْمَعُ ،

١٥

وَيُسْمَعُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأفعال التي تجاوزت مواضعها ثلاثة أحرف ،

لا يكون الحرف الذي قبل الطَّرْفِ من المضارع فيها إلا مكسورا نحو « أَكْرَمَ

يُكْرِمُ ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَاسْتَخْرِجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَاعْدُودَنَ

يَعْدُودِنُ ، وَاحْرَنْجِمَ يَحْرَنْجِمُ » إلا ما كان ماضيه على « تَفَاعَلَ »

وما كان على وزنه نحو « تَفَعَّلَ ، وَتَفَوَّعَلَ ، وَتَفَيَّعَلَ ، وَتَفَعَّوَلَ » ، ٢٠

وَتَفَعَّلَ ١ « فإنَّ ما قبلَ طَرَفِهِ في المضارع يكونُ مفتوحاً نحو « تَدَحْرَجُ » [٣٤ ب] يَتَدَحْرَجُ ، وَتَصَوَّمَعُ ، يَتَصَوَّمَعُ ، وَتَقْيَيْهَقُ ، يَتَقْيَيْهَقُ ، وَتَقْطَعُ ، يَتَقْطَعُ ، وَتَغَافِلُ ، يَتَغَافِلُ » .

ولإنما ذكرَ أبو عثمانَ من هذا كلُّه « تَفَاعَلَ » وحَدَّها ؛ لأنه أرادَ هذا

المثالَ وما كان مثلهُ في حركته وسُكونه وزيادة التَّاءِ في أوَّلِهِ .

وقد كان القياسُ أنْ يَكْسِرُوهُ لِتُخَالِفَ حركةُ العينِ في المضارع حركتها

في الماضي . كما قولوا : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَرَكِبَ يَرْكَبُ » . وكأنهم إنما

هربوا إلى الفتح ؛ لأنهم لو قالوا : « يَتَغَافِلُ » ، لأشبهه ، آخره آخرَ المصادرِ \*

نحو : « التَّغَاوُلُ والتَّعَالُمُ » ، ولو كَسَرُوهُ لأشبهه آخرَ الجمعِ نحوُ : « تَتَافَلُ

١٠ وَتَتَنَاضِبُ » جمعُ « تَتَفَلُّ وَتَتَضَبُّ » ، فأرادوا أنْ يُبَاعِدُوا بينَ الفِعْلِ وبينَ

المصدرِ والجمعِ .

فأما قولهم في اسمِ الفاعلِ مُتَغَاوِلٌ ، فإنما كَسَرُوا الفاءَ على ما يَجِبُ فيها ؛

لأنَّه قد أُمِّنَ ٢ فيه شَبَهُ الجَمْعِ لأنه مصروفٌ ، والجمعُ إذا كان على بناءِ

مفاعِلٍ فهو غيرُ مصروفٍ ، فقد وقعَ الفِصْلُ ، وأيضاً فإنهم لو قالوا :

١٥ « مُتَغَاوِلٌ » فَفَتَّحُوا الفاءَ ، لِالْتِشَابِيسِ اسمِ الفاعِلِ باسمِ المفعولِ ،

وهذا مأمونٌ في الفِعْلِ ؛ لأنَّك إذا قلتَ « تَتَغَاوِلُ » فقد عَلِمَ بفتحةِ

حَرَفِ المُضَارَعَةِ أَنَّهُ لِلْفَاعِلِ . وَإِذَا ضَمَمْتَ فقلتَ « يَتَغَاوِلُ » ، فقد عَلِمَ

أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَالْفِصْلُ واقِعٌ ، وحملَ باقي الأفعالِ التي على وَزْنِ تَفَاعَلَ .

عليه :

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » وهو تكرير منها له ؛

لأنه أول وزن في الأوزان الستة .

٢ - ظ ، ش : أو من ، وهو عظام .

وكانَ أبا عثمانَ إنما ذَكَرَهُ وَحَدَّهُ دونَ غيره لهذا المعنى ؛ ألا ترى أَنهم لو قالوا : يَتَدَحْرَجُ « فكَسروا الراءَ لم يكن يُشْبِهُهُ مصدرًا ولا جمعًا ، فالباب في هذا لـ « تَفَاعَلَ » ، وغيرُهُ داخلٌ عليه .

فإذا صيرتَ إلى بِناءِ الفعلِ للمفعول وهو الذى يُسَمَّى بابَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، انفتَحَ ما قَبَّلَ الطَّرْفِ في جميعِ المُضارعِ ؛ لأن ما قَبَّلَ الطَّرْفِ لا يكونُ في الماضى إلا مكسورًا ، ففتُحَّحَ في المضارعِ لأن هذا لا يَختلِفُ في جميعِ الأفعالِ<sup>١</sup> التى لم يُسَمَّ فاعِلُها ، وذلك قولك<sup>٢</sup> « أَكْرِمَ يَكْرِمُ » ، وانطَلَقَ به يُنطَلِقُ ، وتُغْوِفِلُ عنه يُتَغَاوِلُ ، فجَرَى ذلك مجرى « شَرِبَ يَشْرَبُ » لَمَّا كَسِرَ الماضى فُتِحَ المضارعُ .

١٠ وإنما جاء أبو عثمانَ بِيَسْمَعُ ونُسْمَعُ لِيُرِيكَ أن لِبَابِ « يَتَغَاوِلُ وَيَتَغَاوِلُ » عنه « نظيرا [١٣٥] ثلاثيا بغير<sup>٣</sup> زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فإنما وَجَبَتِ الفَتْحَةُ فيه مِن قِبَلِ أن ماضِيَهُ مكسور العين وهو سَمِعَ وليس مِن قِبَلِ حرفِ الحلقِ ؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول : « رَكِبَ يَرُكِبُ ، وشَرِبَ يَشْرَبُ » ففتُفْتَحُ العين من المضارعِ ولا حرفَ حَلَقٍ فيه ؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ وهو « سَمِعَ يَسْمَعُ » فجَرَى مجرى « ضَرِبَ يَضْرِبُ »

قال أبو عثمانَ : وإنما كَتَبْتُ لك في صَدْرِ هذا الكتابِ هذه الأمثلة ، لِيَتَعَلَّمَ كيف مَذَاهِبُ العَرَبِ فيما بَنَتْ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ ، فإذا سَأَلْتِ عن مسألة فانظُرِي : هل بَنَتِ العَرَبُ مِثَالَهُمَا ؟ فإن كانتْ بَنَتْ ، فابْنِ مِثْلَ ما بَنَتْ ،

١ - ظ ، ش : الأحوال .

٢ - ظ ، ش : قولهم .

٣ - ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف .

وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِه ، لأنك إنما تريدُ أمثَلَتهم وعليها تَقْيِسُ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه لتَوَحَّح في هذا الفصلِ بخلاف أبي الحسن \* ، سيأتي به <sup>١</sup> بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَفْتَضِيهِ ولا قُوَّةَ إلا بالله .

[ مسائل التصريف ذات البال في المموز وما فيه الواو والياء ]

قال أبو عثمان : واعلم <sup>٢</sup> أنَّ الهمزة ونباتِ الواوِ والياءِ فيهنَّ مسائلُ التصريفِ فانظُرْ كيف صَنَعَتِ العَرَبُ في الياءَاتِ والواوَاتِ والهِمَزَاتِ اللَّوَاتِي هُنَّ فاءاتُ الفعلِ وَعَيْنَاتُهُ وَلَا مَاتُهُ ؛ وما أَلْحِقَ بِاللَّامَاتِ مِنَ الْيَاءَاتِ وَكَيْفَ أَجْرَوهُنَّ وَكَيْفَ أَلْزَمُوهُنَّ الحذفَ والتغييرَ والإبدالَ حتى يَسْهَلَ عَلَيْكَ النَّظَرُ إن شاء الله .

وسأضَعُ لكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ رَسْمًا تَقْيِسُ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلَهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ غَامِضِ مَسَائِلِهِ إِلَّا وَفِي ظَاهِرِهِ مَا يُبَيِّنُ لَكَ مَجْرَى غَامِضِهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما <sup>٣</sup> اتَّعَجَبَ هذا الفصل الذي قبله لئيريك كيف ينبغي أن تعمل فيما يَرِدُ عَلَيْكَ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْ بِنَائِهِ ، يَقُولُ : فلا تَعُدَّ مَا رَأَيْتَهُمْ عَمَلِيهِ فِي نَظِيرِ مَا تَبْنِيهِ وَلَا تُتْجَاوِزُهُ . فهذا قريبٌ من قوله « فَإِنْ كَانَتْ بَنَنْتَ » فابنٍ مِثْلُ مَا بَنَنْتَ ، وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العَرَبِ فلا تَبْنِه .

١ - به : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اعلم .

٣ - إنما : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : تتجاوزه .

٥ - ظ ، ش : إن .



وقوله : واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائلُ التصريف .  
ومسائلُ التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء [٣٥ب] وغيرها من الصحيح  
أيضا \* وإنما أراد أن المسائل إذا بُنِيَتْ مِنَ الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة  
مُشْكِلَةً لِمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَدْفِ . فكأنه حدّر من السهلو  
فيها ، ونبه على صعوبتها وإشكالها لِيَتَّقَعَ التَّحَرُّزُ مِنْهَا .

٥

## [ حروف الزيادة ]

قال أبو عثمان :

## باب ما تجمله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حكى أن أبا العباس \* سأل أبا عثمان عن حُرُوف الزيادة ، فأشدهُ .

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدِ مَا هَوَيْتُ السِّمَانَ

فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان قد<sup>٢</sup> أجبتك في الشعر<sup>٣</sup> دَفَعَتَيْنِ ،

يُرِيدُ « هَوَيْتُ السِّمَانَ » وَيَجْمَعُهَا أَيْضًا فِي اللَّفْظِ « الْيَوْمَ تَنْسَاهُ » وَقِيلَ أَيْضًا :

« سَأَلْتَمُونِيهَا » وَهِيَ عَشْرَةٌ أَحْرَفٌ : الْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْهَمْزَةُ ،

وَالْمِيمُ ، وَالنُّونُ ، وَالتَّاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَالسِّينُ ، وَاللَّامُ .

وقول أبي عثمان : « باب ما تجمله زائداً من حُرُوف الزيادة ، يُرِيدُ بِهِ

أَنَّ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ لَيْسَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَكُونُ زَائِدَةً<sup>٤</sup> ، وَلَوْ كَانَتْ فِي كُلِّ

١ - أبا : ساقط من ظ .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في الشعر : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكون زائدة<sup>١</sup> لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّد الحروف  
وحدّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة<sup>٢</sup> فاقض بزيادته  
ولا تتوقّف ، وهذا خطأ لا يقوله أحد<sup>٣</sup> ، ألا ترى أن « أوى ، ووى » إنما هما<sup>٤</sup>  
مركبان من همزة وواو وياء ، وليس فيهما حرف زائد البتة - وإن كنّا  
نعلم أن الهمزة ، والواو ، والياء من حروف الزيادة في غير هذا الموضع .  
ولكن ينبغي أن تُعرّف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت  
في كلامهم بالأدلة الواضحة . وسأتى على ذلك إن شاء الله تعالى<sup>٥</sup> .

[ الهمزة التي في أول الكلمة ]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذي هي فيه ،  
عده أربعة أحرف بها فصاعدا<sup>٥</sup> \* فهي زائدة ، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها  
من نفس الحرف<sup>٦</sup> . وذلك نحو « أفكّل وأيدع » .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد تحجّر في هذا الفصل قيسطا كبيرا من اللغّة ،  
عرّف أمر [٣٦] الهمزة فيه ، فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته  
أربعة أحرف بها - إلا زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف .

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - في كلمة ساقط من ظ ، ش .

٣ - إنما هما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تعالى : زيادة من ظ ، ش .

٥ - فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل « أجرك ، وأجبتك » \*  
 لقضيت بأنّ الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ، ولم تحتج فيه إلى  
 الاشتقاق ؟ . وقوله : « وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف  
 بها فهي زائدة » ، يريد به : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها  
 من الأصول وفي أولها همزة « قضيت بزيادة الهمزة .

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ،  
 لم تقص بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك ، فللسائل أن يقول :  
 ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء ؟ وما تنكير أن تكون زائدة ، وتجعل  
 الهمزة أصلا ويكون وزن الكلمة « فيعلا » ؟ .

فالجواب في ذلك : أن حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها ؛  
 وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى  
 أن باب « أحمّر وأصفر » أكثر من باب « خيقت وصيرف » ؟ فهذا الدليل  
 ثبتت<sup>٣</sup> زيادة الهمزة في أيدع .

وقد حكى بعضهم « يدعته تيدعا » فهذه دلالة قاطعة على كون الياء  
 فاء . ومن ذلك قولهم<sup>٤</sup> : « أولق وأبصر » لا يقضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل  
 الواو والياء فيهما ، فيحتاج إلى الاشتقاق ، وسند كرههما في موضعهما إن شاء الله<sup>٥</sup> .  
 فأما التكرير ، فقال سيبويه : لو جاء في الكلام شيء نحو : « أكمل ،

١ - ظ ، ش : ولا .

٢ - أوسع : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : ثبت .

٤ - قولهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وأما .

وَأَبْتَقِيَّ ، فَسَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَفْعَلًا « لم يكن الحرفُ الأَوَّلُ \* إلا ساكنًا مُدْعِمًا ». يريد بذلك : أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الهمزة زائدةً لوجبَ أن يقال « أَكَلْتُ وَأَيْقْتُ » كما قالوا « أَصَمُّ وَأَيْلٌ » . يقول : فيجبُ أن تكون الهمزةُ من الأصل ، ويكون وزن الكلمة « فَعْمَلًا » ، أو فَيَعْمَلًا » .

[ الياء في أول الكلمة ]

قال أبو عثمان : وكذلك الياءُ تُجْرَى جَرْيَ الهمزةِ أَوْلًا نحو « يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ

لِلنَّاقَةِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا <sup>١</sup> » ؟

قال أبو الفتح : يقول : إِنَّ حِكْمَ الياءِ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ حِكْمُ الهمزةِ ،

لِافْتِصَالِ بَيْنَ [ ٣٦ ب ] الياءِ والهمزةِ فِيهِ .

١٠ [ لم قضى بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة ؟ ]

قال أبو عثمان : وإنما كان هذا زائدا وإن لم يُشْتَقَّ <sup>٢</sup> منه ما يذهب فيه لكثرة

ماتَبَيِّنَ لكَ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ مِمَّا <sup>٣</sup> يُشْتَقُّ مِنْهُ <sup>٤</sup> ما يذهب فيه ، نحو : « أَحْمَرٌ ، وَأَسْوَدٌ ، وَأَبْيَضٌ » وَذَلِكَ <sup>٥</sup> أَكْثَرُ مِنْ أَنْ <sup>٦</sup> أَعْدَهُ لَكَ .

قال أبو الفتح : يقول : إِنَّكَ إِذَا قَضَيْتَ بِزِيَادَةِ الهمزةِ والياءِ إِذَا وَقَعْتَ فِي هَذَا

المَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ الْاِشْتِقَاقَ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَمْتَنِقُ شَيْئًا عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ أَوْ يَاءٌ إِلَّا أَصَبْتَهُمَا فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبْيَضًا مِنَ الْبِياضِ ، وَأَسْوَدًا

١ - للناقة التي يعمل عليها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : وهامش ش يشتق .

٣ - في الأصل : ما .

٤ - منه ساقط من ش .

٥ - ظ ، ش : وذلك .

٦ - أن : زيادة من ظ ، ش .

من السَّوَادِ، وَأَحْمَرَ من الحُمْرَةِ، وَأَخْضَرَ من الخُضْرَةِ، وكذلك جميع ما يردُّ من هذا النَّحْوِ، فَإِنَّمَا يُجْمَلُ مَا يُجْهَلُ عَلَى مَا يُعْرَفُ، وَيُقَاسُ الغَائِبُ بِالشَّاهِدِ .  
فَأَمَّا « يَرْمَعُ » فيجوز عندى أن يكون من قولهم : « تَرَمَعَ أَنْفُ فُلَانٍ » إذا اضْطَرَبَ وَتَحَرَّكَ . وَالْيَرْمَعُ حِجَارَةٌ خَوَّارَةٌ لَيْسَ لَهَا ثَبَاتٌ وَلَا صَلَابَةٌ ،  
وهي هَشَّةٌ ، وَالْمَشَاشَةُ وَالخَوَّارُ قَرِيبٌ من الاختلاجِ وَالاضْطرابِ ؛ أَلَا تَرَى  
أَنَّهُمَا جَمِيعًا بَضْدُ الثَّبَاتِ وَالرِّزَانَةِ ؟ .

وَأَمَّا ٢ اليَعْمَلَةُ : فِيهِ النَّاقَةُ الَّتِي يُعْمَلُ عَلَيْهَا فِي السَّيْرِ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَيْضًا  
بِالاشتقاقِ زِيَادَةُ الياءِ فِيهِمَا ، فَيَكُونُ ٣ هَذَا مُضَافًا إِلَى القِيَّاسِ الْأَوَّلِ .

وَقَوْلُهُ : وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ ٤ ؛ أَعْدَهُ لَكَ . يَرِيدُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعَدَّ  
فِي هَذَا الكِتَابِ ؛ لِأَنَّ التَّمثِيلَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ ٥ اللَّغَةِ ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ أَنَّهُ  
لَا يُحِيطُ بِهَذَا ٦ البَابِ لِسِعَتِهِ ٦ ؛ وَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَشْبَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ  
اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِالتَّقْصِيرِ فِي اللَّغَةِ .

[ النون والتاء في أول الكلمة ، لاتمدان زائدتين إلا بثبت ]

قال أبو عثمان : فَأَمَّا ٧ النُّونَ وَالتَّاءَ : فَإِذَا كَانَتَا أَوَّلًا وَكَانَتَا عَلَى مِثَالِ  
الْأَسْمَاءِ مَعَ مَا ٨ هَذَا فِيهِ — فَلَا تَجْعَلُهُمَا زَائِدَتَيْنِ إِلَّا بِثَبَاتٍ ؛ نَحْوُ : « نَهْشَلٌ  
وَنَهْصَرٌ وَنَهْسَرٌ وَتَوْءَمٌ » .

١ - ظ ، ش : ليست .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : ويكون .

٤ - أن : زيادة من ظ ش .

٥ - ظ ، ش : جمع .

٦ ، ٦ - ظ ، ش « السعة » .

٧ - ظ ، ش : وأما .

٨ - كتب في ظ هكذا (معما) وهو خطأ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ النَّونَ والتاءَ لم تَكْثُرْ زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء؛ والواو والهمزة فلذلك اِحْتَجَّتْ إلى أن تَنْظُرَ إلى المِثَالِ الذي هما فيه، فإن كانتا فيه واقعتين مَوْعَ حرفٍ مِنَ الأَصْلِ ، قَضَيْتَ<sup>٢</sup> بأنهما مِنَ الأَصْلِ ، وإن لم تكونا واقعتين<sup>١</sup> مَوْعَ حرفٍ مِنَ الأَصْلِ ، قَضَيْتَ بزيادتهما .

ألا ترى أن النَّونَ في نهشل والتاء في تَوَّءَمَ ، بازاء الجيم [١٣٧] في جَعْفَرٍ؟<sup>٥</sup> فلهذا قَضَيْتَ بأنهما مِنَ الأَصْلِ . والاشتقاقُ يُدَلُّ على أن النَّونَ في «نَهْشَلٍ» والتاء في «تَوَّءَمٍ» أصلان . وذلك قولهم «نَهْشَلَتِ المَرْأَةُ» إذا أَسْنَتَتْ ، و«نَهْشَلَتَتْ : فَعَعَلَتْ» ، فالنَّونُ في نَهْشَلٍ : فاءٌ ، بمنزلتها في نَهْشَلَتَتْ . وليس في كلامهم نَفْعَعَلَتْ .

وأما تَوَّءَمٌ ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأنَّ<sup>٢</sup> التاء أصل ، قولهم في الجمع<sup>٣</sup> :<sup>١٠</sup> «تُوَّامٌ . وتُوَّامٌ : فُعَالٌ» . فالتاء فاء ، والهمزة عين . وإنما كُتِبَتْ الهمزة في تُوَّامٍ واوًا لانضمام ما قبلها ، وكذلك إنْ خَفَّفَتْ فأبدلتها واوًا خالصة ؛ فليست هذه الواو هي<sup>٤</sup> التي كانت في تَوَّءَمٍ ، إنما هي همزة مُخَفَّفَةٌ كما تقول في تخفيف «جُوْنٌ : جُوْنٌ» .

وشيء آخر يدلُّ على أن الواو في تَوَّءَمٍ هي الزائدة دون التاء ، وهو أن فَوَعَلًا في الكلام أكثر من تَفَعَّلَ ؛ ألا ترى أن باب «كَوَوَّرَ ، وَجَوَّهَرَ وَقَوَّصَرَ وَحَوَّقَلَ وَكَوَّكَبَ» ؛ أكثر من باب «تَأَلَّبَ» ؟ فحمله على الأكثر هو القياس . وشيء آخر يدلُّ عليه أيضا ، وهو قولهم : «أَتَأَمَّتِ المَرْأَةُ» إذا ولدت التَوَّءَمَ ؟ .

١ ، ١ - في الأصل : «بكونهما غير زائدين وإن وإن لم تقعا» والمعنى واحد مع تكرار «إن» .

٢ - ظ ، ش «ن» بدون واو عطف ، وبدونها يفسد المعنى .

٣ - في الجمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ - هي : ساقط من ظ ، ش .

فأما تألَّبٌ ، فالتاء فيه لزائدة ؛ لأنه من « أَلَبَّ يَأْلِبُ » : إذا جَمَعَ وهو الحمار فهذا ثَبَّت . قال سيبويه : أَلَبَّ الحمارُ يَأْلِبُ<sup>٢</sup> وهو طَرَدُهُ طريدته .

وقوله : وكاننا على مثال الأسماء مع ماها فيه ، يريد به : كان<sup>٣</sup> الاسم الذى هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرباعي الذى لازيادة فيه وهى : « فَعَلَّلٌ ، وَفِعَلِلٌ ، وَفُعَلَّلٌ ، وَفِعَلَّلٌ ، وَفِعَلَّلٌ ، وَفُعَلَّلٌ » على مذهب أبى الحسن \* ، وعلى أحد الأمثلة الخماسية .

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتكَ على<sup>٤</sup> مثال لا يكون للأسماء — فهما زائدتان ١٠ لحيثما على غير الأصول ، وذلك نحو : « نَرَجِسِ ، وَتُرْتَبِ » لأنه ليس فى الكلام مثل جَعْفَرٍ<sup>٥</sup> ولا جَعْفَرٍ ، اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النون والتاء فى « نَرَجِسِ ، وَتُرْتَبِ » ، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ، كما قضى بزيادة النون من « كَنَهَيْلِ » لأنه ليس فى الكلام مثل « سَفَرَجُلٍ » بضم الجيم .

وشىء آخر يدل على زيادة التاء فى تُرْتَبِ . وهو أنه<sup>٦</sup> الشىء الراتب الثابت ١٥

يقال : « رَتَبَ يَرْتَبُ » . قال طُنْفَيْلٌ \* : [ ٣٧ ب ]

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما : تكرار فى ظ .

٣ - ظ ، ش : وكان .

٤ - ص ، ظ : جاءتك . وهامش ظ ، ش : جاءتا .

٥ - زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يأتى (بكسر الفاء) .

٦ - أنه : ساقط من ظ ، ش .



وقد كان حياناً عدوين في الّذي خلا فعلى ما كان في الدهر فارّتي  
وكذلك « تَنْضُبُ وَتَنْفُلُ » ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ ، وقد قالوا  
« تَنْفُلُ » بضمّ التاء ، ومثاله<sup>١</sup> « تَنْفَعُلُ » .

والتاء أيضا<sup>٢</sup> - وإن كانت بازاء جيم جرهم<sup>٣</sup> ؛ لأنها قد ثبتت في قول من  
فَتَحَّ التاء فقال ( تَنْفُلُ ) - زائدة \* فهي أيضا في قول من ضمّها زائدة .  
وُمَحَالٌ أن تكون شمّ زائدة وهنا ؛ أصلا ؛ لأنّ اللَّفْظَ واحدٌ والمعنى واحد \*  
ويدل أيضا على زيادة التاء في تَنْفُلُ أنّه ليس في الكلام اسم<sup>٥</sup> على « فَنُفَعُلِ »  
ولا « فُتَعَلِ » .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ، ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جَعْفَرِ .

١٠ [ الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت ]

قال أبو عثمان : وإذا وجدت الهمزة غير أول فلا تجعلها زائدة إلا بثبت  
لأنها لم تكن زائدة غير أول .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهمزة غير أول في أحرف معلومة وهي شمأل

وشأ مل بمعنى الشمال ، وإنما هو من شمّلت الرياح .

وسألت أبا علي عن « شمأل وشأ مل » فقلت : ما تنكير أن تكون الهمزة

١ - ص : ومثله .

٢ - زادت ص في هذا الموضع لفظ : زائدة .

٣ - ظ ، ش : من جرهم .

٤ - ظ ، ش : هناك .

٥ - ظ ، ش : شيء .

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شملت كما تقول في <sup>١</sup> «دَمِيثٌ ودَمِيثِرٌ ،  
وسَبِيطٌ وسَبِيطِرٌ ، إنَّ أحدهما <sup>٢</sup> بمعنى الآخر وليس من أصله لأن دَمِيثًا ثلثي  
ودَمِيثِرًا رباعي . فقلْ كذلك في شَمَالٍ وشَأْمَلٍ <sup>٣</sup> ؟ .

فقال : إن الهمزة قد زيدت غير أولٍ في جُرَائِضٍ ونَيْدُ لَانٍ بمعنى  
نَيْدُ لَانٍ وأحرف غير هذه . فكأن أبا علي رأى حملته على هذا مع الاشتقاق  
أولى من أن يجعله أصلاً رباعياً . والنَيْدُ لَانٌ هو الذي يُسَمَّى الكابوس عند العامة .

قال الراجز :

نِفْرَجَةٌ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ ° يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُ لَانٍ بِاللَّيْلِ °  
والجرائضُ هو الجمل الضخم ، وقد قالوا في معناه : جِرِّ وَاضٌ . فالهمزة

١٠ زائدة إذن .

وحطائطٌ : فعائلٌ ؛ لأنه ° من حَطَطْتُ ؛ لأنه الصَّغِيرُ .

وقالوا في «تَابِلٌ : تَابِلٌ» ، فالهمزة زائدة .

وحكى : أن العَجَّاجَ كان يَهْمِزُ العَالِمَ والخَاتِمَ - أبدل الألف همزةً  
وكذلك «تَابِلٌ» .

١٥ فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة ؛ لأنها بَدَلٌ من زائد [١٣٨] ومثالها :

فَأَعَلَ . وقد قالوا : رَيْبَالٌ لِلْأَسَدِ ، فهمزوا .

وقرأتُ علي أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد - وتقول : «رَهْيَاتٌ

١ - ظ ، ش : من .

٢ - ظ ، ش : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : شمال ، وهو خطأ .

٤ - ظ : وكان .

٥ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص ظ : ، العَالِمُ والخَاتِمُ ، بالهمزة الساكنة فيهما و ش بدون همزة فيهما .

أمرى رَهِيئاً» إذا لم تُتَحَكِّمِه ، وقد رَهِيئاً الرجل ؛ وذلك أن يُحْمَلِ حِمْلًا  
فلا يَشُدُّه بالحبال فهو يَمِيل .

وسألت أبا عليّ عن مثال : رَهِيئاً ؟ فقال : « فَعَعِيلَ » لأن الهمزة ليست  
بزائدة ، وموضع الياء هو <sup>١</sup> موضع زيادة الياء ، والواو في حِنْدِيمٍ وجدَوَلٍ .  
فكان <sup>٢</sup> أبا عليّ حملته على فَعَعِيلَ ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال  
ولا <sup>٣</sup> الأسماء هرباً من زيادة الهمزة غيرَ أوَّلٍ ؛ ولأنه رأى الياء في رَهِيئاً  
في موضع الواو من جَهْوَرٍ وسَرَوَلٍ .

ولهذا المثال <sup>٤</sup> نظائر في الشُّدُوذِ . منها قولهم : قد اكْوَأَلَّ الرجل « إذا قَصُرَ .  
فالواو زائدة » ، ومثاله « افْوَعَلَّ » <sup>٥</sup> . وقد قالوا « بينهما مَهْوَأُنُّ من الأرض »  
وهو عندي « مُفْوَعَلَّ » وهو في الأسماء نظيرُ اكْوَأَلَّ في الأفعال \* .

١٠

ونظيره في الشُّدُوذِ \* قولهم : « تَقَلَّدَنَسَ » في معنى تَقَلَّسَ ، ومثاله  
« تَفَعَّنَلَّ » <sup>٦</sup> . ونظير هذا في الشُّدُوذِ قولهم : « تَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَنَ » إنما  
هما من الشاذِّ <sup>٧</sup> ومثالهما « تَمَفْعَلَّ » ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : إن اللُّعَّةَ  
الجيِّدةَ عندهم « تَدَّرَعُ وَتَسَّكَنُ » ؟

ومن هنا حملَ أهل التصريف قولهم « مَغْفَوْرٌ » على أنه « فُعْلُولٌ » ،

١٥

١ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فلأنه .

٥ - ط : سدول ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسيأتي كذلك في ص ١١١ س ١٤ .

٦ - المثال : ساقط من ظ ، ش ،

٧ - ظ ، ش : افْعول ، وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : تفْعول ، وهو خطأ .

٩ - ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه «مفعولا» لأنهم قد قالوا : «خرجوا يَنَمَغْفَرُونَ ؛ فَيَتَمَغْفَرُونَ  
عندهم يَتَفَعَّلُونَ ، ولم يجعلوه يَتَمَفَعَّلُونَ لقلّة تَمَعْفَل وكثرة تَفَعَّلَل .

ومن هنا أيضا كانت الميم في «معدّ» أصلا ، لقولهم تعدد ، وتعدد :  
تَفَعَّلَل ولم يُحْمَل على تَمَفَعَّل ، على أن قوما قد جعلوا مُغْفُورًا مَفْعُولًا  
كمُغْلُوقٍ ، وإنما هذا لقلّة<sup>١</sup> المعرفة بهذا الشاذ<sup>٢</sup> . والقياس ما أنبأتك به أولا .  
قال أبو علي : إنما قلنا : مُغْلُوقًا مَفْعُولًا ؛ لأنهم قد قالوا في معناه : مغلاق ،  
فمغلاق مِفْعَالٌ ليس غير .

قال : وأما مُغْرُودٌ فحمله على فُعْلُولٍ أولى ؛ لأن فُعْلُولًا أكثر من  
مَفْعُولٍ .

وقالوا : تَمَتَّدَل بِالْمِنْدِيلِ ، وهو تَمَفَعَّل ، والجيدة تَنَدَّل .

وقالوا : قَلَسَيْتُهُ وهي<sup>٣</sup> فَعْنَانَتُهُ ، وقالوا : قَلَسَيْتُهُ وهي ؛

القياس .

وقالوا : تَأَبَّكْتُ الْقِدْرَ بِالْهَمْزِ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ ؛ لأنها بدلٌ من أَلِفٍ تَأَبَّكْتُ

الزائدة .

[٣٨ ب] وحكى عنهم : «مَرَحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَاتِكَ ، وكان يسمى محمدا

ثم تَمَسَّلَمَ» أي صار يسمى مسلما ، وهذا كله شاذ .

وقد قال بعضهم : إن «مَدْحِجٌ» جماعة قبائل شتى مَدْحَجَتْ : أي

اجْتَمَعَتْ . فإن هذا كان ثَبَتًا في اللغة فلا بُد من أن تكون الميم زائدة وتكون

الكلمة مَفْعَلَتْ ؛ لأنهم قالوا : «مَدْحِجٌ» ، فإن جعلت الميم أصلا كان وزن

١ - ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلة .

٢ - ظ ، ش : السان .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وهو ، في الموضعين .

الكلمة فعليلاً - وهذا خطأ ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفَرٍ ، فنَبَتَ أَنَّهُ  
تَفَعَّلَ مثلُ مَنْبِجٍ .

ولهذا لم يُصْرَفِ « نَرَجِس » اسم رجل ؛ لأنه ليس في الأصول مثلُ جَعْفَرٍ ،  
وقَضِيَ أَنَّ التُّونَ زائدةٌ مثلها في تَضْرِب .

وجاء في الحديث « فإذا سحابةٌ تَرَهَيْبًا » فهذا تَفَعَّلٌ والياء فيه زائدة ؛  
لأنها من موضع الواو من تَرَهَوْكَ ، وكان « تَرَهَيْبًا مُطَاوَعُ رَهَيْبَاتِهِ  
تَرَهَيْبًا » .

وقد قالوا : تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وَتَشَيْطَ بمعنى واحد ؛ فينبغي أن يكونا لغتين ،  
ولا يجوز أن تجعل شَيْطَنَ تَفَعَّلَنَ ؛ لأنه ليس في الكلام تَفَعَّلَنَ ، وَتَشَيْطَنَ  
أَقْوَى من تَشَيْطَ ، لقولهم : شاطنٌ وشَطْنٌ ، وأرضٌ شَطُونٌ ؛ وهذا كله  
من البُعد ، والشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُقْصَى ، ومن هنا قيل : لعنَّه الله ،  
أى أَبْعَدَهُ اللهُ<sup>٢</sup> وأَقْصَاهُ .  
وفسَّرُوا بيتَ الشِّمَاحِ :

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أى البعيد . فمن هنا قيل له : شيطانٌ ؛ لأنَّ الله قد أَبْعَدَهُ . فلهذا كان  
الوجهُ في شيطان أن يكونَ فِعْعَالًا بِمَنْزِلَةِ الْغَيْدَاقِ وَالْقَيْامِ . ومنَ أَخَذَهُ من  
تَشَيْطَ جعله فَعْلَان . ووجه الاشتقاق فيه مِن تَشَيْطَ ، أنهم قد قالوا : غَضِبَ  
فاستشاط أى احتدَّ والتَّهَبَ في الغضب وتَشَيْطَ بمعناه . وهذا المعنى موجود  
في الشَّيْطَانِ ؛ لأنَّ الْإِلْتِهَابَ فِي الْغَضَبِ مُشَبَّهٌ بِالْحَنُونِ وَالتَّخْبِطِ ؛ قال الله تبارك<sup>٣</sup>

١ ، ١ - ظ ، ش : ولهذا .

٢ - الله زيادة من ظ ، ش .

٣ - تبارك : ساقط من ظ ، ش .

وتعالى: «كما يقوم الذى يتخبّطه الشَّيْطَانُ من المَسِّ»<sup>١</sup>، وهذا واضح لاختفاء به .

وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذة<sup>٢</sup>؛ لأونسبها ماذهب إليه أبو عليّ من أن

«رَهِيئاً : فَعَيْلَ» وإن كان هذا من الشَّواذِّ في أمثلة الفِعْل . وقد قالوا :

«امرأة<sup>٣</sup> ضَهِيئاً» مقصور<sup>٣</sup> ، قال أبو عليّ : فالهمزة زائدة دون الياء لقولهم °

ضَهِيَاءُ في معناها ، [١٣٩] وضَهِيَاءُ : فَعَلَاءُ<sup>٦</sup> مثل حَمْرَاءُ ؛ والإلِفان في آخرهما

زائدتان<sup>٦</sup> للاحالة .

ووجدتُ بخط أبي العباس محمد بن يزيد \* رحمه الله<sup>٧</sup> : يقال « امرأة<sup>٧</sup>

ضَهِيَاءُ » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجَدَاءُ « والضَهْوَاءُ » التي لا تحيض ولا تئدئى

لها . وحكى أحمد بن يحيى \* قال : الضَهْوَاءُ : الأرضُ التي لا تُنْبِتُ . والضَهِيَاءُ :

التي لا تئدئى لها . وقال بعضهم : الضهياء<sup>٨</sup> : التي تحيض وهي حُبْلَى . ١٠

فأما قولهم بِلَأَصِّ الرجل ، فالهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم

دلالةً على زيادتها ، والذي رآه أبو عليّ من أن الياء في رَهِيئاً<sup>٩</sup> زائدة دون الهمزة

مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هَلَّا جعل الهمزة زائدةً وجعل الياء أصلاً ، فكانت<sup>١٠</sup> الكلمة

على هذا فَعَلَاءً<sup>١١</sup> في أمره دون فَعَيْلَ ، وإن كان هذانِ بناءً يئن مفقودين ١٥

١ - بعض الآية ٢٧٥ من البقرة ٢ . وورد في ظ ، ش : كالذى يتخبطه . وتصحيف .

٢ - الشاذة : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ضهياً مقصورة .

٤ - ظ ، ش : الهمزة .

٥ - ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من ( قالوا ) في التصوير من ظ إلا القاف .

٦ ، ٦ - زيادة من ظ ، ش .

٧ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٨ - الضهياء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - في الأصل : رهياء . وهو خطأ .

١٠ - ش : وكانت .

١١ - في الأصل : فعلاه . وهو خطأ .

في الأفعال \* ، ولم تعدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم «امرأةٌ ضَهِيَّاءُ» ، أو هَلَاءٌ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل ؟ .  
 قيل لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل ، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو «صَيْصِيَّةٍ وَيَهْيَاهِ وَحَاحِيَّتُ وَعَاعِيَّتُ» ، وستراه في موضعه إن شاء الله <sup>١</sup> .

فلمَّا لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين عُدلَ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة ؛ لأنَّه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيثان مكروهان : أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فَعَعَلًا بوزن دَحْرَجَ \* ، والآخر زيادة الهمزة غير أوَّل. وإذا ذهب إلى أن الياء من رَهْيِيَّاءَ هي الزائدة، فإنما في قوله هذا شيءٌ واحدٌ مكروه ، وهو أن الفعل على فَعَعَيْلٍ ، فليس في هذا القول شيءٌ مكروه أكثر من أنَّه على فَعَعَيْلٍ ، وكلَّمَا قتلَ المستكرهُ كان أقسيس :

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهْيِيَّاءَ زائدةً ، مثلها في حِدِيمٍ وطِرِيمٍ وعِشِيرٍ وغيرِئِلٍ . وفي موضع الواو من جَهْوَرٍ ، وسَرَوَلٍ ، وجدَوَلٍ<sup>٢</sup> ، وخِرْوَعٍ ، ونحو ذلك . فالذي <sup>٣</sup> ذهب إليه في هذا هو القياس ، والذي قبله <sup>٤</sup> ليس بقياس ، فافهم ذلك ؟ .

#### [ مواضع زيادة الياء ]

قال أبو عثمان : وأما الياء [ ٣٩ ب ] فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش

٢ - في الأصل : جرول ، بفتح الجيم وكسرها وبعدها راء .

٣ - ظ ، ش : والذي .

٤ - ظ ، ش : تركه .

قال أبو الفتح : قد قال أبو عثمان <sup>١</sup> : هذا القول قولاً <sup>٢</sup> مُرسلاً غير مقيّد ،  
وليس لأحدٍ أن يطعنَ فيه بقولهم صِيصِيَّةٌ وَيَهِيَّاءَةٌ ونحوه مما الياء فيه أصلٌ ،  
لأنّه قد بيّنَ هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه ، وإنما تسامح فيه ؛  
لأنّه معلوم الموضع وليس ممّا يَدَّ هَبُّ على المبتدئين فضلا عن الأشياخ المتقدمين .  
وإنما يريد أبو عثمان أنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول ثم رأيت  
فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعداً ، قضيت بزيادتها حملاً على ما عُرِفَ اشتقاقه <sup>٣</sup> ، لأنها  
لم تُرَ على هذه الصّفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة . فعلى هذا القياس :  
لو جاء في الكلام مثل « خَيْتَقَبٌ وَقِرْيَجٌ وَشَقِيظِرٌّ » \* لقضيت بزيادة الياء  
ولم تحتج إلى الاشتقاق ؟

[ مواضع زيادة الواو ]

قال أبو عثمان : والواو كذلك ، إلا أن الواو لاترُادُ أوّلاً البتّة ، وتُزادُ ثانيةً  
وثالثةً ورابعةً كالياء ، إلا في أوّل الكلمة فإنها تفارق الياء .

قال أبو الفتح : يقول : لافصلَ بين الياء والواو في هذه القضية إلا في باب  
زيادة الياء أوّلاً وامتناع زيادة الواو أوّلاً . فسألت أبا عليّ وقتَ القراءة عليه فقلتُ  
له : لمَ كان ذلك ، وما الفصلُ بين الياء والواو في هذا الموضع ؟  
فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ؛ لأنها لو زيدت أوّلاً مضمومة لاطّردَ فيها  
قلْبُها همزة نحو : « أَقْتَتُ » وبابه - وستراه في موضعه .  
ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبُها جوازاً كالمطرِد نحو « إِسَادَةٌ وَإِفَادَةٌ »

١ - أبو عثمان : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قولاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : اشتقاقها .



فِي وَسَادَةٍ وَوِفَادَةٍ ، وَلَوْ زِيدَتْ مَفْتُوحَةٌ حَتَّى تُحَقَّرَ الْكَلِمَةُ لِانْتِزَمَ أَوَّلُهَا فَجَازَ قَلْبُهَا هَمْزَةً ، يَرِيدُ تَحْقِيرَ وَزَّةٍ : وَزَيْزَةَ ، وَيَجُوزُ أَرْيُونَ .

قال : فلما كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل ؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ زيادتها أولاً فلم يجز لذلك . فهذا معنى قول أبي عليٍّ أو قريب<sup>٣</sup> من لفظه والأمر كما ذَكَرَ :

فإن قلت : فهلاً زادوا الواو في أول الفعل مفتوحة ؛ لأن الفعل لا يحقّر فينضم ؟ . قيل : لأنه إذا [ ٤٠ ] بُنِيَ للمفعول ولم يُسَمَّ الفاعل<sup>٤</sup> انضمَّ أوله فجاز الهمز .

فإن قيل : فكان يجري مجرى « وعيد وأعد » ؟

١٠ قيل : واو « وعيد » أصلٌ فاحتُملَ ذلك فيها وليس الزائد كالأصل .

[ الهمزة الأصلية في أول الكلمة ]

قال أبو عثمان : « فأماً أو لُقْ وأبصر وإمعة » ، فإن الهمزة فيهن<sup>٦</sup> غير زائدة ؛ لأنهم قد<sup>٧</sup> قالوا : « أُلِقَ فهو مألوق<sup>٨</sup> » ؛ فقد تبين لك أن الهمزة من نفس الحرف . « وأبصر » أيضاً<sup>٩</sup> من نفس الحرف لقولهم في جمعه : إصار . وقال الشاعر<sup>١٠</sup> :

ويجمع ذا بينهن الإصارا

٢ - ظ ، ش : هذا .

١ - ظ ، ش : رفض .

٣ - ش : أو قريب .

٤ - ظ ، ش : فاعله .

٥ - ظ ، ش : وكان .

٦ - ص وهامش ظ : فيهن . ظ ، ش : فيها .

٧ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص وهامش ظ : ألق فهو مألوق . ظ ، ش : ألق الرجل .

٩ - أيضاً : عن ش وهامش ظ ، وهي ساقط من ص ، ظ .

١٠ - ظ ، ش : قال .

وإمّعة<sup>١</sup> : لأنّه ليس في الكلام إفعلة<sup>٢</sup> صفة ، وإنما هو مثل دثمة<sup>٣</sup> ، وهو مثل أرطى . لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُبغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمّع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلّ على أنّ الهمزة في أولّتي من نفس الكلمة بقولهم : ألقَ فهو مألوق<sup>٤</sup> - يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل - فينبغي أن تكون في أولّتي كذلك . وهذا استدلال<sup>٥</sup> صحيح .

ولم يعترض بعدُ أن يعترض فيقول : ما تُنكيرُ أن يكون أولّتي أفعلاً دون فوعلي ، وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوظف ، وأوجر ؟ \* .

فإن قلت : فقد قالوا : ألقَ ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولاً : وُلِقَ ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أَعِدَ وأُزِنَ ، في وَعِدَ ووُزِنَ ؛ فلا تكون لأبي عثمان حجة<sup>٦</sup> في قولهم : ألقَ ؟ .

فالجواب عن هذه الزيادة أنهم قد قالوا : مألوق<sup>٧</sup> ، فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي منقلبة عن الواو في وُلِقَ كما يدعى الخضم لزلت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : «مولوق» كما يقولون : «أَعِدَ» فهو «مَوْعُود» ، ولم نسمعهم قالوا : «مَأْعُود» ، لزوال الضمة : فلما لم نرهم قالوا : «مولوق» ، استدللنا<sup>٨</sup> بذلك على أن الهمزة في ألق ليست بمنزلة الهمزة في «أَعِدَ» بل هي أصل<sup>٩</sup> ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تُنكيرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا في تكسير «عيد»

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : واستدلنا ، بواو العطف ، وهو خطأ لأن استدللنا جواب فلما ولذلك هي

في ص ساقطة .

وتحقيره : أعْيَادٌ ، وعَيْيِدٌ ؛ فلم يُرْجِعُوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذلك ما تنكر أن يكون مألوقاً من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عِيدٍ في قولهم : عَيْيِدٌ وأعْيَادٌ ولم تُردِّ الياءُ إلى الواو . كما قالوا : البرية ، فألزموها التَّخْفِيفَ وأصلها الهمز . وكما قالوا : النَّبِيُّ ، فألزموه<sup>٢</sup> البدل في الأمر العام الشائع ؟ .

٥

قيل : الحَمَلُ على هذه الأشياء لا يجوز ، لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ . فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تُسَلِّمَ كما سُمِعَتْ ولا تُجْعَلُ أصلاً يُقَاسُ عليه :

وأيضاً فإننا<sup>٣</sup> قد سمعناهم يقولون : تَنَبَّأَ مُسَيِّمَةٌ<sup>٤</sup> ، وذكر سيبيويه : أن جميع العرب تهمز هذا فتقول : تَنَبَّأَ مُسَيِّمَةٌ ، وقد قالوا : بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ ، وقالوا أيضاً : عادَ يَعُودُ . فلمَّا سمعناهم يقولون هذا دلَّنا ذلك على أن النَّبِيَّ ، والبريَّةَ وعِيداً ؛ أصلها الهمز<sup>٦</sup> والواو ، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها .

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف أولتٍ فتقضى بأنه من الواو دون

الهمز<sup>٧</sup> . فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة نزل لها عنه إلى غيره . فإن ادعى<sup>١٥</sup> ذلك مدَّعٍ لتزيمه الدليل عليه وكان هو المطالب به دوننا .

١ - ظ ، ش : وكما .

٢ - ظ ، ش : فألزموا ، بغير هاء .

٣ - فإننا : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أبرأ .

٦ - ص : الهمزة .

٧ - ظ ، ش : الهمزة .

ولو جاز لمدّع أن يقول : إن أصل أُلِّقَ : وُلِّقَ - من غير دلالة ، ومع  
أن الهمزة ثابتة في تصريف الكلمة بحيث لا مَوْجِباً للقلْبِ \* ، لحاز الآخر أيضا  
أن يقول : إن أصل أأُخِذَ : وَاخُذَ . وإن أصعَ أُمٌّ : وُمٌّ . وإن أصلَ : أُوْكِلَ  
وُكِّلَ ، من غير دلالة ولا ثبَتِ .

ولو جاز ذلك لَحَرَجَ هذا الأمرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارتكاب  
ما لاحقيقة له ، واعتقاد ما لا دليل عليه . وهذا موقف إذا وَقَفَهُ المدعى  
سقطت ٢ كَلْفَةُ الاشتغال به ٢ ، والاحتجاجُ عليه ، ولا قوّة إلا بالله .

وقد قالوا : مَا لُوقٌ وَمُؤَلِّقٌ وَمُؤَوَّلِقٌ ، فألوق : مفعول ، ومُؤَلِّقٌ :  
مُفَعَّلٌ ، ومُؤَوَّلِقٌ : مُفَوَّعَلٌ .

وقال أبو علي : سألَ مَرْوَانَ بن سعيد المهلبِي الكسائي في حَلَقَةِ يونس  
عن أولِّقٍ ؟ فقال الكسائي : أفعلٌ ؛ فقال له مَرْوَانٌ : استحيت لك يا شيخ .  
واستدل أبو إسحق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أفعل ٣ ولا فَوَّعَلًا  
من وُلِّقَ يَلِّقُ إذا أسرع بقولهم ، مَا لُوقٌ ، كما ذَهَبَتْ إليه .

واستدل أبو عثمان على أن إمعةً فِعْلَةٌ بأنه ٥ ليس في الكلام إِفْعَلَةٌ صفة ؛  
وهذا هو استدلالُ سيبويه ، وهو صحيح : وفيه قول آخر ، وهو أنه لو كانت  
الهمزة في إمعةً زائدةً لوجب أن تكون الميمُ الأولى فاء [٤١] والأخرى عينا ؛  
فكانت الفاءُ والعين - تكونان على هذا التأويل - من موضعٍ واحد ، وهذا  
لا يُؤَخِّدُ به لقلته .

١ - موجبا بالنصب في النسخ الثلاث .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : الكلفة به .

٣ - ظ ، ش : أفعل .

٤ - ظ ، ش : لقولهم .

٥ - ظ ، ش : بقوله .

وإنما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو : كوكب \* ودَدَنٍ ١ ، وستراها في مواضعها . ولا ينبغي أن يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأما أَيْصَرَ ، فقولهم في جمعه : إصَارٌ ، يدلُّ على أن هَمْزته فاء ، لأنها فاءٌ ٢ في إصَارٍ ، ومثاله : فِعَالٌ .

وليس يجوز أن يَعْتَرِضَ مُعْتَرِضٌ فيقول : ما تُسْكِرُ أن الهمزة في إصَارٍ ٥ بدلٌ من ياء أَيْصَرَ ، على أن تكون الهمزة في أَيْصَرَ زائدة ؟ ويُشَبَّه هذا بقولهم إِسَادَةٌ في وِسَادَةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة \* .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أولِهِ ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى : يِيسَارٌ بكسر الياء ، والأفصحُ : يِيسَارٌ بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يقَاطُ ،

وفي جمع يَعْرٍ وهو الجَدَى يَعْرَةٌ ١٠ ، وفي جمع يابِسٍ يِيبَاسٌ .

وإنما تنكَّبوا ذلك عندئذ استئثقالا للكسرة في الياء وليست كالواو التي انضمت

هُمَزَتِ هَرَبًا من الضمَّة فيها . فلما لم يُمكن فيها القلبُ لم يستجيزوا كسرها أوْلا .

وقد كُسِرَت غيرَ أوْلٍ نحو : فُعَيْلٍ ، وأَسِيرٌ به ، وأَبْيِيعٌ به وأَبْيِينٌ به ؛

وهذا مطرَّدٌ في بابهِ ؛ لأن وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان . فاجتماع ياءٍ وكسرة

أولى : ١٥

فأما قولهم : يِيسَجَلٌ ، \* وَيِيسَجَلٌ ، ونحو ذلك ، فإن أصله الفتحُ ، وإنما

كُسِرَت الياء لتقلب الواو ياء ، فالكسرُ عارضٌ .

فأما ٣ أرْطَى ، فقولهم : مأرُوطٌ ، يدلُّ على أن هَمْزته فاءٌ ؛ وقال لي

١ - ظ : دودن .

٢ - فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأما .

أبو عليّ : إنَّ أبا الحسن \* حكى عن بعضهم أديم مرطبيّ . فالهمزة عند هؤلاء زائدة .

فأولتقُ مثل : كوثرٍ ؛ وإمعةٌ مثل : ديمةٌ ؛ وأبصرٌ مثل : خيفتقٍ ؛ وأرطبيّ مثل : علتقى ، فيمن نوّن هذا ، على قول من قال : مأروطٌ . ومن قال : مرطبيّ ، فأرطبيّ عنده بمنزلة أفعّى ؛ وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطبيّ فيمن قال : مرطبيّ متقلبة عن ياء ؛ لأنّه لو كان من الواو لقالوا : مرطوُّ ، كما قالوا : مغزوُّ . وإنما مرطبيّ كترميّ ؛ ولا تحمله على قول الشاعر :

وقد علمت عرسي ملكة أنتى أنا الليثُ معدياً عايه وعاديا

[٤١ ب] وهو يريد : معدوًّا عليه ؛ ولا على مسنيّة ، وهم يريدون :

١٠ مسنوّة \* لأن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ ومأروطٌ أكثر في اللّغة من مرطبيّ .

[ الألف لا تكون أصلاً أبداً ]

قال أبو عثمان : والألف لا تكون أصلاً أبداً ، إنما هي زائدة<sup>١</sup> أو بدلٌ مما هو من نفس الحرف ، ولا تكون أصلاً البتّة في الأسماء ولا في الأفعال . فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي<sup>٢</sup> أصلٌ فيهنّ .

١٥ قال أبو الفتح : إنما قال أبو عثمان : إن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون زائدة<sup>٣</sup> أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها ؛ إلا كذلك ، فقضى لها بهذا الحكم \* .

فأما الحروف \* فالألف فيهنّ أصلٌ : غير زائدة ولا منقلبة . والدليلُ

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - ظ ، ش : فهو .

٣ - ظ ، ش : زيادة .

٤ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

على ذلك أنها غير مشتقة ، ولا متصرفية ، ولا يُعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه . فيجب أن تُقرَّ على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة .

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الأليفُ فيهنَّ زائدةً لأنهنَّ غيرُ مشتقاتٍ وبلاشتقاقٍ تُعلمُ الزيادةُ من الأصلِ . ولا تكونُ منقلبةً ؛ لأنه لو كانت الأليفُ في « ما » من الواوِ لقالوا : مَوّ ، كما قالوا : لَوّ ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مَيّ ، كما قالوا : كَيّ ؛ فبطلَ أن تكونَ الأليفُ في الحروفِ زائدةً أو منقلبةً .

فإن قال قائلٌ : فهلّا حَمَلتَ الحروفَ في هذا المعنى على الأسماءِ والأفعالِ فقضيتَ بأنَّ الأليفَ فيها بمنزلتها فيهما ؟ .

١٠ قيل هذا خطأٌ . وذلك أن الحروفَ بائنةٌ من الأسماءِ والأفعالِ ، خارجةٌ عن أحكاميهما من وجوه كثيرةٍ يطولُ بذكرها الكتابُ !! فليس لنا أن نحمل الشيءَ على الشيءِ وبينهما هذا البعدُ . وإنما المتجوزُ أن نحمل ما لم يُعرَفِ اشتقاقه من الأسماءِ على ما عُرِفِ اشتقاقه منها .

ف نقول : إنّنا إذا حصلنا ثلاثةَ أحرفٍ من الأصولِ وجاءتِ الهمزةُ رابعةً

١٥ في أولها ، قضينا بزيادة الهمزة حَمَلًا على ما عُرِفِ ؟ فيحسنُ هذا منّا لحملنا اسماً على اسم . وكذلك الأفعالُ أيضاً .

فأمّا أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعدٍ ما بينهما ، فخطأٌ . ويَمْنَعُ منه أيضاً أنهم لم يُميلوا « حتى » وألفها رابعةً ، ولو كانت منقلبةً عن ياء ، أو واوٍ ، لكانت [ ١٤٢ ] إمالتها مستقيمة . ؟

١ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص ، ش : الحروف .

وأقول : إنَّ الأسماءَ المبنيةَ ، والأصواتَ المحكيَّةَ ، والأسماءَ الأعجميَّةَ ،  
تجرى تجرى الحروف في أنَّ الألفاتِ فيها أُصُولٌ غيرٌ منقلبة ، لأننا إنما قَضِينَا  
بأنها في الحروف غيرٌ منقلبة ؛ لأنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ؛ فيجبُ من ذلك أن  
يكونَ كلُّ ما كانَ مما ذكرنا غيرَ مشتقٍّ أن تكونَ أَلْفُهُ غيرَ زائدة ولا منقلبة .

فإن قلتُ : فهَلَّا حَمَلَتِ المبنيةَ والأعجميَّةَ على ما عُرِفَ اشتقاقُهُ من  
العربيَّةِ لأنها أسماءٌ مثلها ؟ .

قيل : أما الأسماءُ المبنيةُ <sup>١</sup> فإنما <sup>٢</sup> بُنِيَتْ لمشابتها الحروفِ نحو : كَمْ ، وَمَنْ  
وَأَيْنَ ، وَمَتَى ، وَأَتَى ؛ فلما أُشْبِهَتْ الحروفُ المتضمنةُ هي معانيها ، وكانت  
مثلها في أنه لا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ ، ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ ، كانَ حكمُها في ذلك  
حكمَ الحروفِ ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها ، ألا ترى أنك لا تجدلِ كَمْ ،  
وَأَيْنَ ، وَمَتَى ، اشتقاقاً ولا تصرُّفاً ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكنْ <sup>٣</sup> لأحدٍ أن  
يقولَ : إنَّ الألفَ من « لكن » زائدة ولا أَنَّهُ ؛ من الأَكْنَةِ . ولا يجوزُ لآخرٍ أن  
يقولَ أيضاً : الألفَ في « متى » منقلبةٌ عن <sup>٤</sup> ياءٍ ولا واوٍ ، ولا أن الألفَ  
في « إِيَّاكَ » منقلبةٌ ولا زائدة .

وبدلتك على أن الأسماءَ المضمرةَ في حكمِ الحروفِ - أنك تجدُ فيها ما هو  
على حرفٍ واحدٍ نحو الكافِ في « رأيتُكَ » و« مررت بك » والياءِ في « مررت  
بِي » فجرت هذه الأسماءُ في أنها على حرفٍ واحدٍ مجرى همزة الاستفهامِ ، وواوِ  
العطفِ وفائيه ؛ ولو كانت كالأسماءِ الظاهرةِ المتمكِّنة لما جاز أن يأتي شيءٌ

١ - المبنية : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فإنها .

٣ - ظ ، ش : لم يجوز .

٤ - ش : أنها .

٥ - ظ ، ش : من .



منها على أقلّ من ثلاثة أحرفٍ : فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ . « وأنا ، وأنتَ ، وإيّاكَ »  
بمنزلة الكافِ في « ضَرَبْتُكَ » والياءِ في « مررتَ بي » لأنها مضمرةٌ مثلُها .

وحكى عن بعضهم : أنه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى : « إيّاكَ نعبُدُ » ،

ما معنى « إيّاكَ » ؟ فقال : معناه حقيقتُكَ ؛ قال : واشتقاقه من « الآية » وهى

العلامةُ التى تدلُّ على حقيقة الشئ ؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون « إيّا » :

فِعْلًا أو فِعْلًا ، أو فِعْلًا ، من الآية \* . وأن تكونَ الألفُ فى آخرِها إنما  
انقلبت عن الياء إن كانت لاما ؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلًا .

وهذا قولٌ ساقطٌ ليس مما يُتَشَاغَلُ بِمِثْلِهِ [٤٢ ب] ، لأنَّ « إيّاكَ » بمنزلة الكافِ

فى « رأيتُكَ » فى أنها اسمٌ مضمَرٌ مثله . فيجبُ أن يكونَ غيرَ مشتقٍ ، كما أن :

١٠

« الكافَ ، وأنتَ » كذلك .

وأرى أن القائل بهذا القولِ إنما شجّعهُ عليه ما حكى عن الخليل من أنه قال :

إنَّ « إيّا » اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمَرُ ؛ فلما سمع<sup>١</sup> أنه ظاهرٌ جعله مشتقاً

وأخرجه عن باب المضمرات وصرّفه .

وقد دلَّ أبو على على أن « إيّاكَ » اسمٌ مضمَرٌ . قال : لأنه خُصَّ بالنصبِ

كما خُصَّ « أنا وأنتَ »<sup>٢</sup> بالرفعِ ، فكما أنَّ « أنا ، وأنتَ »<sup>٣</sup> مُضمَرَانِ

بلا إشكال فكذلك « إيّاكَ » ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتصرَ به على النصبِ

ولدخلة الإعرابِ كُلُّهُ . وليس ظرفاً فيلزمَ النَّصْبَ كما لزمته « سوى ،

وبُعَيَدَاتُ بَيْنِ » \* ونحوهما من الظروفِ التى لم تُسْتَعْمَلْ إِلا ظروفاً ، ولا

١ - ظ ، ش : سمع به ، ولا معنى له .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

مصدرا فألْزِمَ النَّصْبَ اِنْحَوْ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَبَّيْكَ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ٢ »  
 فإذا كان الأمر كذلك ٣ بطل أن يكون « إِيَّاكَ » مُشْتَقًّا أو متصرفًا .

وكذلك الألف في « غاقٍ » لصوت الغراب ، و « جاهٍ » لزَجْرِ البعير ،  
 و « حاءٍ ، وماءٍ » في صوت الشَّاءِ ٤ ، هي فيهنَّ غير منقلبة ؛ لأن هذه كلها  
 بمنزلة الحروف .

فإن قلت : فقد قالوا : إنَّ وَزْنَ « ذَا » من الفعل « فَعَلُّ » وإنَّه محذوفُ  
 اللام وهو مع ذلك مبنى لمشابهته الحروف ، وألفه منقلبية عن العين الساكنة ،  
 فما الفصلُ بينه وبين « متى » ؟ .

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماء المتمكنة ، ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ  
 به ، وَيُسْتَنَى وَيُحْتَمَرُ ، ويدخلُه كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكنة ، فلذلك  
 جاز أن يُمَثَّلُ من الفعل .

قال أبو علي : أصلُ بِنَائِهِ فَعَلُّ كَأَنَّهُ « ذَى » ثم حُذِفَتِ اللامُ لِضَرْبِ  
 من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياء ، وكأنه بقى « ذَى » فقلبت ياؤه ألفا فصار  
 « ذا » . قلت له : ما الدليل على أن عينه من الياء ، ولم لا يكون من باب :  
 « طويتُ ، وشويتُ » لأنه أكثر من باب « حيمتُ ، وعييتُ » ؟ .

فقال : لأن سببويه حكى فيه الإمالة ، فهذا يدلُّ على أنه من الياء ، قال :  
 ولم يتملِّ فيه « ذَى » لَيْلًا يُشْبِهُهُ « كسى » فألْحِقْ بمتى .

١ - فألْزِمَ النَّصْبَ : ساقط من ظ ، ش .

٢ - معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : على ذلك .

٤ - ظ ، ش : الصوت للشاة .

٥ - ظ ، ش : وما .

٦ - الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها .

٧ - ط ، ش : فذا .

قلتُ له بعد ذلك بزمان : هَلَّا قلتَ في « مَتَى » : إنَّه في الأصل « مَتَى »  
ثم قُلِبَتْ ياؤه ألفا كما تقول في « ذا » ؟ .

فقال : « ذا » أشبهَ الأسماءِ المتمكنة بأنه يُوصَفُ ، ويوصَفُ به ،  
ولا يجوزُ ذلك [٤٣] في « مَتَى » .

وقال في موضع آخر : إنما أُمِيلَتْ « متى » لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمارَةً  
للأسماءِ وهو الإمالةُ .

قال : فأما « إذا » فإنما امتنعت من الإمالة وإن كانت اسما لأنها أفعَلَدُ  
في شَبَهَةِ الحرف من « متى » ، لأنها محتاجة إلى الإضافة ، مفتقرة إلى ما بعدها .

وأما « مَتَى » فهي في كلا موضعها - الاستفهامُ ، والشَّرْطُ - غيرُ مضافة ،  
فهي أشبهتُ بالأسماءِ القائمة بأنفسها ، ولذلك أُمِيلَتْ « بَلَى » لأنها تقوم بنفسها  
إذا قال القائل : « أما قام زيدٌ ؟ » قال له الجيبُ : « بَلَى » فلَمَّا حَسُنَ الوقوفُ  
عليها أُمِيلَتْ ، أمارَةً لمشابهة الاسم فيها .

قال أبو علي : وكذلك قولهم « اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَالًا » فإمالتهم « لآ »  
من « إِمَالًا » إنما هو لأن معناه : اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إن كنت لا تفعلُ غيره .  
فلَمَّا حُدِفَ الفِعْلُ وأُقيمَت « لا » مُقَامَهُ وأغْنَتْ عنه ، أُمِيلَتْ لمشابهتها الفِعْلَ .  
وكذلك كان يقول في قولهم : « يا زيد » إنها<sup>٢</sup> إنما أُمِيلَتْ لأنها قامت مقام  
« أدعو ، وأُنادى » ولأجل الياء أيضا :

وحكى قطرب عن بعضهم : « لآ أَفْعَلْ كَذَا » مُمَالَةٌ . وإنما جاز هذا فيها  
عندي لأنها قد تكون جوابا فتقومُ بنفسها في نحو قولك جوابا : هَلْ قام زيدٌ ؟  
« لآ » . فلما قامت بنفسها أُمِيلَتْ كما قدمنا . إلا أن إمالة « بَلَى » أشبهتُ مِنْ

١ - الأسماء : ساقط من ظ ، ش ، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشه .

٢ - إنها : ساقط من ظ ، ش .

إِمَالَةٍ «لَا» لأنها على ثلاثة أحرف ، فهي بالمتمكّنة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .  
 فإن قلت : فقد قالوا : « حتى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن <sup>١</sup> مِمَالَةً .  
 قيل : إنما كتبت بالياء <sup>١</sup> ، لأن ألفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع  
 التي تغلب عليها الياء :

ولم يكتبوا « إذا » بالياء <sup>٢</sup> وإن كانت اسماً لما لم تكن الإمالة تحسُنُ فيها  
 ولو كتبوا كلاً بالياء <sup>٢</sup> قياساً على « حتى » لكان وجهها . وكتبهم <sup>٣</sup> إيتاها أيضاً  
 بالألف صواباً <sup>٤</sup> لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضاً لو كتبت « حتى » بالألف قياساً على « كلاً » لكان صواباً .  
 ولكلّ علّة قائمة . وأحسنى رأيت « حتى » بالألف بخط أبي العباس .

وأما <sup>٥</sup> إمالتهم «للايكن» فلأجل كسرة الكاف فأشبهه ذلك إمالة «عابد» ،  
 ١٠ وحياتم . وإن كان ليس مثله في كل موضع فقد يشبهه الشيء الشيء من  
 وجه ولا يشبهه [٤٣ ب] من وجوه . فإن أعطى بعض أحكامه فلا يشبهه  
 الذي بينهما ، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه . فتأمل هذا الموضع فإنه  
 مسهل <sup>٦</sup> عليك كثيراً مما تستقرّ به في اللّغة العربيّة ، فإن أكثر من يتسكّع  
 فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع . ١٥

وقد كان أبو عليّ يقول في قول الراجز :

فهي تنوش الخوض نوحاً من عالا

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه أفسد المعنى .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه أفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : فكتبهم .

٤ - صواب : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - ظ ، ش : يسهل .

إنّ الألف في « علا » منقلبة عن الواو ، لأنّه من علّوتُ ، وإنّ الكلمة في موضع مبنى على الضّم نحو : « قبَلُ ، وبعْدُ » ؛ لأنّه يريد : نَوْشًا من أعلاه . فلمّا اقتطِعَ المضافُ من المضافِ إليه ، وجبَّ بناءُ الكلمة على الضّم نحو : « قبَلُ » وبعْدُ » فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً . وهذا مذهبُ حَسَنٍ .

وكان أيضا يقول : إن « اللاء » ليس محذوفا من « اللائي » ، قال لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقّة . قال : فـ « اللاء » مثل « شاء » و « اللائي » بمنزلة « الجائي » وليس أن « اللاء » من « اللائي » بمنزلة « القاض » من « القاضي » ، ولذلك مثله بـ « شاء » وهو بمنزلة باب .

ويدلُّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في « ذا » اسم رجلٍ : « ذاء » كما يقولون في « لا : لاء » .

وسألتُ أبا عليّ عن قولهم « باءٌ ، وتاءٌ » فيمن مدّ لَمَّا عَطَفَ - فقلتُ له : أتقول <sup>٢</sup> إنّ الألف منقلبة ؟ فقال : نَعَمْ ، أحكّمُ عليها بأنها واوٌ في الأصل لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب « طَوَيْتُ » .

فقلتُ له : كيف <sup>٣</sup> تجيّرُ ذلك ونحن نَعْلَمُ أن هذه الألف إنما هي الألفُ الجهولةُ في « با ، وتا » قبل المدِّ ؟ فقال : لَمَّا صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء . ألا ترى أنّا لو سَمِينَا بـ « ضَرَبَ » لأعْرَبْنَاهُ فَقَلْنَا : « جاعى ضَرَبَ » فنُعْرِبُهُ وإن كان قبل التسمية غير مُعْرَبٍ ، فكذلك « با ، تا » إذا مُدَّت قُضِيَ عليها بما يُقْضَى على الأسماء . فقيلَ له في الوقتِ : أفتَجْمَعُ على الكلمة إعلالين :

٢ - أتقول : ساقط من ظ ، ش .

١ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - كيف : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص ( با ، تا ) بدون واو .

إعلال العين ، وإعلال اللام ؟ فقال : قد جاء من هذا شيء صالح نحو : « ماء ، وشاء » . فهذا قوله .

وقد نصّ أبو الحسن على أنّ « الأليف »<sup>٢</sup> من [ ٤٤ ] ذوات الياء ، وقول أبي عليّ أجري على القياس . وكذلك لو سميت رجلاً بـ « قاف » لقضيت بأنه من الواو . وهذا قياس قول سيبويه ، لأنه كان يترى أنّ الأليف إذا جاءت في موضع العين — فأكثر ما تكون من الواو .

وهذا هو الصحيح ، لأنك إذا استقرت اللغة وجدتها في أكثر الأمر هكذا ؛ ألا ترى إلى « باب ، ودار ، وساق ، وغار ، وتاج ، وصاع » فهذا كله من الواو . والياء في هذا الموضع قليلة .

١٠ وسألت أبا عليّ فقلت له : هل يقول هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً ؟ أو في الأسماء خاصة ؟ فقال : لأعرف له نصّاً على الأفعال ؛ ولهذا ما قال سيبويه : إنك لو نطقت بالفعل من « آت » لقلت : « أوت » بمنزلة : « قلت » فأما « ماء » فلو سميت به رجلاً ، لقضيت بأن ألفه من الياء — لأجل الإمالة فيه . وقياس قول أبي عليّ أن تكون من الواو . قال ذو الرمة :

١٥ لا يبتعث الطرف إلا ما تخونه داعٍ يسأديه باسم الماء مبعوم  
وأشدنا أبو عليّ للراجز :

يدعونني بالماء ماءً أسوداً

قال : يريد أصبت ماء أسود . قال : فالألف واللام في الماء زائدتان ، لأنّ الأصوات لا تدخلها الألف واللام ، وليس هذا موضع هذا .

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : الباء ، وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي ( وهذا قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أن الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو ) .

وقال سيبويه : إنك إذا سميت رجلاً<sup>٢</sup> بـ « عكسى ، ولدتى ، وإلى »  
 لقلت : « علكوانِ ، وإلوانِ ، ولدوانِ » فتثنيته بالواو ، لأن الإمالة  
 لا تحسن<sup>٣</sup> فيه .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول  
 في قبيلها . ولم أر<sup>٤</sup> أحداً من أصحابنا<sup>٤</sup> أشبع القول فيها هكذا . وهذا الموضع من  
 لطيف التصريف ، وفيه ما هو أكثر من هذا ، ولكن الكتاب يطول به ولا بأتى  
 على آخره .

فأمّا الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق  
 لأنها ليست من اللغة العربية .

وإذا كان ضرب<sup>٥</sup> من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ<sup>٥</sup> فيه  
 التصريف مع أنه عربي ، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى ، وهو به أحرى ،  
 لبعد ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا<sup>٥</sup> لإسماعيل  
 ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لا تجد لهما لـ « قمد ، وهل ، وبس »  
 فالأمر فيهما واحد :

فأمّا قول<sup>٦</sup> من يقول<sup>٦</sup> : إنَّ « إبليس » من قول الله تعالى « يبليس<sup>٦</sup> »  
 المُجرِّمون<sup>٧</sup> »<sup>٧</sup> ومن قول الراجز :

١ - ص : لو .

٢ - رجلا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فيها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أحد أصحابنا .

٥ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ص : قوله .

٧ - الآية ١٢ من سورة الروم ٣٠ وهي « ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث  
 « يومئذ قبل يبلس » وهو خطأ .

يا صاحِ هل تعرِفُ رَسَمًا مُكْرَسًا

قالَ نَعَمْ أعرِفُهُ وأبْلَسًا

فخطأ منه . لو كان إبليسُ من هذا لكان عربيًّا ، لأنه مشتقٌّ ، ولو جب صرفُهُ ، لأنك لو سميت رجلاً بـ « إجنفيل ، وإخريط » لصرفتَه ، لأنه لا مانع له من الصرف .

وكذلك أيضا لا يجوزُ أن يكون «إدريس» من درست القرآن، ولا من درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون «يعقوب» من العقبي ، ولا من العقاب \* ونحوهما<sup>١</sup> . لأنه لو كان كذلك كان مشتقًا عربيًّا ولو جب صرْفُهُ كما تصرف «يربوعا، ويعسوبا» اسمي رجل . وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترى إلى قول النابغة :

نُبِّئْتُ أَنْ أَبَا قابوسَ أَوْ عَدَّتِي وَلَا قَرَارَ عَلَي زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ

فلو كان هذا من قبَسْتُ النار لا تصرف، لأنه كان يكون بمنزلة «جارود» من

الجرود ، و«عاقول» من العقل .

وإذا كان الأمرُ كذلك ، فليس لأحدٍ أن يقولَ إن «إبراهيمَ وإسماعيلَ» لهما مثال من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في «إِنَّ وَثُمَّ وَقَدْ وَسَوْفَ» وما أشبه ذلك .

ولكن يُقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من<sup>٢</sup> حكمها كَيْتَ وكيَّتَ ، كما أن «سَوْفَ، وحتَّى» لو سُمِّيَ بهما لكان من أمرهما كَيْتَ وكيَّتَ . ولم يُرِد أبو عثمان بقوله : «إِنَّ الأَلفَ لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة» أنها تكون كذلك في جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة . وقد شرحتُ هذا في أوّل الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة

من مصادرها . ٢٠

١ ، ١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .



[ الميم في أول الكلمة زائدة ]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والهمزة إذا وقعت أولاً ، فتي وجب [ ٤٥ ] في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها .

[ الميم في معد أصل وليست زائدة ]

قال أبو عثمان : فأماً مَعَدَّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب : تَمَعَدَدَ ، فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسَّكَنَّ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل ، وقد قالوا « تَمَدَّرَع » ، والجيدة العربية « تَدَّرَع ، وَتَسَّكَنَّ » وهو كلام أكثر العرب ، وأنشد أبو زيد :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلَّدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدَّ » من معنى « تَمَعَدَدَ » ، لأن « تَمَعَدَدَ » تكلم بكلام مَعَدَّ : أى كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول عمر<sup>٢</sup> رضى الله عنه<sup>٢</sup> « اخشوشنوا وتمعددوا » . قال أحمد بن يحيى : تَمَعَدَدُوا : أى كونوا على خلق مَعَدَّ . فإذا كانت الميم في تمعدد فاء فهي

١ - ظ ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : رجه الله .

في «معدّ» فاءٌ. قال : ولا تنظر إلى «تَمَسَّكَنَّ ، وَتَمَدَّرَع» فتقول : أحملُ  
«تَمَدَّدَ» على أَنَّهُ تَمَفْعَلٌ بِمَنْزِلَةِ «تَمَدَّرَع» ، وَأَجْعَلُ «مَعَدًّا» مَفْعَلًا  
لأنَّ «تَمَدَّرَع» قليلة . والجَيِّدَةُ «تَدَّرَع» ، وَتَسْكَنُ .

فأما قول العامة : تَمَخَّرَقَ ، فينبغي أن يكون لأصل له ، وإن كان قد  
جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسَّكَنَّ في الشذوذ . والجَيِّدَةُ : متخَرَّقٌ ، لأنهم  
يقولون «تَخَّرَقَ فلانٌ بالمعروف» ولم نسمعهم يقولون «تَمَخَّرَقَ» وإنما هو من  
الخِرِّقِ وهو الكريمُ من الرجالِ ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى «تَمَخَّرَقَ» وليس  
بالقوى . فأما ما أنشده من قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجَلِّدَ

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائي أن أُجَلِّدَ بالعصا . فإن قدّمه على  
هذا التقدير فخطأ ؛ لأنّ الباء في صلة أن ، ومحالٌ تقديمُ شيءٍ من الصلّةِ على  
الموصول . ولكنّه جعل الباءَ تَبْيِينًا \* . ونظيره قولُ الشاعر : أنشده أبو العباس \*  
تقول وصكّت صدرها بيمينها أَبَعْلِيَ هذا بالرحى المتعاسُ

معناه : المتعاس بالرحى ، ولكنّ الباء إذا قدّمت فهي تَبْيِينٌ . ولو كانت  
من الصلّة لما جازَ تَقْدِيمُهَا ؛ على الأليف واللام من المتعاس . ولكنّها تُفِيدُ  
ما تُفِيدُ إذا كانت في الصلّة . وأنشده أبو العباس أيضا : [٤٥ ب] .

وإني امرؤ من عصابة خندقيّة أبت للأعادي أن تدلّ رقابها  
معناه : أبت أن تدلّ رقابها للأعادي . فلو كانت اللام من الصلّة لما جاز  
البيت لبطلان جواز تقدّم الصلّة أو شيءٍ منها على الموصول . وقال الله تعالى :

١ - ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : فإنما ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : يقدمها .

وهو أَصْدَقُ قِيَلًا : « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ »<sup>١</sup> معناه ٢ : من الزَّاهِدِينَ فِيهِ :  
 « إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »<sup>٣</sup> معناه من القالين لِعَمَلِكُمْ . و« إِنِّي لَكَمَا لَمِينَ  
 النَّاصِحِينَ »<sup>٤</sup> معناه : مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَمَا . وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَدْ مَهَّ جَعَلَهُ تَبْيِينًا وَأَخْرَجَهُ  
 عَنِ الصَّلَاةِ :

ومعنى التبيين : أنْ تَعَلَّقَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَلَا تَقْدِّرُهُ  
 فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى : كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَ : جَلَدِي بِالْعَصَا .  
 وَمَعْنَى :

أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدَلَّ رِقَابُهَا

لَا تَدَلَّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادِي . وَكَذَلِكَ ° الْبَاقِي كُلُّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَقْدِّرَ فِيهِ مِثْلُ<sup>٦</sup>  
 هَذَا التَّقْدِيرِ . فَإِذَا<sup>٧</sup> فَعَلْتَ هَذَا ، سَلِمَ لَكَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى . وَلَمْ تُقَدِّمَ شَيْئًا عَنْ  
 مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ أَحْصَى بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ زَوَالُهُ عَنْهُ .  
 وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى مَخَالَفًا لِتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى  
 قَوْلِهِمْ : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » الْحَقُّ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ :  
 الْحَقُّ أَهْلَكَ وَسَابِقَ اللَّيْلِ . وَكَذَلِكَ<sup>٩</sup> أَيْضًا يَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ : « كَانَ  
 جَزَائِي أَنْ أُجْلِدَ بِالْعَصَا » . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ غَيْرُ ذَلِكَ .  
 وَسَيَبُوِيهِ كَثِيرًا مَا يَمِثَلُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمَعْنَى فَيَتَخَيَّلُ مِنْ لَاحِظَةِ لَه : أَنَّهُ قَدْ

١ - من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - ظ ، ش : أى .

٣ - من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو فقالت : وإني ، خطأ

٤ - من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : فكذلك ، بالفاء .

٦ - مثل : ساقط من ظ<sup>٦</sup> ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا ، بالواو .

٨ - ظ ، ش : بيمتنع .

٩ - ظ ، ش : فكذلك .

جاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْمَلُهُ في الإعرابِ عليه وهو لا يَدْرِي فيكونُ مُخْطِئًا  
وعنده أَنَّهُ مصيبٌ ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره .  
وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرا ، وأكثر ما يستعملُهُ في المنصوبات  
في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلما يُهْتَدَى له .

[ الميم في معزى أصل ]

قال أبو عثمان : والمِعْزَى أصله أعجميٌّ ولكن قد أُعْرِبَ وجعلت العرب  
ميمه من نفس الحرف فقالوا : مِعْزٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي تدخل<sup>١</sup> عليها الألفُ  
واللامُ [٤٦] قد أُعْرِبَتْهَا العربُ واستعملتها استعمالَ أسماءها العربية . وذلك أنها  
تمكَّنت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهي الأوَّل وتدخل عليها الألفُ واللام .  
فجَرتَ لذلك مَجْرَى رَجُلٍ وفَرَسٍ . ولذلك<sup>٢</sup> لم يَمْنَعُهَا من الصَّرْفِ إلا<sup>٣</sup>  
ما يَمْنَعُ العربيُّ ؛ لأنها قد جَرتَ مَجْرَاهُ ، نحو : ديباجٍ ، وفيرندٍ ، وزنجبيلٍ ،  
ولحامٍ وما كان مثلها .

فلو سميت رجلا بديباجٍ أو فيرندٍ لصرفته<sup>٤</sup> ، لأن العجمة فيه غيرُ مُعْتَدٍ  
بها فجَرتَ لذلك مَجْرَى زَيْدٍ وعمرو وبكرٍ في أنها منقولةٌ من أسماء الأجناسِ .  
قال أبو علي : ويدلُّ على أنهم قد أجرَوْها مَجْرَى العربيِّ : أنهم قد اشتقوا منها  
كما يشتقون من العربيِّ . قال زُوْبَةُ :

١ - ظ ، ش : تدخل .

٢ - ظ ، ش : فلذلك .

٣ - إلا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : صرفته .

هل يُسَجِّسُنِي حَلِيفٌ سَخْتِيَةٌ  
أو فِضَّةٌ أو ذَهَبٌ كِبْرِيَةٌ

قال : فسَخْتِيَةٌ : من السَخْتِ ١ وهو الشَّدِيدُ بِمَنْزِلَةِ زِحْلِيلٍ من زَحْلٍ .  
فأما الأَعْجَمِيَّةُ التي لا يَجُوزُ دُخُولُ الأَلِفِ واللامِ عليها نحو : إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ ،  
فإنها تَبَاعَدَتْ من كلامهم فَتَقَلَّبَتْ فَسُخْتِيَةٌ الصَّوْفِ في المَعْرِفَةِ . « وَمِعْرَى » اسم ٥  
نَكْرَةٌ فلذلك جَرَى مَجْرَى العَرَبِيِّ عِنْدَهُمْ حَتَّى قالوا فِيهِ « مَعْرَى » .  
فهذا مَعْنَى قول أبي عُثْمَانَ : وَلَكِنْ قَدْ أُعْرِبَ ، أَلَا تَرَى إلى اشْتِقَاقِهِمْ مِنْهُ  
« مَعْرَى » وإِدْخَالِهِمْ عَلَيْهِ الأَلِفَ واللامَ وإِلْحَاقِهِمْ بِإِيَّاهُ بِمِجْرَعٍ ؟ .

[ زيادة الألف والنون في آخر الكلمة ]

١٠ قال أبو عُثْمَانَ : وَكُلُّ ما وَجَدْتَ في آخِرِهِ أَلِفًا وَنُونًا ما لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ ما يَذْهَبُ  
فِيهِ فِيهِ زَائِدَةٌ .

قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرفٍ من  
الأصلِ ، وفي آخِرِها أَلِفٌ وَنُونٌ ، فاقصه بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف  
الاشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو : « سِرْحَانٍ ،  
وَسَعْدَانٍ » .

١٥

وليس يريد أنك كَلِّمًا وَجَدْتَ اسْمًا في آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ قَضِيَتْ بزيادتهما .  
هذا خَطَأٌ . أَلَا تَرَى أَنَّ النونَ في فِدَانٍ وَعَيْنَانٍ وَسِنَانٍ : لامٌ وليست زائدة .  
وكذلك إن كانت الكلمة مكررة ، حكمت بأن النونَ غيرُ زائدة ، لأنه لو جاء  
في كلامهم [ ٤٦ ب ] نحو : « جَنَّجَانٍ وَقَنَّقَانٍ » \* لكان قياسه أن يكون بمنزلة :

«خَضْخَضٌ، وَقَمَمٌ». ولا تجعل النون زائدةً ؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل «جَنْجَانًا» من باب سَكِسٍ وقلقي من ذوات الثلاثة ، كأنه في التقدير «جَنْجُجٌ، وَقَنْقُجٌ» ثم زيدت الألف والنون . وهذا بعيد ؛ لأن باب « قَلَقَلْتُ ، وَصَلَّصَلْتُ » أكثر من باب « سَكِسَ ، وَقَلَقَى » .

٥ وكذلك لو جاء شيء نحو : «رُمَانٌ ، ومُرَانٌ» لم تقصِ بزيادة النون إلا بشبته ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبته فهو وجه . ألا ترى أن في الحديث : « أن قومًا من العرب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا نحن بنو غِيَّان ، فقال لهم : بَلْ أَنْتُمْ بنو رَشْدان » أفلا تراه عليه السلام كيف تكبره لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الغيِّ . يدلُّ على ذلك قوله : « بل أنتم بنو رَشْدان » ؛ لأن الرُّشْدَ صِدُّ الغيِّ .

١٠ فقد دلَّ هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ نحو : «رُمَانٌ ، وَعِدَانٌ ، وَإِبَانٌ» فسبيلك<sup>٢</sup> أن تحكّم فيه<sup>٣</sup> بزيادة النون . فأما مُرَّانٌ ، فحكى سيبويه فيه<sup>٤</sup> عن الخليل أن النون فيه من الأصل ، وذهب إلى أن اشتقاقه من المِرَّانَةِ وهي اللّينُ . فجرى عنده مجرى حَمَّاضٍ من الحموضة .

١٥ فما كان من هذا النحو يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ولا يُقضى عليه<sup>٥</sup> بشيء إلا بشبته . فأما ما كان من باب « سِرْحَانٌ ، وَسَعْدَانٌ » مما تحصل في صدره ثلاثة أحرفٍ من الأصل ، فاحكّم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل .

١ - ظ ، ش : قالوا .

٢ - ظ ، ش : فسبيله .

٣ ، ٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٥ - ظ ، ش : عليها .

فأما ما قامت عليه دلالة<sup>٢</sup> : فـ « دِهَقَانٌ » نونُه لامٌ ؛ لأنهم قد<sup>١</sup> قالوا :  
 « تَدَهَّقَنَ » « وشَيْطَانٌ » لأنهم قد<sup>٢</sup> قالوا « تَشَيْطَنَ » وليس في كلامهم  
 « تَمَعَلَنَ » فالنون فيه لام . فأما « تَدَهَّقِي وَتَشَيْطِي » فليس في قوَّة « تَدَهَّقَنَ »  
 و« تَشَيْطَنَ » ، هكذا قال أبو علي<sup>٣</sup> . وإنما دفعه من طريق الرواية ، فَيُسَلِّمُ<sup>٣</sup> له .

فأما<sup>٤</sup> « دُكَّانٌ » : فله اشتقاقان ، قالوا « دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَدَكْنُهُ دَكْنًا » :  
 إذا نَضَدتَ بعضه فوق [٤٧؛ ا] بعض<sup>٥</sup> ، و« دَكَنْتُهُ تَدَكِينًا » حكى ذلك ابنُ  
 دريد قال : ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ ، قال<sup>٥</sup> وهو عربيٌّ صحيح . قال : وسمعتُ  
 أبا عثمانَ الإِسْطَنْدَاقِيَّ يقول : قال الأَخْفَشُ :

الدُّكَّانُ مَشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ : « أَكَمَّةٌ دَكَّاءٌ » إِذَا كَانَتْ مُبَسَّطَةً . وَ « نَاقَةٌ  
 دَكَّاءٌ » إِذَا افْتَرَشَ سَنَامُهَا فِي ظَهْرِهَا . كَمَا اسْتَقْوَا عُمَانٌ مِنَ الْعَمِّ . فَالنون على  
 هذا القول في دَكَّانٍ زائدةٌ وهي في القول الأوَّل أصلٌ<sup>٦</sup> .

فهذا تفصيل ما أجمعه أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف فيه ، ولكنه كان  
 يخاطب به<sup>٧</sup> من يثق بفهمه ومعرفته .

[ مواضع زيادة النون حشوا ]

قال أبو عثمان : وكلِّمًا وجدتَ النونَ في مثالٍ لا يكون للأصولِ . فاجعلها  
 زائدةً نحو : « كَتَبْتُ هَبْلًا » لأنه ليس في الكلام مثل « سَفَرٌ جُلٌّ » وكذلك  
 « قَرَنُفْلٌ » النونُ فيه زائدةٌ ، ومثل ذلك : « جُنْدَبٌ ، وَعَنْصَرٌ ، وَقُنْبَرٌ » لأنه

١ ، ٢ - قد : ساقط من ش في الموضعين .

٣ - ظ ، ش : يسلم .

٤ - ظ ، ش : وأما .

٥ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : صحيح .

٧ - به : زيادة من ظ ، ش .

ليس في الكلام مثل<sup>١</sup> « جُعْفَرٌ » فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون .

قال أبو الفتح : قوله : فاجعلها زائدة ؛ يقول : احكم بهذا من طريق القياس لا من قبيل السماع ، فإن انضمام إلى القياس السماع فلانهاية وراءه .  
فقال<sup>٢</sup> « كَنَهَبُلٌ : فَتَعَلُّلٌ » لأنه ليس في الأصول مثل « سَفَرَجُلٌ » فبين<sup>٣</sup> ها<sup>٤</sup> هنا قضي بزيادتها . ولو كانت الباء من كَنَهَبُلٍ مفتوحة لكانت النون أصلاً ؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرَجُل .

وهذا إنما يقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة . فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو « جَحَنَفَلٌ » تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة ، فهذا وجه .

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحَنَفَل وهو الجَيْشُ الكثير ، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحَنَفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك . فأما قَرَنَفَلٌ<sup>٥</sup> : فيَنضم<sup>٦</sup> إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في « عَنَتَرِيْسٌ » : أن تكون [ب] نونه أصلاً ، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْقٍ ، ولكن القياس أوجب زيادتها لأنها عند سيبويه من العترة وهي الشدة ، والعنتريس : هي الناقة الشديدة ، فبين<sup>٧</sup> هنا كانت زائدة .

فإن قال قائل<sup>٨</sup> : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف استحقت الزيادة ؟

١ - ها زيادة عن ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قيل .

٣ - مثل : زيادة من ظ .

٤ - ظ ، ش : فيضم .



قيل : لأنها وقعت موقعا تكثرُ فيه الألفُ والواو والياء الزوائد نحو ألف  
الجمع في مفاعل ، وياءِ التحقير في مُفَيِّعِل . وكذلك <sup>١</sup> « عُدَّافِر ، وَسَمِيْدَع ،  
وَفَدَّوْكَس » .

فلمَّا وقعت موقعا تكثرُ فيه حروفُ اللين الزائدة وهي في الأصل من حروفِ

الزيادة <sup>٢</sup> قُضِيََ بزيادتها مع كثرة ما يَصِيحُ من <sup>٣</sup> أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .

ولو جاء شيء مثل « خَزَنَنْزَن ، وَفَدَنْدَن » \* جاز فيه عندي أمران : أحدهما :

أن تكون نونته الثالثة زائدة وتجعل الزائتين والدالين عَيْسَيْنِ مكرَّرين وتجعله

من باب « هَجَسَجَل ، وَعَقَنْقَل ، وَسَجَسَجَل » فيكون فَعَاعِلًا . والآخر : أن

يكون الحرفان الرابع والخامس مكرَّرين بمنزلة تكرير <sup>٤</sup> حاء <sup>٥</sup> صَمَحَمَح ،

وكاف <sup>٦</sup> دَمَكَمَك ، فتكون النون أصلا لأنها لام <sup>٧</sup> بمنزلة حاء صَمَحَمَح ،

وكاف دَمَكَمَك الأُولَيَيْنِ ، فيكون فَعَاعِلًا . والأمران عندي معتلان .

وإنما اعتدلا ، لأنَّ بِلِزَاءِ كَثْرَةِ بَابِ صَمَحَمَحِ وَأَدَمَكَمَكِ زِيَادَتِهِ عَلَى بَابِ

« عَقَنْقَل ، وَعَصَنْصَر » أن النون ثلاثة ساكنة ، والكلمة خمسة أحرف ، فقام أحد

السبيين بِلِزَاءِ الْآخَرِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِتَغْلِيْبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ

مَوْجِبٌ ، فَإِنْ جَاءَ الْأَشْتِقَاقُ بِشَيْءٍ تُحْمَلُ عَلَيْهِ وَتُرِكَ الْقِيَاسُ .

وقولُه : وكذلك « جُنْدَب ، وَعَنْصَر ، وَقُنْبَر » يقول : إنَّكَ إِنَّمَا جَعَلْتَ

النونَ فِي كَنَنِهِ بِسَبَبِ زَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلَ « سَفَرَجَل » فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا

١ - ظ ، ش : وذلك .

٢ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع لفظ : الزيادة .

٣ - من : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تكرير : ساقط من ش .

٥ - حاء : زيادة عن ظ ، ش .

٦ - كاف : زيادة عن ظ ، ش .

٧ - لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكون النونُ في «جُنْدَب» زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَرٍ». فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال [٤٨] «فُعَلَلٍ». فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النونُ في «جُنْدَب» وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حكى عنهم «جُنْدَب» بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم «جُوْدَر» \* لأنه أعجمي، فإن كان الجُنْدَبُ من الجَدْب - لأنه مما يصحبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحِقَةٍ على مذهب سيبويه، وهي زائدة مُلْحِقَةٍ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنْصَر: فيجوز عندي أن يكون من عَصَرْتُ الشئَ، لأن العُنْصَرُ هو أصل الشئ، وإذا عَصِرَ الشئُ فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العَصْرِ. ومثل هذا قولهم في التَّهْدُدِ بالشر: «والله لأرُدَنَّكَ إلى أصلك» أو لأن الإنسان من عصارَةِ أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق. والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق \* .  
وأما قُنْصَر: فينضاف فيه إلى القياس، أنهم قد قالوا فيه «قُبَر» والمعنى واحد. قال الراجز:

يا لك من قُبَرَةٍ بِمَعْمَرٍ  
خِلا لك الجَوْ فَبِضَى وَاصْفَرِي

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون».

يقول: إن لم يوجد في الأصول بناء «سَفَرَجُلٍ وجُعْفَرٍ» [فهذا] ٢ بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون. ٢٠

١ - ظ، ش: كأنه.

٢ - فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث، والمقام يقتضيه فردناه من عندنا قياسا على قول المتن المشروح.

[ زيادة التاء آخرًا ]

قال أبو عثمان : والتاء تُزَادُ فِي ، مَلَكَوتِ ، وَجَبْرُوتِ ، وَعَنْكَبُوتِ  
وَتَرَنَمُوتِ .

قال أبو الفتح : «أما مَلَكَوتُ» : فن الملك . «وَجَبْرُوتُ» من التَّجَبُّرِ . فالتاء  
فيهما زائدة ، ومثلهما «فَعَلُّوتُ» . ونظيرهما : «رَعَبُوتُ ، وَرَحْمُوتُ» . وقد  
قالوا «رَعَبُوتِي وَرَحْمُوتِي» ومثلهما «فَعَلُوتِي» .

فأما قولُ لبيدٍ :

بأحِزَّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفَرَ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا  
فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلا ؛ لأنها في موضع السين من قَرَبُوسٍ ،

وقَرَقُوسٍ .

فإن أقلت : أحمله على باب «جَبْرُوتِ ، وَمَلَكَوتِ ، وَرَعَبُوتِ ، وَرَحْمُوتِ»  
وما أشبه ذلك لكثيرته ؟ فهو قولٌ وليس بالقوى .

وأما «عنكبوت» : فيدل على زيادة تائه — قولهم في معناه : العَنْكَبُوتِ . والعنكباء  
وأما «تَرَنَمُوت» : فيدل على [ ٤٨ ب ] زيادة تائه أيضا <sup>٢</sup> أنه بمعنى التَرَنَمِ ،

قال الراجز :

تُجَاوِبُ القوسِ بِتَرَنَمُوتِهَا

أى بترنمها <sup>٣</sup> . ويروى : تجاوب الصوت <sup>٣</sup> . ومثال عنكبوت : فَعَلُّوتُ ،  
ومثال تَرَنَمُوت : تَفَعَلُّوتُ .

١ - ظ ، ش : وإن .

٢ - أيضا : زادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في الهامش الأعلى من ص فوق «القوس» من البيت : ( في نسخة الصوت ) .

[ زيادة الياء والألف في يهيري ]

قال أبو عثمان : « وَيَهِيرِي » الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ؛ لأنهم قالوا « يَهِيرٌ » فحذفوا <sup>١</sup> .

قال أبو الفتح : وجه الاستدلال في هذا أنهم قد <sup>٢</sup> قالوا : يَهِيرٌ بمعنى يَهِيرِي : فيَهِيرُ : يَفْعِلُ ، وليس يخلو من أن يكون « يَفْعِلًا ، أو فَعِيلًا ، أو فَعْلَلًا » .

فلا يجوز أن يكون فَعِيلًا ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، إنما هو مكسور <sup>٣</sup> الفاء نحو « حِدِيمٌ ، وعِشِيرٌ » .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلًا لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة . <sup>١٠</sup>

فإن قلت : أجمعه مكررا من باب « يَهِيَاهِ » فعال ؛ لأن اللامين في يَهِيَاهِ بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة « صلصل ، وقلقل » . وكذلك « الوحوحة والوزوزة » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين ، وليس كذلك « يَهِيرٌ » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهِيَهْ » لكان ذلك ؛ كذلك لعمرى ! فأما على هذا اللفظ فلا .

ولا يجوز أن يكون « يَهِيرٌ » فَعْلَلًا أيضا على أن تجعله من باب « زَهْرَقَ ، ودَهْدَقَ » وتقول : اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في « زَهْرَقَ ، ودَهْدَقَ » لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصلا فيما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه <sup>١٥</sup>

١ - ص ، هامش ظ : فحققوا . وظ ، ش : فحففوه .

٢ - ظ ، ش : إذا .

٣ - ظ ، ش : مكسورة .

٤ - ذلك : من زيادة ظ ، ش .

نحو باب « زَهْرَقَ » كما جاءتا أصلين في باب «صَلَّصَلَ، وَقَلْقَلْتَ» نحو «وَحَوَّحَ،  
وَوَزَّوَزَ، وَيَهْيَاهُ وَيَلْيَلِي» فإذا لم يجز أن يكون يَهْيِرُ : فَعَلَّلًا، وَلَا فَعْيَلًا  
بقي أن يكون يَفْعَلًا بمنزلة « يَرْمَعُ، وَيَعْمَلَةُ » . وإذا كانت الياء زائدة في  
في « يَهْيِرُ » وهو بمعنى « يَهْيِرِي » كانت الياء أيضا في يَهْيِرِي زائدة؛ لأن اللفظ  
والمعنى متفقان .

فهذا وجه استدلاله ، وفيه غموض ولم يفصح به . وقد قالوا : يَهْيِرُ فَتَقَلُّ

الراء ، قال الراجز :

أشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيِرِ

فَظِلُّ ٢ يَبْكِي حَبَطًا بِشَرِّ

خَلْفَ اسْتِهْ مِثْلُ نَتَقِيْقِ الْهَرِّ

١٠

وقد أنشد أيضا :

أشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيِرِ

بالألف

[ الميم في مهد أصل ]

قال أبو عثمان : [ ١٤٩ ] « ومَهْدَدٌ » الميم فيه أصل ، لأنها لو كانت زائدة  
لكانت مَهْدًا<sup>٣</sup> ؛ لأن مَفْعَلًا من المضاعف يجيء مُدْعَمًا نحو « مَرَدٌ ، وَمَسَدٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعَلَّلٌ بمنزلة « قَرَدَدٌ » .

فإن قال قائل : فقد قالوا « نَجَبٌ » فبَيَّنَّا وهو مَفْعَلٌ ؛ لأنه من الحُبِّ ،

فما تُنكر أن يكون « مَهْدَدٌ » أيضا مَفْعَلًا من الهَدِّ ؟ .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ش : وظل .

٣ - ص ، ظ : مهد ، بالحكاية .

قيل «مَجْبَبٌ» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وقياسه مَجْبٌ كَرَدٌ وَمَسَدٌ . ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَيَّرُ كثيرا عمَّا عليه غيرُها مما ليس علامًا نحو قولهم : «رجاء ابن حَيَّوَة» ، و«شَهْلٌ وَمَزِيدٌ وَمَكْنُوزَةٌ» ، ومعدِيكَرْب ، ومَوْهَبٌ ، ومَوْظَبٌ ، ومَوْرَقٌ وغير ذلك . وقياس حَيَّوَة حَيَّةٌ ، و«شَهْلٌ» : شَهْلٌ ، ومَزِيدٌ : مَزَادٌ ، ومَكْنُوزَةٌ : مَكَازَةٌ ، ومعدِيكَرْب : معدِي كَرْب ، لأن ما اعتل لامه لم يبن منه مَفْعِلٌ بكسر العين . إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَقِ والمَغْزِي والمَحْجِيَا والمَرْمَى . ولا يقولون : المَشْتَقِي ، ولا المَغْزِي ونحوهما .

وقياس «مَوْهَبٌ ، ومَوْرَقٌ ، ومَوْظَبٌ : مَوْهَبٌ ، ومَوْرَقٌ ، ومَوْظَبٌ» ؛ لأن ما كانت فاؤه واوا - بابُه أن يجيء على مَفْعِلٍ بكسر العين لافتتحها نحو «مَوْضِعٌ ، ومَوْعِدٌ» . وحكى الكوفيون «مَوْضِعٌ» بفتح الضاد وأحرفًا أُخْرَ وهو شاذٌّ .

فلمَّا كانت الأعلام قد تُغَيَّرُ كثيرا عما عليه أكثرُ الأسماء ، وكان «مَجْبَبٌ» علمًا ، جاز<sup>٢</sup> فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير<sup>٣</sup> ما ذكرنا .

فإن قال قائل : فإن «مَهْدَدًا» اسمٌ<sup>٤</sup> علمٌ وهو اسم امرأة ، قال الأعشى : وما ذاك من عشقِ النساءِ<sup>٥</sup> وإنما تناسيت قبلَ اليومِ خُلَّةَ مَهْدَدَا<sup>٦</sup> فما تنكر أن يكون مَهْدَدٌ ، مثل : مَجْبَبٌ ، إذ هو علمٌ مثله فيكون حينئذ مَفْعَلًا؟ . قيل إنما قلنا في مَجْبَبٍ إنه مَفْعَلٌ ؛ لأنه من الحب لا غير<sup>٧</sup> . وهذا

١ - ظ ، ش : كما .

٢ - ظ ، ش : كان .

٣ - ص ، ظ : غيره .

٤ - ظ ، ش : أيضا ، بدل : اسم .

٥ - وما ذاك من عشقِ النساءِ : ساقط من ظ ، ش .

٦ - خلة مهددا : ضائع من ص في التصوير .

٧ - لا غير : زيادة من ظ ، ش . وفوق «الحب» في ص علامة تدل على أن «لا غير» مستدرَك

في الهمش غير أنه لم يظهر في التصوير .

- كُتِمِيَّتِهِمْ حَبِيْبًا وَمَحْبُوْبًا وَنَحْوَهُمَا. وَلَيْسَ فِي «مَهْدَدٍ»: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَهْدِ دُونَ الْمَهْدِ فَيُقْتَضَى بِأَنَّهُ مَفْعَلٌ ، وَلَا يُسْتَرَكُ الظَّاهِرُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ هُنَا ، بَلْ إِظْهَارُهُمُ الدَّالِّينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعْلَلٌ ، فَيَكُونُ اسْتِقْطَاعُ هَذَا الْاسْمِ مِنَ الْمِهَادِ ، وَمَهْدَتِ الشَّيْءِ ؛ كَأَنَّ الْمَرْأَةَ مُسَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مُمَهَّدَةٌ الْمُوَدَّةِ ، وَطَبِئَةُ الْأَخْلَاقِ . فَيَكُونُ قَرِيبًا مِنْ تَسْمِيَّتِهِمْ لِإِيَّاهَا بِسَعْدَةٍ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ ، وَمُطَبِّعٍ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَوِصَالٍ مِنَ الْمَوَاصِلَةِ . فَهَذَا أَشْبَهُ ، مَعَ إِظْهَارِ الدَّالِّ مِمَّنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَهْدِ وَلَا أَعْرَفُ فِي الْكَلَامِ تَصْرِيْفَ «مَحَبِّ» [٤٩ ب] فَيَكُونُ مَحَبِّبٌ فَعْلًا مِنْهُ .

فإن قلت : ولم جاز في الأعلام هذا التغيير كله ؟

- ١٠ قيل : لأنها كثيرة الاستعمال ، معروفة المواضع ٣ ، والشئ إذا كثرت استعماله ، وعُرف موضعه ، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره ، نحو : لأدري ، ولم يك ٤ ، ولا تبسل ٥ ، وغير ذلك . وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال . ولما عُيِّرَتِ الْأَعْلَامُ فِي ذَوَاتِهَا ، جَازَ أَنْ تُغَيَّرَ فِي إِعْرَابِهَا . فَهَذَا جَازٌ فِي الْحِكَايَةِ «مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ؟» وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَنَحْوَهُمَا ٥ .
- مِمَّا لَيْسَ بِعَلَّتَمِ ٦ .

هكذا قال أبو علي وهو الصواب :

- ١ - كتب « محب » في ص مفرق الأحرف هكذا : م ح ب .  
 ٢ - ظ : كثرة ، وهو خطأ .  
 ٣ - ظ ، ش : الموضع .  
 ٤ - ص وهامش ظ : يك . وظ ، ش : أك .  
 ٥ - ظ : ونحوها : بضمير المفردة المؤنثة ، وخطؤه واضح .  
 ٦ - ظ ، ش : علما .

[ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة ]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحَّرَج ، ومُدَحَّرَج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تلحق الزوائد بنات الأربعة \* من أوائلهن إلا ما كان جاريا على « فِعْلٍ » لِقَلَّةِ الزوائد في بنات الأربعة أصلا ، لأنّه ليس لها تصرفٌ ذوات الثلاثة وكثرتها .

ولمّا كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجز فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان \* وهما « انْقَحَلٌ ، وانزَهُوٌ » لأنّ أول الكلمة لا تتمكّن فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعلٍ نحو « مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرِجٌ » رُفِضَتْ \* الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا إلا ما كان جاريا على فعلٍ نحو : « مُدَحَّرَج » .  
وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغا ؛ لأنها في الزيادة أسوغٌ ، وإليها أقربُ :

ويدلّ<sup>٢</sup> على أنّ أول الكلمة لا تليقُ به الزيادة كما تليقُ بوسطه وأخره : امتناعهم من زيادة الواوِ أولًا . وزيادة الواوَيْنِ في نحو : « عَطَوْدٍ ، وكَرَوَسٍ ، واخْرَوَطٍ واعْلَوَطٍ » . وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة في : « اصْطَبَلٍ » أصلا ، وتكون الكلمة مُخماسية ؛ لأن الكلمة لم تجزِ على فعلٍ . وهذا قولُ سيبويه وأبي الحسن \* :

وكذلك كان يقولُ في همزة « إبراهيم وإسماعيل » وما كان نحوهما ممّا اجتمع

١ - ظ : الزائد ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : ويدلّ .



فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الهمزة . إن الهمزة في أوله أصلٌ ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس .

[ الياء في يستعور أصل ]

قال أبو عثمان : فأماً مثل : « يَسْتَعُورِ » فهو بمنزلة « عَضْرَفُوطٍ » ؛ لأن الياءَ من نفس الحرفِ لما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح [ ١٥٠ ] : قوله : لما ذكرت لك : يُريدُ لأنَّ الأزوائد لا تلحقُ بنات الأربعةٍ من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالهن . وقد مضى هذا \* .  
و « يَسْتَعُورُ » ليس بجارٍ على فِعْلٍ . وليس لقائلٍ أن يقول : إنَّ السَّيْنَ والتَّاءَ هنا أزائدتان ولا إحداهما ؛ لأنَّ هذا ليس من مواضع زيادتهما ، وستراه إن شاء الله . فلذلك مثَّل « يَسْتَعُوراً بعَضْرَفُوطٍ »<sup>٢</sup> وجعل الياءَ كالعين<sup>٢</sup> .  
فأماً مَنْ قال : إنَّ مثالَ « يَسْتَعُورِ : يَفْتَعُولُ » فلا يدري من صنعة التصريف شيئاً ، وإنما هو فيه<sup>٣</sup> هاذ !

[ الميم في منجنون أصل ]

قال أبو عثمان : « وَمَنْجَنُونُ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنَّ<sup>٤</sup> الميم في « مَنْجَنُونِ » أصلٌ ؛ فهذا معنى قوله :  
« وَمَنْجَنُونُ » كذلك . وليس يريدُ أنَّ مَنْجَنُوناً من ذوات الخمسةِ مثل

١ - ظ ، ش : والتاء هما هنا .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إن : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفُوطٍ . هذا محالٌ . لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل « حَسَدَفُوقٍ مُلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ » ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ؛ لأننا لانعلم في الكلام مَفْعَلُولا . ولا يجوز أيضا أن تكون الميمُ والنونُ جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ « الجن » من « جهتين » :

٥ إحداهما ١ : أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين ، وليست الكلمة جارية على فعلٍ مثل : « مُنْطَلِقِي ، ومُسْتَخْرِجِي » .

والأخرى : أننا لانعلم في الكلام « مَنفَعُولا » فنحمل هذا عليه . ولا يجوز أيضا أن تكون النونُ وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : « مَناجِينِ » . ولو كانت زائدة لقليل « مَجَانِينِ » كما قالوا « مَجَانِيْقُ » في جمع « مَنجَنِيْقِي » لما كانت النونُ زائدة .

١٠ وإذا لم يجوز أن تكون الميمُ وحدها زائدةً ولا النونُ وحدها زائدة ، ولا أن تكونا ٢ كليتهما زائدين : لم يسبق إلا أن تكونا أصلين . وتجعل النونُ لاما مكررةً ، وتكون الكلمة مثل « حَسَدَفُوقِي » ملحمة ٣ بعَضْرَفُوطٍ .

[ الميم في منجنيق والخلاف فيها ]

١٥ قال أبو عثمان : وأما « مَنجَنِيْقِي » فانها « فَنَعَلِيلِي » . يدلُّك على ذلك قولهم « مَجَانِيْقِي » فتذهب النونُ ؛ في التفسير كما تذهب تاءُ عنكبوت إذا قُلْتُ : عَنَّاكِبُ .

١ - ظ ، ش وجهين أحدهما .

٢ - ظ ، ش : تكون .

٣ - ظ ، ش : ملحقا .

٤ - النون : زيادة من ظ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه اللَّفْظَةَ قد تنازَعَ النَّاسُ فيها الخِلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها :

قال ابن دريدٍ : اختلفَ أهلُ اللُّغَةِ فيه - يعني مَنجَنِيقًا - فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هي أصليَّةٌ .

- قال ١ • : وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أنى عُبَيْدَةَ - وأحسبُ أنَّ أبا عُثْمَانَ أيضًا أخبرنا به عن التَّوَزِي [٥٠ ب] عن أبي عُبَيْدَةَ - قال : سألتُ أعرابيًا عن حُرُوبٍ كانت بينهم فقال \* : « كانت بيننا حُرُوبٌ عُونَ ، تُفْضَقُ فيها العيونُ مرةً ، ثمَّ تُجَنَّقُ ، وأخرى تُرْشَقُ \* » . قال : فقله ٢ « تُجَنَّقُ » دالٌّ على أن الميمَ زائدةٌ ، ولو كانت أصليةً لقال « تُمَجَنَّقُ » على أن المنجنيق أعجميٌّ معرَّبٌ . فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما تراه .

- والقولُ عندي : أن الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهب إليه أبو عُثْمَانَ . والنُّونُ زائدةٌ لقولهم : « جَمانِقُ » وسقوطُ النُّونِ في الجمعِ فجرت لذلك جَمْرِي الباءِ في عَيْضَمُوزٍ إذا قلت : عَضَامِيزُ . فأما قولُه ٣ تارة « تُجَنَّقُ » وما حكاها الفراءُ من قولهم « جَسَقُوهُم بِالْجَانِيقِ » . فالقولُ فيه عندي أَنَّهُ مشتقٌّ من المَنجَنِيقِ إلا أن فيه ضربًا من التَّخْلِيطِ . وكان قِياسُهُ : « مَجَنَّقُوهُم ، وَجَمَجَنَّقُ » .

- ١٠ ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خَلَطُوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترعوا عليه فغيروه ، وذلك أن الميمَ وإن كانت هنا أصلًا فإنها قد تكونُ في غير هذه الكلمة زائدةٌ ، فشبَّهت بالزائد فحُدِّفت عند اشتقاقِهِم الفِعْلَ .

١ - قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فقال قوله .

٣ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع وهو خطأ إذ المراد الأعرابي .

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الرأجز :

هل تعرّف الدّارَ لأُمّ الخنزرج

منها فظلّلت اليوم كالمنزرج

أراد سكران كالذي قد شرب من الزرجون . قال : وكان قياسه أن

يقول : « المُنزرجن » لأنّ الثّون في زرجون أصل . فقال : « مُزرج » لأنّ الكلمة أعجميّة . وهم إذا اشتقوا من الأعجميّ خلّطوا فيه .

ونظير ذلك قولهم في تحقير « إبراهيم : برّيهم ، وبرّيه » فحذفهم

الهمزة تارة ، والهمزة والميم أخري ، تخليط في الكلمة لأنها أعجميّة خارجة

عن أصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل ، فقد تكونان

في غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهب ذهاب إلى أن « جنتقوهم ، ومجنق » لم يخلط فيه ، لقضي

بأن وزن « منجنيق ؛ منفعيل » . وهذا غير موجود في الكلام .

ولمّا كان المنجيق ممّا يُنقل ويُعمل به ، وكانت ميمه قد جاء فيها

الكسر ٣ ، توهموها ٤ زائدة نحو مطرقة ٥ وميروحة ٦ ، فحذفوها عند

اشتقاقهم ٥ الفِعْلَ واجترأوا على ذلك لذلك .

وهذا عندى من الشاذ . والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان .

فأمّا قوله ٦ : فتذهب الثّون في التّكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الكسرة .

٤ - ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - مكرري ظ سهوا .

٦ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لعودة الضمير إلى ابن عثمان .

قُلْتَ «عَنَاكِبُ»: ففيه شيءٌ لأنَّه \* ليس [ ١٥١ ] بقولهم «عَنَاكِبُ» يُعْلَمُ  
لَا مَحَالَةَ أَنْ التَّاءَ فِي عَنكَبُوتٍ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ «عَنَاكِبُ»  
فِي مَعْنَاهُ . وَقَالُوا ١ «أَيْضًا»: «عَنَاكِبَاءُ» فِيهِذَا \* يُقْطَعُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي عَنكَبُوتٍ  
لَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ . وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ : «عَنَاكِبُ»  
فِي جَمْعِهِمْ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ  
كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ \* حَذْفُهَا . لِأَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢  
فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنْ يَقُولَ : مَا تُسْكَرُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَاِمَةِ  
عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢ . وَ ٣ إِذَا احْتَجَّ بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ : «عَنَاكِبُ» سَقَطَ الْكَلَامُ . فَهَذِهِ  
هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «بَجَانِيْقُ» فَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِي مَنْجِنِيْقُ . كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ١٠  
لِأَنَّ النُّونَ ثَانِيَةً ؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَّتْ .

[ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ حَشْوًا وَهَمْزِ الْعَالَمِ وَالْحَاتِمِ ]

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : وَمِمَّا زِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ «شَمَّالٌ وَشَأْمَلٌ» وَإِنَّمَا  
هِيَ مِنْ شَمَلْتِ تَشْمَلُ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلِ فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ .  
وَشَمَّالٌ ، وَشَأْمَلٌ ، مُسْلِحَانِ بِجَعْفَرٍ ، وَسَلْهَبٍ . وَمِثْلُهُمَا «فَعْمَالٌ» ، وَفَأَعْمَلٌ .  
وَحُكِيَ أَنَّ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمِزُ الْعَالَمَ وَالْحَاتِمَ ٤ ، وَقِيَاسُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ

١ - ظ ، ش : وَقَالَ .

٢ ، ٢ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - الْوَاوُ فِي «وَأِذَا» غَيْرُ ظَاهِرَةٌ فِي ص .

٤ - ظ ، ش : الْعَالَمُ وَالْحَاتِمُ : بِدُونِ هَمْزٍ .

يَبْتَدِيُّ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ : «رَأَيْتُ رَجُلًا»<sup>١</sup> . صَلَّى أَنْ الْوَقْفِ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَكذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «تَأْتِي الْقِدْرُ» وَالتَّاءُ بِلِ ؛ إِنَّمَا أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْنٌ مِثْلُ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ<sup>٢</sup> فَاشٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ تَابِلٍ وَخَاتَمٍ وَعَالَمٍ تَرَكَ الْهَمْزَ . فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

كَدَأْتُ بِكَ مِنْ أُمَّ الْحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرِّبَابِ بِمَا سَأَلِ  
فَفَعَلْتُ مِنْ<sup>٣</sup> لَفْظِ الْأَسْلَةِ<sup>٣</sup> وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ<sup>٤</sup> كَشَأْمَلٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي حَشْوِهَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعَلًا ؛ لِأَنَّ الْمِيمِ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَظِيرَةُ الْهَمْزَةِ . وَلَوْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ الْمِيمِ لَتَقْضَى بِزِيَادَتِهَا — وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجَبَلُ الَّذِي اسْمُهُ مَا سَأَلُ سَبَبًا مَسْتَبِيلًا [٥١ ب] . فَاشْتِقَاقُهُ عِنْدِي مِنْ أَسْلَةِ الذَّرَّاعِ ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ «خَدَّ أُسَيْلُ» كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «قَبَاءِ» اسْمِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ : إِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْجَبَلِ انْضِمَامٌ وَاجْتِمَاعٌ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَرْفٌ مَتَّبِعُو : أَي مَضْمُومٌ ؛ فِهَذَا الَّذِي قُلْتُ أَنَا نَظِيرٌ<sup>٥</sup> مَا قَالَهُ .

#### [ زِيَادَةُ الْمِيمِ آخِرًا ]

قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : وَزَادُوا الْمِيمَ غَيْرَ أَوَّلٍ فِي : «زُرْقُمٍ ، وَسُسْتَهْمٍ ، وَدَلْقِمٍ» وَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ كَانَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ لِلْاِشْتِقَاقِ<sup>٦</sup> كَانَ زَائِدًا .

١ - ظ ، ش : رجلا : بالتثنية بالنصب بدون همزة .

٢ - ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : باب الأسئلة ولفظها .

٤ - ظ ، ش : بفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ - ظ : نظيره .

٦ - ص ، ظ : للاشتقاق ، وش ، هامش ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عندَه - لولا الاشتقاقُ - أن تكون الهمزةُ والميمُ غير زائدين<sup>١</sup> في هذا الموضع ، لأنَّه ليسَ من مواضع زيادتهما ، إنما ذلك أوَّلَ الكلمة .

فقولُهُمْ : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و« زُرُقُم » بمعنى الأزرق .

و« سَتُّهُم » بمعنى الأستة .

و« دَلِّقِيمُ » هي الناقةُ التي قد تكسَّرت أسنانُها فاندأق لسانُها وسالَ

لُعابُها . فهذا ما ذكره<sup>٢</sup> .

وقالوا : « ضِرْزِمٌ » وهو من معنى الضَّرِزِّ وهو الشَّدِيدُ البَهِخِيلُ .

وقالوا : « فُسُحْمٌ » للواسع وهو من الانفساحِ .

وقالوا : « الدَّقْعِيمُ »<sup>٣</sup> وهو الترابُ<sup>٣</sup> وهو من الدَّقْعاءِ .

وقالوا : « دِرْدِمٌ » وهو من الأدْرَدِ ، وهو الذي تكسَّرت أسنانهُ .

وقالوا : « الحِلْكِيم » للشديد السَّوادِ وهو عندي من الحُلْكَةِ .

وقال الأصمعيُّ : « جَلْهَمَةٌ » اسم رجلٍ نرى أَنَّهُ اشتقَّ من جَلْهَمَةٍ

الوادي ، وهو ما استقبلك منه .

[ الميم في دلامص ]

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أَنَّ « دُلَامِصًا » الميم فيه زائدةٌ ، وهو

« فُعَامِلٌ » . والدليل على ذلك قولُهُمْ « دِلَاصٌ » ، ودَلِيسٌ » في معنى « دُلَامِص » .

١ - ظ ، ش : زائدين .

٢ - ص : ذكره .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائلٌ : « دُلَامِصًا مِنَ الْأَرْبَعَةِ » ، معناه « دَلِيصٌ » وليس بِمُشْتَقٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ . قَالَ قِيَوَلَا قَوِيًّا ، كَمَا أَنَّ « لَآلَاءَ » مَنَسُوبٌ إِلَى اللُّؤْلُؤِ ، وَلَيْسَ مِنْهُ . وَكَمَا أَنَّ « سَبِيْطَرًا » مَعْنَاهُ السَّبِيْطُ وَلَيْسَ مِنْهُ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : مَذْهَبُ الْخَلِيلِ فِي هَذَا أَكْشَفُ وَأَوْجَهُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عُمَانَ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى « دُلَامِصًا » بِمَعْنَى دَلِيصٍ وَوَجَدَ الْمِيمَ قَدْ زِيدَتْ غَيْرَ أَوَّلِ فِي زُرْقِمٍ ، وَسُنْتُهُمْ ، وَبَابَهُمَا - ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي دُلَامِصٍ . فَهَذَا قَوْلٌ وَاضِحٌ كَمَا تَرَاهُ [ ١٥٢ ] ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُمَانَ أَعْمَضُ مِنْ هَذَا .

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَرَّ الْمِيمَ قَدْ كَثُرَتْ زِيَادَتُهَا غَيْرَ أَوَّلٍ وَوَجَدَ فِي كَلَامِهِمِ الْفُظَا ثَلَاثِيَّةَ بِمَعْنَى أَلْفَاظٍ رِبَاعِيَّةٍ ، وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ ٣ وَهَذِهِ إِلَّا زِيَادَةُ الْحَرْفِ الَّذِي كَمَّلَ أَرْبَعَةً حَمَلَ دُلَامِصًا عَلَيْهِ هَرَبًا مِنَ الْقَضَاءِ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ غَيْرَ أَوَّلٍ . أَلَا تَرَى أَنَّ « لَآلَاءَ » ثَلَاثِيٌّ وَلُؤْلُؤًا رِبَاعِيٌّ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَاللَّفْظُ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ . وَكَذَلِكَ « سَبِيْطٌ » ، وَسَبِيْطَرٌ . وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ مَذْهَبٌ . وَقَوْلُ الْخَلِيلِ أَقْبَسُ ، وَأَجْرَى عَلَى الْأَصُولِ .

وَنظِيرُ هَذَا فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُمَانَ قَوْلُهُمْ : « دَمِيْثٌ ، وَدَمِيْثَرٌ ، وَتَعَلَبٌ ، وَتَعَالَةٌ » .

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : لِيَهُمْ قَالُوا لِلْأَسَدِ « هَيْرُمَاسٌ » لِأَنَّهُ مِنَ الْهَرَسِ . فَهَيْرُمَاسٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ « فِعْمَالٌ » . وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِ الْخَلِيلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ

١ ، ١ - ظ ، ش : إِلَى مَعْنَى اللُّؤْلُؤِ .

٢ - كَمَا تَرَاهُ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هَذَا .

٤ - ظ ، ش : أَسْبَقُ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : وَنَظِيرًا مَا ذَهَبَ .



من معنى المرّس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقولُ الأولُ  
أظهرُ . ولهذا نظائرُ .

[ أمهات الزوائد ]

قال أبو عثمان : واعلم أن الياءَ والواوَ والألفَ هُنَّ <sup>١</sup> من أمّهات الزوائد .  
والهمزة والميمُ أولاً كذلك . وهمزة التأنيثِ في مثل حمراءَ وخنفساءَ ، والألفُ <sup>٥</sup>  
والثونُ في مثل <sup>٢</sup> « غضبانَ ، وزعفرانٍ » ، والتاءُ للتأنيثِ في مثل « تمرّة »  
وما أشبهتَها - وهي التي تُبدلُ منها الهاءُ في الوقفِ ، والتاءُ التي يُجمَعُ بها  
التأنيثُ نحو مُسلماتٍ وصالحاتٍ . وهؤلاءُ أمّهاتُ الزوائدِ .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أمّهاتُ الزوائد : يريدُ به أنه يكثُرُ

<sup>٣</sup> تصرفُها في الكلام ، وهي فاشيةٌ . وليست <sup>٣</sup> كالسّينِ واللامِ اللَّتين لا تكثُرُ <sup>١٠</sup>  
زيادتهما ولا يكادُ الكلامُ يخلو من الألفِ والواوِ والياءِ أو من بعضهنَّ - وبعضهنَّ  
الحركاتُ - لأنّه ليس في كلامهم لفظةٌ تخلو من الحركاتِ ، فلذلك قدّم الألفَ والياءَ  
والواوَ على ما ذكره .

وقولُه : والهمزةُ والميمُ أولاً كذلك ، يقول : إنما تكثُرُ زيادةُ الميمِ والهمزةُ

أولاً ، لاحتشواً ولا <sup>٤</sup> آخيراً ، وليس كذلك حروفُ اللّين ، لأن تلك تُزادُ <sup>١٥</sup>

١ - هن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ و ٣ - ما بينهما ذكر مرة أخرى مهوياً في ظ بين ( لا تكثُر ) و ( زيادتهما )

٤ - لا : ساقط من ظ ، ش .

في كل موضع إلا الواو والألف فإنهما لا تُزادان أولاً<sup>١</sup> أمّا الواو فقد ذكّرنا العِلَّةَ في أن لم تُزَدْ أولاً<sup>١</sup>. وأمّا الألفُ فإنها إنما امتنعت من أن تُزاد أولاً؛ لأنها ساكنة والابتداءُ بالسّاكن [٥٢ ب] ممتنعٌ غيرُ جائزٍ .

وقولُه : وهمزة التأنيث ، اعلم أنه قد صرّحَ في هذا الموضع بأنّ علامة التأنيث هيّ الهمزة في الحقيقة وهو الصّواب ، وليس كما يقولُ مَنْ يزعم أن المدّة علامةُ التأنيث ؛ لأنّ هذا كلامٌ غيرُ محصّل . وذلك أن المدّة . إنما هي الألفُ التي<sup>٢</sup> قبِلَ الهمزة وعلامةُ التأنيث لا تكونُ في وَسَطِ الكلمة إنما تكونُ آخِرَها<sup>٣</sup> نحو « حَمْدَةٌ وَحُبْلَى » .

فإن قيل : ما تُنكِرُ أن تكونَ ؛ الألفِ والهمزة جميعاً علامةُ التأنيث كما تقولُ : إنّ الياءين في نحو : « زَيْدِي وَبِكْرِي » علامةُ النَّسَبِ ؟ .

١٠ قيل هذا مُمتنعٌ ؛ لأنّنا لم نَرَ علامةَ تأنِيثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين . إنما هي حرف واحدٌ نحو الهاءِ في « طَلْحَةَ » والألفِ في حُبْلَى .

فإن قيلَ : فإن سيويه يقولُ في مواضعٍ من (الكتاب) : فَعَلَّتْ بِالْفِي التأنِيثِ وَصَنَعَتْ بِهِمَا<sup>٥</sup> ، يعني هذه الألفِ والهمزة ؟ .

١٥ قيل : إنما قال هذا ، لأنّ هذه الهمزة لمّا كانت لا تنفكُ من كونِ هذه الألفِ قبْلَها وهي مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ ، أُطْلِقَ هذا اللفظُ عليهما<sup>٦</sup> مجزئاً \* .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش وسقوطه يفسد المعنى .

٢ - التي : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : آخرأ .

٤ - ظ ، ش في موضع « تكون » ما يأتي : « تقول إن » .

٥ - ظ : بها : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : عليها ، بضمير المفردة .

ويدلُّ على أن الهمزة وحدها علِّمُ التأنيثِ ، أنك إذا جمعتَ مثل «صحراءَ ،  
 وخبثُساءَ» بالألفِ والتَّاءِ فإنَّما تُغَيِّرُ الهمزة وحدها وتدعُ الألفَ بحالها .  
 وذلك قولهم : « صحراواتٌ ، وخبثُساواتٌ » فقبُلتِ الهمزة في هذا الجمع نظيرُ  
 حذفِ التَّاءِ من طَلحَاتٍ ، لثلاثٍ يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث .

- ولو كانت الألفُ قبلها داخلة معها في أنها علامةُ تأنيثٍ لوجبَ تغييرُها  
 في الجمع كما وجبَ تغييرُ الهمزة لما كانت علامة تأنيث ، فتركهم الألفَ بحالها ،  
 وتغييرهم الهمزة ، دلالةً على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث .

#### [ انقلاب همزة التأنيث عن ألفه ]

- وينبغي أن يُعلِّمَ أن هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أليفِ التأنيث التي في نحو  
 « حُبَّاسِي ، وبُشَيْرِي » ، ولكنها لما وقعت بعد أليفِ قبيلها زائدةٍ وجبَ تحريكُها  
 لثلاثٍ يلتقي ساكنان فقبُلتِ همزةً . وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيح . ويدلُّ على  
 صحته وأن<sup>٢</sup> هذه الهمزة منقلبةٌ عن أليفِ التأنيث المفردة ؛ أنك إذا أزلت الألفَ  
 من قبيلها بقَلْبِها ، خرجت هي عن الهمزة . وذلك قولهم في جمع<sup>٣</sup> « صحراءَ :  
 صحاري » فهذه الياءُ الأولى المدغمَة ؛ هي الألفُ التي كانت قبل الهمزة  
 في « صحراء » انقلبت ياءً<sup>٤</sup> في الجمع لانكسار ما قبيلها كما تنقلب في جمع مفتاح<sup>٥</sup>  
 [٥٣] وغيرِبالٍ إذا قلت : مفاتيحُ ، وغرابيلُ . فلما انقلبت الألفُ إلى الياءِ

١ - ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ - ظ ، ش : أن .

٣ - جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمة .

٥ - انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في «صحراء» ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك<sup>٢</sup> صحارى<sup>١</sup> . وزالت همزة لزوال الألف الموجبة<sup>٣</sup> لها من قبلها .

فلو كانت همزة في «صحراء» غير منقلبة لم يكثر انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت «قراء» لقلت «قارارىء» . وكما قالوا<sup>٤</sup> في جمع كوكب «دُررىء» : دَرَارِىء<sup>٥</sup> لما كانت همزة أصلاً غير منقلبة . فقولهم<sup>٥</sup> «صحارى» بلا همز ، دلالة على أن همزة في «صحراء» منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحارىء<sup>٦</sup> كما قالوا : دَرَارِىء .

وإذا ثبت أنها منقلبة في «صحراء» ، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل «حُبلى» .

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ، لأننا<sup>٧</sup> لانعلم الياء والواو جاءتا علامتى تأنيث في الأسماء<sup>٨</sup> . فأما الياء في تقومين ، وتتعدين ، فعلامته الضمير المؤنث ، وليست<sup>٩</sup> من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة .

١ - ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : نحو .

٣ - ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - في موضع هذا الرقم بين الكلمتين : ( فقولهم : «صحارى»... ) وقع في [ ٥٢ ] ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة ، وأوله « من التاء في الوصل ... » يتلوه كلام في صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطراً وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى... » وهذا الكلام كله - ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب - زائد في هذا الموضوع ولعلاقة له دنياً بما قبله ولا بما بعده ، وإنما موضعه في صفحتي ١٦١ ، ١٦٢ الآيتين من هذا الجزء : [ ج ١ من المنصف ] ، وسنشير إليه هناك فيما .

٦ - ظ ، ش « أو » بدل « ولا » .

٧ - ظ : لأنها .

٨ - في الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : وليس .

فتأمل ما ذكرته<sup>١</sup> ، فإنه لا يجوز في القياس غيره . وهو رأى أبي علي . وعليه<sup>٢</sup>  
قول أشياخنا المتقدمين .

[ الألف والنون في نحو عثمان وسرحان ]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان « وسرحان » فإنهما نظيرتا الألف  
والهمزة في باب « حمراء » ، وصفراء<sup>٣</sup> . وأصلُ بناهما لباب « سكران » ،  
وغضبان<sup>٤</sup> لأنهما وصف ، والزيادة بالوصف أحقُّ منها بالاسم ؛ لأن الوصف  
مُشابهٌ للفعل ، والزيادة في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدّم ذكرُ هذا .

ويدلُّ على أن الألف والنون في باب « سكران » ونحوه مزارعتان لألفي  
التأنيث في نحو « صفراء » ، و« حمراء » \* « أن مؤنث « سكران » على غير بنائه . وإنما

هو : « سكرى » . كما أن مذكر « حمراء » على غير بنائها . إنما هو أحمر .  
فهذا هنا كذلك ثمة .

فأمّا قولهم « سكرانة » ، وعطشانة « فشاذ » ، والأكثر « سكرى » ، وعطشى «  
وفيه دليل آخر ، وهو أنهم قد قالوا في جمع « ظربان : ظرابي » فشبهوه  
بصحارى<sup>٥</sup> وقياسه : ظرابين كما تقول : سراحين . ولكنهم قلبوا النون من ظربان  
ياء في الجمع ليكون ذلك تنبيها على أن النون في « سكران » وبابه مشبهة بهمزة  
التأنيث في « صحراء » .

[ ٥٣ ب ] ولهذا قال النحويون : إن النون في باب « سكران » مشبهة بالألف

١ - ص : ذكره .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - ص : صحراء .

٤ - ظ ، ش : وذلك .

٥ - بصحارى : ساقط من ظ ، وفي ش : بصحراء وصحارى .

٦ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

الثَّابِتَةُ فِي بَابِ «حَمْرَاءَ، وَصَفْرَاءَ». قَالُوا: لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ: بِالْعِدَّةِ وَالْحَرَكَةِ  
وَالسُّكُونِ. قَالُوا: وَلِأَنَّكَ لَا تَقُولُ «سَكَرَانَةٌ»، وَلَا غَضْبَانَةٌ» كَمَا لَا تَقُولُ:  
«حَمْرَاءَةٌ»، وَلَا صَفْرَاءَةٌ» لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَلَا  
عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا.

٥ وَأَيْضًا فَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ «سَكَرَانَ: سَكَرَارَى»، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ «صَحْرَاءَ:  
صَحْرَارَى». وَأَصْلُهُ: «سَكَرَارِينَ» كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا: «صَحْرَارَى»<sup>١</sup> فَحَذَفُوا مِنْ  
«سَكَرَارَى» كَمَا حَذَفُوا مِنْ «صَحْرَارَى»<sup>١</sup>.

١٠ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ النُّونَ فِي بَابِ سَكَرَانَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ: فَلَا يَرِيدُونَ بِهِ  
الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ<sup>٢</sup> فِي مُفْعَلٍ مِنْ «أَيْتَمَسْتُ، وَأَيْسَرْتُ»:  
مُوقِنٌ، وَمُوسِرٌ» وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ بِمَفْزُولَةٍ هَذِهِ النُّونُ: يَتَعَاقَبَانِ  
عَلَى حَدِّ مَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ. إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ  
لِأَنَّ لَمْ نَرَهُمْ أَبَدَلُوا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

١٥ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ: صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي، فَقَدْ ذَهَبُوا  
فِيهِ إِلَى أَنَّ النُّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ<sup>٣</sup>: إِنَّمَا قَدَّرَهُ  
بَدِيئًا صَنْعَاوِيًّا، وَبَهْرَاوِيًّا؛ ثُمَّ أَبَدَلَ النُّونَ مِنَ الْوَاوِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ.  
قَالَ: لِأَنَّ لَمْ نَرِ النُّونَ أَبَدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. قَالَ: وَقَدْ  
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ<sup>٤</sup> فِي قَوْلِهِمْ «مَرَّوًا قَدَّ» وَهُمْ يَرِيدُونَ «مَنْ وَأَقَدَّ»، فَلَمَّا  
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ<sup>٤</sup> قُلْنَا: إِنَّ النُّونَ فِي بَهْرَانِي وَصَنْعَانِي، بَدَلٌ مِنَ  
الْوَاوِ. وَلَمْ نَرَهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ النُّونِ وَلَا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ.

١، ١ - ساقط من ظ، ش. ٢ - ظ، ش: قولهم في قولهم: وهو خطأ.

٣ - وليس كذلك: ساقط من ظ، ش.

٤، ٤ - ساقط من ظ، ش.

[ النون في صنعاني وبهراني ]

ثم قال بعد ذلك بزمان : لو أجاز<sup>١</sup> مجيز<sup>٢</sup> أن تكون النون في<sup>٣</sup> صنعاني ،  
وبهراي بدلا من الهمزة<sup>٤</sup> لكان وجنهما ؛ لأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة<sup>٥</sup>  
مع ياء الإضافة ، فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف  
من بعض .

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو « رأيت زيدا ،  
ولتسفعما » يقول : والألف قريبة من الهمزة ، فكما جاز أن تبدلوا  
الألف من النون ، جاز أيضا أن تبدلوا النون من الهمزة<sup>٦</sup> والقول الأول هو  
الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

١٠ وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التانيث [ ١٥٤ ] لقرب  
ما بينهما من الشبه . وقدم باب حمراء على باب عثمان ، لأنه محمول عليه .

[ التاء في مثل تمره ]

وقوائمه : والتاء للتانيث في مثل تمره وما أشبهها وهي التي تبدل منها  
الهاء في الوقف : هذا قول<sup>٧</sup> كما تراه ، وهو صحيح .

١٥ ولعمري أن يقول : ما تنكير أن تكون الهاء هي الأصل ، وأن التاء  
في الوصل إنما هي بدل من الهاء في الوقف ؟ .

١ - ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : ( مجيز ) عقبه .

٢ - في : ساقط من ظ ويقابله في ش : من .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فالألف .

٥ - ظ ، ش : فلما .

٦ - في ظ في موضع الرقم ٦ بين لفظي ( الهمزة ، والقول ) سطر مرمج وهو : « مع ياء الإضافة

فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب » . وهو غير وارد في ص ولذلك أسقطناه .

فالجوابُ عن ذلك : أنّ الوصل من المواضع التي تُتجرى فيها الأشياءُ على أصولها ، وأنّ الوقفَ من مواضع التغيير والبدل ؛ ألا ترى أنّ منهم من يقولُ في الوصل : « هذه أفعمى يا فتى » بالألف كما يجب . فإذا وقف قال : « هذه أفعمى » فيُبدلُ الألفَ ياءً . ومنهم من يقولُ : « أفعمو » فيُبدلُها واوًا .  
 ٥ وأنشدوا :

تَبَشَّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِّي  
 وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى

وقال الآخرُ :

إِنَّ لِيَطَى نِسْوَةً تَحْتَ الْغَضَى  
 يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَعَى  
 بِالْمَشْرِ فَيَاتِ وَطَعْنٍ بِالْقَتَى

١٠

في<sup>٣</sup> كَلِّهِ بالياء . ويقولون في الوصل : « روي يا فتى ، وغضى ، وقناً » ويقولون في الوصل : « هذا بكَرٌ ، ومررتُ ببيكرٍ » ،<sup>٤</sup> فإذا وقفوا فهم من يقول : « هذا بكَرٌ ، ومررتُ ببيكرٍ » ،<sup>٤</sup> فينقلُ الحركة إلى ما قبلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم في الوقف : « هذا خالدٌ ، وهو يجعلُ » فيشدّ الحرفَ في الوقف : فإذا وصلَ رده إلى التّخفيف :

١٥

وقرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن \* أو سمعته \* يُقرأُ عليه عن ثعلبٍ :

١ - ظ ، ش : على .

٢ - ظ ، ش : وإذا .

٣ - في : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - أو سمعته : ضائع في التصوير من ص .



أرْتَنِي حِجْلًا عَل سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَاكَ الْحِجْلِ  
 فقلتُ ولم أُحْفِ عن صاحبي ألابأني<sup>١</sup> \* أصلُ تلكَ الرَّجُلِ  
 وَيُرْوَى « بَيْنَا » بِالثَّنُونِ . وَيُرِيدُ الْحِجْلَ وَالرَّجُلَ وَلَكِنَّهُ كَسَرَ الْجِيمَ  
 فِي الْوَقْفِ<sup>٢</sup> .

فهذا وأشباهه مما يكثرُ تَعْدَادُهُ ، يدلُّ على أنَّ الوصلَ تجرى فيه الكلمة<sup>٥</sup>  
 على أصلها ، وأنَّ الوقفَ من مواضع التَّغْيِيرِ .

فلما رأينا هاءَ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ « تَاءٌ » عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا « التَّاءُ » وَأَنَّ  
 الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ بَدَلٌ مِنْ<sup>٣</sup> التَّاءِ فِي الْوَصْلِ . وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ « هَاءٌ » لِانْفِتَاحِ  
 مَا قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ . وَالْهَاءُ مَهْمُوسَةٌ وَقَرِيبَةٌ<sup>٤</sup> مِنْ الْأَلِفِ ،  
 وَلَمْ تُبَدَلْ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِئَلَّا يَكْتَسِبَ بِالْأَلِفِ [ ٥٤ ب ] الْمَقْصُورَةُ<sup>١٠</sup>  
 فِي حُبْلَى وَبُشْرَى . وَالْهَاءُ قَرِيبَةٌ مِنْ الْأَلِفِ فَأُبْدِلَتْ هَاءً . فَأَمَّا التَّاءُ  
 فِي مُسَلِّمَاتٍ وَنَحْوِهَا فَلَيْسَ<sup>٥</sup> يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلَالَةٍ ، لِأَنَّهَا تَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .  
 وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ « طَلْحَةَ ، وَحَمْدَةَ »  
 وَأَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنْهَا . أَلَا تَرَاهَا فِي هِنْدَاتٍ تَاءً ثَابِتَةً وَلَمْ تُبَدَلْ فِي الْهِنْدَاتِ هَاءً  
 لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ بَعْدَ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ<sup>٦</sup> . لِأَنَّ تَأْنِيثَ  
 الْجَمْعِ لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةُ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ<sup>٦</sup> أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَكَ فِي الْجَمْعِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ ،

١ - ظ ، ش : بيبى .

٢ ، ٢ - يريد الحجل والرجل : على أن الرجل ضائع في التصوير منها .

٣ - هذا الكلام من أول قوله : من التاء في الوصل ... « سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله :  
 وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية : هو الكلام الذي شغل سبعة السطور  
 الدقيقة المتعرجة في هامش [ ١٥٢ ] ظ ونحو الأربعة عشر سطرًا في صلها الذي تقدمت الإشارة إليه في  
 صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء : [ ج ١ من المتصف ] .

٤ - ص : قريبة .

٥ - ظ ، ش : فليست .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

فتقولُ : قامَ الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ ؛ وليس لك أن تقولَ « قامَ هِنْدٌ » لأن تَأْنِيثَ الواحدِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا .

ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ رجلاً « سَعَادَ » لم تصرفه ، ولو سَمَّيْتَهُ « نِسَاءً » لصرفته . لأن تَأْنِيثَ الجمعِ لِحَقِيقَةٍ لَهُ . وإنما هو شيءٌ لاقوَّة له كقوَّة تَأْنِيثِ الواحدِ ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُقْبِلَاتٌ » تذهبُ إلى الجماعة ، وإن كان كلُّ واحدٍ منها <sup>٢</sup> مُدَكَّرًا - فلذلك جاء بتَأْنِيثِ الجمعِ بعدَ تَأْنِيثِ الواحدِ . فهذه أمّهاتُ الزوائدِ كما ذَكَرَ . وقد بيَّنتُ ما معنى أمّهاتِ الزوائدِ في أوَّلِ الفَصْلِ .

[ زيادة العين في مثل فعل ، واللام في مثل محمر ]

قال أبو عثمان : وقد تُزادُ العينُ في مثلِ « فَعَعَلَ » ، ومُفْعَعَلٍ ، واللامُ في مثلِ « مُحْمَرٍ » ، ومُطْمَمِينَ ، ومُتَشَعَّرٍ » وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى .

١٠ قال أبو الفتح <sup>٣</sup> اعلم أن معنى قوله : قد تُزادُ العينُ ، ليس يريد به <sup>٤</sup> أن الطاء المكررة في « قَطَعَ » من حروف الزيادة . وإنما يريد أنها تتكثَّرُ وإن كان المكررُ بلفظ الأصل .

١٥ وذكر تكريرَ العينِ واللامِ . ولم يذكر تكريرَ الفاءِ في « مَرْمَرِيَسَ » لأنَّه حرفٌ شاذٌّ لانظيرِ له <sup>٥</sup> فأضربَ عن ذكره <sup>٥</sup> لقلته .

١ - ظ ، ش : بسعاد . ٢ - ظ : منهما ، وهو خطأ .

٣ - في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » قوله : « اعلم أن معنى قوله ... » في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [ ٥٢ ب ] وأولها ( صحارى بلا همز ... » إلى آخر [ ٥٤ أ ] ظ و آخرها : « إن الهاء في الوقف بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول « قوله : صحارى بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : وأن الهاء في الوقف بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضا : [ ج ١ من المصنف ] .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : فاعرض عنه .

وهكذا كان يفعلُ سيبويه إذا تحجّر شيئا من اللُّغة وخرَج عنه الحرفُ  
أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرَج عن الجمهور لقلّته . لأنّه لم يقع إليه . ألا تراه قال :  
إنّ مِثَال<sup>٢</sup> « فيَعْلِلِ » لم يأت في الكلام . وقد قال الأعشى :

وما أَيْبُسِيّ على هَيْسِكِلِ بناه وصَلَّبَ فيه وصَارَا

فقوله « أَيْبُسِيّ » هو فَيْسَعُليّ . قال أبو عليّ : واشتقاقه من أَيْبَل<sup>٣</sup> بالمكان  
إذا أقام به [ ١٥٥ ] . وأَيْبَلَتُ الإِبِلَ بالرُّطَبِ عن الماء : أى أقامت عليه ،  
واجترأت به عن الماء . فكأنّ هذا الرَّاهِبَ اجترأ بما في هَيْكَله وأقام عليه ولم  
يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يَنْدُ كُرُ سيبويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور .

فكذلك أبو عثمان لم يَنْدُ كُرُ « مَرْمَرِيسَا » لأنه لا نظير له . على أنه أيضا لم يَنْقُل :  
١٠ إن الفاء لم بضعف .

قال أبو عليّ : وقد يأتي مع ياءِ<sup>٥</sup> الإضافة من الأمثلة ما لا يأتي مع غيرهما .  
ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى تَحِيّة : تَحْوِيّ . قال<sup>٦</sup> : فِتْسَحْوِيّ وزنه<sup>٧</sup> :  
تَفْسَلِيّ \* . وهذا مثال لا يقع إلا مع ياءِ<sup>٥</sup> الإضافة من الأمثلة<sup>٨</sup> .

قال : وكذلك تاءُ التأنيث ، ألا ترى أنه لولا تاءُ التأنيث لم يأتِ مثلُ « عَرَقُوّةِ »  
وقَمَحَدُوّةِ ، وتَرَقُوّةِ « مَصَحَّحَا . فقد يجيء مع تاء التأنيث وياءِ<sup>٩</sup> الإضافة

١ - ظ ، ش : منه .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ظ : أبق ، وهو خطأ .

٤ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ : ياء ، مفردة لامثناة .

٦ - ظ ، ش : يقول .

٧ - وزنه : ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الأمثلة : ساقط من ظ ، ش .

٩ - وقمحدوة : ساقط من ظ ، ش .

ملا يأتي مع غيرهما . فكذلك جاء أَيْبَلِي . وإن لم يأتِ فَيَسْعَلُ بلا ياءٍ أي إضافة<sup>١</sup> .  
وقد اختلف الناس في هذه المكررات ، فقال قوم<sup>٢</sup> : الأول هو الأصل ،  
والثاني هو الزائد .

وقال آخرون : الأول هو الزائد . والثاني هو الأصل . فسن قال : إن الأول  
هو الأصل ، قال : الطاء الثانية من « قَطَعَ » بازاء الواو من « جَهْوَر » فهي  
زائدة كالواو .

ومن قال : إن الأول هو الزائد ، قال : الطاء الأولى من « قَطَعَ » في موضع  
الواو والياء من « حَتَوْقَل » وبَيَسَطَر فهي زائدة مثلثهما .  
ومذهب الخليل أن الزائد هو الأول . قال سيديويه : وأما غيره فيجعل<sup>٣</sup>  
الثاني هو الزائد . قال : وكلا القولين صواب .

ومذهب أبي بكر \* : أن الثاني هو الزائد ؛ لأنه تكرر . قال : فهو<sup>٣</sup> أحق<sup>٤</sup>  
بالزيادة . وهذا هو القياس ، لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة ،  
ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العيدة . والمثال الذي تريد<sup>٤</sup> .

[ زيادة النون والواو في نحو حنطأو ]

قال أبو عثمان : واعلم أن مثل « حِنطأو ، وكِننأو ، وقِنندأو » النون<sup>١٥</sup>  
والواو فيهن زوائد ، وقد ألحقن بباب جِرْدَحْلٍ

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما ذهب إلى أن الواو والنون جميعا زائدتان ، لأن  
الواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة أبدا ، ولا في ذوات الأربعة \* على هذه

١ - ظ ، ش : الإضافة .

٢ - ظ : فجعل .

٣ - ظ ، ش : هو .

٤ - ظ ، ش : تريده .

السَّبِيل ، فلما ثَبَّتَتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بزيادةِ النُّونِ أيضا \* ، لأنها لَزِمَتْ \*  
هذا الموضعَ .<sup>١</sup> من هذا المِثَالِ كما لَزِمَتْ النُّونُ باب « جُنْدَب » [ ٥٥ ب ]  
وَعُنْطَبٍ وَعُنْطَبٍ وَعُنْطَبٍ » في ذلك<sup>١</sup> .

قال أبو علي : ولأنَّ الزيادةَ بدواتِ الثلاثةِ أَحَقُّ مَعَهَا بدواتِ الأربعةِ ،  
لِتَصْرَفِ بناتِ الثلاثةِ وكَثْرَتِهَا في الكلامِ . فهذا من طريقِ القياسِ .  
وأما<sup>٢</sup> من طريقِ الاشتقاقِ ، فقد قالوا : « كَتَبَاتٌ لِحَيْتِهِ » إذا عَظُمَتْ .  
وَأَنشَدَ الأَصْمَعِيُّ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَتَبَاتٌ لَكَ لِحْيَةٌ كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُؤَالِقِ  
وقالوا : « رَجُلٌ كَسْتَأَوْ » وهو الوافر اللحية . فهذا قريبٌ من معنى  
« كَتَبَاتٌ لِحْيَتِهِ » فهذا<sup>٣</sup> يدلُّ على أنَّ « كَسْتَأَوْ » وَ « كَسْتَأَوْ » وَ « كَسْتَأَوْ » وَ « كَسْتَأَوْ »  
وَقِنْدَاؤُ .

[ زيادة اللام في ذلك ، وأولئك ]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام في ذلك ، وأولئك . وليس زيادتهما  
بمُتَلَسِّبَةٍ ولا مستقيمة<sup>٤</sup> ، ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدة في هذا ، لأنهم قد قالوا في معناه :  
« ذاك ، وأولئك ، وأولئك » ولا لام فيها<sup>٥</sup> ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيرا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : فذاك .

٤ - ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : فيهما .

واتساعاً في اللُّغَة . ولمَّا زادوها في الواحد ، زادوها في الجميع <sup>١</sup> . قال الشاعر :

أُولَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً ۖ وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَا لِكََا  
وقد زيدت اللامُ في غير هذين .

قالوا : « عَيْدَلٌ » في معنى عبد الله ، فاللام زائدة .

وقالوا <sup>٢</sup> : « هُنَالِكَ » في معنى هُنَاكَ .

وقالوا : « زَيْدَلٌ » في معنى زَيْدٍ .

« وَفَيْشَلَةٌ » <sup>٣</sup> في معنى فَيْشَةَ <sup>٣</sup> .

وقال بعضهم : اللام في « حَسَدَلٍ » زائدة . والحَسَدَلُ : القُرْدُ .

[ ماتعرف به حروف الزيادة ]

١٠ قال أبو عثمان : فاذا وَجَدْتَ حرفاً من حروف الزيادة ، سوى الواو والياء والأليف في شَيْءٍ يُشْتَقُّ <sup>٥</sup> من معناه ما يَنْدَهَبُ فيه ، فاجعله زائداً . نحو :

« رَعَشَنٍ » لأنه <sup>٦</sup> من الرَّعْشَةِ . يدلُّك <sup>٧</sup> على ذلك قوله :

مِنْ كُلِّ رَعَشَاءَ وَنَاجٍ رَعَشَنِ  
فهذا ثَبِتَ .

١٥ قال أبو الفتح : يقول : إنَّ الياءَ والواوَ والأليفَ وغيرَهُنَّ من حروف <sup>٨</sup>

١ - ظ ، ش : الجمع .

٢ - ظ : قال .

٣ ، ٣ - ص : للفَيْشَةِ .

٤ ، ٤ - في ص : حروف الزوائد . وفي هامش ظ : الحروف الزوائد .

٥ - ظ ، ش : مشتق .

٦ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : يدل .

٨ - ظ : الحروف ، وهو خطأ .

الزيادة في هذا المعنى<sup>١</sup> سواء ، ولا تَقْلُ<sup>٢</sup> إني أفصل<sup>٣</sup> بينهما لأن الاشتقاق يقضى بالزيادة على الحرف<sup>٤</sup> سواء كان من الباء والواو والألف<sup>٥</sup> أم كان من غيرهن . وقوله : رَعِشَاءُ<sup>٦</sup> في معنى رَعِشَنٍ . يدل<sup>٧</sup> على زيادة النون في « رَعِشَنٍ » ومثاله « فَعَلَنٌ » وهو مُدْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .

[ زيادة النون في فرسن ]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل<sup>٨</sup> أن فِرْسِينَا . النون فيه زائدة [ ٥٦ ] . لأنها عنده من فِرْسٍ يَفْرِسُ<sup>٩</sup> .

قال أبو الفتح : إنما كان عند الخليل من فِرْسٍ يَفْرِسُ<sup>١٠</sup> ، لأن الفِرْسَ أصله<sup>١١</sup> الدق . ومنه قيل للأسد « فِرْناسٌ »<sup>١٢</sup> . فالنون<sup>١٣</sup> فيه زائدة . والفِرْسِينُ تَدُقُّ<sup>١٤</sup> الأرض . فهي<sup>١٥</sup> من الفِرْسِ ، كما أن مِفْتاحًا من الفَتْحِ . ومِعْلَقًا من يَعْلَقُ<sup>١٦</sup> . ومثاله « فِعْلِينٌ » وهي<sup>١٧</sup> ملحقة بصِمْرِدٍ .

[ النون في ضيفن زائدة ]

قال أبو عثمان : وقال « ضَيْفَنٌ »<sup>١٨</sup> النون فيه زائدة ؛ لأنه من الضيف . وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ<sup>١٩</sup> : إذا جاء ضَيْفًا مع الضيف ، فَضَيْفَنٌ<sup>٢٠</sup> في هذا المذهب « فَيَعْمَلُ » .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - الألف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إنه فرناس .

٤ - ص : والنون .

٥ - ظ ، ش : فهو .

٦ - ش : المعلق .

٧ - ظ ، ش : وهو .

قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقين مذهب<sup>١</sup> . وقول أبي زيد<sup>٢</sup> في هذا<sup>٣</sup> كأنه أفقوى ؛ لأن المعنى يطابقه . ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَيْفِ ضَيْفَانٌ فَأُوْدَى بما تُقْرَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِينُ<sup>٤</sup>  
فالضَّيْفَانُ : هو الذي يجيء مع الضَّيْفِ . وقولهم : ضَعَنَ يَضْفِنُ ، في هذا المعنى : يشهد بأنَّ ضَيْفَنَا « فَيَعْمَلُ » . فهذا قول<sup>٥</sup> .

وفيه شيء آخر يُقَوَّى ما قال أبو زيد ، وهو أن « فَيَعْمَلًا » أكثر في الكلام من « فَعْمَلَن » . فهذه<sup>٦</sup> بيئته<sup>٣</sup> أخرى تشهد لكونه « فَيَعْمَلًا » . والقول الأول أيضا وجه<sup>٧</sup> ، لأنه وإن كان ضَيْفَ ضَيْفٍ ، فهو على كل حال ضَيْفٌ فَيَنْبَغِي<sup>٣</sup> أن يكون نونه زائدة .

وقد جاء على فَعْمَلَنٍ ما ذكره : — قالوا<sup>٤</sup> « امرأةٌ خَلَبَنُ » وهو من

الخلابة « وناقاة عُلْجَن » وهي الغليظة ، مأخوذة<sup>٥</sup> من العُلْج . قال الزجاج :

وخلطت كل دِلاثٍ عُلْجَن

تخليط خرقاء اليدَيْنِ خَلَبَن

وحكى سيويه : في خلقتِ فلان « خِلْفَنَة » وهو من الاختلاف . والنون

في هذا كله زائدة<sup>٦</sup> . ومثله « عِرْضَنَة » وهي<sup>٧</sup> من الاعتراض .

[ الواو والياء في الرباعي ]

قال أبو عثمان : واعلم أن كل<sup>٧</sup> ما كان من الأربعة ، فالواو والياء لا يكونان

١ — في هذا : زيادة من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : فهذا .

٣ — ظ ، ش : وينبغي .

٤ — ظ : وقال .

٥ — ظ ، ش : مأخوذ .

٦ — هي : ساقط من ظ ، ش .

٧ — كل : زيادة من ظ ، ش .



فيه أصلاً البتة ، إلا أن يُصعَّف ، نحو : « ضَوْضَيْتُ ، وقَوَّضَيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلَّصَلْتُ \* ، وقَلَّصَلْتُ » إلا أن الطَّرْفَ لزمه القلبُ \* كما لزمِ واوَ أَعْزَيْتُ . فنَّمَّ قال في « عِزْوَيْتِ » \* هو « فِعْلَيْتُ » لأنه إن جَعَلَ [٥٦ ب] التَّاءَ أصلاً ، كان الحرفُ « فِعْوَيْلا » وليس شيءٌ من الأسماء على « فِعْوَيْلٍ » . وإن جَعَلَ الياءَ والواوَ أصلين ، جعلَ في بنات الأربعةِ واوًا ٥ أصلاً ، وهذا لا يكون . فجَعَلَهَا بمنزلة « عِغْرَيْتِ » . وعِغْرَيْتُ « قِعْلَيْتُ » ١ لأنه من العَفْرِ فعلى هذا تجرى الزوائد .

وإنما كَتَبْتُ لك هذا ، لتَنظُرَ—إذا سَأَلْتِ عن مسألة ما هي؟ وما زيادتها؟ فتَعْلَمِ ذلك فتَبَيَّنِي على مثاله . وإن كان أصلاً فَعَلْتِ به ما وَصَفْتِ لك إن شاءَ اللهُ .

قال أبو الفتح : قوله : إن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعةِ ٢ إلا أن ١٠ تضعَّف نحو « ضَوْضَيْتُ ٢ » عليه اعتراضان :

أحدُهما أن يُقال : ما تُشْكِرُ أن يكون « ضَوْضَيْتُ : فَعْلَيْتُ » بمنزلة « سَلَّقَيْتُ وجَعَبَيْتُ » ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنَّ حملَه على هذا يَبْعُدُ من وجهين :

١٠ أحدُهما أنك لو قَضَيْتِ بذلك ، للزمك أن تجعلَ الفاءَ واللامَ من موضع واحد وهما الضَّادان ، فتكون الكلمة من باب سَلَسٍ ، وقَلِقٍ وهذا ليس في كثرة باب « صَلَّصَلْتُ وقَلَّصَلْتُ » فحمله على باب فَعْلَلْتُ « المضاعفِ أولى . والوجهُ الآخرُ : أنهم قد قالوا منه « الضَّوْضَاءُ » ، والضَّوْضَاءُ بمنزلة الزَّلْزَالِ \* . فينبغي أن يكون ضَوْضَيْتُ . مثل زَلْزَلْتُ . ولم نسمعهم قالوا من « سَلَّقَيْتُ : سَلَّقَاءُ » ؛ لأنه

١ - وعفريت : فعليت : ساقطة من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

ليس في كلامهم فعلاءٌ مصر وفا. ولا<sup>١</sup> تكون الهمزة التي في هذا المثال \* إلا للتأنيث .  
 فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ »  
 وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة ،<sup>٢</sup> فشاذاً لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعْرَجُ عليه لقلته ،  
 وأنا أرى أن من قال « حَلْفَاءُ وطَرْفَاءُ ، وقَصْبَاءُ » فأدخل الهاء على هذه الهمزة<sup>٣</sup>  
 ثم حذف هذه الهاء ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأن الهمزة عندنا<sup>٤</sup> ليست للتأنيث .  
 إذ لو كانت للتأنيث لما جاز دخول الهاء عليها ، كما أن حُبْلَى لما كانت  
 ألفها للتأنيث ، لم يجز دخول الهاء عليها ، كما دخلت على أرطاة « وعَلْفَاءُ »  
 فيمن نوّن ، لأن علامة تأنيث لا تدخل عليها علامة تأنيث . هذا هو الأشهر من  
 أمر « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ » .

١٠ وقد يجوز أن يكون الذي يقول « قَصْبَاءُ » فيخالف الجمهور [ ١٥٧ ]

بادخال الهاء إذا نزعها رجع إلى الوفاق \* . واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث فيكون  
 مخالفاً في الهمزة إذا أدخل الهاء ، موافقاً<sup>٥</sup> إذا نزع لهاء . وهذا ليس في قوة القول  
 الذي قبله ، لأنه به<sup>٦</sup> لا حاجة إلى أن<sup>٧</sup> يقدر الهمزة تقديرين مختلفين في وقتين .

وإنما جوزت الثاني - وإن لم يكن في قوة الأول . لأننا لم نرهم صرفوا

١٥ « قَصْبَاءُ ، وطَرْفَاءُ ، وحَلْفَاءُ » في تنزيه . فأما النظم : فإن صرفت فيه -

فلا حجة في صرفها ؛ لأنه يجوز في الشعر صرف ما لا ينصرف للضرورة .

ومن أجاز القول الثاني لزمه ألا يصرف « قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ » ؛

لأن الهمزة عندة للتأنيث إذا .

١ - ظ ، ش : فلا .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : عنده . ٤ - وحلفاء : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وموافقاً .

٦ - به : ساقط من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ : يقرر الهمزة تقديرين . ش : يقرر الهمزة تقريرين .

وأما<sup>١</sup> الاعتراض الثاني : فللقائل أن يقول : ما تُنكرُ أن يكونَ « ضَوْضِيَّتُ وَقَوْضِيَّتُ » بمنزلة « حَوْضِيَّتُ ، وَصَوْمَعَتُ » فيكون بوزن « فَمَوْعَلَتُ » ؟ وهذا أبعدُ من الجواز من الأوّل . لأنّه كان يلزمُ مُلكُ أنْ تجعلَ فاءَ الفِعلِ وعينه من موضع واحدٍ . وهذا أقلُّ من باب سَلِسٍ<sup>٢</sup> وإذا لم يجز هنا باب سَلِسٍ<sup>١</sup> مع أنّه أكثر من باب « كَوَكْبٍ ، وَدَدَنٍ » فألا<sup>٣</sup> يجوزُ بابُ دَدَنٍ لِقَلَّتِيهِ أَجْدَرُ .<sup>٥</sup> وقد جاءت الواوُ أصلاً في ذواتِ الأربعةِ وإن كانت غيرَ مضعفةٍ - قالوا : « وَرَنْتَلٌ » وهي الدّاهية ، فالنُّونُ زائدة ، لأنها ثالثة ساكنة ، فالواو إذاً أصلٌ فإن قال قائلٌ : ما تُنكرُ أن تكونَ زائدةً<sup>٥</sup> وإن كانت في أوّل الكلمة كما أَجَزْتَ أنت أن تكونَ أصلاً وإن كانت غيرَ مضعفةٍ<sup>٥</sup> .

١٠ قيل : جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذّاً - أولى ؛ لأنّها قد رأيناها أصلاً في ذواتِ الأربَعِ بلا محالةٍ مع التّضعيفِ . فنحنُ نجعلُها هنا أيضاً من الأصلِ - وإن لم يكن تضيّعٌ للضرورة ، وهو أسوُغٌ من أنْ نجعلها زائدةً ؛ لأنّنا لم نرهم زادوها أوّلاً على وجه من الوجوه . وقد رأيناهم جعلوها أصلاً في ذواتِ الأربعةِ في بعضِ المواضع وهو التّضعيفُ . فجعلُها أصلاً أولى من الحُكْمِ بزيادتها . فتأمّلْه فإنّه لا يجوزُ في القياس غيرُه .

١٥

وقوله : « إلا أن الطّرفَ لزمه القلبُ كما لزم واوُ أُغزِيَّتُ » إنّما وجب القلبُ في باب « أُغزِيَّتُ » لأنّها رابعةٌ ، وأصلُها « أُغزَوْتُ » وستراه في بابه .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ولا ، وهو خطأ .

٤ - إذا : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : لأنها غير مضعفة ، ولم نجد لها أصلاً في غير ذوات التضعيف .

فإذا<sup>١</sup> كان ذلك كذلك ، فواجب أن تُقْلَبَ في « قَوَّقَيْتُ » لأنها رابعة .  
وأصلها « قَوَّقَوْتُ » ، [٥٧ ب] فالعللة<sup>٢</sup> في « قَوَّقَوْتُ » ، وأغزوت<sup>٣</sup> واحدة .  
وقوله : « فَمِنْ » ثم قال في « غَزَوَيْتِ » لأنه « فَعْلَيْتِ » . ترك الكلام  
في انقلاب الواو ياءً ، وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصلاً في ذوات الأربعة ؟ .

٥ فيقول : لا يمكن أن تكونَ الواو في « غَزَوَيْتِ » أصلاً على أن تكونَ  
التاءُ من الأصل أيضاً . لأنه كان يلزمك أن تجعل الواو أصلاً في ذوات الأربعة .  
قال : ولا يجوز أيضاً أن تجعلها زائدة ؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنه :  
« فِعْوَيْلًا » . وهذا مثالٌ لا يُعرفُ فلا يجوز الحملُ عليه .

يقول : فإذا لم يُجْزُ أن يكونَ غَزَوَيْتُ : فِعْلَيْلًا ولا فِعْوَيْلًا ، كان فِعْلَيْتًا ،  
١٠ بمنزلة عِفْرَيْتِ ، لأنه من العِفْرِ . فَمِنْ<sup>٤</sup> ها<sup>٥</sup> هُنَا كانت الواو عنده أصلاً .  
فإن قال قائل : فأجعل الواو والتاء زائدتين .

قيل : هذا أبعدُ من الجوازِ ، لأنه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا  
فِعْوَيْتًا . فيبقى بغير لام . وهذا محالٌ .

وكانَ أبا عثمان إنما<sup>٦</sup> لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطةٌ لا يُورِدُ مثلها أحدٌ .  
١٥ وإنما ذكرتها أنا استظهاراً ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنهج .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ظ ، ش : والعللة .

٣ - ظ ، ش : قوقيت وأغزيت .

٤ - ظ ، ش : ومن .

٥ - ظ ، ش : تقول .

٦ - ظ ، ش : أيضاً .

٧ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٨ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

## باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : إنما ترجم الباب بهذه الترجمة ، لأن المقيس على الصحيح على

- ضربين : - صحيح ، ومعتل . وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح ؛ فلذلك جاء بهذه الترجمة . ألا تراه يقول في أول الباب : فن ذلك بناؤك مثل : جَعْفَرٍ من ضَرَب . وجَعْفَرٌ وضَرَبَ صحيحان ؟

فأمّا المعتلُّ المقيسُ فسَترَاهُ فيما بعدُ في مواضعِهِ إن شاءَ اللهُ .

قال أبو عثمان :

- ١٠ فَمِنْ ذَلِكَ : بِنَاؤُكَ مِثْلَ جَعْفَرٍ مِّنْ ضَرَبْتُ ، تَقُولُ فِيهِ : ضَرَبْتُ ، فَتُجْرِيهِ مُجْرَى جَعْفَرٍ .

وكذلك مثل قِمَطَرٍ من ضَرَبَ : ضَرَبْتُ ، فَتُسَكِّنُ الباءَ الأولى ؛ لأنها بإزاء طاءِ قِمَطَرٍ ، والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التي الطاء [ ١٥٨ ] ليكون على الوزن الذي بنيت عليه .

- ١٥ وإن بنيت غيرَ هذا فانظر إلى المثال الذي سُمِّيتَ عنه ، فقيسه<sup>٢</sup> على ما ذكرتُ واجعل بإزاء كُلِّ شَيْءٍ مثله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريقُ البناءِ ، وأنه يجبُ على الباني احتذاءُ المثالِ المطلوبِ بالحركةِ والسُّكُونِ والزيادةِ ، وقد مضى ذكر هذا .

١ - ص ، ظ : تقول . وهامش ظ ، ش : فتقول .

٢ - ص ، هامش ظ : فقيسه . وظ ، ش : فقس .

وقوله : فَتُجْرِبَةُ مُجْرَى جَعْفَرٍ . ير يد أنك تقول « ضَرَبْتُ » فتُظْهِرُ البَاءَ الأولى ولا تُدْغِمُهَا ١ فلا تقول ١ « ضَرَبْتُ » لثلاث يزول الغرض \* . وهذا البناء يجيء على ضربين : -

أحدهما : أن تَبْسِنِي بلا تكرير ، وذلك أن تبنى ثلاثياً من ثلاثي ، أو رباعياً من رباعي ، أو خماسياً من خماسي .

فالثلاثي : نحو بنائك من ضَرَبَ مِثْلَ « عَلِمَ » فتقول « ضَرَبَ » ، ومثل « ظَرَفَ » تقول « ضَرَبَ » .

والرباعي : أن تَبْسِنِي من دَحْرَجَ مِثْلَ « سَبَطَنِي » فتقول : « دِحْرَجَ » ومثل « هَجْرَعِ » فتقول « دِحْرَجَ » .

والخماسي : أن تَبْسِنِي من سَفَرَجَلٍ مِثْلَ « جِرْدَحَلٍ » فتقول : « سَفَرَجَلٍ » ومثل جَحْمَرَشٍ ، فتقول « سَفَرَجَلٍ » وما أشبه ذلك .

فهذا كله : إنما غَيَّرت بناء المبنى منه وأصرتَه إلى مثل ٢ حال المثال المطلوب من الحركة والسكون . فهذا الضرب لا يحتاج فيه إلى تكرير ، لأن أصول المبنى منه في عدة أصول المثال المطلوب .

وأما ما يحتاج إلى التكرير عند بنائه \* فأن تَبْسِنِي رباعياً من ثلاثي نحو .

جعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرَبْتُ » أو أن تَبْسِنِي خماسياً من رباعي ، فتبنى من دَحْرَجَ مثل : سَفَرَجَلٍ ، فتقول « دَحْرَجَجُ » . فان بنيتَه من الثلاثة قُلْتَ

على قياس « صَمَحَمَحَ » : ضَرَبَرَبْتُ « وعلى قياس « حَبَسَنْطِي » : ضَرَنْبِي « ومن كرر اللام قال « ضَرَيْبُ » :

١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كله : إنما وجب فيه التكرير لنلحق العِدَّةُ العِدَّةَ . فأما الإلحاق  
بجروف الزيادة فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا .

قال أبو عثمان :

وإن بَنَيْتَ مثلَ قِمَطِرٍ من دَحْرَجٍ اِ قَلتَ « دِحْرَجٌ » . فإن بَنَيْتَ مثل  
جَعْفَرٍ من قِمَطِرٍ ، قلتَ « قِمَطِرٌ » .

وإن قيل لك : ابنٌ من قِمَطِرٍ ٢ مثل سَفَرَجَلٍ ؟ قلتَ « قِمَطِرٌ » .  
وكانك مثله من جَعْفَرٍ « جَعْفَرٌ » .

قال أبو الفتح ٣ : [ ٥٨ ب ] هذا فصلٌ قد تقدّم شرحه \* .

قال أبو عثمان \* :

وإن قيل كيف تَبَنَى منَ الثَّلَاثَةِ : ضَرَبَ وأخَوَاتِهِ ، مِثْلُ : ١٠  
السَّفَرَجَلِ ؟ فإنَّ النحويين كلُّهم ٤ مُجْمِعُونَ على تَكْرِيرِ اللامِ ، فيقولون :  
« ضَرَبْتُ » ومِنْ عَالِمٍ : « عَالِمٌ » ومن ظُرْفٍ : « ظَرَفْتُ » ، ولم أَسْمَعْ  
مِنْ كَلامِ العرب شيئاً مِنْ الثَّلَاثَةِ بُلِغَ بِهِ الخَمْسَةُ مِنْ مَوْضِعِ اللامِ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة

بتكرير اللام ، وذلك أنه لم تَسْمَعْهُ . فلما لم تَسْمَعْهُ لم يَقْسِمْهُ . وهذا مستقيم . ١٥  
ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو « خَيْفِي » ، و« كَوْتِرِي » ، و« جَهْوَرِي » ° ولم يقيسوه لقلته  
فاذا كان ما سَمِعَ غير مَقْسَمٍ لقلته ، فما لم يُسْمَعْ على وجه من الوجوه ، أحرى  
ألا يجوز بناء مثله .

١ - من دحرج : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من قمطر : زيادة من ظ ، ش .

٣ - قال أبو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جوهر .

ولكن هذا جائز على مذهب أنى الحسن ، لأنه كان يَبْنِيَ جميع ما يُسألُ عنه ويقول : مسألتك ليست ا بَخَطًا ، وتمثلي عليها صوابٌ . قال : فان أبى صاحبك فقل له فلو : جاء ، كيف كان ينبغي أن يكون ؟ فانه لا يجد بُدًا من الرجوع إليك .

قال أبو عثمان :

ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في « عَفَّـنَجَجِ » فالنون <sup>٢</sup> ثالثة ، وكرروا اللام وألحقوا <sup>٣</sup> بغير ذلك فقالوا : « حَبَبَنْطَى ، وَعَدَنْدَى ، وَسِرَنْدَى ، وَدَاَنْطَى ، وَسَبَنْدَى ، وَسَيْبَنْتَى » وهذا صالح قد كُثِرَ حتى لوجعه جاعلٌ بابا كان مُصَيِّبًا . فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة ، كيف تُلْحِقُهَا بالخمسة ؟ قلت فيها من ضَرَبَ « ضِرَنْتَى » ومن علم : « عَلَنْمَى » ومن ظَرَفَ « ظِرَنْفَى » \* . وقد أُلْحِقَتِ الثلاثةُ بالخمسة ، بأن كررَ والعين واللام فقالوا : « صَمَحَمَح » و « بَرَهْرَهة » ، و « جَلَعَلَع » ، و « دَمَكَمَك » وأحرفا كثيرة على هذا المثال تُعَادِلُ باب « حَبَبَنْطَى » في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلهما ، قياسا في إلحاق الثلاثة بالخمسة . فأما <sup>٥</sup> الإلحاقُ من موضع اللام فلم أسمع في شيء من كلام العرب ، شعري ولا غير ذلك مما نَرَوِيهِ .

قال أبو الفتح : قد عددت في هذه الفصول ، وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة . إلا أن الذى اعتمد عليه هو بابُ « فَعَنْتَى » نحو « دَاَنْطَى » وبابُ فَعَلْعَلِ

١ - ص : ليس .

٢ - ظ ، ش : والنون .

٣ - ظ ، ش : فألحقوها . وهامش ظ : وألحقوها نسخة .

٤ - ص ، ظ : فاجعلهما .

٥ - ظ ، ش : وأما .

٦ - ظ : من .



نحو «صَمَحَمَحٍ ، وِبَرَّهْرَهَّةٍ» إلا أن باب صَمَحَمَحٍ أكثر من باب دَكَنْطَى فعليه ينبغى أن يكون ١ [٥٩] القياس . والآخر أيضا مطردُ القياس . وإذا كان الأمر كذلك فينبغى أن يكون قول الشاء :

كأُسُ رَنْوَانَةٌ وَطِرْفُ طِمِيرٍ

- ٥ رَنْوَانَةٌ : منه «فَعَلْعَلَةٌ» وكذلك شَجَوَجِي ، وكذلك مَرْوَرَةٌ ، لأن باب «فَعَلْعَلٍ» إذا كان أكثر من باب «فَعَنْلِي» فهو أكثر من باب «فَعَوَعَلٍ» لاحالة .

فالواو في رَنْوَانَةٌ ، وفي ٢ مَرْوَرَةٍ ، هي اللام ٣ الأولى بمنزلة حاء صَمَحَمَحٍ الأولى ، ولا يجوز ٥ أن يجعلها كواو «عَشَوَيْلٍ» لقلته . قال الأصمعي «الرَنْوُ» : إدامة النظر . والرَنْوَانَةٌ : هي الكأس الدائمة ، واشتقاقها من هذا .

وقد ألحقت الثلاثة بالحمسة من غير ما ذكر أبو عثمان . قالوا : «عَمَنْقَلٌ وَعَصَنْصَرٌ ، وَتَجَنْجَلٌ ، وَهَجَنْجَلٌ ، وَعَبَنْبَلٌ» فهذا كله «فَعَنْعَلٌ» فزادوا النون وكرروا العين .

١٥ وقالوا : «حَبَوَيْتَنٌ» ومثاله «فَعَوَيْلٌ» فزادوا الواو وكرروا اللام .

وقالوا : «خَفَيْدَدٌ» ومثاله «فَعَيْلِلٌ» فزادوا الياء وكرروا اللام .

١ - ظ ، ش : «يكثر» بدل «يكون» .

٢ - وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ص : للام : بدون همزة وصل .

٤ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ - يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ «يتنى» فتكون موافقة في المعنى لما بين الرفعين ، وتقرأ «ينبغى» فتكون ضده ولا يستقيم بها المعنى .

٦ - ش : زادوا .

فهذا ونحوه مما لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .  
فأما « جلعلع » فليس ملحقا بسقرجل ، لضم الجيم . ألا ترى أنه ليس  
في الكلام مثل « سقرجل » بضم السين ، فيلحق هذا به . ولكن العين واللام  
كررتا فيه لغير الإلحاق . ونظيره <sup>١</sup> « ذرحرح » ، فلما كررت اللام وحدها  
تارة في مثل قردد ، والعين وحدها أخرى في مثل « غدودن » . كذلك  
كررت العين واللام جميعا في باب <sup>٢</sup> « صمحمح » ، وجلعلع .

قال أبو عثمان : وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فن موضع اللام على ما ذكرت  
لك ، لأنه المطر دوما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فختلف .  
قالوا : « فدوكس » فألحقه بالواو بالخمسة .

وقالوا « عميشل » فألحقه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عطود » ألحقه  
بالواوين .

فهذا يدلُّك على أن الملحق سوى اللام مختلف واللام غير مختلفة .

قال أبو الفتح : قد تقدم القول في العلة التي من أجلها كان القياس  
في الإلحاق بتكرير اللام \* ، ولهذا اختلف [ ٥٩ب ] إلحاق نبات الأربعة بغير  
اللام . ألا ترى أن « فدوكسا » ملحق بالواو ، و « عميشلا » ملحق بالياء .  
و « عطودا » ملحق بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف ، لأنه لم يلزم طريقة  
واحدة . وأنت إذا كررت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا .

قال أبو عثمان : وقال الخليل في مصدر نبات الثلاثة التي تعدت : إن  
أصلها « فعل » نحو « ضرب ضربا ، وقتل قتلا » . وجعل ما خالفه ليس

١ - ص : بمنزلة .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش . ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه  
فقس . واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَةِ بالحمسة على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ  
قد قست على كلامهم ولم تعدَّ .

قال أبو الفتح <sup>١</sup> : إنما كان الأصلُ في مصادرِ بناتِ الثلاثةِ المتعدِّيةِ عند  
الخليل « فَعَلًا » بعدَ كثرتهِ في السماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ؛ فالمرَّةُ الواحدةُ  
منه « فَعَلَةٌ » نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » ، وَقَتَلْتُهُ قَتْلَةً ، وَشَتَمْتُهُ شَتْمَةً .

فكان قولك في المصدر « شَتَمٌ ، وَقَتَلٌ ، وَضَرْبٌ » إنما هو جمعُ فَعَلَةٍ .

نحو : « تَمْرَةٌ وَتَمْرِي ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلِي <sup>٢</sup> » لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجِنْسِ ، كما  
أنَّ التَّمْرَ والنَّخْلَ يدلُّانِ على الجِنْسِ « فَضَرْبَةٌ » نظيرةُ « تَمْرَةٌ » و« ضَرْبٌ »  
نظير « تَمْرِي » .

وقوله : وجعل ما خالفه ليس بأصل ، يعني بقية مصادر بنات الثلاثة نحو  
« الرُّكُوبُ ، وَالظُّلْمُ ، وَالإِتْيَانُ » فهذه ونحوها مصادرُ المتعدِّيةِ ولا يَطَّرِدُ  
أطرادَ القَتْلِ والضَّرْبِ ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنع من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدارُ  
الباب .

قال أبو علي : وهذا التشبيه \* من أبي عثمان « عَجَبٌ مِنَ الْعَجَبِ » \* .  
وهو كما ذَكَرَ :

وقوله : واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَةِ بالحمسة على ما ذكرتُ لك :

يريد أن وجه الإلحاق \* في بناتِ الثلاثةِ أن يكونَ من بابِ « صَمَحَ صَمَحًا » ،

وَبَرَهْرَهٍ « أَوْ بَابِ « سَرَنْدَى ، وَحَبْسَنْطَى » وقد تقدّم ذكره .

١ - ظ : قال الشيخ أبو الفتح .

٢ - ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفش يُجيزُ أنْ تَبْنِي على ما بنت العربُ ، وعلى أيّ مثالٍ سألته \* ، إذا قلت له ١ : ابن لي من كذا ٢ مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [ ٦٠ ] ، ويقول : إنما سألتني أنْ أمثّل لك ، فسألتك ليست ٣ بخطأ وتمثلي عليها صواب \* .

وكان الخليلُ وسيبويه يَأْبَيَانِ ذلك ويقولان : ما قيسَ على ٤ كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معني في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام العرب ليس له في أمثلتهم معني ؟ .

وهذا هو القياس . ألا ترى أنّك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « ظرُفَ خالدٍ » ، وحمقَ بيشراً » وكان ما قيسته ° عريباً كالذي قيسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلاً وقيسته عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيدس ٦ ، إن شاء الله ٦ .

قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف — ما ذهب إليه سيبويه . قال أبو علي : ويلزمُ أبا الحسن أن يَبْنِي مثل ٧ « فِعْلٍ » من « ضَرَبَ ضَرْبٌ » . قال : وهذا أفحشٌ من بنائه مثل كابل \* ، لأنّه أجاز بناء الأعجميات فيلزمه هذا أيضا . قال : والقياسُ ألاَّ يجوز إلا أن تَبْنِي على أمثلة العرب ؛ لأن في بنائك

١ - له : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : ليس .

٤ - ص : من .

٥ - « ما قيسته » عن ص وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : قياسه .

٦ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

إياهُ إدخالاً له في كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقولُ : « طاب الحُشْكُنَانُ »  
فترفعه وإن كان أعجمياً ؛ لأن كلَّ فاعلٍ عربيٍّ مرفوعٌ . فإنما تقيسُ على ما جاء  
وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي عليٍّ بالشَّام .

فقوله ١ : وهو أفحشٌ من بنائِهِ مثل « كابلٌ » يريد : أن « ضيربٌ » فيه  
خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم . وهذا غيرٌ موجود في كلام العرب لاستثقال الضمة  
بعد الكسرة . وليس في كابلٍ شيءٌ يُسْتَثْقَلُ ٢ مثل ما في « ضيربٌ » وإنما  
فيه أنه لم يجيء في كلامهم مثل فاعلٍ بضمِّ العين . كما أنه قد تُتَخَيَّلُ أُنْيِيَّةٌ  
كثيرةٌ متمكنةٌ ، ولكنها لم تأت في كلامهم .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل جَعْفِرٍ بكسر الفاء ولا مثل « جَعْفَرٍ »  
بضمِّها ، ولم ٣ يُمْتَنَعْ منه لأنه مستثقل بل رِفِضَ رِفْضاً . وليس لأحدٍ أن  
يقول : هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مُدْرَكٍ ؛  
وإنما سبيلُهُ أن يُذكر ما جاء ويضربَ عملاً لم يجيء فلا يُدْرَكُ إلا أن يكون  
[ ٦٠ ب ] امتناعُهُم منه لِعِلَّةٍ . لأنك إنما تُفَسِّرُ أحكامَ لغتهم ، لا ما لم يجيء  
عَنهُم ؛ ولأنك لو ذهبتَ تذكرُ أحكامَ ما لم يجيء لكنتَ قد شرعتَ في تفسير  
ما لم يَنْطِقُ به عربيٌّ .

وكان ذلك يكونُ تخليطاً وهوساً ، لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغلاً عملاً هو  
باقٍ في العدم ، إلا ما عَلِثَتْهُ في الامتناع من النطق به قائمةٌ ؛ فإنَّ مثلَ ذلك  
يُسألُ عنه .

١ - ظ ، ش : وقوله .

٢ - ظ ، ش : مستثقل .

٣ - ظ ، ش : فلم .

٤ - عنهم : ساقط من ش .

[ يجوز أن يبنى من «ضرب» على مثال «جعفر» ويجعل اسماً وصفة، وفعلًا ]

وهذا الخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو على من أنه يجوز أن تبنى من ضرب مثل «جعفر» فتجعله اسماً وفِعْلاً ، ووصفاً ، وغير ذلك . فتقول «ضرب زيد عمراً ، ومررت برجلٍ ضربٍ»<sup>٥</sup> وجاء فى ضربٍ ، ورأيتُ ضربياً .

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، فيجب أن يكون «ضربٍ» هذا من كلامهم ؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره ؛ فجرى ذلك جرى رفعِ الفاعلِ الذى لا ينكسرُ ؛ لأنك إذا سمعت «قام زيد» أجزت أنت<sup>٢</sup> «قعد بشر» وإن لم تسمعهم يقولون «قعد بشر» ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفى معناه ، فكذلك إذا اطرد عنهم «مهذذ» وقردد» أجزت أنت أيضاً «دخيل» ، وخرجج» . فهذا هنا — كذاك ثمة .

[ متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب ]

ولو كان الغرض فى البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف ؛ لأنهم كلهم مجمعون على أنه لو قيل لهم : ما وزن «غمد ودن» من الفعل \* ؟ لقالوا : «فَعَوَعَلٌ» .

ولو قيل لهم : أ تُجيزون إلحاق بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسةِ على مثال «فَعَوَعَلٌ» حتى يقولوا «ضَرَوْرَبٌ» لما قاسوه . فلا يقولون : «هذا رجلٌ ضَرَوْرَبٌ» كما يُجيزون «رجلٌ ضَرَوْرَبِيٌّ» .

١ - ص ، ظ ، ش (مضرب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبى على هو ما أثبتناه وهو الصواب .

٢ - أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَانٍ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » ؛  
يُريدون به المثال لا غير ، ولا يريدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفة . كما يقولون :  
« هذا رجلٌ ضَرَبْتُ » وهذا رجلٌ ضَرَبْتَنِي » .

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه : فإن أبي خَصَمْتُكَ فَقُلْ له ، فلو  
قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لا يجدُ بُدَّاً من الرجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنه يُريد : إن لم يجبك إلى أن تَبَيِّنِي على ما لم يَأْتِ ، فقل  
له : فكيف <sup>٢</sup> كان <sup>٣</sup> يكون حكمه لو جاء ؟ فإنه لا بدَّ له <sup>٤</sup> من الرجوع إليك .  
أى فلا بُدَّ من أن يُمَثَّلَ لك <sup>٥</sup> جميع ما تسألُه عنه على شريطة <sup>٦</sup> أنه لو جاء لكان  
على هذه [ ٦١ ] الصيغة .

فهذا كله يُفَوِّى أن تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدٌ عَمْرًا » . <sup>٧</sup> وألا تُجِيزَ <sup>٧</sup> « ضَرَبْتُ زَيْدٌ عَمْرًا » .  
زيدٌ عَمْرًا « ولا « ضَوْرَبْتُ بَكْرٌ خَالِدًا » \* .

١ - على : ساقط من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : كيف .

٣ - كان ساقط من ظ ، ش .

٤ - له : ساقط من ظ ، ش .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - يقابل ، بينهما في ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

## باب الياء والواو اللتين هما فاءات

- ١ اعلم أن كل ما كان موضعُ الفاء منه واوًا ، وكان <sup>٢</sup> فعلاً ، وكان على فعلٍ ، فإنه يلزم <sup>٣</sup> « يَفْعَلِ » . ويُحذفُ في الأفعالِ المضارعةِ منه « الواوُ » التي هي فاءٌ . ويكونُ المصدرُ على « فعلةٍ » محذوفِ الفاء . وتُلقتى حركةُ الفاءِ على العينِ ، فتصيرُ العينُ مكسورةً ، وذلك قولك <sup>٤</sup> « وَعَدَّ ، ووزنَ ، ووثبَ » تقول في « يَفْعَلِ » منه « يَعِدُّ » ويزنُ ، ويثبُ ؛ و« عِدَّةٌ » و« زينةٌ » و« وثبةٌ » <sup>٥</sup> وكان الأصلُ فيه : « يَوَعِدُّ ، ويوزنُ ؛ ووعدةٌ <sup>٦</sup> ، ووزنةٌ » .
- ولكنهم اتفقوا وقوعَ الواوِ ، بين ياءٍ وكسرةٍ ، فحذفوها <sup>٧</sup> استخفافاً ، وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعاً لـ « يَفْعَلِ » ، فحذفوه - لتلايختلف المضارعُ في البناءِ ، وجعلوا المصدرَ معتلاً ، فحذفوا فاءه فقالوا <sup>٨</sup> : « عِدَّةٌ » ، و« زينةٌ » لأنهم استثقلوا « وَعِدَّةٌ » ، و« وزنةٌ » فالزموها الحذفَ ؛ ولأن المصدرَ قد جوى مجرى الفعل .
- فكما استثقلوا الواوَ إذا كانت <sup>٩</sup> بين ياءٍ وكسرةٍ والواوُ ساكنةً ، كانوا للواوِ إذا كانت الكسرةُ فيها ، أشدَّ استثقالاً . فحوّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها <sup>١٠</sup> الحذفَ ؛ لأنهم لو اثبتوها بعد أن سلبوها حركتها ، احتاجوا إلى ألفِ الوصلِ لتلايبتدأ بساكنٍ ؛
- فلو جاءوا بألفِ الوصلِ وهي مكسورةٌ ، لزمهم أن يبدلوا الواوِ ياءً ؛ لأن

١ - في موضع هذا الرقم من ظ ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهي : قال أبو عثمان : وليست هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ - ظ : أو كان .

٣ - ظ ، ش : يلزمه .

٤ - ظ ، ش : نحو .

٥ - وثبة : زيادة من ش .

٦ - في ص : ( وعده ) .

٧ - ظ ، ش : فحذفوا .

٨ - ص ، ظ : فقالوا . وفي هامش ظ ، وفي ش : وقالوا .

٩ - إذا كانت : زيادة من ظ ، ش .

١٠ - ظ : ألزموا .



قبلها كسرةً ، والواو الساكنة إذا كان<sup>١</sup> قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياءً ، فكانوا يقولون « إِيْعَدًا » - وقال أبو علي : « إِيْعَدَةٌ » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستثقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شَرَحَ هذا الموضوع في إيجاز ، وأنا أذكرُ غيرَ ما جاء به .

[ اقتصارهم على « يفعل » كضرب من « فعل » الذي فاؤه واو ]

قال أبو علي : إن الأفعال الماضية التي على مثال « فَعَعِلَ » قد يأتي مضارعها على « يَفْعَعِلُ » كما يأتي على « يَفْعَعِلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ » . وقد يأتي على « يَفْعَعِلُ » بفتح العين إذا كانت اللامُ أو العينُ حرفاً حلقياً [ ب ٦١ ] نحو : « يَقْرَأُ ، وَيَسْأَلُ » .

١٠ قال : فاقْتَصَرَهُمْ \* بما كان ماضيه بوزن<sup>٢</sup> « فَعَعِلُ » وفاؤه واو على « يَفْعَعِلُ » ضَرَبُ من الإِعْلَالِ لِحِقَّةِ ، لأنَّ مَنَعَهُ ما<sup>٣</sup> يجوز في غيره<sup>٤</sup> عِلَّةٌ لِحِقَّتِهِ . هذا آخر قول أبي علي ، وهو صواب إن شاء الله .

فإن قال قائل : ولمَ اقتصروا<sup>٥</sup> في هذا على يَفْعَعِلُ ؟ وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره ممَّا ليست فاؤه واوا ؟ .

١٥ قيل : لأنهم أرادوا حذف الواو لِثِقَلِهَا فقصره على كسر العين لِيَسْجِبَ عن ذلك حذف الواو .

فإن قيل : فهلا اقتصروا<sup>٦</sup> به على « يَفْعَعِلُ » . أو « بَفْعَعِلُ » . دون يَفْعَعِلُ ؟ .

٢ - ظ ، ش : على وزن .

١ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ظ ، ش : لا .

٤ - ظ ، ش : غير .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

٦ - ظ ، ش : اقتصروا .

٧ - ظ ، ش : اقتصر .

قيل : إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَّ» وإنما بابه فَعَلَّ نحو : «شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَرَكَبَ يَرْكَبُ» فلم يُحْزَرْ أنْ يلزم الفتح لأنَّه ليس بابَه ؛ ولأنَّه لو فُتِحَ لم يَجْزُ ١ حذف الواو المستثقله ، وعُدِلَ به إلى الكسر دون الضم ؛ لأنَّه لما كان باب ما عينه من المَاضِي مكسورة ٢ أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : «شَرِبَ يَشْرَبُ» وجب أنْ يكونَ بابُ ما عينُ ماضيه مفتوحة ، أنْ يجيء مضارعه مكسور العين نحو : «ضَرَبَ يَضْرِبُ» .

[ باب « فعل » المفتوح العين « يفعل » بكسرها و « يفعل » بضمها داخل عليه ]

وإنما جاز « قَتَلَ يَقْتُلُ » ونحوه ، لأنَّه لما كانت حركة عين المضارع أبدياً تخالف حركة عين الماضي ، إلا باب « فَعَلَّ يَفْعَلُ » جاز « قَتَلَ يَقْتُلُ » ؛ لأنَّ الخلاف في حركة العين قد وقع . ولكنَّ الباب ما بدأنا به مِن أنْ باب « فَعَلَّ » إنما هو « يَفْعَلُ » و « يَفْعَلُ » داخلٌ عليه .

وشيءٌ آخر يدلُّ على أنَّ « يَقْتُلُ » داخلٌ على « يَضْرِبُ » وأنَّ الباب للكسر دون الضمِّ . وهو أنَّ الضمَّ قد لزم باب ما \* ماضيه « فَعَلَّ » نحو : « ظَرَفَ يَظْرَفُ ، وَكَرَّمَ يَكْرُمُ » . أفلا ترى أنَّ الضمَّ قد يستبَدُّ ٣ \* به « فَعَلَّ » كما استبَدَّ « فَعَلَّ » بـ « يَفْعَلُ » ؟ فكذلك كان القياس أنْ يستبدَّ فَعَلَّ بـ « يَفْعَلُ » ، فن هنا كان يَفْعَلُ داخلاً على « يَفْعَلُ » ؟ كما أنَّ يَحْسِبُ داخلٌ على يَضْرِبُ . وكما أنَّ « يَقْتُلِي وَيَسْتَلِي وَيَأْتِي » داخلٌ على « يَرْكَبُ » .

فلمَّا كان بابُ « فَعَلَّ » حُكِمَ أنْ يأتي على « يَفْعَلُ » لما قدَّمنا ، وكان « يَفْعَلُ » ، إنما هو داخلٌ على « يَفْعَلُ » ، وأريد حذف الواو في مضارع « فَعَلَّ » ممَّا

١ - ظ ، ش : لم يجب .

٢ - ص : مكسور .

٣ - ظ و ش : استبد .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

فأوه واوٌ اقتصروا<sup>١</sup> به على الكسر الذى يجب معه الحذف ولم يضموه ، لأن الضم [٦٢] ليس بأصل فيه ، وإنما نابسه الكسر .

[ لم كان باب فعل يفعل كفرح • وباب • فعل يفعل كضرب • ]

فإن قال قائل : ولم كان باب « فَعِلَّ يَفْعَلُّ » وباب « فَعَلَّ يَفْعِلُّ » ؟

- قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن كل واحد منهما بناءً على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِلَّ يَفْعَلُّ » ومضارع « فَعَلَّ يَفْعِلُّ » ، لمقاربة الكسرة المفتحة ، واجتماعيهما في مواضع كثيرة ، وإمالة كل واحدة<sup>٢</sup> إلى صاحبتها . نحو قولك : « مَرَرْتُ بِعُمَرَ ، وَضَرَبْتُ عُمَرَ » ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ » وغير ذلك<sup>٣</sup> مما يطول ذكره .

فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتحة ، فلذلك تعاقبتا في فَعِلَّ ، يَفْعَلُّ . وَفَعَلَّ يَفْعِلُّ ، ولأن الياء أيضا مقاربة للألف حتى أنهم قد قالوا : « حَاحِيْتُ ، وَعَاعِيْتُ \* ، وَهَاهِيْتُ ، وَحَارِيُّ ، وَطَائِيُّ » وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القاب ، إلا القُرْبُ ، وما ليس بعلة قاطعة .

فأمّا قول الشاعر :

لوشئت قد نقعَ الفوادُ بشربةٍ تَدَعُ الحوائمَ لا يَجِدُنَ غليلا  
فشاذُّ ، والضمّة عارضةٌ ، ولذلك حُدفت الفاء ، كما حُدفت في « يَقَعُ ، وَيَزَعُ » وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ؛ وإنما فتح عارض .

١ - ظ ، ش : اقتصروا .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[ رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من « بعد ، ويزن » ]

وقال الفراء : إن الواو إنما حُذفت من « يَبعِدُ » ، ويزنُ » لأنهما متعدَّيان .  
قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَّ يَوْجَلُ . وَوَحِلَّ  
يَوْحَلُ » فأثبتوا الواو لما كان « وَجِلَّ ، وَوَحِلَّ » غير متعدَّيين .

وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه ، وقال : إنَّ التعدِّي وغير  
التعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَمْتَعُ ،  
وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ » ووقَدَتِ النَّارُ تَقْدُ ، وَوَبَّلَ المَطَرُ يَبِلُ ، وَوَالَ مَمًّا  
كان يحذره — أى نجا — يَبِلُ \* ونحو ذلك ، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه  
الأفعال فعلٌ متعدٍّ .

وأما يَوْجَلُ ، « وَيَوْحَلُ » فلم تثبت فيه الواو من قبيل أنه غير متعدٍّ ؛  
إنما ذاك من قبيل أنه [ ٦٢ ب ] لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها  
الحذف .

[ باب « كرم ، يكرم » وتباعده عن باب « فعل ، وفعل » ]

فأما قولهم « كَرُمَ يَكْرُمُ » فإنهم إنما أقرُّوا في عين المضارع حركة الماضي ؛  
لأن هذا باب على حدثه ، لا يكون متعدِّياً أبداً ، إنما يكون للهَيْئَةُ التي يكون  
الشَّيْءُ عليها ، نحو : « ما كان ظريفاً ولقد ظرُفَ ، وما كان شريفاً ، ولقد  
شَرُفَ » فتباعدَ الفِعْلُ هذا من باب « فَعِلَّ ، وَفَعَّلَ » اللذين قد يكون كلُّ  
واحدٍ منهما متعدِّياً وغير متعدٍّ . فأقِرَّتْ في عين المضارع حركة عين الماضي ؛  
لأنه بابٌ على حياله .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضاً فلم يدخل في مضارع «فَعُلَّ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ»  
 وفضلٌ يَفْضُلُ» لأن «فَعُلَّ» لا يتعدى ، فلم يَقْوِ قُوَّةَ «فَعِلَّ ، وفَعَّلَ»  
 المتعديين ، فدخل عليه ولم يدخل عليهما .

وحكى سيبويه : « كُذِّتُ أَكَادُ » وهذا ١ من الشاذِّ ، وكأنه ٢ إنما جاء

« كُذِّتُ أَكَادُ » على «فَعُلَّ يَفْعَلُّ» لأحدِ أمرين :

إمّا أن يكون اجْتِرَى عليه بأن أُخْرِجَ عن بابه لضعفه باعتلال عينه .  
 وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلال عينه ، فقَوَّى بَضْرَبٍ من التَّصْرُفِ

ليس لنظيره .

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على «فَعُلَّ» وعينه ياءٌ ، فخرج عن الأصول ،

أُخْرِجَ أيضاً مضارعه عمّا عليه الجمهور . أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع وأوَّأ  
 وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماض المتعدى أحدُ ما يُتَّبَعُ على بُعد ما بين  
 الكسرة والفتحة وبين الضمة .

الأثرى أن الضمّة جُعِلَتْ لعين ٣ ضَرَبٍ من الأفعال مبينٍ لباب ما انفتحت  
 عينه وانكسرت .

١٥ فإن قيل : ° ولم جُعِلَتْ الضمّة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟  
 قيل : ° لأن ما يتعدى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدى ، فجُعِلَتْ الضمّة  
 في عين ما لا يتعدى لقلته ، وخصوا المتعدى بالفتح والكسر لكثرتهم وخفّة  
 الفتحة والكسرة هرباً من أن يكسّر من كلامهم ما يستثقلونه .

١ - ظ ، ش : وهو .

٢ - ظ ، ش : فكأنه .

٣ - ظ ، ش : العين : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : انفتح .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

وهذا نحو قول أبي إسحاق \* : إنهم إنما رفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول ،  
 لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين ، فجعلوا الفتح فيما يكثر ، والضمّ فيما يقلُّ ؛ لئلا  
 يكثر في كلامهم ما يستقلون . ولهذا ٢ : خصّ ما لا يتعدى « بفعل » .  
 [ ٦٣ ] وقولُه : إنّ الفاء في « وعدّ » تُحذف في المضارع لوقوعها بين  
 ياءٍ وكسرةٍ ، كانت ٣ في التقدير : « يوعِدُ ويوزنُ » .

[ معنى قولهم : الأصل في « قام وباع : قوم وبيع » ونحو ذلك ]

وينبغي أن يُعلم أنّه ليس معنى قولنا : إنّه ٤ كان الأصل ٤ في « قام ،  
 وباع : قومٌ وبيع » وفي « أخاف ، وأقام ، أخوف ، وأقوم » وفي « استعان ،  
 واستقام : استعون ، واستقوم » أننا نريدُ بهم أنهم قد كانوا نطقوا مُدّةً  
 من الزمان « بقوم ، وبيع » ونحوهما ممّا هو مُغَيَّرٌ . ثمّ إنهم أُضربوا عن ذلك  
 فيما بعد .

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ به على ما يُوجبُه القياسُ بالحَمَلِ على  
 أمثاله لَقِيلَ « قوم ، وبيع ، واستقوم ، واستعون » .

ألا ترى أن استقام بوزن « استخرج » فقياسه أن يكون « استقوم »  
 ١٥ إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها الآن ٦ وانفتاح ما قبلها في الأصل ، أعني  
 « قوم » ويدلُّ على ذلك أيضا ما يخرجُ من المعتلات على أصله .  
 ألا ترى إلى قولهم : « استروح ، واستنوق الحمل ، واستتيسست الشاة »

١ - ( في كلامهم ) ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وكانت :

٤ ، ٤ - ظ ، ش : ( كان في الأصل )

٥ - ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلّ ذلك على أن أصل « استتقوم » وقال الشاعر<sup>١</sup> :  
 صدّدت فأطولت الصدودَ وقلّما وصّالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ  
 فقوله : « أطولت » يدلُّ على أن أصل « أخاف : أخوف » وقد قالوا :  
 « أطال »<sup>٢</sup> .

وقالوا : « أحوجتُ زيداً إلى كذا وكذا ، وأغيلتِ المرأةُ » وغير ذلك .  
 فهذه الأشياءُ الشاذةُ إنما خرجت كالتنبيه على أصول<sup>٣</sup> ما أُغيّرَ ،  
 وأنه<sup>٣</sup> لولا ما لحقته من العليلِ العارضةِ ، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه  
 الهيئة المستعملة .

وقوله : وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعا لـ « يتفعل » ، فحذفوه<sup>٤</sup> لئلا يختلفَ  
 المضارعُ في البناء .

[ حملهم الشيء على حكم نظيره ]

يقول : حذفوه في قولهم « أعيّد ، ونعيّد ، وتعيّد » وإن لم تكن هناك ياءٌ  
 لأنهم لو قالوا : « أنا أوعيّد وهو يعيّد » لاختلّف المضارعُ ، فكان يكون مرّةً  
 بواوٍ وأخرى بلا واوٍ . فحمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة .

فهذا<sup>٥</sup> مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم ، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم  
 أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما  
 ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم .

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ص : طال .

٣ ، ٣ - ظ : ( ما غيروا أنه ) .

٤ - ظ ، ش : حذفوا .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

ومثل «يَعْدُ» ، قولهم «أنا أَكْرِمُ» فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرِمُ» [٦٣ ب] لثلاثي يلتقي همزتان ؛ لأنه كان يلزم : «أنا أَكْرِمُ» فحذفوا الثانية كرهة<sup>١</sup> إجتماع همزتين .

ثم<sup>٢</sup> قالوا : «نُكْرِمُ» ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ» فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لما جتمع<sup>٣</sup> همزتان - ولكنهم أرادوا المماثلة ، وكبرها أن يختلف المضارع فيكون مرة<sup>٤</sup> بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التسجيس في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة<sup>٥</sup> في نحو : «خُدْ» ، وكُلْ» فَهَسْمُ بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة<sup>٦</sup> أجدر<sup>٧</sup> وقد جاء في كلامهم<sup>٨</sup> مثل «يُؤَفْعَلُ» أنشدوا :

فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرِمَا

فجاء به على الأصل ضرورة . وقالت ليل الأخبيلية تصف قطاً<sup>٩</sup> :

تدلّت على حُصٍّ ظِمَاءٍ كأنها كُرَاتٌ غُلامٍ في كساءٍ مُؤَرَنْبٍ

أى مُتَّخِذٍ من جلود الأرناب . فقوؤها «مُؤَرَنْبٍ» على حدّ قوله :

«يُؤَرَنْبٌ» ومثاله : «مُؤَفْعَلٌ»<sup>١٠</sup> وهو «ك» «يُؤَكْرِمُ» .

فأمّا قول الآخر :

وصالياتٍ كما يُؤَثْفَثَيْنِ

١ - ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : ( قالوا إنا نكرم ) .

٣ - ظ ، ش : اجتمعت .

٤ - ظ ، س المنفردة .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : القطاة .

٧ - ظ ، ش : يؤفعل .



فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُوكَرَمُ » ويكون على لغة من قال : « تُنْفِيتُ

القدرَ » . وعلى قول الشاعر :

وذاك صَنِيعٌ لم تُثَفِّ له قِدرِي

ومن قال هذا كانت « أُثْفِيَةٌ » عنده « أُفْعُولَةٌ » واللامُ واوٌ ، لما سنده

في موضعه ، ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤثْفِيَتَيْنِ » يُفْعَلَتَيْنِ » بمنزلة « يُسَلِّقَتَيْنِ » ،

وَيُجْعَبَتَيْنِ » فتكون « أُثْفِيَةٌ » على هذا « فُعْلِيَّةٌ » وتكون على لغة من قال :

« آثَفْتُ » القِدرَ » وهذا قول النابغة :

١٠

وإن تأثفتك الأعداءُ بالرَّفْدِ

أى صاروا حولك كالأنثافي حول الرمادِ .

[ بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ » ]

فأما لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أَخَذَ » لقلت « أَخَذَ » فإن رَدَدَتْه

إلى المضارع فقياسه عندي « يُؤْخَذُ » ، وأنا أُؤْخَذُ » فتبديلُ الهمزة من

« أُؤْخَذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقِرُّها لئلا تلتقى همتان في كلمة

واحدة . ولا يجوز أن تقول « يُخَذُ » بحذف الهمزة ، كما تقول « يُكْرِمُ »

لِعَلَّتَيْنِ :

إحدهما : أن هذا الفعل مُلْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ » فلو حذفت

الهمزة « يُخَذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناءُ .

والعلَّةُ الأخرى : أن هذه الهمزة في [ ٦٤ ] « أَخَذَ » فاءُ الفِعْلِ » وهمزة

٢٠

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتِ « أَنَا أَوْ كَرِيمَ » لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أَنَا أَوْ خَذِذُ » فالهمزة الثَّانِيَّة التي أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدةٍ . والأصل أقوى من الزَّائِد . فلذلك أَبَدَلْتَهَا ولم أَحْذِفْهَا .  
 ألا ترى : أن : « جَاءِ ، وَشَاءِ ١ » \* ونحوهما من أسماء الفاعلين لَمَّا اجتمع فيها همزتان أُبدلوا الثَّانِيَّة ولم يَحْذِفُوها \* . فكذلك أقول : « أَنَا أَوْ خَذِذُ »  
 فأبْدِلُ الثَّانِيَّة ولا أَحْذِفُها .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألةَ إلى هذه الغاية .  
 فإن قلت : فقد قالوا : « أَوْعَدَ ، يُوْعِدُ . وَأَوْقَدَ ، يُوقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعَدَ : يُوْعِدُ » على قياس « أَوْعَدَ ، يُوْعِدُ » بل يُوْعِدُ أثْقَلُ ؛ لأن ياءه مضمومةٌ ، وياء « يُوْعِدُ » ٢ مفتوحةٌ ؟ .  
 فالجواب : أن « يُوْعِدُ » أصله « يُوْوَعِدُ » مثل « يُوْوَكِّرِمُ » فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً . « وَيُعِيدُ » لم يُحْذَفْ منه شيءٌ غير الواو ، فجاز ذلك وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ ٣ أبو عثمان القولَ في : « عِيدَةٍ ، وَزِنَةٍ » .

وقوله . ولأنَّ المصدر قد يَجْرِي جَـجْرَى الفعل . يريد أنهم قد قالوا :  
 « لُذْتُ لِيَاذًا » فقلبوا الواو في المصدر ٥ لأنها قد انقلبت في « لاذ » و لَمَّا صَحَّتْ في « لاوذتُ » صحَّتْ في « لِيَاذِ » ٥ .

١ - ص : جاءى وشاءى .

٢ - ط ، ش : يعد : وهو خطأ .

٣ - ط ، ش : جوز ، بالزاي وهو خطأ .

٤ - قد : ساقط من ط ، ش .

٥ ، ٥ - ط : « لأنها قد انقلبت في لاوذت صححت في لياذ » وهو كلام مضطرب . وش « لأنها قد انقلبت في لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت في لياذ » وهو قريب من لفظ ص وبمعناه .

ومثله : « قُمت قِياما ، وقاومته قِواما » .

أو يريد : أن المصدر يجرى مجرى الفعل في العمل . والغرض الأولُ أشبههُ .  
فهذا وغيره مما يدلُّك على مقاربة المصدر للفعل ومشابهته إياه .

[ ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على « فعل » بفتح فسكون ]

قال أبو عثمان :

٥  
١ فإن كان المصدرُ « فَعَلًا » لم يحدِّفوا ، نحو : « وَعَدًا ، ووَزَنًا » ؛ لأنه  
لم يجتمع ما يستثقلون . فثبت ٢ لذلك .

قال أبو الفتح : يقولُ : ليس في « وَعَدًا » ما كان ٣ يكونُ في « وَعِدَّةٍ »  
لو قيلت ، يعنى كسرة الواو وأنه مصدرٌ جارٍ على « فِعْلٍ » محذوفِ الفاء ٤ ، فحُمِلَ  
المصدرُ على الفعل .

[ ثبات الياء وهي فاء في « يفعل » من « فعل » ] .

قال أبو عثمان :

١٠  
فإن قلت : « فَعَلًا » ممَّا فاؤُهُ ياءٌ لم تحذفْ في « يَفْعَلُ » ٥ ما حدِّفَ  
منه في الواو ٥ ، لأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو . وذلك نحو : « يَعمَرُ الحَدْيُ يَبيِّعِرُ ،  
ويَسْرَ يَبْسِرُ ، وَيَتَعَّ يَبْنِعُ » والمصدرُ يَمُّ ٦ أيضًا ، ويختلف كما تختلف  
المصادر في الثلاثة ولا يلزمه الحذفُ .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فإن فعلت » .

٢ - ظ ، ش : فثبتت .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الياء ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - زيادة من ظ ، ش .

٦ - يَمُّ : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : إنما كانت الياءُ أُخْفَتْ [٦٤ ب] من الواو ، لقُرْبِهَا مِنَ الْأَلِفِ . والواوُ ليست كذلك ؛ لأنَّكَ تحتاجُ في إخراجها إلى تحريك شَفْتَيْكَ . قال سيبويه : فَجَرَّيْ ذَلِكَ مَجْرَى تحريكِكَ بعضَ جَسَدِكَ . والياءُ : مخرجُهَا من وسطِ الفمِ ، والعملُ فيها أُخْفِيَ .

وحكى سيبويه على وجه الشذوذ « بَشَّسَ ، بَشَّسُ » بحذف الفاءِ ، مثل « يَعِدُّ » .

وقولُه : ويختلفُ كما تختلفُ المصادرُ في الثلاثة ، يريدُ نحو « يَعرَّ الحَدْيُ يُعَارًا ، وَيَنعَ الغُصْنُ يُنوعًا » ونحو ذلك .

وإنما ذكر هنا اختلافَ المصادرِ ، ليريكَ أَنَّهُ يَجْرَى مَجْرَى الصحيحِ ، وَأَنَّهُ يخالفُ بابَ « وَعَدَ ، يَعِدُّ »<sup>٢</sup> . ألا ترى أَنَّهُ صدرَ في أولِ البابِ : أنْ مصدرَ ما فَاؤُهُ واوٌ ، إنما يكونُ على « فِعْلَتَةٍ » يريدُ : « عِدَّةٍ ، وَزِنَةٌ » ولا يلزمه الحذفُ .

يريدُ : أَنَّهُ ليس فيه ما يُوجبُ الحذفَ لِحَفَّةِ الياءِ ، وكأنهم إنما ألزَمُوا مصدرَ بابِ « وَعَدَ : فِعْلَتَةٌ » مكسورةَ الفاءِ ، لتُحذفَ الواوُ في المصدرِ أيضًا استثقالًا لها .

[ إتمام « وعدة ، وولدة » ]

قال أبو عثمان :

فإن بنيت « فِعْلَتَةٌ » اسمًا ألاتريدُ بها المصدرَ ، أتممتَ فقلتَ : « وَعِدَّةٌ » ، و« وِلْدَةٌ » .

١ - ظ ، ش : ( حكي ) .

٢ - تعد : زيادة من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول إنَّكَ إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ ، وزِنَّةٍ» لأنهما مصدران فعلين محذوف في الفاءين ، فأجريت على المصدر حكم الفعل . وأنت إذا بنيت اسماً لامصدرًا صحَّ ، لأنه ليس بجارٍ على فعلٍ مُعتلٍّ جريان المصدر فتعلَّه لذلك .

- ولم تحذف الواو في «عِدَّةٍ ، وزِنَّةٍ» لأنها مكسورة حسَب فتحذفها في : «وَعِدَّةٍ» إذا بنيتها اسماً ، بل لأنها مكسورة ، والمصدر جارٍ على فعلٍ محذوف الفاء . ألا ترى إلى صحتها في «وِعَاءٍ ، ووِشَاحٍ ، ووُجَاحٍ» وما أشبه ذلك ، لأنها ليست مصادر .

[ الكلام في «لدى» ]

١٠

قال أبو عثمان :

فإن قلت : قد قيل : «هم لِدَاتِي<sup>٢</sup>» فإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به<sup>٢</sup> فترك على حذفه .

قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف في قولهم «هم لِدَاتِي» لأنه كان قبل الوصف مصدرًا . ثم وصف به ، فبقى بحاله<sup>٣</sup> إلا أن<sup>٣</sup> الحذف وجب فيه من غير المصدرية . ونظيره • قول الخنساء<sup>٤</sup> :

١٥

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

١ - وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - أمابه في هامش ظ (لأنه كان قبل الوصف مصدرًا ثم وصف به نسخة) .

٣ ، ٣ - ص : أن وظ ، ش : لأن . والصراب ما أثبتناه وهو : لأن .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا في هذا المعنى « وِلْدَةٌ ، وَالدَّةُ » فأبدلوا الهمزة من الواو .  
وهذان اسمان [٦٥] لا مصدران . و « لِدَاتِي » مصدرٌ في الأصل . قال الشَّنْفَرِيُّ :  
فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيَّمْتُ إِلدَةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ أَلْيَلُ  
وَاللِّدَّةُ ، وَالْوِلْدَةُ ، وَالْإِلْدَةُ جَمِيعًا : الْأَقْرَانُ وَالْأَتْرَابُ \* .

[ المصدر إذا كان على « فعلة » فالهاء لازمة له ]

قال أبو عثمان :

واعلم أن المصدر إذا كان « فِعْلَةٌ » فالهاء لازمة له <sup>١</sup> ، لأنهم جعلوها  
عِيوضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمّت في « زنادقة » الهاء لأنها صارت  
عِيوضًا من ياء « زناديق » :

١٠ قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرفٍ  
وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له ، لكان أحسن في العبارة ،  
ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية . ولهم أشياء كثيرة <sup>٢</sup> تُحْمَلُ  
على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

[ قولهم : كل اسم على « فعلول » فهو مضموم الأول ]

١٥ ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التَّجْوِزِ . قولهم : وكلُّ اسمٍ على « فَعْلُولٍ »  
فهو مضموم الأول .

ونحن نعلم أنه لا يكون على « فَعْلُولٍ » إلا وأولُه مضموم <sup>٣</sup> ، لأننا قد لَفَّظْنَا  
بالضمة في أول « فَعْلُولٍ » .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع ، أن يقال : كلُّ اسمٍ كان على خمسة

<sup>١</sup> - له : ساقط من ظ ، ش .

أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعده الواو لامٌ أُخرى ، ففاؤه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون .

يقول : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاءٍ ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال : « وَعَدَدٌ ، وَعَدَدٌ » ولا « وَزَنٌ ، وَزَنٌ » .

وقوله : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقول : لَمَّا وَجِبَ حَذْفُ الْفَاءِ ، بَنَوْا الْكَلِمَةَ عَلَى « فِعْلَةٍ » وَعِوَضُوا مِنْهَا الْهَاءَ ، كَمَا فَعَلُوا فِي « زَنَادِقَةٍ » وَالْهَاءُ فِي « زَنَادِقَةٍ » ، أَشْبَهَ بِالْحَذْفِ ، لِإِنِّهَا زَائِدَةٌ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ زَائِدَةٍ . وَهِيَ فِي « عِدَّةٍ » زَائِدَةٌ بَدَلٌ مِنْ فَاءِ الْفِعْلِ ، وَكِلَاهُمَا مُسْتَقِيمٌ .

وَأُبْدِلَتِ الْهَاءُ مِنَ الْيَاءِ هُنَا ، كَمَا أُبْدِلَتِ مِنْهَا فِي هَذِهِ .

وكما أُبْدِلَتِ الْيَاءُ مِنَ الْهَاءِ فِي « دَهْدَيْتُ »<sup>٢</sup> وَالْأَصْلُ : « دَهْدَهْتُ »<sup>٢</sup> .

فإن قال قائل : فإذا كانت الهاء في « زنادقة » عوضًا من الياء ، فهلا منعت « زنادقة » الصرف في النكرة كما تمنعه « زناديق » ؟

قيل : لا يلزم أن يكون البدلُ كالمبديلِ منه في جميع أحواله .

ألا ترى أن النون في « تقوم » إنما [ب ٦٥] هن عوضٌ من الضمة في « تقوم » وإن كانت النون تحتمل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألف في الوقف في قولك « رأيتُ زيدًا » إنما هي بدلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل . ولا يجوز أن تحرك الألف على وجه . وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

١ - ظ ، ش : فعوضوا .

٢ ، ٢ - ظ (والأصل في دهديت) بزيادة في بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم «مَعَايَا» إنما الألف بَدَلٌ من الياء ولا يلزم حذف الألفِ في الرفع والجر كما يلزم حذفها في «مَعَايٍ» وإنما يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ من حيث يُشَبِّهُهُ ، ويفارقُهُ من حيث يُفَارِقُهُ . وليس يلزم أن يُشَبِّهَهُ من كل وجهٍ ، وهذا محالٌ .

[ قد تجيء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره ]

قال أبو عثمان :

٢ فإن قال قائل : قد قال تعالى ٢ « ولكلٍّ وجهَةٌ هو مُوَلِّئُهَا » ٣ فوجهَةٌ هاهنا مصدرٌ ، وقد جاءت على الأصلِ ؟ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءُ بنُ حسيوةَ » وكما قالوا « ضيوان » .

١٠ وكما قالوا : .

قد علمت ذلك بناتُ البنية ٤

وكما قالوا « لَحِيحَتُ عَيْنُهُ » وقد كان ينبغي أن تكون « لَحِيَّتُ » مثل :

« رَدَّتْ ، ونَسَّتْ » .

فربَّ حرفٍ يجرُّ على الأصل ، ويكونُ مجرَّى بابه على غير ذلك .

قال أبو الفتح : قال لى ٦ أبو علي ٧ : الناس في « وجهَةٌ » على ضربين :

فمنهم من يقول : إنها مصدرٌ شَدَّتْ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقولُ

إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وِلْدَةٌ ، وإلْدَةٌ » .

١ - ظ ، ش : فإنما .

٢ ، ٣ - عن ص ، ظ : إلا آخره وهو لفظ «تعالى» فإنه ساقط من ظ . وفي هامش ظ وفي ش :

« فإن قيل فقد قال الله تعالى » .

٣ - من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .

٤ - زادت ص بعد الشعر : ( جمع اللب ) .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - لى : زيادة من ظ ، ش .



فأما من ذهبَ إلى أنها مصدر . فذهبهُ فيه ، أنه خرج عن القياس كما  
 خَرَجَ الأشياءُ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .  
 وأما من ذهبَ إلى أنها اسمٌ ، فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمِلَهُ على الشُّذوذِ  
 ما وجدَ له مندوحةٌ عنه .

[ إتمام مضارع فعل كفتح إذا كانت فاؤه « واو أو ياء » ]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت « فَعَلَّ » ممَّا فاؤُهُ واوٌ . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممت « يَفْعَلُ »  
 وأخواته ؛ لأنه لم يجتمع في « يَفْعَلُ » \* ياءٌ وكسرةٌ ، فتقول « وَجِلَّ يَتَوَجَّلُ » ،  
 وَوَجِلَّ يَتَوَجَّلُ » فهذا هو المَطْرِدُ في كلامهم الذي لا ينكسر . وكذلك إذا  
 كانت الفاءُ ياءً ؛ وكان الفِعْلُ « فَعَلَّ » فَإِنَّ « يَفْعَلُ » يَمْ ؛ وهو في هذا  
 أجدرُ أن يَمْ . إذ تمَّ في « فَعَلَّ » الذي لا يجيء « يَفْعَلُ » منه في الواو تاماً البتَّةَ .  
 وذلك قولهم : « يَنْسِ ، يَنْسِ ، يَنْسِ ، وَيَنْسِ ، وَيَنْسِ » .

قال أبو الفتح : يُريد : أن فَعَلَّ ممَّا فاؤُهُ ياءٌ ، قد تمَّ في قولك « يَسْرَ  
 يَسْرُ ، وَيَعْرَ يَسْرُ » ولم نرهم أتموا مضارع « وَعَدَّ ، وَوَزَنَّ » على وجه .  
 وإذا كان قد تمَّ مضارع « فَعَلَّ » في الياء ، مع أن مضارع « فَعَلَّ »  
 من الواو لم [ ٦٦٦ ] يَمْ البتَّةَ . يريد « يَعْدُ » فإن يَمْ مضارع « فَعَلَّ » ممَّا فاؤُهُ

١ - ظ ، ش : تخرج .

٢ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إن .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فإذا .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أَجْدَرُ. إذْ قد تمّ مضارع «فَعِيلٍ» مِمَّا فَاؤُهُ وَاوٌ فِي قَوْلِهِمْ<sup>١</sup> «وَحَلٍ يَوُحِلُّ ،  
وَوَجَلٍ يَوُجَلُّ»<sup>١</sup>.

فلهذا كان «يَتَّسِرُ يَتَّسِرُ» أَجْدَرُ مِنْ «وَحَلٍ يَوُحِلُّ» .  
وقوله : فهَذَا هُوَ الْمَطْرَدُ : يَعْنِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ . وَفِيهِ لُغَاتٌ سَنَدُ كَرَاهَا .

[ ماورد عن العرب في مضارع «وجل» ]

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب «وَجَلٍ يَيَّجَلُّ ، وَوَحَلٍ يَيَّحَلُّ» وذلك أنهم  
استثقلوا وَاوًا ساكنة بعد ياءٍ ، فأبدلوا منها ياءً ، وشبهوا هذا بـ«مَيْتٍ ، حِينَ<sup>٢</sup>  
كِرْهُوا «مَيْتٍ» وإن كان ليس مثله .

وقد قال قومٌ «يَيَّحَلُّ وَيَيَّجَلُّ» فكسروا الياءَ لتتقلب الواوُ ياءً . لأن  
الواوِ السَّاكِنَةَ إِذَا انكسر ما قبلها أُبْدِلَتْ ياءً ، نحو : «مِيرَان ، وَمِيَقَات ،  
وَمِيَعَاد» وهذا أقيس ، وفيه بُعْدٌ لِكَسْرَةِ الياءِ .

وقد قال قومٌ «وَجَلٍ يَأْجَلُّ» فجعلوها أَلِفًا لَانْفِتَاحِ ما قبلها . وكِرْهُوا الواوِ  
مع الياءِ .

قال أبو الفتح : قوله : وإن كان ليس مثله ، يريد : أن «مَيْتًا» إنما  
انقلبت وَاوُهُ لَوْ قَوَّعَ الياءِ السَّاكِنَةَ قَبْلَهَا . وَأَصْلُهُ «مَيْتٍ ، وَيَوُجَلُّ» بضد  
«مَيْتٍ» لأنّ الواوِ مِنْ «يَوُجَلُّ» هِيَ السَّاكِنَةُ وَالْيَاءُ قَبْلَهَا متحركة .

وهذا لا يُوجِبُ القلبَ ، وَلَكِنْ وَجْهَ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعُ الواوِ وَالْيَاءِ وَأَنَّ<sup>٣</sup>

١ ، ١ - زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حيث .

٣ - ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة ، والأخرى متحركة. وهذا تشبيهٌ لا يجبُ فيه القلبُ ، ولكن فيه ضرباً من التعلُّل بعد السَّماع .

وقولُه : في قول مَنْ قال « يبيِّنَجَلُّ » وهذا أقيَسُ ، يريد : أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قلبُ الواو الساكنة ياء .

- وقد ذكرت فيما مضى لمَ لمْ يكثر في كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورة .  
 ٥ . فأما مَنْ قال « يا جَلُّ » فنظير قوله قولهم : « حاحيَّتْ وعاعيَّتْ » وأصله « حِيَّحِيَّتْ ، وعِيَّعِيَّتْ » فقلبَ الياءَ أليفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة \* .  
 وقالوا « داويَّة » في « دويَّة » فقلبوا الواو أليفاً . وإن كانت ساكنة للتخفيف .  
 وقد أجاز الخليلُ مثلَ هذا في « آية » أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة ،  
 كأنها كانت « آيئةً »<sup>٣</sup> وهو أحدُ قولِي الخليلِ فيها .

١٠

[ قول الخليل فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك » ]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيدٍ النحوى قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررتُ بأخواك ، وضربت أخواك ؟ » [ ٦٦ ب ] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في « يبيئسُ : ياعسُ » أبدلوا الياءَ أليفاً لانفتاح ما قبلها .

١٥

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذى يريدُه الخليلُ في هذا الموضع ، أن الألفَ في مررت بأخواك ، وضربت أخواك « ليست بدلا من الياءِ في « ضَرَبْتُ

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : « آية » بالإدغام .

٤ - ظ ، ش : وهذا .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

أخويّتك ، ومررتُ بأخويّتك « لأنّ الألف التثنية لا تكون مُنقلبةً على وجهٍ .  
ولكته لما كان من لغته أن يقول في « ييأسُ : ياءسُ » وثبتت الألف  
٢ في قوله « قام أخواك » وجاء الجرُّ والنصبُ تترك الألفُ ٢ بحالها لا أنّه قلبها ياء .  
ثم قلب الياء ألفاً . لأنّه ٣ لو كان قلبها ياء لأقرها ياء ، لأنّه إنّما كان يقلبها  
٥ ياءً لتدلّ على النصبِ والجرِّ ، وهو ٤ إذا قلبها ألفاً بعد أن قلبها ياء ، فقد زال  
ما قصد له من إبانة علامة الجرِّ والنصب .

فمن هنا كان تتركه إيّاها ٥ ألفاً وألاً يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك ٥ ألفاً هو  
الصواب عنده .

ومن قال « ياءسُ » فينبغي أن تكون الألفُ عنده منقلبةً عن الياء . لأنها  
١٠ قد ثبتت في « ييأسُ » ٦ فإذا صار ٧ إلى المضارع ، فكأنّه قدره « ييأسُ »  
ثم قلبت الياء ألفاً .

فأمّا ألفُ التثنية ، فلم تكن ٨ قطُّ ياءً قبل الألفِ ثم انقلبتِ الألفُ عنها ،  
كما ثبتت في « ييأسُ » .

فهذا فرق ما بينهما \* ، إلا أنهم في كلا الموضعين ، إنّما هربوا من الياء إلى  
١٥ الألف خلفه الألف .

وقولته : على قياس الذين يقولون في « ييأسُ : ياءسُ » أبدلوا الياء ألفاً

١ ، ١ - ظ ، ش : الألف في « التثنية » .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لأنها .

٤ - ص : وهذا .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : ييأس .

٧ - ظ ، ش : صارت .

٨ - ظ ، ش : تك .

لانفتاح ما قبلها، يريد : أنهم قلبوا الياء من « ييَّأسُ » ألفاً ، لا ١ أنهم قلبوا الياء في « مررت بأخويك » ألفاً لما ذكرنا .

وإنما الألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء المقدرة في « ييَّأسُ » وإن كان للذين يبذلون لغتان ، حتى أنهم يقولون « ييَّأسُ » ، و« ياءَسُ » جميعاً ، فالألف في « ياءَسُ » يدلُّ من الياءِ في ييَّأسُ » في لغتهم لا محالة ، لأنهم قد نطقوا بالياء . ٥

[ قول الحجازيين : « ياتزن ، وياتمد » ]

قال أبو عثمان :

ومثله قولُ العرب من أهلِ الحجاز « ياتزنُ ، وهم ياتعدون » فرؤا من « يوتعدون ، ويوتزنون » ٢ .

والذي بدأت لك به في صدرِ هذا الكتاب هو القياس . وهذه اللغات دواخلُ ١٠

عليه ، فافهم .

[ ٦٧ ] قال أبو الفتح : يقولُ : قولهم « ياتزنُ » مثل « ياءَسُ » في أن قلبوا

الواو ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة ، وكما قلبوا الواو في « ياجلُ » وكانهم لمَّا رأوا هذه الواو في « يوجلُ » قد يُقلِّبُ ياءً في قول

من يكسِر حرفَ المضارعةَ ، وقولُ ٣ من قال « يينجلُ » ففتَح . ١٥

وقد تُقلِّبُ الواوُ في قولهم « اتزنَ » وفي قول بعض أهل الحجاز « ايتزنَ »

اجترعوا عليها فقلبوها ألفاً في الموضوعين ، مع طلب الخفة . قال مُتمِّمٌ :

١ - ظ ، ش : ( إلا ) ، وهو خطأ .

٢ - ص : يوزن .

٣ - ظ ، ش : ( ويقول ) : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فيفتح .

٥ - الواو : زيادة من ظ ، ش .

قَعِيدَكَ أَلَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَايَ قَرَجِ الْفَوَادِ فَيَسْجَعًا<sup>١</sup>  
وَيُرْوَى<sup>٢</sup> : فَأَيْجَعًا ، وَيُرْوَى : فَأَوْجَعًا .

[لمذا أعل « يطاء ، ويسع » وأمثالهما كما كان على « فعل يفاعل »]

قال أبو عثمان :

• فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالُوا : « وَآلِي الْأَمِيرِ بَيْلَى » و « وَسِعَ الشَّيْءُ فَهُوَ يَسْعُ »  
و « وَطِئَ فَهُوَ يَطُّ » . فَإِنَّ الْخَلِيلَ زَعَمَ أَنَّ هَذَا جَاءَ فِي الْمَعْتَلِّ عَلَى « فَعِيلَ  
يَفْعِلُ » . كَمَا قَالُوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصلُ « يَسْعُ : يُوسِعُ » فَلَزِمَ الْوَاوَ الْحَذْفُ كَمَا لَزِمَهَا فِي « يَعِدُ »  
فَحُذِفَتْ ، ثُمَّ فَتَحَتْ السِّينُ فِي « يَسْعُ » وَالطَّاءُ فِي « يَطُّ » لِأَنَّ الْعَيْنَ وَالْهَمْزَةَ  
مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ . ١٠

وَحُرُوفُ الْخَلْقِ إِذَا كُنَّ لَامَاتِ الْفِعْلِ ، فَتُحْسِنُ لَهَا مَوْضِعُ الْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ  
يَفْعَلُ ، فَإِذَا كَانَتْ حُرُوفُ الْخَلْقِ عَيْنَاتٍ ، فَتَحْسِنُ أَنْفُسَهُنَّ أَيْضًا . وَرَبَّمَا  
جَاءَ الْفِعْلُ وَهُنَّ فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ .

ولهذا موضعٌ سوى هذا : فذلك<sup>٣</sup> الذي مَنَعَ مِنْ تَفْسِيرِهِ .

١٥ قال أبو الفتح : إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه ، لأنه قد تقدم من  
قوله : أَنْ فَعِيلَ ، إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَآوًا ، أَتَمَّتْ « يَفْعَلُ » وَأَخْوَاتِهِ .  
يقول : فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا أَتَمَّوْا فِي « يَسْعُ ، وَيَطُّ » ، وَيَلِي « إِذَا الْمَاضِي مِنْهَا »  
عَلَى « فَعِيلَ » ؟ .

١ - تحته في ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ - ظ ، ش : فيروى .

٣ - ظ : فذلك .

٤ - ظ : ( منها ) . وهو خطأ ، لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال

فاحتج بما ذكره عن الخليل ، من أنه جاء على « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » فصار حاله إلى مثل حال « يَعِدُ » من وقوع واوه بين ياء وكسرة .  
وقد جاء ممّا فاؤه واوٌ على « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » قولهم : « وثيق يَثِقُ ،  
ووميق يَمِيقُ ، ووريم يَرِمُ ، وورث يَرِثُ ، ووكيه يَلِهُ ، ووفيق يَفِيقُ ،  
ووحير صدره يَحِيرُ <sup>١</sup> » ويوحرر جميعا ، و«وغير يَغِيرُ ويوغر» أيضا ، و«وغيم  
يَغِمُ ويوغم» أيضا <sup>٢</sup> ووريت النار تَرِي » والفتح في ورت <sup>٣</sup> أكثر .

وقولهم : « وثيق يَثِقُ ، ووريم يَرِمُ ووكيه يَلِهُ » <sup>٤</sup> [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممّا لا يستعدى دلالة على صحة ما تذهب إليه في أن حذف الواو ، إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة ، لالما يذهب إليه الفراء ، من أنها تحذف من الفعل المتعدى وحده نحو : « وعدّ يعِدُ » .

فأمّا قولهم : « يَطَأُ ، ويسعُ » فإنما حذفت الواو ؛ لأن أصل حركة السين والطاء ، الكسر ، ولما الفتحة عارضة لأجل حرف الحلق .  
ويدل على ذلك أيضا <sup>٥</sup> أن أصل حركة العين ، الكسر دون الفتح ، ظهور .  
الكسرة ، بحيث لا حرف حلق ، نحو : « ولي يَلِي ، ووريم يَرِمُ » .

وكأنه إنما جاءت ممّا فاؤه واوٌ ، حروف صالحة على « فَعِلَ يَفْعِلُ » ،  
لتحذف الواو هرباً من <sup>٦</sup> استئناهم لها <sup>٧</sup> لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذفها ،  
وبعداها فتحة من أصل البناء ، فجاءوا بها على « فَعِلَ يَفْعِلُ » لتحذف

١ - صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - « في ورت » : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : « ووطى يطأ » .

٥ - « ذلك أيضا » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : استئناها .

الواو ، كما قال الآخرون « يَسْجَلُ ، وياجَلُ » هرباً من الواو . وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

٥ ويؤكدُ ذلكُ شَيْءٌ آخَرُ ، وهو أن جميع ما في كلامهم من « فَعِيلَ يَفْعِلُ » في الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَعِلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعِلُ » أيضاً ، نحو قولهم « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ ، وَيَبِسَ يَبْسُ وَيَبْسُ ، وَيَتَسَّسُ وَيَتَسَّسُ » .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما ٢ الأصل وهي ٣ الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسر ٤ .

فانقصارهم بما كانت فاؤه واواً ، في أكثر ما ذكرنا على « فَعِيلَ يَفْعَعِلُ » دلالةٌ على أنهم معنيون بالكسرة . وإنما عُنُوا بها لتُحذَفَ الواوُ .

١٠ ألا ترى أن الياءَ أَخْتُ الواوِ . وقد أجازوا في مضارع « يَبْسُ وَيَتَسَّسُ » الفتحَ والكسرَ جميعاً . ولم نَرَهُمْ فعلوا ذلك في « يَرِمُ وَيَرِثُ » بل ألزموه الكسرَ حفاظاً على الكسرة التي عنها يجب حذفُ الواوِ المستثقلة . وقولُه : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فيه على الأصل .

١٥ يُريدُ بذلكُ « هَتَيْاً يَهِي ٧ \* » وزأر الأسدُ يَزِيرُ ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ ، وَنَحَلٌ يَنْحَلُ » ونحو ذلك .

١ - ١ - ظ : ( يدلك ذلك ) . وش : ( ويدلك على ذلك ) .

٢ - ظ : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وهو .

٤ - ظ ، ش : الكسرة .

٥ - ظ ، ش : الكسرة .

٦ - ظ ، ش : به .

٧ - ظ ، ش : ( هتأهناً ) .



[يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل » ]

قال أبو عثمان :

١ وإذا كانت الواو فاء<sup>١</sup> ، وكان الفعلُ على « فَعْعَلٌ يَفْعَعُلُ » جاء على

أصله .

- وذلك قولهم : « وَضُوْا يَوْضُوْا ، وَوَطُوْا الدَّابَّةُ يَوْطُوْا » فهذا يجرى مجرى
- « ظَرَفٌ يَظْرَفُ » فأجر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله .

[ ٦٨ ] قال أبو الفتح : سألتُ أبا عليٍّ وقتَ القراءةِ عن هذا ، فقلتُ : هَلَّا حُدِفَت الواو من « يَوْطُوْا وَيَوْضُوْا » لوقوعها بين ياء وضممة كما حُدِفَت في يَبْعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرةٍ على أن الضمة أثقلُ من الكسرة ؟

- فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم يُحْدَفْ واؤه ؛ لأنَّ باب « فَعْعَلٌ » لا يأتي
- مضارعهُ إلاَّ على بناءٍ واحدٍ وهو « يَفْعَعُلُ » نحو : « ظَرَفٌ يَظْرَفُ ، وَشَرَفٌ يَشْرَفُ » .

وما كان على « فَعْعَلٌ » فإنَّ مضارعه يَخْتَلِفُ ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ » .

- ١٥ فلما كان مضارع « فَعْعَلٌ » يَخْتَلِفُ ، جاز حذف الواو فيه ، نحو : « يَبْعِدُ » ولَمَّا كان مضارعُ « فَعْعَلٌ » لا يكون إلا على « يَفْعَعُلُ » لم تُحْدَفْ فاؤه<sup>٢</sup> لثلاثِ يَخْتَلِفُ البابُ . وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يَجْرِي مجرى « ظَرَفٌ يَظْرَفُ »<sup>٣</sup> أى لا يَخْتَلِفُ كما لا يَخْتَلِفُ « ظَرَفٌ يَظْرَفُ »<sup>٣</sup> وَشَرَفٌ

١ ، ١ - ظ ، ش : فإذا : وفي هامش ظ أمامها : فإذا كانت الفاء واوا . ومعنى العبارتين واحد .

٢ - ظ ، ش : واوه .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يَشْرَفُ» ولكنه لم يَلْخِصْهُ تلخيصَ أبي عليّ . ولمثل هذه المواضع يُحْتَاجُ  
- مع الكُتُبِ - إلى الأستاذين .

[ يجيء مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول ]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » يُتَمُّ أَيضًا ، وذلك نحو :  
٥ « وَعِدَ يُوْعَدُ ، وَوَزَنَ يُوَزَنُ » .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ « يُوْعَدُ : وَيُوَزَنُ » ونحوهما ؛ لأنَّه جَرَى جَرَى  
« يَوْجَلُ » و « يَوْحَلُ » بانفتاح عينه . وكذلك قوله تعالى : « لم يَلِدْ ولم  
يُولَدْ » فحذفت من « يَلِدُ » للكسرة ، وثبتت في « يُولَدُ » للفتحة .  
وفيه علّة أخرى مع هذه ، وهو أن مضارع « فَعِلَ » لا يكون إلا على  
١٠ « يُفْعَلُ » نحو : « ضَرِبَ يَضْرَبُ » فجرى ذلك جَرَى « شَرَفَ يَشْرَفُ »  
في لزوم مضارعه وزنًا واحدًا فصحت في « يُوْعَدُ » كما صحت في « يَوْطُوُ »  
لئلا يختلف الباب ، وهذا مُنْتَزِعٌ من قول أبي عليّ في « وَضُوُ » و « يَوْضُوُ » .

١ - ذلك زيادة من ظ ، ش .

٢ - الآية ٣ من سورة الإخلاق ١١٢ .

٣ - ظ ، ش : يوطأ .

٤ - ظ ، ش : يوطو .

قال أبو عثمان<sup>١</sup> :

## باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات<sup>٢</sup>

وسأذكر من ذلك ما تستدلُّ به على ما يتردُّ عليك إن شاء الله ، تقول في « فَعِيلَ » من « وَعَدَ » : وَعِدَ وكذلك « فُعِلَ » من « وَزَنَ : زُرِنَ »<sup>٣</sup> وكلُّ ما كانت فائؤه واوًّا لا تُبالي ، أمِن « فَعَلَّ » كان ، أم من<sup>٤</sup> « فَعِلَ » ، أم من<sup>٥</sup> « فَعَلَّ » إذا مثَلتُه ، وإن<sup>٦</sup> كان « فَعُلَّ » لا يتعدى ، وإن شئتَ هَمَزتَ الواو فقلتَ : « أُعِدَ ، وَأُزِنَ » وكلِّمَا \* انضمتَّ الواو من [٦٨ب] غيرِ عِلَّةٍ فهِمَزُهَا جَائِزٌ في أَى مَوْضِعٍ كَانَتْ ، إِلا أَن تَكُونَ لَما وتكون<sup>٧</sup> ضَمَّتْهَا إِعْرَابًا أو تَكُونَ واوًّا انضمتَّ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ نحو : « وَلا تَتَسَوَّأِ الْفَضْلَ بَيْنِكُمْ<sup>٨</sup> » و « لَتُبْلَوْنَ في أُمُورِكُمْ<sup>٩</sup> » فإن هَمْزَةَ هَذِهِ الواو لا تَجُوزُ ؛ لأنَّ الضَمَّةَ لِعِلَّةٍ وَليست الضَمَّةُ أَصْلًا .

[ بناء « فعل » للمجهول ]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تَبِينِي « فَعُلَّ » للمفعول ، ولكن لا يكون المفعولُ مفعولًا صحيحًا \* وذلك نحو<sup>١٠</sup> قولك : « ظَرِفَ<sup>١٠</sup> في هذا المكانِ ؟ »

١ - ورد : قال أبو عثمان : في الأصل بعد . العنوان : باب من مسائل الخ .

٢ - ش : فاءان .

٣ - وزن : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٦ - ظ : وإذا .

٧ - لا ما وتكون : ساقط من ش .

٨ - الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .

٩ - الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .

١٠ ، ١٠ - ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقولُ : « قد انقُطِعَ بالرجلِ » ، وكلُّ فِعْلٍ لا يَتَعَدَّى فهو مُتَعَدٌّ إلى الظُرُوفِ<sup>١</sup> وبِحُرُوفِ الجُرِّ ، فإذا كانَ كذلكَ جازاً أن تقيمَ الظُرُوفَ والجَرَ والمَجْرُورَ مَقَامَ المَفْعُولِ به ، وإنما يريدُ أبو عثمانَ أن<sup>٢</sup> « فِعْلٌ » لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ به ، نحو « زَيْدٌ و عَمْرٍو » .

[ همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض ]

• وَجُمْلَةُ القَوْلِ في هذه الواوِ أنها متى انضمتَ ضمّاً لازماً غيرَ عارضٍ .  
فهمزها جائزٌ حَسَنٌ ، نحو : « أُعِدَّ » في « وُعِدَّ » و « أُزِنَ » في « وُزِنَ »  
و « أدُورٍ » في أدُورٍ » و « سُرْتُ سُوراً » في « سُورٍ » \* ومنه قولُه تعالى :  
« وإذا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ » في « وَقِيَّتَتْ » وهي « فُعَلَّتْ » من الوقت .

وقالوا<sup>٦</sup> : « أُجوهٌ » في « وُجوهٌ » ولم يَجُزْ مثلُ هذا في قولك : « هذه  
دَلُوٌ » ؛ لأن الضمَّةَ عارضةً يُزيلُها النَّصْبُ والجُرُّ وكذلك قولُك : « لُوٌ  
انطَلِقَ بزَيْدٍ لُكانَ كذا وكذا » ، فالضمَّةُ في الواوِ لَيْسَتْ لازمةً<sup>٧</sup> لأنها  
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ولا تَتَوَهَّمُها حَرَكَةُ الهمزة إذا قلتَ : « انطَلِقَ » \*  
لأن هذه الهمزة لا تثبتُ في الوصل .

١ - ظ ، ش : الظرف .

٢ - ص : وحروف .

٣ - أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٥ - « في وقتت » : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : قال .

٧ - ورد في هذا الموضع بين كلمتي ( لازمة ) و ( لأنها ) ما يأتي ( لأنها ليست لازمة ) وهي زيادة لاحاجة إليها .

وكذلك قولك : « قام أبوك أو أمك » ، فيمن حذَفَ الهمزة من « أم » ؛ لأنَّ الحركة عارضةٌ ، وإنما هي للهمزة ويُرْزِلُهَا التَّحْقِيقُ ٢ . فلما لم تكن الحركة لازمةً لم يُعْتَدَ ٣ بها وخفَّت . ونظيرُ \* هذا ، قولهم : « ردَّ وارْدُدْ » فإذا صاروا إلى التَّشْنِئَةِ فكلُّهُمْ يقول « ردَّا » ولا يُظْهِرُ التَّضْعِيفَ \* كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ متحرِّكَيْنِ .

وهم يقولون اردد الرجل وامدد الحبل ؛ لما كانت حركة الدال الثنائية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين بمنزلة ضمة واو « ولا تنسوا الفضل بينكم ، واشتروا الضلالة » وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه « اشتروا الضلالة » بالضم « واشتروا الضلالة » بالكسر « واشتروا الضلالة » بالفتح ، والحركات كلها لالتقاء الساكنين ٤ ، فمن ضمَّ فدلَّيلاً تُشْبِهُهُ هذه الواو الواو التي في نحو قولك : « لو انطلقت لكان كذا وكذا » ومن كسَرَ فعلى أصل [ ٦٩ ] حركة التيقاء الساكنين . ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخصتها . والهمز في هذه الواو\* لا يجوز كما جاز في « أفتت » لأن الحركة غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين .

فإن قيل ٥ : ولم اطررد الهمز في الواو المضمومة ؟  
 قيل : لأن الضمة قد تجرى مجرى الواو وهي واو صغيرة كما أن الكسرة ياء صغيرة والفتحة ألف صغيرة ، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كن مدات ، نحو « رسالة » ، وصحيفة ، وعجوز ٦ .

١ - ظ ، ش : نام .

٢ - ش : التخفيف .

٣ - ظ : بتعد : وهو خطأ .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .

٦ - قيل : ساقط من ظ .

٧ - ظ ، ش : عجوزه .

وقد تُحذفُ الواوُ للجزمِ كما تُحذفُ الضمَّةُ في قولك : « لم يَنْغزُ ، ولم يَدْعُ » فجرى ذلك مجرى « لم يَضْرِبُ » فلمَّا كانت الحركة مَضارعةً للحرف هذه المضارعةُ ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْنِ ، فجاز هَمْزُهَا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ هَمْزُ جَمْعِ « واصلةٌ » إذا قلتَ : « أوَاصِلٌ » وأصلُهَا في التقديرِ « أوَاصِلٌ » ، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ ، فتَلَزَمُ الهَمْزُ لاغيرَ ، بل لما كانت الواوُ المضمومةُ مشبَّهةً للواوَيْنِ جاز فيها الهَمْزُ وتركه ولم يكن في ثِقَلِ الواوَيْنِ فتَلَزَمُ الهَمْزُ ٢ . وهذا هو القياسُ ليكونَ بينَ المشبَّهِ والمُشَبَّهِ به فصلٌ \* لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ ، ولو كان إيَّاهُ لما \* كان مُشَبَّهًا بِهِ .

ألا ترى أن ما لا ينصرف إنما منيع الصِّرفِ لمشاَبَهَتِهِ الفِعْلِ . ، فمُنِعَ ما لا يكونُ في الفِعْلِ وهو الجرُّ والتَّنوينُ ثم مع ذلك لا يَبْلُغُ أن يكونَ كالفِعْلِ من جميع وجوهه .

ألا ترى أن حروفَ الجرِّ تدخلُ عليه ، ويكونُ ٣ فاعلاً وغيرَ ذلك ممَّا هو مُخْتَصٌّ بالأَسْمَاءِ وغيرُ جائِزٍ بالأَفْعَالِ .

[ جواز همز الواو المضمومة ضمًا لازماً إذا كانت حشواً ]

فإن قيل : فإن الواو المضمومة ضمًا لازماً إذا وقعت حشواً غير أول : جاز هَمْزُهَا نَحْوُ : « أدورُ ، وأسوقُ » ٤ ولا يجوز ذلك في الواوَيْنِ إذا وَقَعْنَا حَشْوًا .

ألا ترى أنك تقولُ في التَّسْبِ إلى « نَوَى ، وطَوَى : نَوَوَى ، وطَوَوَى »

١ - ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ويكون : غير واضح في ص .

٤ - ظ ، ش : سوق .

فلا تَهْمِزُ وإنِ اجْتَمَعَتْ واوَانِ فقد صارَ إِذَا يَجُوزُ في الواوِ المضمومةِ \*  
المُشَبَّهَةِ<sup>١</sup> بالواوِينِ \* ما<sup>٢</sup> لا يَجُوزُ في الواوِينِ \* . فها تُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ الواوُ  
المضمومةُ لم يَجِبْ هَمْزُها من حيث كانت مُشَبَّهَةً بالواوِينِ لِما أَرَيْتُكَ .

قيل : لأن الواوِينِ لا يَجْتَمِعَانِ أَوْلَا إِلا [٦٩ ب] وإِحْدَاهُمَا زائِدَةٌ فلمَّا اجْتَمَعَا  
وَإِحْدَاهُمَا زائِدَةٌ أَلْزَمُوها الهمَزَ ، وشُبِّهَتْ المضمومةُ بها فجازَ هَمْزُها ؛  
لأن الضمَّةَ زائِدَةٌ ، وجازَ إثباتُها ؛ لأنه لا تَبْلُغُ الحِركَةُ أَنْ يَكُونَ لها حُكْمُ  
الحَرْفِ . التام .

[ واو « نوى » ونحوه من الأصل ]

فأما « نَوَوِيٌّ » ونحوه ، فواوُه من الأصل ، وإِحْدَاهُمَا<sup>٣</sup> بَدَلٌ مِّنْ بَدَلٍ<sup>٤</sup>  
من الأصل ، وعلى كَيْلٍ حالٌ فَلَيْسَتْ زائِدَةٌ ° فلم يُكْرَه اجتماعُ هاتين الواوِينِ  
ونحوهما ؛ لأنَّه لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا زائِدَةٌ ° ، هذا مع أَنَّ التَّغْيِيرَ إلى الأَطْرَافِ أُسْبِقُ  
منه إلى الأَوْسَاطِ .

ألا ترى أَنهم هَمَزُوا « أَوَائِلَ » لِقُرْبِ الواوِ مِنَ الطَّرْفِ ، ولم يهَمْزوها في  
نحو : « طَوَاوِيسٍ » لِبُعْدِها منه ،

وقولُ أَبِي عُثْمَانَ ، ولا تُبَالِي أَمِينٌ فَعَلَّ كانَ أَمٌ<sup>٦</sup> « فَعِيلٌ » أَمٌ<sup>٧</sup> « فَعَلٌ »  
إِذا مُثَلَّتْ ، وإن كانَ « فَعَلٌ » لا يَتَعَدَّى . يَدُلُّ أَنَّ التَّمْثِيلَ لِلأَرْتِياضِ  
في الصَّنْعَةِ غيرُ مَكْرُوهٍ ولا مَحْظُورٍ ؛ وإِنما المَحْظُورُ من ذلك أَنَّ تَبَيَّنَ مِثْلالاً تُرِيدُ  
اسْتِعْمالَهُ في تَنْثُرٍ أو نَظْمٍ ، فحينئذٍ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذلك المِثْالُ إِلا مَقْيِسا على  
أَحَدِ أَمْثالِهِم المَطْرُودَةِ المشهُورَةِ .

٢ - ظ : ما .

١ - ظ ، ش : « التي هي مشبهة » .

٣ - ظ ، ش : أو إحداهما .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - من بدل : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٧ - في ظ ، ش : أو ، في الموضعين .

[ لا يهمز نحو « يسر ، ويمن » ]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت « فَعِيلَ » من الياءِ التي هي فاءٌ لم تُهْمَزِ الياءُ \* . وذلك قولهم :  
« يُسِيرَ ، وَيُمِنَ » . وقال أبو علي : « يُسِرُّ ، وَيُمِنُّ » والأوّل أشبههُ ؛ لأنَّ  
الضمة في الياء أخفُّ منها في الواو . ٥

قال أبو الفتح : إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون  
الياءُ المضمومة بمنزلة اجتماع الواوِ والياءِ ، وهذا لم نَرَهُمْ هَمْزَوْهُ . ألا تراهُم  
قالوا : « وَيَلُّ ، وَيُوحُّ ، وَيُوسُّ ، وَيُوسُّ » فلم يَهْمَزُوا شيئاً من ذلك ، لأنَّه  
لم يجتمع فيه واوان .

وقالوا فيما سبقَتْ ياؤُهُ « يَوْمٌ وَيُوحٌ » في اسمِ الشَّمْسِ كذا يَرَوِيهِ النَّاسُ  
وكذا<sup>١</sup> رأيتُهُ بخطِ أبي العباس محمد بن يزيد \* رحمه الله بالياء<sup>٢</sup> . ١٠

<sup>٣</sup> وحكى عن ابن الأنباري<sup>٣</sup> أنه قال : هو بالياء ؛ وكان يقول فيه :  
« بوحٌ » فردّ عنه غيرَ دَفْعَةٍ فقال<sup>٤</sup> : هكذا وجدته في كتابي . والغلطُ إلى<sup>٥</sup>  
الواحد أسرعُ منه إلى الجماعة .

فلمّا كانتِ الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أولاً ولم يجبِ الهمزُ بلّ لم يَجْزُ كانتِ  
الياءُ المضمومةُ أبعدَ مِنْ جوازِ الهمزِ فيها وانضافَ إلى أن الياءَ ليست ١٥

١ - ظ ، ش : وكذلك .

٢ - رحمه الله بالياه : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : حكى ابن الأنباري .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - ظ ، ش : في .



[٧٠] في ثِقَلِ الواوِ اختلافُ الحرفين في : «يَوْمٍ ، وَيَوْمٍ» وعدمُ التضعيفِ المكروه في أوّل الكلمة فلم يَجْزُ الهمز .

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولاهما]

قال أبو عثمان :

- وإذا اجتمعت واوان في أوّل كلمةٍ فلا بُدَّ من هَمْزِ الأُولى منهما ، وذلك  
 أنكَ لو بَنَيْتَ مَثَلِ « كَوَوَكَبٍ أَوْ كَوَوَثِيرٍ » من « وَعَدَدٌ ، وَوَزَنٌ » كنت تقول :  
 « أُوْعَدُّ وَأُوْزَنُ » وأصل هذا « وَوَعَدُّ ، وَوَوَزَنُ » ولكنّ التضعيفَ في أول  
 الكلمة لا يكادُ<sup>٢</sup> يكونُ فكَتَرِهَا تَرَكَ الواوين لذلك .

[ التضعيف في أول الكلمة قليل ]

- قال أبو الفتح : اعلم أنّ التّضعيفَ في أوّلِ الكلمةِ عزيزٌ قليلٌ ، وإنما  
 جاءت<sup>٣</sup> منه أحرفٌ معلومةٌ ، نحو : « دَدَنٍ \* وَكَوَوَكَبٍ » ، وأكثرُ ما يجيئُ<sup>٤</sup>  
 بالفصلِ بينَ الحرفينِ نحوُ : « دَيْدَنٍ ، وَدَيْدَبُونٍ ، وَدَوْدَرِيٍّ » فلمّا قلّ التضعيفُ  
 بالحروفِ الصّحاحِ في أوّلِ الكلمةِ امتنع في الواوِ لِثِقَلِهَا ، فمن هُنَا وَجَبَ الهمزُ  
 في « أُوْعَدُّ ، وَأُوْزَنُ » .
- ولو جمعتَ « واقِدًا » لقلتَ : « أواقِدٌ » وأصله : « وواقِدٌ » فهمزت الأُولى  
 لاجتماعِ الواوين \*

١ - ظ : واختلاف .

٢ - يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : جاء .

٤ - ص وهامش ظ : يجيئ . وظ ، ش : يكون .

ومِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا<sup>١</sup> لَقَدْ وَقَّتِكَ الْأَوَاقِ  
فَالْأَوَاقِ<sup>٢</sup> جَمْعُ «وَأَقِيَّةٍ»، وَأَصْلُهَا «وَوَاقٍ» فَهَمْزَاتِ الْأَوَّلَى، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا  
«بِأَوْعَدٍ، وَأَوْزَنٍ» هَذَيْنِ لَصَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ «فَوُعِيلٌ» بِمَنْزِلَةِ «كَنْوُثَرٍ».

[ إن كانت ثانية الواوین فی أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها ]

قال أبو عثمان :

فإن كانت الواو الثانية ممددة كُنت في الأولى بالخيار : إن شئت همزت  
الأولى وإن شئت لم تهميز ، نحو : « فُوُعِيلٌ » من « وَعَدَدٌ » تقول « وُوُعِدْتُ »  
ومثله قوله تعالى : « ما وُورِيَّ عنهما من سوءاتهما » ، وإن شئت همزت ،  
وليس الهمز من أجل اجتماع الواوین \* في أول الكلمة ، لو كان كذلك لم يجز  
إلا الهمز \* ، ولكن لضمة الواو يجوز الهمز ، ومثل ذلك قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ :  
« وإذا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ »<sup>٦</sup> ، والأصل عندنا<sup>٧</sup> « وَقُتَّتْ » لأنها « فُعَلَّتْ » من  
الوقت ، ولكنها أُلزِمَتْ الهمز لانضماميها ، ولو كانت في غير القرآن لكان  
تسرك الهمز جائزا .

قال أبو الفتح : معنى قوله : إن كانت الثانية ممددة : يعني أن تكون ، أكسنة  
قبلها ضمة وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف<sup>٨</sup>.

١ - ظ ، ش : ياعدي .

٢ - ظ ، ش : والأواق .

٣ - وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .

٤ - من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .

٥ - ش ، ظ : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .

٦ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٧ - عندنا : ساقط من ش .

٨ - ظ ، ش : الألف .

فانقلبةً عن الألفِ نحو قولك في « واعدَ ١ ، وواعدَ » .

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بينائك من « واعدَ » مثل « حوقلَ ، وبسِطَرَ :  
أواعدَ وواعدَ » همزُ الأولى [٧٠ ب] في « أواعدَ » لاجتماع الواوَيْن وتَقَرُّها  
في « وواعدَ » لأنه لم تجتمع واوان .

٥ فإن بنيتَ الفِعْلَ للمفعول قلتَ فيهما جميعاً : « وواعدَ » فجَرَياً مجرَى الفِعْلِ  
من فاعلٍ من « واعدتَ » إذا قلتَ « وواعدَ » كما جرى حوقلَ « وبسوطَرَ »  
مجرى « قوتلَ ، وشوتِمَ » ؛ لأنهما محمولان على « فاعلَ » لانضمام ما قبل الواوِ  
وسكونها \* .

فإذا اجتمعتِ الواوان هكذا \* لم يجب قلبُ الأولى \* لاجتماعيهما ؛ لأن

الثَّانِيَّةُ ٢ \* مَدَّةٌ ؛ فجرتَ مجرَى أليفِ واعدَ ؛ فكما لا يجوزُ همزُها في « واعدَ » ١٠  
كذلك لم يجب ٣ همزُها في « وواعدَ » ولكن إن شئتَ همزتها لأنها مضمومة \* .  
فأمَّا إن ٤ كانت الواوُ الثَّانِيَّةُ من أصلِ الكلمةِ همزتِ الأولى لاحتمالِ .

ألا ترى إلى قولهم « الأولى » في تأنيث « أول » ، ألزموه الهمز ؛ لأن  
الواوِ الثَّانِيَّةُ \* عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصادِ مِن ٥ « القُصُوي » والنُّونِ من  
« الدُّنيا » وليست منقلبة عن أليف .

١٥ وتقولُ إن الواوِ الثَّانِيَّةُ في « وورِي » إنما هي مُنْقَلِبَةٌ عن أليفِ « وارى »  
فلم يجب همزُ الأولى ؛ لأن الثَّانِيَّةُ غيرُ لازمة .

١ - ظ ، ش : أواعد .

٢ - ظ ، ش : الثلاثة .

٣ - ظ ، ش : لم يجز .

٤ - ظ ، ش : إذا .

٥ - ظ ، س : في .

٦ - ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت « وارى »  
فزالت الثانية ؛ وإن شئت همزت لانضمام الواو .

وقوله في « أقتت » ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها ، ليس يعنى به أن  
الضم موجب للهمز ، بل يريد أنه مجوز للهمز ؛ لأنه قد بين هذا في أول  
الفصل \* ، فيقول : <sup>١</sup> إنها ألزمت الهمز لانضمامها <sup>٢</sup> في أكثر الأمر وإن كان  
ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ؛  
على أن أبا عمرو قد قرأ « وقتت » بلا همز .

[ قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها ]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فجراها مجرى سائر الحروف إلا في أشياء  
سأذكرها لك إن شاء الله ؛ تقول في « مفعيل » من « يئس » « مؤيس »  
فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك « موقين » ، ومويسر » لأنهما من  
« أيسر » ، وأيقن » فعلت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها كما أبدلت الواو  
ياء لانكسار ما قبلها في « ميزان » ، وميقات » فهذا سبيل الياء هنا ، لها  
علة <sup>٣</sup> خاصة ستذكر إن شاء الله .

قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب مالاخفاء  
به ، ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجرى على الواو من الحذف  
والتغيير ، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلائها  
[ ٧١ ] أولا فأخرجها من حكمها . واعلم أنها تجرى مجرى الصحيح في أكثر الأمر

١ - ظ ، ش : ويقول .

٢ - لانضمامها : زيادة من ظ ، ش .

٣ - علة : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به مما ذكره<sup>١</sup> ومما سياتى به لتماز الياء من الواو في هذا الموضع إلا فيما يُشاركها ؛ فيه وتتخلص منها، وإنما وجب قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضمت ما قبلها ؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها كما انقلبت في « ميزان » الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضعفها بالسكون .

يدلُّك على ذلك أنها إذا تحرَّكت جرت على أصلها وذلك قولك « مَيِّقِنُ »<sup>٥</sup> فتثبت ياءٌ ، وكذلك « حَوْلٌ » و « طَوْلٌ » صحَّت الواو وإن انكسر ما قبلها ، لأن الحركة في الحرف تُقويه والسكون يضعفه .

ألا ترى أنك تقول « عَنَسَبٌ » ، و « شَنَبٌ » فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعها ساكنةً قبل الباء فإذا تحرَّكت صحَّت ، وذلك قولك « عِنَبٌ » و « شَنَبٌ » .

١٠ [ لو بنيت مثل « يفعل » من وعد « ويس » لم يغير ]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « يَعْسُوبٌ » من « وَعَدَ » لقلبت « يَوْعُودٌ » وكذلك من « يَسُوسَ : يَيْشُوسُ » لا تُغَيِّرُ واحدةً منهما لأنه لم يجي أمرٌ يَغْسِرَانِ له .

قال أبو الفتح : يقول : لم تجتمع في أول « يَوْعُودٍ » ولا « يَيْشُوسٍ »<sup>١٥</sup> واوان فتهمز الأولى كما همز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً .

[ ماذا تصنع لو بنيت مثل « فعلول » منهما ]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « عَصْفُورٍ » لقلت « وَعُدُودٍ » إلا أنك إن شئت همزت الواو الأولى<sup>٢</sup> لانضمامها .

١ - ظ ، ش : انقلاب .

٢ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بَنَيْتَهَا<sup>١</sup> من « يَتَّسِسُ » لقلت « يُؤَسُّوسُ » فضممت الياء وأسكنتَ  
الهمزة حتى يكونَ الوزنُ واحداً، فما سئِلتَ عَنَّهُ فعَلَى هذا مجْرَاهُ فَأَجْرِهِ عَلَى  
مَا أَجْرَتْهُ الْعَرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوَازِ هَمْزَةِ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ فَلِذَلِكَ جَازَ  
في « وَعُدُّودٌ : أَعْدُودٌ » وَلَا<sup>٢</sup> يَجُوزُ أَنْ تُهَمَّزَ الْيَاءُ فِي « يُؤَسُّوسٌ » لِأَنَّ  
الضَّمَّةَ فِي الْيَاءِ أَخْفُ مِنْهَا فِي الْوَاوِ .

[ بناء « افتعل » وما تصرف منه مما فاؤه واوا أو ياء ]

قال أبو عثمان :

واعلم<sup>٣</sup> أَنَّ « افْتَعَلَ ، وَمُفْتَعِلًا » وَكُلُّ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ إِذَا بَنَيْتَهُ مِمَّا فَاؤُهُ وَوَاوُ  
أَوْ يَاءٍ فَأَكْثَرَ الْعَرَبِ وَهِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الشَّائِعَةُ يُبَدِّلُونَ مَكَانَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ  
تَاءً ثُمَّ يُدْعِمُونَهَا فِي التَّاءِ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « اتَّزَنَ ، وَيَتَزَنُ ، فَهُوَ  
مُتَزِنٌ » .

وَكَذَلِكَ الْيَاءُ تَقُولُ « اتَّأَسَّ » فَهُوَ « مُتَّسِسٌ » [ ٧١ ب ] وَ « يَتَّسِسُ »  
وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا لَوْ بَنَيْتَهُ مِنْ « وَجَلَ ، وَوَضُؤٌ » لَقُلْتَ « اتَّجَلَلَ ، وَاتَّضَأُ » .  
وَإِنَّمَا فَعَلُوا هَذَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي هَذَا مِنْ قِبَلِ أَنَّهُمْ لَوْ تَرَكَوهُمَا عَلَى أُصُولِهِمَا  
تَسْبَعًا مَا قَبِلَهُمَا \* وَكُنْتَ تَقُولُ « يَاتَّسِسُ ، وَيَاتَّزِنُ ، وَمُوتَّزِنٌ ، وَمُوتَّسِسٌ »  
وَتَقُولُ إِذَا أَمَرْتَ « ائْتَسِسْ ، وَابْتَرِنُ » فَكَانَ ذَلِكَ يَشْقُلُ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ

١ - في ظ ، ش : بنيت .

٢ - ظ ، ش : لا .

٣ - ظ ، ش : اعلم .

٤ - والياء : ساقط من ش .

٥ - فوق الواو من : « ويقول » . في ظ : كما .

الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف ، والحركاتُ فيهما <sup>١</sup> مستثناةٌ - وسنين ذلك إن شاء الله - فأبدلوا مكانهما <sup>٢</sup> حرفاً أجلدَ منهما مخرجهُ من مخرجِ الذى بعده ليثبتَ على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخفَ عليهم من أن يتبعها ما قبلتهما .

قال أبو الفتح : يقول : لما كان تركُّهم الياءِ والواوِ في « افتعل » غيرَ مدغمين <sup>٣</sup> يلزمُ منهم قلبُها تارة كذا وتارة <sup>٤</sup> كذا ؛ أرادوا إبدالها حرفاً أقوى منهما يؤمن انقلابه فقلبا <sup>٥</sup> إلى لفظٍ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا : « اتزن ، واتأس » .

ومعنى قوله : إن الواو والياءِ ليستا كسائر الحروف ؛ لأنك لو قلت :

١٠ في قافية « خير » وفي قافية « شر » لم يجز لكان الياءِ في « خير » وذلك أن الواو والياءِ أُخْتان للأليفِ ومشبَّهتان بهما لما فيهما من المدِّ ، ولذلك جعلوهما أرداداً قبلَ حرفِ الرَّأوى ، نحو قول قطريِّ بن الفُجاءة :

من الخفِّراتِ البيضِ لم أرمثلها شفاءً لذى داءٍ ولا لِسَقِيمِ  
وكذلك قولُ امرئ القيس :

١٥ قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحملينى جرداءُ معروقةَ اللحيينِ سُرحوبُ  
فالياءُ في « سقيم » والواوُ في « سُرحوبُ » مشبَّهتان بالأليفِ في نحو قوله :  
تهوى كجندلةِ المنجنيقِ يُر مسى بها السورُ يومَ القتالِ

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - ظ : مكانها .

٣ - ظ ، ش : مدغمتين .

٤ - ظ : قبلها . ش : قلبها ، والأول تصحيف .

٥ - ظ ، ش : وأخرى .

٦ - ظ ، ش : فقلبتا

وهذا كله أردافٌ ؛ ومعنى أردافٍ أن الصوت يمتدُّ بها قبل حرف الرويِّ ؛  
لأنهم لمَّا كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الأبياتِ بامتدادِ الصوتِ جاءوا  
باليف والياء والواو أيضاً قبل حرف الرويِّ ليمتدَّ بها الصوتُ كما وصلوا بالألف  
والياء والواو بعد حرف الرويِّ في نحو قوله :

قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

وقوله :

سُقِّيَتِ الْغَيْثَ أَيَّهَا الْخِيَامُو

وقوله :

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

[١٧٢] وأصلُ الرِّدْفِ : للآلفِ ١ ، والياءُ والواوُ مشبَّهتان بها .  
يدلُّك ٢ على ذلك أن الآلف لا تخرج من المدِّ ؛ والواوُ والياءُ تخرجان من  
المدِّ بأن تتحرَّكا أو تكون قبل كلِّ واحدة منهما حركةٌ من غير جنسها .  
وهذا بابٌ يطولُ وسأستقصيه ٣ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن \*  
إن شاء الله .

١٥ فلهذا وغيره ٤ ما قال أبو عثمان : إن الياء والواو ليستا كسائر الحروف .  
وقوله : والحركاتُ مستثقلة فيهما ٥ إنما استثقلت الحركاتُ فيهما لأنهما  
مُشْبِهَانِ لِلْأَلِفِ وَالْأَلْفُ لَا تَحْرُكُ ٦ أبداً ، فلمَّا أشبَّهتا ما لا يتحرك وجازت

١ - ظ ، ش : الألف .

٢ - ظ ، ش : يدل .

٣ - ظ ، ش : وسأقتصه .

٤ - ظ ، ش : ولغيره .

٥ - ظ : فيها .

٦ - ظ ، ش : تحرك .



فيهما الحركةُ جازتُ على مشقَّةٍ ولم تكن فيهما مثلَّها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركةُ ولم تبلغاً قُوَّةَ الألف في اللين فتمتنع الحركةُ فيهما أصلاً ؛  
 ألا ترى أنك تقول في جمع « قَصَّعَةٌ ، وَجَفَّنتُ : قَصَّعاتٌ ، وَجَفَّنتُ »  
 فَحَرَكُ العَيْنِ ، ولا تقولُ في « بَيْضَةٌ ، وَجَوَّزَةٌ » إلا « بَيْضَاتٌ ، وَجَوَّزَاتٌ »  
 بالإسكان ٢ فهذا ممَّا ٢ استَشَقَّلتُ فيه الحركةُ فيهما :

[ إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء ]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواوِ وليس بعدها تاءً فقالوا ٣ : « أَتَلَجَّ  
 يُتَلَجُّ ، وَأَتَكَأ ، يُتَكَيُّ ، وهذا أَتَقَى من هذا ، وَتَقِيَّةٌ » وإنما ٤ أصلُهُ :  
 « أَوْلَجَّ ، وَأَوَّكَأ » لأنهما من « تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَّأْتُ ، وَأَتَقَى من وَقَيْتُ ،  
 وَتَقِيَّةٌ من وَقَيْتُ » فهي فعيلةٌ منه ٢ ولكنَّهم أبدلوا التاء مكان الواو فكانَ  
 ذلك أخفَّ عليهم .

قال أبو الفتح : يقولُ : إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواوِ في هذه

المواضع التي لاتاء بعد الواوِ فيها لَضَرْبٍ من الاستخفاف فهم - بأنَّ يُبَدِّلُوها  
 تاءً في باب افتعلتُ لتدغم التاء المبدلةُ في تاء افتعلَ ويؤمِّن انقلابُها وإتباعُ  
 ما قبلها من الحركات - أجدرُ .

١ - ص : منها .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فلهذا ما .

٣ - ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ - ما بينهما عن ظ ، ش ، وفي ص ما يأتي : « أصل اتلج أو ليج ، وأتكا أو كآ ، لأنها من  
 توكتات وولجت ، وأتق من توقيت » .

٥ - ص : منها .

[ رأى الخليل أن « تولجا فوعل لاتفعل » ]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل أن قوله :

مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ تَوَلَّجًا

٥ إنما هو « فَوَعَلُ » من « وَبَلَّغْتُ » وليس بـ « تَفَعَّلُ ١ » لأن « تَفَعَّلًا » في الأسماء قليل و « فَوَعَلُ » كثير ، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يُبَدِّلَهَا همزة \* لثلاث تجمع واوان في أول كلمة فأبَدَلَ التاء [٧٢ ب] لكثرة دخولها على الواو في ٢ باب « وَكَلَجَ » حين قالوا « أَتَلَجَ ، وَمُتَلَجَجٌ » ، وهذا أَتَلَجُ من هذا « ولم يُؤَخِّدْ هذا إلا عن الثقات .

١٠ قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في « أَتَلَجَ ، وَمُتَلَجَجٌ » وهذا أَتَلَجُ من هذا « ولو جاءوا بها ٣ لما لزمهم حَذْفٌ ولا قلبٌ ، فإن يُبَدِّلُوهَا تاءً في حرفٍ من هذا الباب الذي قد اطرَّد فيه القلبُ ، ولو لم تُبَدَّلْ فيه تاءً لوجب إبدالها همزة - أجدرُ ، وهو « تَوَلَّجٌ » لأنه لو لم يُبَدِّلَهَا تاءً للزمه أن يقول « أَوَلَّجٌ » لاجتماع واوين .

١٥ وقولُه : « ولم يُؤَخِّدْ هذا إلا عن الثقات » يريدُ به لم تُؤَخِّدْ هذه اللَّعْنَةُ إلا عن الثقات .

مهال أبو علي ٤ : لأنَّ العِلَّلَ لا يُحْتَاجُ فيها إلى ذِكْرِ الثَّقَةِ كما يُحْتَاجُ إلى ذلك في الرواية .

١ - ش : تفعل .

٢ - الواو في : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : من .

[ تيقور « فيعول » من الوقار ]

قال أبو عثمان :

قال الخليل<sup>١</sup> : ومثل ذلك قوله :

فإن يكن أمسى البلي تَيْقُورِي<sup>٢</sup>

- إنما هو « فيَعُولٌ » من الوقار ؛ وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : كذلك قول الأشياخ وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكون ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصل « تَيْقُورِي » على هذا : « وَيَقُورُ » فأبدل<sup>٣</sup> الواو تاء كما قالوا « تَقِيَّةٌ » والأصل « وَقِيَّةٌ » وتُقَاةٌ وأصلها « وَقَاةٌ » وأشباه ذلك .

قال أبو علي<sup>٤</sup> : معناه فإن يكن أمسى البلي وقارى .

ويريد أنهم أدخلوا « اتَّأَسَّ » على « اتَّزَنَ » فجعلوا الياء محمولةً على حكم الواو في هذا الباب لاني باب « تَقِيَّةٌ ، وَتَجَاهٌ ، وَتَوَلَّجٌ » ؛ لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المُنْفَرِدَةَ<sup>٥</sup> من تاء افتعل تاءً وهي فاءٌ إنما فعلوا ذلك وهي لامٌ نحو : « كَيْتٌ ، وَذَيْتٌ \* ، وَثَيْتَانٌ \* » .

وأصل قَلْبُ الْفَاءِ تاءٌ إنما هو للواو ثم دخلت الياء عليها<sup>٥</sup> ألا ترى أنك لا تجدد<sup>٥</sup> في باب « تَقِيَّةٌ ، وَتَجَاهٌ » شيئا من الياء .

يقول : فلما كانت الياء تدخل على الواو كثيرا ، وتمال الواو إليها - نحو :

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - في هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهي فيها إلى الهامش أقرب ، وهي تفسير يمكن الاستغناء عنه بما بعده في الصلب .

٣ - ص : فأبدلوا .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : « إلا أنك لم تجدد » . وفي هامشها : « لا تجدد ، نسخة » .

« أَغْرَبْتُ وَمُغْرَبَاتٌ وَغَيْرُهُمَا - أَمَالُوا الْيَاءَ إِلَى حُكْمِ الْوَاوِ فِي بَابِ « اتَّزَنَ »  
وَإِتَّأَسَ » لَضَرْبٍ مِنَ التَّعَادُلِ .

وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً فِي هَذَا كَلَّمَهُ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، ثُمَّ لَمَّا  
أَرَادُوهُ <sup>١</sup> \* مِنَ الْإِدْغَامِ الْمَأْمُونِ مَعَهُ أَنْ يَتَّبَعَ الْحَرْفُ مَاقْبَلَهُ .

[ بعضهم لا يبدل فاء « افتعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء ]

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب من أهل الحجاز ممن يُوثِقُ <sup>١</sup> بعربيته [٧٣] لا يُبَدِّلُ الْوَاوَ،  
وَالْيَاءَ تَاءً فِي هَذَا الْبَابِ وَيَجْعَلُهُمَا تَابِعَتَيْنِ لَمَّا قَبْلَهُمَا كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، يَقُولُونَ :  
« مُوتَنَزِنٌ ، وَمُوتَنَسِّسٌ ، وَيَاتَنَزِنُ ، وَيَا تَنَسِّسٌ <sup>٣</sup> ، وَاتَنَزِنُ ، وَاتَنَزَّرُ إِذَا أَمَرَتْ <sup>٥</sup> »  
١٠ ولم يَتَنَسَّكَبْ مَا تَنَسَّكَبَ الْأُولُونَ وَالْأُولَى أَكْثَرُ وَأَقْبَسُ \* .

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللَّجَّةِ عَلَى قَلْبِهَا جَرُوا عَلَى أَصْلِ الْبَابِ وَلَمْ يُبَدِّلُوا  
الْيَاءَ تَاءً وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا كَانَتَا فَاعَيْنِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ  
تَتَّبَعَانِ مَاقْبَلَهُمَا أَتْبَعُوهُمَا هُنَا ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : « اِيْحَجَلٌ ، وَايْحَجَلٌ <sup>٦</sup> ؛ وَهُوَ  
يَاِحَجَلٌ ، وَيَاِحَلٌ » فَلَمَّا فَعَلُوا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . كَذَلِكَ فَعَلُوهُ هَاهُنَا أَيْضًا .

[ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة ]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الواو إذا كانت أولًا وكانت <sup>٧</sup> مكسورة ؛ فن ، العرب ممن يُبَدِّلُ

١ - ظ ، ش : أرادوا .

٢ - يظ : من « لايوثق » . وفوق : « لا » : فيها ، نسخة .

٣ - ياتنس : ساقط من ظ ، ش .

٤ - واتزن زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : أمر .

٦ - ياحجل .

٧ - ظ : كانت .

مكآنها الهمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها فيقولون<sup>١</sup> في « وسادة : إسادة » وفي « وعاء : إعاء » وفي « الوفادة : إفادة » .

وزعم سيبويه<sup>٢</sup> أَنَّهُ سَمِعَهُمْ يَنْشُدُونَ<sup>٣</sup> :

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ

<sup>٣</sup> وِيُرَوَى :

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا<sup>٣</sup>

ويقولون : « إِشَاحٌ فِي وَشَاحٍ » وَلَا يَهْمِزُونَهَا مَكْسُورَةً إِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛

لَا يَقُولُونَ فِي « طَوِيلٍ » وَعَوِيلٍ » وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَاوِ .

قال أبو الفتح : إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ إِنَّمَا هَمِزَتْ ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ

الْوَاوِينَ وَجَرَّتِ الضَّمَّةُ فِيهَا مَجْرَى الْوَاوِ ، فَالْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَشْبَهَةً بِاجْتِمَاعِ وَاوٍ وَبَاءٍ نَحْوِ « وَيُحِ ، وَوَيْلٍ » وَبِئُومٍ ، وَيُوحٍ » .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ أَلَّا تَهْمِزَ كَمَا

لَا يَجِبُ الْهَمْزُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ نَحْوِ « وَيَحِ ، وَوَيْلٍ » وَلَكِنْ الْمَكْسُورَةُ فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى حُكْمِ الْمَضْمُومَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مَسْتَنْقَلَةٌ فِي الْوَاوِ كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ

فِيهَا كَذَلِكَ . فَمِنْ هُنَا لَمْ يَطَّرِدِ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِطْرَادَهُ فِي الْمَضْمُومَةِ .

وَلَمْ يَجْزُ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ<sup>٤</sup>

نَحْوِ « أَدُورٍ ، وَأَسْوُوقٍ »<sup>٥</sup> لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَيْسَتْ فِي ثِقَلِ الْمَضْمُومَةِ وَالْهَمْزُ فِي الطَّرْفِ

أَسْوُوقٌ مِنْهُ فِي الْحَشْوِ .

١ - ظ ، ش : فيقول .

٢ ، ٢ - ص وهامش ظ : « إنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش . : « أنهم ينشدون » .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أسووق .

ألا ترى إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ <sup>١</sup> أوْلاً نحو « أسودَ ، وأخضرَ ، وأحمرَ ، وأبيضَ » وقلَّتْهَا زائدةٌ [٧٣ ب] حَشَوًا في نحو « شئالٍ ، وشأْمَلٍ » .

وكذلك هي في باب « حمراءَ ، وصفراءَ ، وعُشْرَاءَ ، ورُحْصَاءَ » كثيرةٌ أيضاً <sup>٢</sup> لأنها طَرَفٌ وإنْ كانتْ بدَلًا من زائده فإنها <sup>٣</sup> هي أيضاً زائدةٌ ، فهذا

٥ مما يدلُّك على أنَّ الهمزةُ ؛ أكثر ما تَجِيءُ في الأطراف فلذلك لم يَجُزْ همزُها مكسورةٌ غير أوَّل على وجه \* .

وأجاز أبو إسحق \* في قولهم « مصائبُ » أنْ تكون الهمزةُ بدلا من الواو المقدره في مَصَاوِبَ ، وخالف النحويين أجمعين في أنْ « مصائبَ » مِنَ الشَّاذِّ وقال : ليس كما ذهبوا إليه بل الهمزةُ في « مصائبُ » بدلٌ من الواو في « مصاوبَ » .

١٠ وردَّ عليه أبو عليٌّ ذلك وقال : إنَّ الواو المكسورة لم تُهمَزْ غير أوَّل في غير هذا الموضع فيُحتمَلُ هذا عليه ؛ وإذا كان همزُها وهي أوَّل غير مطرِدٍ فهمزُها حَشَوًا خطأً . والقولُ عندى كما ذهب إليه أبو عليٌّ :

وقرأ سعيدُ بنُ جبَّير : « ثم استخرجها <sup>٥</sup> من إعاء أخيه <sup>٦</sup> » .

وسألتُ أبا عليٍّ وقتَ القراءة \* فقلتُ : هلاَّ أجزتُ أن يكونَ قولُهم :

١٥ « إشاحٌ ، ووِشاحٌ » لغتين ؛ لأنَّ الهمزةَ بدلٌ من الواو كما تقول « أكَّدتُ العهدَ ووَكَّدتُهُ » ؟

فقال : \* إجماعُهم على «موشحٍ» بلا همزٍ دلالةٌ على أن الواو هي الأصلُ

ولم نرهم اجتمعوا في موضع من «وكَّدتُ» على الواو فنحكسُمَ بأن الهمزةَ فيها <sup>٧</sup> بدلٌ من الواو . وهذا صحيح \* .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الهمز .

٦ - من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ .

١ - ظ ، ش : الهمز .

٣ - ش : فإنما .

٥ - ص : فاستخرجها : وهو خطأ

٧ - ظ : فيها .

ويدل<sup>١</sup> عليه أنهم قد قالوا: «التَّوَكِيدُ ، والتَّأْكِيدُ» فهمزُهم «التَّأْكِيدُ» يدل على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ مُبَدَلَةٌ ؛ إذ لم نرهم أبدلوا الواو الساكنة همزة .

فأمَّا قولهم «إِجَاحٌ ، وِوَجَاحٌ» في السِّتْرِ ، فكلُّ واحدٍ منهما أصلٌ وليست الهمزةُ بدلا من الواو عندى . يدلُّ على ذلك قولهم<sup>٢</sup> في معناه<sup>٢</sup> «أَجَاحٌ ، وِوَجَاحٌ»<sup>٥</sup> فقولهم : «أَجَاحٌ» بالفتح ، يدلُّ على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأنها مفتوحةٌ . والواو المفتوحةُ لا تُهمزُ ، وليس لك أن تقيسَ على «أَحَدٍ وَأَنَاةٌ» لقلة ذلك .

[ الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا ]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الواوُ أولا وكانت مفتوحةً فليس فيها إبدال إلا أن يَشِدَّ الشَّيءُ<sup>١٠</sup> فيجىء على غير القياس .

قالوا : « امرأةُ أَنَاةٌ » ، وهى وَنَاةٌ من الوُنَى » .

وقالوا « أَحَدٌ فى ؛ وَحَدٍ » وهذا<sup>٣</sup> شاذٌّ [١٧٤] نادرٌ ليس ممَّا يُتَّخَذُ أصلا وإنما يُحْفَظُ نادرا فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إذا كانت الواوُ المكسورة مع ثِقَلِ الكسرة غيرَ مطَّرِدٍ فيها<sup>١٥</sup> الهمزُ فالمفتوحة لخفة الفتحه يجب ألا يُهمزَ فن هنا كان شاذًّا .

وحكى لى<sup>٤</sup> بعضُ أصحابنا - أراه عن أبى على<sup>١١</sup> ولم أسمعه منه - : أن الهمزة

١ - ص : ويدلهم .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : بمعناه .

٣ - ظ ، ش : فهذا .

٤ - ظ ، ش : لنا .

في قولك : « ما جاعني أحدٌ » غيرُ مُبدلةٍ من واوٍ وهي أصلٌ<sup>١</sup> وليست كالتى في قولك « أحدَ عَشَرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشْرَةٌ » فالهمزةُ فيه بَدَلٌ من واو .

قال : وقولهم « ما جاعني من أحدٍ » ليس معناه « ما جاعني من واحدٍ في

٥ شىء » إنما هذا لِنَبِيّ الجَنَسِ أَجْمَعِ ، و « أحدٌ »<sup>٢</sup> هاهنا واقعٌ<sup>٢</sup> على الجماعة ،

وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ في قولهم « ما قام

أحدٌ » بدلا من الواو ؛ لأنَّ معناه « ما قام واحدٌ من ذوى العلم فما فوقه » .

١ - وهي أصل : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .



## باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

اعلم أن الأفعال منها ما <sup>١</sup> تُعْمَلُ وَيُسَكَّنُ مَوْضِعُ الْعَيْنِ وَتَحْوَلُ حَرَكَتُهُ وَتُنْزَلُ  
 عَنْ أَصْلِهِ ؛ كَلُّ هَذَا يُفْعَلُ بِهِ ، وَسَأُبَيِّنُ ذَلِكَ <sup>٢</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ .  
 اعلم أن « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » منها <sup>٣</sup> معتلاتٌ كما تَعَمَّلُ «يَاءُ»  
 يرمى، وواو يغزو»، فإذا اعتلت هذه الحروفُ جُعِلَتِ الحِركَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْعَيْنِ  
 مَحْوَلَةً عَلَى الْفَاءِ وَلَمْ يُقَرِّرُوا حِرْكََةَ الْأَصْلِ حَيْثُ اعْتَلَّتِ الْعَيْنُ ؛ كَمَا أَنَّ « يَفْعَلُ »  
 مِنْ « غَزَوْتُ » لَا تَكُونُ حِرْكََةُ عَيْنِهِ إِلَّا مِنَ الْوَاوِ .

وكما أن « يَفْعَلُ » مِنْ « رَمَيْتُ » لَا تَكُونُ حِرْكََةُ عَيْنِهِ إِلَّا مِنَ الْيَاءِ ،  
 وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ حَيْثُ اعْتَلَّتْ جُعِلَتْ حَرَكَتُهُنَّ عَلَى مَا قَبَلَتْهُنَّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ  
 « خِفْتُ ، وَهَيْتُ : فَعَلْتُ » فَالْقَوَا حِرْكََةَ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ وَذَهَبَتْ حِرْكََةُ الْفَاءِ .  
 ٥

[ مجيء الأفعال الثلاثية المعتلة للعينات على ثلاثة أضرب ]

قال أبو الفتح : اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب :

« فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » كَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ كَذَلِكَ ، فَ« فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ »

١ - « ما » زيادة من ش .

٢ - ظ ، ش : لك .

٣ - ص ، ظ : منهما .

٤ - حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : العين .

يحيثان فيما<sup>١</sup> عينه واو<sup>٢</sup> وياء<sup>٣</sup> جميعا ، ف « فَعَلْتُ » من الواو والياء نحو « قُلْتُ ، وبيعتُ » و « فَعَلْتُ » منهما : « خِفْتُ ، وهَبْتُ » .

فأمّا « فَعَلْتُ » فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو « طُلْتُ [٧٤ب] فأنا طويل » وسأدلُّ وأُبرهن على كلِّ دعوى من هذه في موضعها<sup>٢</sup> إن شاء الله .

٥ فأصلُ « قُلْتُ ، وبيعتُ : قَوَلْتُ ، وبيعتُ » فنُقِلْتُ « قَوَلْتُ » إلى « قَوْلْتُ » لأنَّ الضمَّةَ من الواو ، ونُقِلْتُ « بيعتُ إلى بيعتُ » لأنَّ الكسرة من الياء ، ثم قُدِّبَت العينُ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير وبعدها لامُ الفعل ساكنةٌ لاتِّصالها بالضمير ، أعنى التاء ، فسَقَطَتِ العينُ ، فنُقِلْتُ حركتها المجتنبية لها إلى الفاء قبْلَها فصارت « قُلْتُ ، وبيعتُ » .

١٠ فإن قيل : ولم نُقِلْتُ « قُلْتُ » إلى « فَعَلْتُ » و « بيعتُ » إلى « فَعَلْتُ » ؟ . قيل : لأنهم أرادوا أن يُغَيَّرَ وا حركةَ الفاء عمّا كانت<sup>٣</sup> عليه ليكون ذلك دلالةً على حذف العين وأمارةً للتصَرُّفِ ؛ ألا ترى أن « ليس » لمّا لم يريدوا فيها التصَرُّفَ لم يغيروا حركةَ الفاء وذلك قولهم : « لست » .

١٥ فلما كانت<sup>٤</sup> القافُ في « قُلْتُ » مضمومةً والباءُ في « بيعتُ » مكسورةً بعد ما كانتا مفتوحتين في « قال ، وباع » ذلك<sup>٥</sup> على أن الفعل مُتَصَرَّفٌ وأنه قد حَدَّثَ فيه لأجلِ التصَرُّفِ حَدَثٌ مَّا ، وأنه ليس كالحروف التي تلزمُ ضربا واحداً من الحكم ك « لَمِيتُ » ولا ك « لَمِيتِس » الذي ليس مُتَصَرِّفاً .

١ - ظ ، ش : ما .

٢ - ظ ، ش : مواضعها .

٣ - كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : النفاق في قولهم قلت .

٦ - ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلت: « قُلْتُ » ، وبيعتُ « لجرى مجرى « لَسْتُ » ولم تكن ثم حركة غريبة تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَصَرِّفٌ . ونُقِلْتُ « قُلْتُ » إلى « فَعَلْتُ » ؛ لأنَّ الضمَّة من الواو ؛ و « بِيَعْتُ » إلى « فَعَلْتُ » لأنَّ الكسرة من الياء .

- فأما « خِفْتُ ، وَهَيْبْتُ ، وَطُلْتُ » فلم يحتاجوا إلى ١ أن ينقلوها ٢ \* ٥ إلى شيء ، لأن حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء ؛ لأنَّ أصل « خِفْتُ : خَوَّفْتُ » وأصل « هَيْبْتُ : هَيَّبْتُ » وأصل « طُلْتُ : طَوَّلْتُ » فنُقِلَتْ الضمَّة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل .
- وتشبيهه أبو عثمان « قُلْتُ ، وَبِيَعْتُ » ؛ « يَغْزُو ، وَيَرْمِي » صحيح ، لأنَّ محلَّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام ؛ فلما اعتلَّت العين \* في « يَغْزُو » بأنَّ قَصْرَ تَهَا عَلَى الضَّمِّ وَأَعْلَلَتْهَا فِي « يَرْمِي » بِأَنَّ قَصْرَ تَهَا عَلَى الْكَسْرِ ٣ وَمَنْعَتُهُمَا مَا كَانَ جَائِزًا فِي غَيْرِهِمَا مِنْ تَعَاقُبِ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ \* نَحْوِ « يَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ ، وَيَعْكُفُ ، وَيَعْرِشُ ، وَيَعْرُشُ » ؛ كَذَلِكَ أَعْلَلَتْ الْفَاءُ فِي « قُلْتُ ، وَبِيَعْتُ » بِأَنَّ غَيْرَتِ الْفَتْحَةِ [١٧٥] الَّتِي لَهَا ٤ فِي أَصْلِ الْبِنَاءِ ٤ وَقَصَّرَتْ « قُلْتُ » عَلَى الضَّمِّ كَمَا قَصَّرَتْ « يَغْزُو » عَلَى الضَّمِّ وَ « بِيَعْتُ » عَلَى الْكَسْرِ كَمَا قَصَّرَتْ « يَرْمِي » عَلَى الْكَسْرِ لِمَشَابَهَةِ الْفَاءِ الْعَيْنِ فِيهَا أَرَيْتُكَ . ١٥

[ أصل قلت « فعلت » ]

قال أبو عثمان :

وأما ٥ « قُلْتُ » فأصلها « فَعَلْتُ » محوِّلةٌ إلى « فَعَلْتُ » من « فَعَلْتُ » ٦

١ - « إلى » زيادة من ظ ، ش .

٢ - ش : ينقلوها . ٣ - ظ : الكسرة .

٤ ، ٤ - ظ (في أصل) . وفي ش (في الأصل) .

٥ - ظ ، ش : فأما . ٦ - من فعلت : ساقط من ظ ، ش .

وفعلوا ذلك ليغيّر وا حركة الفاء، ولو جعلوها محوثةً من «فَعَلْتُ» لكانت الفاءُ إذا أُلْقِيَتْ عليها حركةُ العين كهَيْئَتِها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فَعُلْتُ» أولى بها، لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُتَغَيَّر حركةُ العين لكانت إذا حذفها وأُلْقِيَتْ حركتها على الفاء وكلتاهما مفتوحةٌ لم تُتَغَيَّر حركةُ الفاء عمّا كانت عليه فيكونُ ثمّ تنبيهٌ على حذف العين، وأنّ الفعل متصرفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبهة بـ«لميت» .

[ الدليل على أن أصل قلت فعلت ]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : يبدُ لك على أن أصله «فَعَلْتُ» قولهم «قُلْتُهُ» لأنّه ليس في الكلام «فَعَلْتُ» متعدياً . ١٠

قال أبو الفتح : وجهُ استدلال الخليل على أن «قُلْتُ : فَعَلْتُ» أنّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلْتُ» أو «فَعَلْتُ» أو «فَعِلْتُ» أو «فَعِلْتُ» وليس قسم رابعٍ فلا يُمكن أن يكون «فَعَلْتُ» ؛ لأن «فَعَلْتُ» لا يكون متعدياً، وقد قالوا «قُلْتُهُ» .  
٢ فإن قال قائلٌ ٢ : فهلا جعلت «قُلْتُ : فَعِلْتُ» ؟

١٥ قيل : لو كان كذلك ل قيل «قِلْتُ» كما قالوا «خِفْتُ» لما كان «فَعِلْتُ» .  
وشى «آخرٌ يدلُّ على أن «قُلْتُ : فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ» وهو قولهم في المضارع «يَقُولُ» و«يَقُولُ : يَفْعُلُ» ؛ و«يَفْعِلُ» إنما بابه «فَعَلَ ، أو فَعَلَّ»

١ ، ١ - ١ ، ظ ، ش (ولا و قسمة رابعة) .

٢ ، ٢ - ٢ ، ظ ، ش (فإن قيل) .

دون « فَعِيلٌ » وقد بَطَّلَ أن يكون « قُلْتُ : فَعَلْتُ » لقولهم « قُلْتُهُ » فبقيَ أن يكون « فَعَلْتُ » دون « فَعِيلْتُ ، وَفَعَلْتُ ».

وشىءٌ آخر يدلُّ على أن « قُلْتُ : فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » وهو قولهم في اسم الفاعل « قائلٌ » و« قائلٌ : فاعِلٌ »، و« فاعِلٌ : لا يَجِيءُ من « فَعَلَ » إلا شاذًّا نحو « خَمَضَ » فهو حَامِضٌ ، و« فَرِهَ » فهو فَارِهٌ ، و« خَسِرَ » فهو خَائِرٌ ٥ وقد قالوا « خَمَضُ ، وَخَسِرٌ » .

فأمَّا قولهم « طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِ طَاهِرٌ ، وَعَقَّرَتِ فِيهِ عَاقِرٌ ، وَطَلَّقَتِ فِيهِ طَالِقٌ » فليست هذه الأحرفُ ونحوها جاريةً على الفعل [٧٥ ب] ، إنما هي بمعنى النَّسَبِ كما تقولُ في ، « حَائِضٌ وَطَامِثٌ » \* .

ألا تراهم قالوا « دَارِعٌ ، وَنَابِلٌ » ١ و« تَامِرٌ وَلَابِنٌ » ولا يقولون « دَرَعٌ ، وَلَا تَمَرٌ ؛ وَلَا كَبَنٌ » لأنَّه ليس بجاريةٍ على الفعل ، إنما هو بمعنى « ذوكذا » .  
فلمَّا كان « فاعِلٌ » لا يَجِيءُ من « فَعَلَ » وإنما يَجِيءُ من « فَعَّلَ : فَعِيلٌ » نحو « ظَرَفٌ فهو ظَرِيفٌ ، وَشَرَفٌ فهو شَرِيفٌ » وقد بَطَّلَ أن يكون « فَعِيلٌ » لقولهم « قُلْتُ » بضم الفاء ولقولهم في « المضارع » يقولُ دون « يُقَالُ » فلم ٣ يَسْبِقَ إلا أن يكون « فَعَلْتُ » وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُحُ كُلُّهُ أن يُجْتَنَبَ به ٤ في صُعُتٌ ، وَزُرْتُ ، وَعُجْتُ » وما كان نحوهنَّ من المتعدِّي .

فأمَّا « قُمْتُ ، وَسُرْتُ ، وَجُعْتُ » وما كان نحوهنَّ من غير المتعدِّي فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل ؛ لأنَّه لا يقال « جُعْتُهُ ؛ وَقُمْتُهُ » كما يقال « صُعْتُهُ ،

١ - ظ ، ش : نادرا .

٢ - ونابل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لم .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

وزُرَّتُهُ « ولكن قَوْلُهُمْ « جُعْتُ ، وقُمْتُ » بضم الفاء وقَوْلُهُمْ فِي الْمُضَارِعِ  
 « يَجُوع ، وَيَقُوم » دُونَ « يَجَاعُ ، وَيَقَامُ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ » .  
 وَقَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ « جَائِعٌ ، وَقَائِمٌ » دُونَ « جَوَّيْعٌ وَقَوَّيِمٌ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ  
 لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ » .

٥ فَأَمَّا « خِفْتُ ، وَهَيْبْتُ » فَإِنَّمَا ٢ « فَعَلْتُ » يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمُضَارِعِ  
 « يَخَافُ ، وَيَهَابُ » لِأَنَّ « يَفْعَعِلُ » إِنَّمَا يَجِيءُ مِنْ فِعْلِ نَحْوِ « شَرِبَ » فَهُوَ « يَشْرَبُ »  
 وَقَدْ مَرَّ ٣ ذِكْرُ هَذَا ٣ \*

١٠ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ « خِفْتُ » أَيْضًا « فَعَلْتُ » كَسَرُهُمُ الْخَاءَ وَلَيْسَ مِنَ الْيَاءِ  
 فَتَجْعَلُهُ كـ « بَعِثْتُ » وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ « الْخَوْفُ ، وَهُوَ أَخَوْفُ مِنْكَ »  
 وَقَوْلُهُمْ خَائِفٌ « وَهَائِبٌ » لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ « فَعَلْتُ » دُونَ « فَعَلْتُ » ؛  
 لِأَنَّ « فَاعِلًا » قَدْ يَجِيءُ مِنْ « فَعَّلَ » كَمَا يَجِيءُ مِنْ « فَعَّلَ » وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :  
 « شَرِبَ فَهُوَ شَارِبٌ ، وَرَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ » .

وَلَكِنْ قَوْلُهُمْ « خَائِفٌ ، وَهَائِبٌ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « خِفْتُ » لَيْسَ بِـ « فَعَلْتُ »  
 لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ « فَعَلْتُ فَأَنَا فَاعِلٌ » إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى « فَعَّلَ » وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ .  
 ١٥ فَأَمَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعُ ، فَإِنِّي قَدْ اسْتَقْصَيْتُ الْقَوْلَ فِيهَا وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا  
 بَسَطَهَا هَذَا الْبَسْطَ .

[ أصل « طلت : فعلت » ]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « طَلْتُ » فَهِيَ « فَعَلْتُ » أَصْلُ فَاغْتَلَّتْ ٤ مِنْ « فَعَلْتُ » غَيْرَ

١ - المضارع : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : فلها . وش : فإنما .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ذكرها .

٤ - ظ ، ش : واعتلت .

محوّلة. الدليل على ذلك « طویلٌ : وطوّالٌ » لأن « فعّلتُ » يجيئ منه الاسمُ على « فعّيلٍ ، وفعّالٍ » نحو « ظرّفٌ فهو ظريفٌ ، وكرمٌ فهو كريمٌ » وهذا أكثرُ من أن يؤولَ عليه .

وقالوا « سريعٌ وسُرّاعٌ ، وخفيفٌ وخفّافٌ » فد « فعّيلٌ ، وفعّالٌ » أُخْتان في باب « فعّلتُ » .

قال أبو الفتح : قوله : فاعتلّتُ<sup>١</sup> من « فعّلتُ » [٧٦] غيرَ محوّلةٍ :

يريد أنها لم تكن في الأصل « طوّلتُ » ثمّ نُقِلتْ إلى « طوّلتُ » كما نقول إن

أصل « قُممتُ : قومتُ » ثمّ حوّلتْ إلى « قومتُ » بل أصلُ « طُلّنتُ :

طوّلتُ » قال : لأنهم يقولون « طویلٌ » فجري ذلك مجرى « كرمٌ فهو كريمٌ » .

١٠ ووجه آخر يُقَوِّى أن « طُلّنتُ : فعّلتُ » وذلك أنها نقيضةُ « قصّرتُ » فكما

أن « قصّرتُ : فعّلتُ » فكذلك « طُلّنتُ » لأنهم ممّا يُجرون الشيء مجرى نقيضه

وذلك قولهم « قلّما تقولنّ » فأدخلوا النون لمكان النّفى ثم قالوا في نقيضه :

كثير ما تقولنّ » ولا نّفى في كثير فأجرى مجرى قلّ الذى فيه معنى النّفى .

ومن ذلك قولهم في الخبر « كم رجلٍ قام؟ » فجرّوا رجلاً ؛ لأنهم أجزّوا

١٥ كم مجرى رُبّ ؛ « لأنّ » رُبّ للتقليل ، و« كم » للتكثير .

وقالوا « طویلٌ » كما قالوا « قصيرٌ ، وحديثٌ ، وقديمٌ ، وضعيفٌ ،

وقوى\* » فهذا مُطَرِّدٌ فاشٍ في اللّغة .

فهذا أيضا يُقَوِّى أن « طُلّنتُ : فعّلتُ » لأنها نقيضةُ « قصّرتُ » .

فأمّا ذكره<sup>٢</sup> « خفيفٌ ، وخفّافٌ » \* في هذا الموضع ؛ فإنما أراد به أن

٢٠ « فعّيلاً ؛ وفعّالاً » كثيرا ما يصطحبان ، ولم يُرد به أن خفيفاً فعّله « فعّعلٌ » هذا

١ - ظ ، ش : واعتلّت .

٢ - ظ ، فأما ما ذكره .

مُحَالٌ ؛ ويدُلُّ على أنَّه مُحَالٌ<sup>١</sup> ، قولهم « خَفَفْتُ<sup>١</sup> على فلانٍ » بفتح العين وقالوا في المضارع « يَخِفُّ » هذا « فَعَلَّ يَفْعِلُ » ، ونظيره<sup>٢</sup> « خَفَّ يَخِفُّ » \* ولم يأت فيما عينه ولا مئه من مَوْضِعٍ واحدٍ<sup>٣</sup> « فَعَلْتُ » إلا حرفان فيما علمتُ وهما ؛ « لَبَّبْتُ فَأَنْتَ لَسِيْبٌ » حكاهما يُونُسُ ، قال لى أبو على قال أبو إسحق \* سألتُ عنها ثَعْلَبِيًّا فلم يعرفها ، وحكى قُطْرُبٌ « شَرُرْتُ فِي الثَّسْرِ » .

وإنما تجنَّبوا « فَعَلْتُ » بالضم<sup>٥</sup> في المضاعف استئقالاتاً للضمَّة مع التَّضْعِيفِ . فأما « حَبِذا » فأصلها - العمري - « حَبَبٌ » إلا أنها كَلَّمَا لَزِمَتِ الإِدْغَامَ - فلم يظهر تَضْعِيفُهَا - احْتُمِلَتِ لذلك .

وقد قالوا أيضاً<sup>٦</sup> « دَمَمْتُ فَأَنْتَ تَدْمُ<sup>٧</sup> دَمَامَةً » ولا يجبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ « خَفَّ » فهو خفيفٌ نقيضٌ « ثَقُلَ » فهو ثقيلٌ « أَنْ يَكُونَ « فَعَلَّ » كما أن « ثَقُلَ » كذلك ؛ لأن هذه<sup>٨</sup> مُقَابِلَةٌ ، وقولهم « خَفَفْتُ أَخِفُّ » مَسْمُوعٌ ، وَالسَّمَاعُ يُبْطِلُ الْقِيَاسَ . فأما « سَرِيعٌ ، وَسَرِيعٌ » فهما لعمري من « فَعَلَّ » لأنهم قد قالوا « سَرِعَ » وأنشدوا للأعشى :

وَاسْتَخْبِرِي قَافِلَ الرُّكْبَانِ وَانْتَظِرِي أَوْبَ الْمَسَافِرِ إِنْ رَيْتِنَا وَإِنْ سَرَعَا  
وَيُرَوَى : سَرَعَا .

وقولُه : « فَمَعِيلٌ » ، وَفَعَالٌ « أُخْتَانِ فِي بَابِ « فَعَلْتُ » هُمَا لعمري كذلك ؛ إلا أن ؛ فعلاً « هو الأصل » وإنما يُخْرِجُ بِهِ إِلَى « فَعَالٍ » إِذَا أُرِيدَ الْمَبَالِغَةُ « وَطُؤَالٌ »

١ ، ١ - ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .

٢ - ظ ، ش : ونظير .

٣ - واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ص : وهى . ظ : وهو .

٥ - بالضم : زيادة من ظ ، ش .

٦ - أيضاً ساقط من ظ : ش .

٧ - فَأَنْتَ تَدْمُ : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : هذا .



وعراض<sup>١</sup> « أشدّ مبالغة [٧٦٦ ب] من طويلٍ « وعريضٍ ». و« فعيلٌ ، وفُعالٌ » كلاهما<sup>١</sup> من أبنية المبالغة ، فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَفُوا العَيْنَ فقالوا « كُرَامٌ ، وحُسَانٌ ، ووُضَاءٌ » وهم يريدون « كريماً ، وحسناً ، ووضيئاً » .  
قال الشاعر :

٥ دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها يا ظبيةً عَطُلاً حُسَانَةَ الجيدِ  
وربما بَنَوهُ على فُعَالٍ مضعفِ العينِ وألحقوه الهاءَ للمبالغة قالوا « رَجُلٌ  
كُرَامَةٌ ولُوْأَمَةٌ » في الكريمِ ، واللّئيمِ ، كما قالوا « مَجْدَامَةٌ » للمقطوعِ « ومطرابةٌ »  
لل كثير الطَّربِ « ومِعْرَابَةٌ » للكثير التعزُّبِ « ورجلٌ عَدَالَةٌ » إذا أكثر العَدْلَ .  
قال تَابَّطُ شَرًّا :

١٠ يامن لعدالة خدالة أشبَّ حَرَقَ باللَّوْمِ جِلْدِي أَي تَحْرَاقِ  
فوصفهم المذكور بما فيه هاءُ التَّأْنِيثِ إنما هو لشدة المبالغة ، وهم إذا أرادوا  
شدة المبالغة في الكلمة فمما يُخْرِجُونَهَا عن أصلها .  
ألا ترى أن أصلَ الأفعالِ أَنْ تَتَصَرَّفَ وقد منعوا « نِعْمَ ، وبِئْسَ ،  
وَحَبَّنَا ، وَفِعْلَ التَّعَجُّبِ » التَّصَرَّفَ لما أرادوا من شدة التَّوَكِيدِ في المعنى  
الذي أموه والنحو الذي قصده ، وهذا باب واسع .  
١٥ فلهذا كان « فعيلٌ » هو الأصل ، و« فُعالٌ » مُدْخَلٌ عليه لأنه أشدُّ  
مبالغة منه .

[ تعدية « طلته من طاولته ، فطلته » يدل على أنه محول ]

قال أبو عثمان :

٢٠ وأما « طاوِلِنِي فطَلْتُهُ » فهي محوِّلة كما حوِّلت « قُلْتُ » وفاعلُها طائلٌ

١ - كلاهما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فعاله .

لا يُقال فيه « طویلٌ » كما أن « قائلًا » لا يُقال فيه « قویلٌ » ، ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات .

قال أبو الفتح : يقول تَعَدَّله١ في قولهم « طُلُتُهُ » يدلُّ على أنه ليس بـ « فَعِيلٍ » ؛ لأن « فَعَلَ » لا يتعدَّى ، وكذلك قولهم « طائِلٌ » فجزى جَزَى « فُلُتُهُ فأنَا قَائِلٌ » .

فإن قيل : فعلته « فَعِيلٌ » فهذا مُحَالٌ ؛ لأنه كان يلزم أن يُقال فيه « طِلْتَهُ أطالُهُ » كما قالوا « خِفْتُهُ أخافُهُ » . قال الشاعر :

إنَّ الفرزدقَ صَخْرَةٌ عادِيَةٌ طالتُ<sup>٢</sup> فقصرَ دونها<sup>٢</sup> الأوعالا

ويروى<sup>٣</sup> : فليس تناها<sup>٣</sup> الأوعالا<sup>٤</sup> ؛ يريد طالت الأوعال .

وقوله : ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات ؛ يريد به اللُّغَةُ لِأَلِلَّةٍ وقد مضى

تفسيرُ مثلِ هذا .

[ أصل « بعث » : بيعت » ثم نقل إلى « بيعت » ]

قال أبو عثمان : وقصةُ « بعثُ » في التحويل من باب « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ »

كقصةِ « قُلْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ » وكانت « فَعَلْتُ » أولى [ ١٧٧ ]

بها ؛ لأنَّ الكسرة من الياء كما كانت « فَعَلْتُ » أولى بـ « قُلْتُ » ° لأنَّ الضمة

من الواو .

قال أبو الفتح : يقول إنَّ أصلَ « بعثُ » : بَيَعْتُ » ثم نُقِلَتْ إلى « بَيَعْتُ »

١ - ظ ، ش : تعديم .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فليس تناها .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فقصر دونها .

٤ - الأوغاد : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : بها .

فلما حُدِفَتْ العين نُقِلَتْ حركتها إلى الفاء . وتدلُّ على أن أصلَ «بِعْتُ» :  
فَعَلْتُ « قَوْلُهُمْ فِي الْمِضَارِعِ « يَبْيَعُ » وَ « يَبْيِعُ : يَفْعِلُ » وَ « يَفْعِلُ » إِنَّمَا  
بَابُهُ « فَعَلَّ » نَحْوُ « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

ولو كان «بِعْتُ» :فَعَلْتُ « فِي الْأَصْلِ كَ « هَبَيْتُ لِقَالُوا فِي مِضَارِعِهِ يَبَاعُ »  
كَمَا قَالُوا « يَهَابُ » . وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ وَقَتَّ الْقِرَاءَةَ فَقُلْتُ لَهُ : مَا تُسْكِرُ أَنْ  
يَكُونَ ١ «بِعْتُ أَبْيَعُ» :فَعَلْتُ أَفْعِلُ « بِمَنْزِلَةِ «حَسِبَ يَحْسِبُ» فِي ٢ الصَّحِيحِ ؟  
فَقَالَ : جَمِيعٌ مَا جَاءَ مِنْ « فَعِلَ يَفْعِلُ » قَدْ جَاءَ فِيهِ الْأَمْرَانِ « يَفْعِلُ  
وَيَفْعَلُ » نَحْوُ « حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَ يَحْسَبُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ ،  
٣ وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ ، وَبَشِيَ يَبْشِسُ وَيَبْشِسُ وَبَشَأَسَ ٣ . قَالَ : فَاقْتَصَارُهُمْ  
بِمِضَارِعِ «بِعْتُ عَلَى أَبْيَعُ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ «فَعَلَّ» دُونَ «فَعِلَ» .  
١٠ يَرِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ «بِعْتُ» :فَعَلْتُ « لِحَازٍ فِي مِضَارِعِهِ «يَبْيَعُ ، وَيَبَاعُ» جَمِيعًا كَمَا  
جَاءَ ، يَحْسِبُ « وَيَحْسَبُ » فَمِنْ هُنَا ثَبَّتَ أَنَّهُ «فَعَلَّ» لَا غَيْرَ .

وَفِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ : إِنْ جَمِيعٌ بِأَبِ «فَعِلَ» يَأْتِي مِضَارِعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ  
وَيَفْعِلُ» جَمِيعًا ٤ - شَيْءٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِضَارِعُ «فَعِلَ» فِي بَعْضِ اللُّغَةِ  
عَلَى «يَفْعِلُ» لَيْسَ غَيْرُ ذَلِكَ «وَمِيقَ يَمِيقُ ، وَوَتِيقَ يَتِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ»  
١٥ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا لَزِمَ مِضَارِعُهُ «بِفَعِلَ» وَحَدَّهَا ، وَقَدْ عَرَفْتُ الْعِلَّةَ فِي أَنْ لَزِمَتْ  
هَذِهِ الْأَفْعَالُ «يَفْعِلُ» فِي الْمِضَارِعِ فِيمَا مَضَى ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبُو عَلِيٍّ اسْتَنْتَى  
بِهَذَا فِي نَفْسِهِ \* لَمَّا كَانَ مَعْرُوفَ الْمَوْضِعِ وَاضِحَ الْعِلَّةِ ، وَلَوْ قَالَ جَوَابًا عَمَّا سَأَلْتُهُ  
عَنْهُ : إِنْ «فَعِلَ يَفْعِلُ» لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْبَابُ ، لَكَانَ أَسْلَمَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ

١ - أَنْ يَكُونَ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٢ - «يَحْسِبُ فِي» : غَيْرُ مَقْرُوءٍ فِي ص .

٣ ، ٣ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٤ - جَمِيعًا : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

[ لم يجيئ « فعل » فيما عينه أو لامه ياء ]

قال أبو عثمان :

وليس في باب الياء التي هي عين « فَعَلْتُ » كما أنه ليس في باب « رَمَيْتُ »  
 « فَعَلْتُ » لأن الياء عندهم أحفٌ من الواو فكبرِ هو الخروج من الأُخْفِ إلى الأَثْقَلِ ،  
 ودَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلْتَ في باب « غَزَوْتُ » حين قلت  
 « شَقِيْتُ ، وَغَبِيْتُ » لأنك نقلت الأَثْقَلِ إلى الأُخْفِ ولو قلت « فَعَلْتُ من  
 الياء كنت قد انتقلت من الأُخْفِ إلى الأَثْقَلِ .

قال أبو الفتح : يقول لو قلت من باب « بَعْتُ : فَعَلْتُ » لزمك أن تقلب  
 الياء واوًا وكنت تقول « بَعْتُ أبوع » فرِفِضَ ذلك كما رِفِضَ « رَمَوْتُ أَرْمُو »  
 لو بنيت على « فَعَلُ يَفْعَلُ » لئلا يخرج من الياء وهي الأُخْفُ إلى الواو [٧٧ب] وهي الأَثْقَلُ .

وقوله : ودَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو : يعنى الواو التي هي عينٌ ؛  
 يريد « خِفْتُ أخافُ ، وَنَمْتُ أنام » كما دخلت فيما لامه واوٌ نحو « شَقِيْتُ ،  
 وَغَبِيْتُ » لأنهما<sup>١</sup> من الشَّقَاوَةِ والغبَاوَةِ لثقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها .

ووجه<sup>٢</sup> الخِفَّةِ في « خِفْتُ أخافُ » أنك إذا بَنَيْتَهُ<sup>٣</sup> على « فَعِلِ »  
 لزمه « يَفْعَلُ » فزالَتِ الضَّمَّةُ والواوُ ؛ وصار موضع الضَّمَّةِ<sup>٤</sup> كسرةً في  
 « خِفْتُ » وموضع الواو ألفٌ في « يخافُ » ؛ كما أنك إذا قلت « شَقِيْتُ  
 تَشَقِي » صار موضع الواو التي هي لامٌ ياءً مرةً وألفاً أخرى ، فهذا هو  
 وَجْهُ الخِفَّةِ .

١ - ش ، ظ : لأنها .

٢ - ظ ، ش : وقوله ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : بنيتها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : صارت الضمة .

[ المضارع من قال على « يفعل » ومن باع على « يفعل » ]

قال أبو عثمان :

وإذا قلتَ « يفْعَلُ » من « قلتُ » لزمه « يفْعَلُ » ؛ وإذا قلتَ « يفْعَلُ » من « بعيتُ » لزمه « يفْعِلُ » وصار « يفْعِلُ » لهذا لازماً إذ كان « فَعِلَ - يفْعِلُ » في غير المعتل نحو « حَسِبَ يحْسِبُ ». وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حوكة الفاء كذلك وافقه \* في لزوم « يفْعِلُ » .

قال أبو الفتح :

يقول : لا تُنكرُ أن تقولَ « بيعتُ أبيع » فتجىءُ به على <sup>٢</sup> « فَعِلَ - يفْعِلُ » <sup>٢</sup> فإنَّ له نظيراً في الصحيح وهو « حَسِبَ يحْسِبُ » :  
وفيه عندي وجهٌ آخر وهو أن « بيعتُ » وإن كان الآن « فَعَلْتُ » فإنَّ أصله <sup>١٠</sup> « فَعَلْتُ » ثم حوَّل إلى « فَعَلْتُ » .

وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يحْسِبُ » وإن لم يكن أصلُ « حَسِبَ : فَعَلَّ - بل الكسرُ في عينه أصلٌ ، فإنَّ يجوز « أفْعِلُ » في « فَعَلْتُ » التي أصلها « فَعَلْتُ » أجدراً .

وقولُه : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة الفاء ، كذلك وافقه في لزوم « يفْعِلُ » .

يقول : لما أن كَسَرْتَ الباء من « بعيتُ » كما ضَمَمْتَ القاف من « قلتُ » - وأصلُ الباء والقاف الفتحُ - ثم لزمَ قلتُ أقول : لأنه محمولٌ على « يَغزُو » ومُشَبَّهٌ به لأجل شَبَهِ العينِ باللام كذلك لزمَ « بيعتُ أبيع » فجرى مجرى « قلتُ أقول » ، ولأنَّ « بيعتُ » أيضاً مُشَبَّهَةٌ بـ « رميتُ » كما شَبَّهتْ

١ - ظ ، ش : إذا . وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فعلت أفعل .

« قُلْتُ بَغزَوْتُ » فجاء « بَيَّبِعُ عَلَى يَفْعَلُ » كما جاء « يرمى » أيضا كذلك .  
فالعلة إنما أتت الفاء من قبل العين وأتت العين من قبل اللام ، فاللام هي  
الأصل في العلة إذن .

[ اعتل « هبت ، وخفت » من أصل بناهما لا محولين ]

قال أبو عثمان :

وأما « يَفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وَهَيْبْتُ » فَإِنَّكَ تقول فيه « يَخَافُ ، وَيَهَابُ »  
لأنَّ « فَعِلَ » يلزمه « يَفْعَلُ » وإنما خالفنا<sup>١</sup> « يَبِّعُ ، وَيَزِيدُ » . لأنهما  
[ ١٧٨ ] لم تحتلّا محولتين ؛ إنما اعتلنا من بناهما الذي هو<sup>٢</sup> لهما في الأصل ،  
وكذلك اعتلنا في « يَفْعَلُ » من بناهما الذي هو لهما في الأصل .

قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وَهَيْبْتُ » : فَعَلْتُ » ثم نُقِلَ إلى  
« فَعِلْتُ » بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن « طُلْتُ »  
فأنا طويل لم تُنْقَلْ من « فَعَلْتُ » - إلى - فَعَلْتُ » بل عيْنُهَا في أصل التركيب  
مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أن « خِفْتُ وَهَيْبْتُ » بمنزلة « حَذَرْتُ ، وَفَرِقْتُ »  
فن هنا قولوا « هَيْبْتُ أَهَابُ » ولم يقولوا « بَعْتُ أَبَاعُ » لأن أصل « بَعْتُ » :  
بَيَّعْتُ » ثم نُقِلَ إلى « بَيَّعْتُ » .

وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهب إليه من أنه إنما<sup>٣</sup>  
جاء « بَعْتُ أبيعُ » على ؛ « فَعِلْتُ أَفْعَلُ » لأن أصل « بَعْتُ » : فَعَلْتُ » مفتوح  
العين فجري مجرى « ضَرَبْتُ أَضْرِبُ » ثم بعد أن حوّل إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى  
« حَسِبْتُ يَحْسِبُ » .

٢ - هو ساقط من ش .

١ - ش : خالفت .

٤ - ظ ، ش : في .

٣ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وكذلك اعتلّتا في « يَفْعَلُ » من بناءهما \* الذي هو لهما في الأصل ، يقول : لم تَعْتَلّا في المضارع من بناء نُقِلْتا إليه ، بل اعتلّتا من بناءهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما وهو فَتَحُ عَيْنِ « يَفْعَلُ » لأجل كسرِ عَيْنِ الفعل من « فَعِلْتُ » فيهما .

ومعنى قوله : اعتلّتا في « يَفْعَلُ » يحتاج إلى فِتْسِرٍ ، وذلك أن هذه الأفعال المعتلّات أعيننا إنما وجب فيها الإعلالُ في المضارع لأجل اعتلال المآضي ، ولولا اعتلال المآضي لم يجب الاعتلالُ في المضارع .

ألا ترى أن أصل « يقول ويبيع<sup>١</sup> » : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ<sup>١</sup> ، وأصل « يخاف ويهاب<sup>٢</sup> » : يَخَوْفُ ، وَيَهَيِّبُ<sup>٢</sup> ، وأصل « يطول<sup>٣</sup> » : يَطْوُلُ<sup>٣</sup> ، وهذه الصيغ

لا توجب إعلالا : لأن الواو والياء إذا سكنن ما قبلهما جرّتا مجرى الصحيح .

ولكن لما كان أصل المآضي من هذه ونظائرها إنما هو<sup>٤</sup> « قَوْمَ ، وَبَيْعَ ، وَخَوْفَ ، وَهَيِّبَ ، وَطَوُلَ » اعتلّت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن<sup>٥</sup> فسُلبن ما فيهن<sup>٦</sup> من الحركات هربا من جمع المتجانسات فقبلن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن .

فلما جاء المضارع أعلّوه إتباعا للمآضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر مُعْتَلًّا ، فنقلوا [٧٨ ب] الضمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَطْوُلُ » .

فأمّا « يخاف ، ويهاب » فأصلهما ، يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ ، فأرادوا الإعلال

١ ، ١ - يقول ويبيع : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : هي .

٣ - فسلبن ما فيهن : ساقط من ظ ، ش ، وسقطه يفسد المعنى .

٤ - ظ ، ش : جميع .

فَنَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى الْخَاءِ وَالْهَاءِ فَصَارَا ١ فِي التَّقْدِيرِ «يَخَوْفٌ وَيَسِيبٌ» ثُمَّ قَلَبُوا  
الْوَاوَ وَالْيَاءَ أَلْفَيْنِ لِتَحْرِكِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَاقْبَلِهِمَا الْآنَ؛ وَلِأَنَّهَا قَدْ اعْتَلْنَا  
ضُرُورَةً فِي «خَافَ وَهَابَ» ، هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حَدَّاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .

فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ «يَقُولُ» ، وَيَبِيعُ» وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقَلَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا  
فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَنَقَلَتُ إِلَى مَاقْبَلِهِمَا فَسُكِّنَتَا ؛ فَغَيْرُ مَعْبُوءٍ بِقَوْلِهِ ، لِأَنَّ الْوَاوَ  
وَالْيَاءَ إِذَا سُكِّنَ مَاقْبَلُهُمَا جَرَّتَا تَجْرَى الصَّحِيحُ فَلَمْ تُسْتَشْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ .

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرْمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ دَخَلَ بَغْدَادَ ، فَكَانَ ٢  
بَعْضُ كِبَارِ الْكُوفِيِّينَ يَغْشَاهُ وَيُكْثِرُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يُجِيبُهُ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ  
أَصْحَابِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ \* قَدْ أَلَحَّ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ فَلَمْ لِاتَسْأَلَهُ ؟ .

فَلَمَّا جَاءَ ٣ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا فُلَانٍ ، مَا الْأَصْلُ فِي « قَسَمٌ » ؟ فَقَالَ لَهُ « أَقُومٌ »  
فَقَالَ لَهُ : فَمَا الَّذِي عَمِلُوا ؟ فَقَالَ لَهُ : اسْتَشْفَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَاسْكَنُواهَا ، فَقَالَ  
لَهُ : أَخْطَأْتَ \* لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ ، قَالَ : فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ الرَّجُلُ بَعْدَهَا .

[ « فَعَلَ » مِنْ الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ ]

قال أبو عثمان :

١٥ فَإِذَا قُلْتُ « فَعِلَّ » مِنْ هَذَا كَسَرْتَ الْفَاءَ وَحَوَّلْتُ \* عَلَيْهَا حَرَكَةَ الْعَيْنِ  
كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي « فَعِلْتُ » وَذَلِكَ قَوْلُكَ قَدْ « خَيِّفَ ، وَبَيْعَ ، وَهَيْبَ ،  
وَقَيْلَ » وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْجَيِّدَةُ ؛ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُشِمُّ مَوْضِعَ الْفَاءِ الضَّمَّةَ

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - ظ ، ش : جاءه .

٤ - وهيب : ساقط من ظ ، ش .



إرادة أن يُبَيِّنَ أنها <sup>١</sup> « فُعِيلَ » فيقولُ « خُيِّفَ ، وَبُيِّعَ ، وَقِيلَ » وهذا إشمامٌ وليس بالضمّ الخالص ، لأنّه مُمالٌ ؛ وبعضُ العربِ يُخْلِصُ الضمّةَ وَيَجْعَلُ العَيْنَ تابعا للفاء \* فيقولُ « بُوعَ ، وَخُوفَ ، وَقُولَ » كما قالوا « مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ » وهذه اللُّغاتُ دواخلُ على « قِيلَ ، وَبُيِّعَ » والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك .

٥

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كَلِمَةٌ « خُوفَ ، وَبُيِّعَ ، وَقُولَ » لأنّه بوزن « ضُرِبَ » فأرادوا أن يُعْلِمُوا العَيْنَ كما أعلوها في خاف « وباع » . وقال « فسلبوا الكسرةَ ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العَيْنُ في « خَيْفَ وَقِيلَ » ياءً <sup>٢</sup> لانكسار الفاء قبلها وَبَقِيَتِ العَيْنُ في « بَيْعَ » بحالها ياءً فصار <sup>٣</sup> كَلِمَةٌ « خَيْفَ ، وَبُيِّعَ ، وَقِيلَ »

١٠

وأما مَنْ أَشَمَّ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمّةٌ فأراد أن يُنْقَلُ إليها كسرة العَيْنِ فلم يُمكنه أن يجمع [٧٩ ب] في الفاء الكسرةَ والضمّةَ ، فأشَمَّ الكسرةَ فصارت الحركةُ في الفاء بين الضمّةِ والكسرةِ بمنزلة الحركةِ في « كَافِرٍ وَجَابِرٍ » لأنها بين الفتحةِ والكسرةِ ، ومنَ أَخْلَصَ الضمّةَ ولم يُشِمِّها الكسرةَ فإنه أحرصُ على البيانِ مَنْ أَشَمَّ ، فأخْلَصَ \* الضمّةَ كما يُخْلِصُها في الصحيح نحو « ضُرِبَ » . وقولُه : كما قالوا « مُوقِنٌ ، وَمُوسِرٌ » يريد أنهم قالوا « بُوعَ » فقلبوا الياءَ واوًّا لانضمام ما قبلها كما قلبوها في « مُوسِرٍ وَمُوقِنٍ » لذلك ، وقد أجروا

١ - أنها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ياء : ساقطة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فصارت .

المُدْغَمَ مُجْرَى المَعْتَلِّ فِي هَذَا البَابِ \* لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي سَكُونِ العَيْنِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى « هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » وَ « رُدَّتْ إِلَيْنَا » وَ « رُدَّتْ إِلَيْنَا » ١ .

وَقَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّهَا يُنْشِدُونَ بَيْتَ الفِرْزَدِقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

وَمَا حِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حَسْبِي حُلْمَانَا وَلَا قَائِلٌ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ  
« حِلٌّ ، وَحِلٌّ ، وَحِلٌّ » ٢ ، فَسَنُ قَالَ « حِلٌّ » فَضَمَّ الحَاءَ فَهُوَ فِي الكَثْرَةِ

بِمَنْزِلَةِ مَنْ ، قَالَ : « قَيْلٌ » فَكَسَّرَ ؛ وَمَنْ كَسَرَ الحَاءَ فَقَالَ « حِلٌّ » فَهُوَ

بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخْلَصَ الضَّمَّةَ فَقَالَ « بُوعَ وَقُولَ » ، وَمَنْ أَشَمَّ فَقَالَ « حِلٌّ »

فَهُوَ ٣ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَشَمَّ أَيْضًا فَقَالَ « قَيْلٌ » ٤ .

وَقَرَأَ القُرَّاءُ : « وَسَيْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ٥ وَ « غَيْضَ المَاءِ » ٦ ، وَ « سَيْبَتُ »

١٠ وَجَوْهُ ٧ . وَنَحْوُ ذَلِكَ \*

وَقَالَ الرَّاجِزُ :

وَإِبْتَدَلْتُ غَضَبِي وَأُمُّ الرِّحَالِ وَقُولَ : لَا أَهْلٌ لَهُ وَلَا مَالٌ

١٥ وَقَالَ الآخِرُ :

نُوطَ إِلَى صُلْبٍ شَدِيدِ الحَمَلِ وَعُنُقِي كَالْحَذْعِ مُتَمَهِّلٌ

وَقَالَ الآخِرُ :

حُوكْتُ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ مُنْحَاكٌ تَحْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

يُرِيدُ « نَيْطًا وَحَيْكًا » ٨

١ - مِنَ الآيَةِ ٦٥ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ ١٢ .

٢ - وَحِلٌ ، وَحِلٌ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - فَهُوَ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٤ - ظ : جِبِلٌ .

٥ - أَوَّلُ الآيَةِ ٧١ مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ ٣٩ .

٦ - مِنَ الآيَةِ ٤٤ مِنْ سُورَةِ هُودَ ١١ .

٧ - مِنَ الآيَةِ ٢٧ مِنْ سُورَةِ المَلِكِ ٦٧ .

٨ - ص : « نَيْطَاتٌ وَحَيْكَةٌ » غَيْرَ أَنَّ التَّاءَ مِنْ حَيْكَةٍ غَيْرِ ظَاهِرَةٍ .

وإنما كان « قِيلَ ، وَخَيْفَ ، وَبَيْعَ » بإخلاق الكسرة أقيسَ عنده ، لأنَّ سبيلَ المكسورِ إذا كان قَبْلَهُ مضمومٌ فأَسْكِنَ \* أن تُنْقَلِ كسرتُه إلى المضموم .  
 ألا ترى أنك تقول للمرأة « أُغْزِي » وأصله « اغزوي » فأصل الواو الكسرُ وأصل الزاي الضمُّ ، فلما أُسْكِنْتَ الواوُ اسْتُنْقِلًا للكسرة عليها نُقِلَت الكسرة إلى الزاي فقبيل « أُغْزِي » ؛ فكذلك قياسُ « قِيلَ ، وَبَيْعَ » .  
 ٥ . وَمَنْ قَالَ « قِيلَ » فَأَشْمَ قَالَ « أُغْزِي » فَأَشْمَ ، وَمَنْ قَالَ « قَوْلَ » لَمْ يَقُلْ « اغزُو » لِثَلَا يَلْتَبِيسَ وَاحِدُ الْمُؤَنَّثِ بِجَمَاعَةِ الْمَذْكَرِ \* فَلذَلِكَ كَانَ « قِيلَ » وَبَيْعَ » [٧٩ب] أَكْثَرَ فِي اللُّغَةِ وَهُوَ اللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ .

[ نقل «باع ، وقام» إلى «بيع ، وقوم» ]

١٠ قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « فَعَلَّ » صارتِ العَيْنُ تَابِعَةً لِلْفَاءِ وَذَلِكَ « بَاعَ ، وَقَالَ ، وَخَافَ ، وَهَابَ »<sup>١</sup> وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبِيسَ فَعَلَّ<sup>٢</sup> يَفْعِلُ<sup>٣</sup> وَإِخْوَاتِهَا حِينَ<sup>٤</sup> أَتَبِعُوا الْعَيْنَ الْفَاءَ فَقَالُوا « قَوْلَ ، وَبُوعَ ، وَخَوْفَ » .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبي عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلُونَ « بَاعَ ، وَقَامَ »

إلى « بَيْعَ ، وَقَوْمَ » كما يَنْقُلُونَ « بَيْعَتُ ، وَقَوْمَتُ » إلى « بَيْعَتُ وَقَوْمَتُ »<sup>١٥</sup> لافْصَلَ بَيْنَ « فَعَلَّ ، وَفَعِلْتُ » .

وسألتُ أبا عليٍّ عن هذا فقال : نعم يَنْقُلُونَ « فَعَلَّ » كما يَنْقُلُونَ « فَعِلْتُ » .

١ - هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : حيث .

٤ - وخوف : ساقط من ظ ، ش .

يقول أبو عثمان : فإذا كانوا قد نَقَلُوا « بَيْعَ » إلى « بَيْعَ » وقَوْمَ إلى « قَوْمَ » ثم أسكنوا العين فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قام<sup>١</sup> وانكسرت في « باع » وبعدها العين ساكنة فكان يَلْزَمُ أن تقول « قد قَوْمَ زَيْدٌ ، وقد بَيْعَ زَيْدٌ الطَّعَامَ » إذا كان زيدٌ هو الذى باع ولم يُرِدْ به « فَعِلَ » .

وكذلك كان يَلْزَمُ في « طال » أن يقول « طَوَّلَ » وكان يلزم أن يقول « خَيْفَ زيدٌ عمراً » وأنت تريد « خاف » لأنك كنت تُسكن العين مِن « خاف » وتنقلُ كسرتها إلى الفاء فتَنقَلِبُ العينُ ياءً لانكسار ما قبلها ، فتقول « خَيْفَ في خاف » يقول : فكرهوا أن يَلْتَبَسَ « فَعَلَّ بِفَعِلَ » .

[ بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول : « كيد زيد لفعل وما زيل يفعل » ]

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب لا يبالى الالتباسَ فيقولُ « قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا ، وما زِيلَ يفعلُ كذا وكذا » يريدون « كادَ ، وزالَ » .  
وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يُنشدُ :

وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكلن جُثِّي وكِيدَ خِرَاشُ يومَ ذلكَ يَبِيَّتَم

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « كِيدَ وزِيلَ : كِيدَ وزِيلَ » على فَعِلَ لأن المضارع على « يَفْعَعِلُ » ، وذلك قولهم « يَكَادُ ، وَيَزَالُ » وقولهم<sup>١</sup> « كَادَ يَكَادُ ، وزال يزال » بمنزلة « هاب يهاب » وكله « فَعِلَ يَفْعَعِلُ » إلا أن الذين قالوا « كِيدَ وزِيلَ » نَقَلُوا الكسرةَ من العين إلى الفاء وألْقُوا حركةَ الفاء فصار « كِيدَ

١ - ظ ، ش : قامت .

٢ - ظ ، ش : فقولهم .

وزِيلَ» ولم يخافوا التباسه بفُعِلَ» لأنك لا تقول «كَيْدٌ زِيدًا يقوم ، وما زِلْتُ زِيدًا يقوم» \* فيخافُ أن يَلْتَبِسَ «كَيْدَ زِيدٍ يَقُومُ ، وما زِيلَ زِيدٌ يَقُومُ» \*  
 بـ «فُعِلَ منه كما يَلْتَبِسُ» بـ «بِيعَ زِيدٌ [٨٠] الطَّعَامَ» إذا كان هو الفاعلُ بـ «بِيعَ زِيدٌ الطَّعَامَ» إذا كان هو المفعولُ ، فنُ هاهنا اجترعوا على «كَيْدَ زِيدٍ يَفْعَلُ ، وما زِيلَ زِيدٌ يَفْعَلُ» \* .

[ «كَلِمَتُ طَعَامٍ» للفاعل ، «وَكَلِمَتُ طَعَامٍ» للمفعول ]

قال أبو عثمان :

فإن قلتَ : هَلَا تَنْكَبُوا فِي «كَيْلَتُ طَعَامِي» \* وما كان نحوها أن يَسْتَوِينِ بـ «فُعِلْتُ» في حالٍ ؟  
 قيلَ فإنهم مِمَّا يُلْزَمُونَ «فُعِلْتُ» الإشمامَ حتى يكونَ فَرَقًا بَيْنَ «فَعَلْتُ» ،  
 وَفُعِلْتُ» .

قال أبو الفتح : يقول فإن قال قائل : هَلَا تَنْكَبُوا فِي «كَيْلَتُ طَعَامِي» ، وَأنتَ الفاعلُ ونحوه أن يَلْتَبِسَ بـ «كَيْلَتُ طَعَامِي» إذا كان غيرُك كالكَلِّ إِتْيَاهُ :  
 أَي كَالِهَ لَكَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَإِذَا كَالُوهُمْ<sup>٢</sup>» أَي كَالُوا لَهُمْ ؟

قال : فالجواب عن هذا أنهم يقولون «كَيْلَتُ طَعَامِي» فيُخْلِصُونَ الكَسْرَةَ<sup>٣</sup>  
 فِي الكَافِ إِذَا كُنْتَ الفاعلَ وَيَقُولُونَ «كَيْلَتُ طَعَامِي» فيشِمُونَ الكَافَ<sup>٤</sup> الضَّمَّ<sup>٥</sup>  
 إِذَا كُنْتَ المفعولَ ، فَرَقًا بَيْنَ الفاعلِ والمفعولِ .

١ - قيل فأنهم : ساقط من ظ ، ش . وفي هامش ظ : فأنهم مما يلزمون ، نسخة .

٢ - من الآية ٣ من سورة المطففين ٨٣ .

٣ - ش : الكسر .

٤ - ظ : الطعام ، وهو خطأ .

٥ - الضم : ساقط من ظ ، ش .

[ من العرب من لا يشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس ]

قال أبو عثمان :

وَيَفْعَلُ هَذَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » وَلَا يُشِمُّ حِينَ أَمِنَ  
الَلْتَبَاسَ وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ - مَمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الَلْتَبَاسِ - فِي مَوْضِعِ الَلْتَبَاسِ  
وَيَقُولُ \* أَيْضًا « خَفِينَا وَبُعِينَا » \* .

قال أبو الفتح : قوله : وَيَفْعَلُ هَذَا : أَيْ يُشِمُّ فَيَقُولُ <sup>١</sup> « بُعِثَ الطَّعَامَ »  
إِذَا خَافَ الَلْتَبَاسَ ، مِنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَلَا يُضِمُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ الَلْتَبَاسَ  
لَأَنَّ الطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَفْعُولَ فَاسْتُغْنِيَ بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَنِ  
الإشمام مع « بَيْعَ الطَّعَامِ » .

وَالتَّاءُ فِي « بُعِثَ » قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً  
فِيحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الإشمام الَّذِي عَنْهُ يَتَقَعُ الفَصْلُ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .  
وقوله : وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ مَمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الَلْتَبَاسِ فِي مَوْضِعِ الَلْتَبَاسِ :  
يَقُولُ مَنْ كَانَ مِنْ <sup>٢</sup> لُغْتِهِ أَنْ يَقُولَ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَيُخْلِصُ الكسرة إِذَا  
أَمِنَ الَلْتَبَاسَ وَيُخَالِفُ لِأَمْنِهِ الَلْتَبَاسَ مَنْ يُشِمُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ <sup>٣</sup> فَإِنَّهُ إِذَا <sup>٣</sup> صَارَ  
إِلَى مَوْضِعِ الَلْتَبَاسِ أَشْمَ ضَرُورَةً مَخَافَةَ الَلْتَبَاسِ فَيَقُولُ « خَفِينَا ، وَبُعِينَا » لِثَلَا  
يَلْتَبِسَ « فَعَلِينَا بِفَعَلِينَا » .

١ - ظ ، ش : يقول .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا .

[ من العرب من يدع الكسرة في « بعث وخفت » ولا يبالي بالالتباس ] .

قال أبو عثمان :

ومنهم من يدع الكسرة ولا يبالي بالالتباس .

قال ١ أبو الفتح ١ : أهل هذه اللُغَة جَرَوْا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس [ ٨٠ ب ] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاص الكسرة وذلك « بيّع وخيف » ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بحالها ولم يعبئوا بالالتباس لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده وبما تدلُّ عليه الحال .

١٠ ألا ترى أنك تقول في تحقير « عمرو : مُعَمِّر » وكذلك تقول في تحقير « مُعَمَّر » وكلاهما مصروف في التَّحْقِير ، وهذا بابٌ واسعٌ وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحبُ الكلام من أوله أو آخره أو بدلالة الحال ؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر ٢ ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها .

[ من يقلب عين « باع » واو فإنه يخلص الضمة ]

١٥ قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يُلزمه الضمة في هذا كَلَمَه .

قال ٣ أبو الفتح ٣ : يقول : مَنْ قال « بُوعَ وَخُوفَ » فأخلص الضمة فإنه يقول هنا « بُعْتُ وَخُفْتُ » مخلصاً للضممة .

١ ، ١ - ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ - ظ : وكثر .

٣ ، ٣ - ظ : الشيخ .

[ إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم » ]

قال أبو عثمان :

وأما « ميت تموت » فإنما اعتلست من « فَعِيل يَفْعُل » ونظيرها من التصحيح « فَضِيل يَفْضُل » .

وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمرَ يَنْشِدُ لأبي الأسود :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِيلٌ  
ومثلُ « ميت تموت » : دِمَّتْ تَدُومُ » وهذا شاذٌّ ، ومثله في الشذوذ :  
« كُدَّتْ أَكَادُ » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مت تموت ، ودمت تدوم » عنده على « فَعِيل

يَفْعُل » لكسرة الفاء في « دِمَّتْ تَدُومُ ، ومَتَّ » وهما من الواو فجريا مجرى  
« خَفَّتْ » وكان قياسه « تَدَامُ وَتَمَاتُ » .

وقد حكى عن بعضهم<sup>١</sup> « تَدَامُ وَتَمَاتُ » .

فأما من قال « تَدُومُ وَتَمُوتُ » فإنه جاء بهما<sup>٢</sup> على « فَعِيل يَفْعُل » .  
ونظيرهما « فَضِيل يَفْضُلُ ، وَنَعِيم يَنْعُمُ » .

فأما مَنْ قال « مِتَّ تَمُوتُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ » فهو على القياس لأنه مثلُ  
« قُلْتُ تَقُولُ » .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت . فيكون بعضهم يقول « مِتَّ

تَمَاتُ » ، وبعضهم يقول « مِتَّ تَمُوتُ » . ثم سُمِعَ من أهل لغة<sup>٣</sup> المياضي ،  
وسُمِعَ من أهل لغة<sup>٤</sup> المضارع فتركَبتُ من ذلك<sup>٥</sup> لغة<sup>٥</sup> أخرى .

١ - عن بعضهم : زيادة عن ظ ، ش .

٢ - ظ : اللغة .

٣ - في موضع هذا الرقم في ط بين ذلك ، لغة كلمة : من ، وهي زائدة ، وكانت في ش في هذا

الموضع : ورجعت .

٤ - أخرى : زيادة عن ظ ، ش .



ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: «يَنْعَمُ وَيَفْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ

في الماضي: «نَعِمَ ، وَفَضَّلَ» [١٨١] ويخالفة في الماضي فيقول «فَضِّلَ ، وَنَعِمَ» .  
ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه وذلك أنه قال : سألت \* مَنْ

يقول في الماضي «أَحْزَنْتَنِي» فقال \* في المضارع «يَحْزُنُنِي» ؟

فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قال «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي فقال

«أَحْزَنْتَنِي» . ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة<sup>١</sup> أو الحى الواحد لغتان : «نَعِمَ -

يَنْعَمُ ، وَنَعِمَ - يَنْعَمُ» فيُسْمَعُ منهم ماضى إحداهما ومضارع الأخرى .

وكذلك من قال «كُدْتُ أَكَادُ»<sup>٢</sup> ، إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثلُ

«هَبِيتَ تَهَابُ» ؛ فإمّا أن يكونَ مِنْ لغة من قالَ ذلك «كُدْتُ ، وَكِدْتُ»

جميعاً \* فيكون «أَكَادُ» \* على «كُدْتُ» ، وإمّا أن يكون يوافق في المضارع  
مَنْ يقول في الماضي «كِدْتُ» .

[ من العرب يقول : لا أفعلُ ذاك ولا كوداً ولاهما ]

<sup>٣</sup> قال أبو عثمان :

وزعم الأصمعيُّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول : «لأفعلُ ذاك ولا كوداً

ولاهما ، فجعلتها من الواو .

١٥

<sup>٤</sup> قال أبو الفتح : هذه الحكاية تَصْلُحُ أن تكونَ على اللُّغتين جميعاً<sup>٥</sup>

«كُدْتُ ، وَكِدْتُ» جميعاً، فَمَنْ قال «كُدْتُ» فأمرُهُ واضحٌ ؛ لأنَّه من الواو

بمنزلة «قُلْتُ قَوْلًا» ، وأمّا<sup>٦</sup> من قال «كُدْتُ أَكَادُ» فقد يجوز أن يكونَ من

٢ - ظ ، ش : تكاد .

٤ ، ٤ - ظ : قال الشيخ .

١ - الواحدة : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : قال الشيخ أبو عثمان .

٥ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٦ - أمّا : ساقط من ظ ، ش .

الواو « فَعَلْتُ أَفْعَلُ » بمنزلة « خِفْتُ أَخَافُ » ، ويجوز أن يكون « كِدْتُ أَكَادُ » من الياء بمنزلة « هَبْتُ أَهَابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كَيْدًا » ، فالواو ، والياء فيه لغتان .

[ أصل ليس « ليس » ]

٥ قال أبو عثمان : وأما « لَيْسَ » فأصلها « لَيْسَ »<sup>١</sup> ولكنها أُسْكِنَتْ من نحو « صَيْدَ البعيرُ » ولم يَتَقَلَّبُوا لها لأنهم لم يُرِيدُوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شيئاً من أمثلة الفِعْلِ<sup>٢</sup> فتركوها على لها بمنزلة « لَيْتَ »<sup>٣</sup> .

١ قال أبو الفتح : قد صحَّ أن « لَيْسَ » فِعْلٌ لقولهم « لَسْتُ » ، ولَسْنَا ، كَقُمْتُ ، وقُمْنَا ، وإذا ثَبِتَتْ<sup>٤</sup> أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعْلَ ، أو فَعَلَّ ، أو فَعِلَّ » فلا يجوز أن تكون كانت « فَعْلَ » لأنه لَيْسَ في ذَوَاتِ الياء « فَعْلَ » إنما ذلك في الواوِ خاصَّةً نحو « طَالَ فهو طَوِيلٌ » .  
ولا يجوز أن تكون كانت « فَعْلَ » لأن ما كانت عينه مَفْتُوحَةً لم يجز فيه إسكانها ، ألا ترى أنه لا يُسْكَنُ نحو « ضَرَبَ ، وقَتَلَ » كما يُسْكَنُ « كَرَّمَ ، وعَلِمَ » فيقال « كَرَّمَ زَيْدٌ ، وعَلِمَ بَكْرٌ » وإنما ذلك لِحِفَّةِ الفتحة ، وقد تقدَّم القولُ في هذا فلا بدَّ من أن يكون « فَعْلَ » وأصلها [٨١ب] « لَيْسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعيرُ » وأصلها « صَيْدَ » ويقولون أيضا « صَيْدَ » على الأصل .

١ - في هامش ص وحدها ما يأتي : حاشية : ليس فعل ، و « فعل » قد تسلب حركتها ، و « فعل »

لا توجد مسكنة .

٢ - ظ ، ش : الأمر .

٣ - ش : ليست .

٤ - ظ : ثبت ، وهو خطأ .

وألزموا « لَيْسَ » الإسكانَ في كل قولٍ ؛ لأنها لما لم تتصرف شُبّهت  
بـ « لَمِيتَ » فقُصِرَتْ على سكون العين لا غير .

[ مجيء « عور ، وصيد » ونحوها على الأصل ]

قال أبو عثمان :

وَأما قولهم « عَوِرَ يَعْوِرُ ، وَحَوِلَ يَحْوِلُ ، وَصَيْدَ يَصْيِدُ » فإنما  
جاءوا بهنَّ على الأصل ، لأنهنَّ في معنى ما لا يبدُّ له من أن يخرج على الأصل  
لِسكون ما قبله<sup>٢</sup> نحو : « ابيضضتُ ، واسوددتُ ، واعوررتُ ، واجوَلتُ »  
فلمَّا كُنَّ في معنى ما لا يبدُّ له من<sup>٣</sup> أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله  
تحرَّكنَّ ، ولو كُنَّ على غير هذا المعنى لاعتزلنَّ<sup>٤</sup> .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائلٌ : هلاَّ أعلُّوا « عَوِرَ ، وَصَيْدَ » كما  
أعلُّوا « خافَ ، وهابَ » وأصلهُما « خَوِفَ ، وهَيَّبَ » ؟  
فالجواب أن « عَوِرَ » في معنى « اعورَّ » فلمَّا كان « اعورَّ » لا يبدُّ له من  
الصحة لسكون ما قبل الواوِ صحَّت العينُ في « عَوِرَ ، وَحَوِلَ » ونحوهما ؛ لأنها قد  
صحَّت فيما هو بمعناها<sup>٥</sup> فجُعِلَتْ<sup>٦</sup> صحة العين في « فَعِلَ » أمارَةً ؛ لأنَّه في معنى  
« افعلَّ » .

١٥

وحكى أبو زيد : « أود البعير<sup>٧</sup> ، يَأْوِدُ أوداً » وإنما صحَّ هذا عندى ؛ لأنه رَسِيلٌ

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - من : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : اعتلن .

٥ - ظ ، ش : بمعناها .

٦ - ش : فجعل .

٧ - ظ ، ش : العود .

« عَوَجَ يَعْوَجُ عَوْجًا » فَأُجْرِي مُجْرَى نَظِيرِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ « أَوَدَ : افْعَلَّ » وَلَوْ جَاءَ لَكَانَ قِيَاسُهُ<sup>١</sup> « إِيوَدَ » .

فإن قال قائل : هلاَّ صحَّتْ في « أقامَ ، وأمالَ » وأصلُهُما « أقومَ ، وأميسلَ » لسكون ما قبلَهُما كما صحَّتْ في « اعورَ ، واحولَ » لسكون ما قبلَهُما ؟  
فلأنَّ « أقامَ ، وأمالَ »<sup>٢</sup> إنما اعتلَّتا وإنَّ كانَ قبلَ العينِ منهما ساكنٌ لاعتلالِ « فَعَلَّ » منهما قبلَ النَّقْلِ .

ألا ترى أنَّ الأصلَ « قامَ ، ومالَ »<sup>٣</sup> ثمَّ نقلتَ الفِعْلَ بهمزة النَّقْلِ فقلتَ « أقامَ ، وأمالَ »<sup>٤</sup> ، و « اعورَ » لم يُنْقَلْ من « عارَ » فيجبَ إعلالُهُ لاعتلالِ « فَعَلَّ » منه بغيرِ زيادةٍ ، وقد قالوا<sup>٥</sup> « عارتُ عَيْتَهُ تَعَارُ » وهو

١٠ قليلٌ لا تقولُ مثْلتهُ : « حالتُ فهي تحالُ » وقال الشاعر :  
نُسايلُ بابنِ أحمَرَ مَنْ رآهُ أَعارتُ عَيْنُهُ أُمٌ لَمْ تَعَارَا  
فهذا الفصلُ بينهما \* .

وقولُهُ : ولو كُنَّ على غيرِ هذا المعنى اعتلَّتْ « ؛ يقول : لو لم يكنْ معنى « عورَ : اعورَ » ومعنى « حورَ : احولَ » لوجبَ إعلالُهُما كما أُعِيلَ « خافَ ، وهابَ » لما لم يُنْقَلْ في معناهما « افْعَلَّ » نحو « اخوفَ ، واهيبَ » .

[ بحىء اجتورا ، وبابه على الأصل ]

[ ١٨٢ ] قال أبو عثمان :

ومثْلُ ذلك « اجتوروا ، واعتوروا » حيث كان معناهُنَّ<sup>٦</sup> معنى ما الواو فيه متحرِّكة وقبلها ساكنٌ<sup>٧</sup> ولا تعتلُّ فيه نحو « تعاونا ، وتجاورا » .

١ - قياسه : ساقط من ظ ، ش . ٢ - ظ : وأقال .

٣ - ظ : وقال . ٤ - ظ : وأقام .

٥ - ظ ، ش : قال قوم . ٦ - ظ : معناه . ش : معناهما .

٧ - وقبلها ساكن : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول : « اعْتَوَرُوا ، واجْتَوَرُوا » في أنهما صححا ؛ لأنهما بمعنى ما لا بد من تصحيحه ، وهو « تعاونا وتجاورا » بمنزلة « حَوَلَ ، وَعَوَرَ » .  
 ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في « تعاونا وتجاورا » أَلِفا ، فلو قُلبت الواوُ أَلِفا لالتقى ساكنان فحذفت إحداهما فصار اللَّفْظُ « تعاونا وتجاروا » ٣  
 وزالَ بناءُ « تفاعَلوا » فترك ذلك لذلك ، وكذلك صحَّت في « اجْتَوَرُوا » لأنه ٥  
 بمعنى « تجاوروا » ولولا ذلك لَوَجِبَ إعلالُ « اجْتَوَرُوا ، واعْتَوَرُوا » لأنهما بوزنِ « افْتَعَلُوا » بمنزلة « اقْتادُوا ، واعْتادُوا » \* ولو بَنَيْتَ « افْتَعَلُوا » من لفظِ « ج و ر » وأنت لا تريد به معنى « تفاعَلوا » لَوَجِبَ إعلاله فكُنْتَ تقول « اجتاروا » ٣ .

[ باب « تاه يتيه ، وطاح يطيح » ]

قال أبو عثمان :

وأما « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » فزعم الخليلُ أنهما « فَعَلَ يَفْعَلُ »  
 من الواوِ مثل « حَسِبَ يَحْسِبُ » من الصَّحِيحِ ، ويدلُّك على ذلك « طَوَّحْتُ  
 وتَوَّهْتُ ، وهو أَتَوْهُ مِنْهُ وَأَطَوْحُ مِنْهُ . »

قال أبو الفتح : إنما ذهب الخليلُ إلى هذا لأنه لما رأى العينَ واوًا في « تَوَّهَ  
 وطَوَّحَ » ورآهم يقولون « تاه يتيه » ، وطاح يطيحُ » ° ولم يُمكنه أن يجعلهما  
 من الياءِ كـ « باع يبيعُ » لأن الدلالة قد قامت على كَوْنِ العينِ واوًا ، ذهب إلى  
 أنها « فَعِلَ يَفْعِلُ » فكأنها في الأصلِ عندَهُ « طَوَّحَ يَطْوِحُ ، وتَوَّهَ يَتَوَّهُ »

١ - ص : فحذف .

٢ - ص ، ظ : « تعاونا وتجاورا » بإثبات الواوِ بعد ألفِ تفاعلٍ وهو مخالف للمثال الذي أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ - ظ ، ش : اجتار . ٤ - ظ : أنها .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ولم يمكنهم أن يحملوها .

فجرى ، طِحْتُ ، وَتَهْتُ « مجرَى » خِفْتُ « ثم نقل في المضارع الكسرة من عين  
الفِعْلِ إِلَى فائِهِ فَسَكَنْتُ وَحَصَلَتْ قَبْلَهَا الْكَسْرَةُ فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ كَمَا فِي مِيقَاتِ ،  
وَمِيزَانِ » .

[ من العرب من يقول « تيه ، وطيح » ]

قال أبو عثمان :

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « تَيْيَّةَ ، وَطَيْحَ » فَهُوَ عِنْدَهُ هُوَاءٌ مِثْلُ « بَاعَ  
يَبْبِيعُ » وَأَخْبَرَنِي الْأَصْمَعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ قَالٍ : سَمِعْتُ رُوْبَةَ  
يُنْشِدُ :

تَيْيَّةَ فِي تَيْيَّةِ الْمُتَيْيِهِينَ

فجعلها من الياء .

١٠

قال أبو الفتح : إنما ذهب أبو عثمان <sup>١</sup> إلى أن « تَيْيَّةَ ، وَطَيْحَ » <sup>٢</sup> من الياء ؛  
لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوَّهَ وَطَوَّحَ » <sup>٣</sup> كما حكى الخليل .

وَلَمُعْتَرِضٍ أَنْ يَقُولَ <sup>٣</sup> مَا تُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ <sup>٣</sup> « تَيْيَّةَ وَطَيْحَ » مِنَ الْوَاوِ  
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِمَا عَلَى « فَعَّلَ » [ ٨٢ ب ] فَيَلْزَمُهُ « طَوَّحَ ، وَتَوَّهَ » بَلْ جَاءَ بِهِمَا عَلَى  
« فَيْعَلَّ » نَحْوَ « بَيْطَرَ ، زَبَيْقَرَ » فَكَأَنَّهُمَا كَانَا « طَيْوَحَ وَتَيْوَهَ » ثُمَّ قَلَبَ الْوَاوَ

١٥

يَاءً لَوْ قَوَّعَ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ قَبْلُهَا وَيَكُونُ <sup>٤</sup> كَقَوْلِ الْهَذَلِيِّ أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ :  
فَلَمَّا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَسَّيْرَتُ ثُبَاتٍ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاکْتِنَاؤُهَا

١ ، ١ - ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : ويقول . وهو خطأ .

وَتَحَبَّيَزَتْ : تَفَيَّعَلَتْ ، من حازَ يَحُوزُ ، وأصلها « تَحْيُوزَاتٌ » ثم قلب الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها .

قيل : هذا فاسدٌ مِنْ وَجْهٍ .

أحدُها : أن « فَعَّلَ » في الكلام أكثرُ مِنْ « فَيَعْلَلِ » ، فحملهُ على الأكثرِ أوْلى ٢ وأسوْغُ .

وثانٍ : أن معنى « تَيْسَهُ وَطَيَّحَ » تكرر ذلك الفعلُ منه فجرى ذلك مجرى « قطع » وكسّر في أنهما لتكرير الفعلِ ، فمِنْ هُنَا حَمِلَ عَلَى « فَعَّلَ » .

وثالثٌ يدلُّ على أن « تَيْسَهُ : فَعَّلَ » ، دون فَيَعْلَلِ وهو ما أنشده عيسى ابن عمر ٣ عن رؤبنة في هذه الحكاية من قوله :

تَيْسَهُ فِي تَيْسِهِ الْمُتَيْسِّهِينَ

فَتَيْسَهُ بِمَنْزِلَةِ « سَيَّرَ وَبَيَّعَ » .

ولو كان « تَيْسَهُ : فَيَعْلَلِ » من الواو لوجب أن يُقال فيه إذا بُسِيَ للمفعول

« تُوَوِهِ » كما يُقال ٤ « قُوُومٌ زَيْدٌ وَقُوُولٌ » ألا ترى إلى قول جرير :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَوْ طُوُوِعْتُ مَا بَانَ

وقول الراجز :

وَفَاحِمٍ دُوُوِيٍّ حَتَّى اعْلَسْنَا كَسَا

فإن قلت : إن هذين إنما أصلهما « فاعل : داوى ، وطاوع » . وتيسه

على قول خصمك « فَيَعْلَلِ » فأين « فاعل » من « فَيَعْلَلِ » ؟

قيل : لا فصل في هذا الموضع بين « فاعل » ، و« فَيَعْلَلِ » ، ألا ترى أنك

لو بنيت « فَيَعْلَلِ » من « قُلْتَ » لقُلْتَ « قَيْلَلِ » ، فلو بنيتَه للمفعول لقُلْتَ

٢ - أولى : زيادة من ظ ، ش .

١ - ظ ، ش : فتخيرت .

٤ - ظ ، ش : يقول .

٣ - ابن عمر : ساقط من ظ ، ش .

« قُوُولٌ » كما تقول إذا بنيت « قاوَلٌ » للمفعول « قُوُولٌ » ، ومن هنا قلتُ في « فُعِيلٌ » من « فَيَعْلَلٌ » من « سِرْتُ : سُويرٌ » ولم تُدْغِمِ الواوَ في الياء وإن كانت ساكنة قبلها .

كما أنك لو بنيت « فُعِيلٌ » من « فاعِلٌ » من « سِرْتُ » لقلتُ « سُويرٌ » ألا ترى أنك تقول في « بَسِطِرَ ؛ بُوْطِرَ » كما تقول في « قاتِلٌ : قُوْتِلٌ » فلا فصلَ إذًا بين « فَيَعْلَلٌ ، و فاعِلٌ » إذا بنيتَهُما للمفعول ؛ لأن الياء أشبهت الألفَ لا تَقْلِبُهُما جميعاً إذا بنيتَ الفِعْلُ للمفعول ، وسيأتيك هذا في موضعه إن شاء الله ١ .

فن هنا قلتُ : إنّه كانَ يجبُ أن لو كانَ تَيَّهَ فَيَعْلَلٌ أن يقال فيه « تُووهٌ »

١٠ لو كانت عينه من الواو كما ذهب إليه الخُصْمُ .

ووجهٌ رابعٌ : وهو أنك إذا جعلتَ « تَيَّهَ ، و طَيَّحَ » من الواو وذهبتَ إلى أن أصلَهُما « تَيَّوَهَ و طَيَّوَحَ » لزمك أن تقولَ إنَّ [ ٨٣ ] طاحَ « يَطِيحُ ، و تاهَ يَتَيَّهُ » على « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » من الواو و ، « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » ليس ممّا ينبغي أن يُقاسَ عليه ما وُجِدَ مَنْدُوحَةٌ عنه .

١٥ وهاهنا وجهٌ ظاهرٌ غيرُ هذا .

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن « تَيَّهَ و طَيَّحَ » من الياء ، فالأظهرُ أن يكونَ « طاحَ يَطِيحُ ، و تاهَ يَتَيَّهُ » من الياء ، ويجوزُ أن يكونَ من الواو كما ذهبَ إليه الخليلُ .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٢ - إن : زيادة من ظ ، ش .



[ العرب تقول : « وقع في التوه ، والتيه » ]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيد أنه سمع العرب تقول : « وَقَعَ فِي التَّوهِ ، وَالتَّيهِ » فعلى هذا يجرى ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن قولهم : « التَّوهُ » لا يجوز أن يكون<sup>١</sup> عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء ؛ لأنهما لو بنيا مثل « بَرْدٍ » من « بَعْتُ » لقالا « بَيْعٌ » وهما يُجيزان في « دَيْكٍ وَفَيْلٍ » أى يكونا « فِعْلاً وَفُعْلاً » ويُجريان الواحد في هذا المعنى مُجْرَى الجَمِيعِ نحو « بَيْضٍ » في جمع « أْبَيْضٍ » وإنما هي<sup>٢</sup> « فُعْلٌ »<sup>٣</sup> .

<sup>٤</sup> فأما أبو الحسن فيمكن<sup>٤</sup> أن تكون « التَّوهُ » عند من الياء والواو جميعاً ؛ لأنه كان يقول : إنَّه لو بنى مِثْلَ « بَرْدٍ » من « بَعْتُ » لقال « بُوْعٌ » . وكان يقول : إني إنما أُبَدِّلُ من الضَّمَّةِ كسرةً في الجَمِيعِ نحو « بِيضٍ » لافي الواحد ؛ وإذا كان من الواو فلا إشكال فيه ولا خلاف ؛ لأنه مثل « الطَّوْلِ وَالجَّوْلِ » .

وأما « التَّيِّهُ » فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش<sup>٥</sup> فِعْلاً من الواو نحو « عَيْدٍ ، وَقَيْلٍ » انْقَلَبَتْ واؤه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، ويمكن

١ - أن يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : هو .

٣ - أمام « فعل » في هامش ص : « في نسخة وإنما هي فعل » .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أبول الحسن قال فيمن .

٥ - ص : سيبويه .

على قول الخليل أن يكون من الياء فيكون «فِعْلا ، وفُعْلا» جميعا فيكون كـ «دِيْنِكَ»  
وفَيْسَلٍ» وقد ذكُرْتُهُمَا .

فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ فَإِنْ كَانَ «تَيْبَةً» مِنَ الْيَاءِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
«فِعْلا» دُونَ «فُعْلٍ» لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ «فُعْلا» لَقِيلَ «تَوْهٌ» لِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا يَجْمَعُ  
كَمَا تَقُولُ فِي «فُعْلٍ» مِنَ الْعَيْشِ «عُوشٌ» وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَكُونَ «تَيْبَةً» مِنَ  
الْيَاءِ لِلْأَدْلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ، وَلِهَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْهَا لاعتلال أن يكون من الياء والواو  
جميعا . وَقَالَ رُؤْبَةُ أَيْضًا :

بِهِ تَمَطَّتْ غَوْلَ كُلِّ مَيْبَةٍ

فهذا من الياء لا محالة ولا يسوغ حملته على باب «صَبِيَّةٌ، وَعَلِيَّةٌ» لِقَلَّتِهِ .

قال أبو عثمان :

## باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من الثلاثة

[ إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل ]

- ٥ فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف [ ٨٣ ب ] المعتل من بنات الثلاثة ٢ ساكننا في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً \* فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن الذي قبله وذلك مطرد في كلامهم وسأبينه إن شاء الله ، وذلك نحو « أجاد ، وأقال ٣ ، وأبان ، وأخاف ٣ ، واسترات ، واستعاد » وأصله « أجود ، وأقول ٤ ، وأبين ، وأخوف ، واستريت ، واستعود » ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح ١٠ ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل « أجاد وأخاف : أجود وأخوف ، واسترات واستعاد : استريت واستعود » ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله وهو قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » .

وقولهم \* :

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ

١ - ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ - من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : وأبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ - وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم : « استَنَوَقَ الجملُ » ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة ؛ لأنها كانت مُعْتَلَّةً في الثلاثيِّ ، فنقلوا حركةَ الواوِ والياءِ إلى الساكنِ قبلَهُما فقلبوها ألفاً لتحركهما ١ في الأصلِ وانفِتاحِ ما قبلَهُما ، ولولا اعتلاهُما في الثلاثيِّ ٧ لما وَجِبَ إعلالُهُما الآن ؛ لأنَّ الواوِ والياءِ إذا ساكَنَ ما قبلَهُما جَرَيَا مجرَى الصَّحيحِ .

[ المضارع ما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر ]

قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتَ هُوَ يَفْعَلُ من هذه أَجْرِيَتَهُ ذلكَ المُجْرَى إلا أنك تُحوِّلُ على السَّاكِنِ كَسْرَةَ ؛ لأنَّ المُعْتَلَّ كان مكسورا في الأصلِ وذلكَ قولُك : « هو يُخِيفُ وأصلُهُ » يُخَوِّفُ ، وكذلك « يَسْتَتْرِيثُ » وأصلُهُ : « يَسْتَتْرِيثُ » فَأُلْقِيَتِ ٣ حركتُها على ما قبلِها ٣ ثم قُلْتَ الواوِ ياءً ؛ لأنها ساكنةٌ قبلِها كسرة . وما كان من الياءِ من هذا فعلى هذا اللَّفْظِ جَرَاهُ نُحُوٌ « هو يُبْسِنُ » وأصلُها « يُبْسِنُ » ففَعَلْتَ بها ما فَعَلْتَ بِأخيها .

قال أبو الفتح : يقولُ من حيثُ وَجِبَ نَقْلُ الحركةِ من عينِ الفِعْلِ إلى فائِهِ في « أَقامَ ، واستَعَاذَ » وَجِبَ أيضاً نَقْلُ الحركةِ من العينِ إلى الفاءِ في المضارعِ ، إلا أن الذي نَقَلَهُ - في المضارعِ - كَسْرَةُ ؛ لأنَّ العينَ كانت مكسورةً .

وقولُهُ أخيراً : ففَعَلْتَ بها ما فَعَلْتَ بِأخيها ، وهو يعنى « يُبْسِنُ » يقولُ نَقَلْتَ الكسرةَ من الياءِ إلى ما قبلِها كما نَقَلْتَهُما من الواوِ في « يُخِيفُ » ° إلى

١ - ظ : لتحركها .

٢ - ظ ، ش : الثاني ، وهو خطأ .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : « حركتهما على ما قبلهما » .

٤ - ش : وأصله . وهماش ظ : والأصل .

٥ - في « يخيف » غير واضح في ص .

ما قبلها وبتقيت الياء بجالها؛ لأن الياء لا تبدل للكسرة قبلتها [٨٤] فهذا الذي صح ما قبل عينه .

فأما ما اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين وذلك قولك في أفعلت من « آم ، وآل : آيمت ، وأولت » لأنه لما اعتلت الفاء وهي همزة فقلبت ألفاً صحت العين . وعلى ذلك قول الشاعر :

يُنِينِي تجاليدى وأقتادها . ناو كراسِ الفدانِ المؤيدِ  
فهذا « مفعَلٌ » من الأيدِ وهو القوَّةُ ولم ينقل المؤادِ .  
وقال الطرفة :

يقولُ وقد ترَّ الوظيفُ وساقفها ألت ترى أن قد أتيت بمؤيدِ

وهي الداهية ، وهي من الأيدِ أيضا ولم ينقل : المئيدِ .  
وقالوا : « آيدتهُ » في « أفعلتهُ » من الأيدِ ، و « أيدته » فعلته .  
و « آيدتهُ » قليلةٌ مكروهةٌ ؛ لأنك إن صححت فهو ثقيلٌ ، وإن أعللت جمعت بين إعلاين .

فعدل عن « أفعلتهُ » إلى « فعلتهُ » في غالب الأمر .

١٥ [ جميع الأسماء المبدوءة بيم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلاها ]

قال أبو عثمان :

والأسماءُ من هذه الأفعالِ إذا كانت في أوائلها الميمُ فعيلَ بها ما فعلَ بالمضارعِ مِنَ إلقاءِ الحركةِ على الساكنِ وقلبِ الساكنِ <sup>٢</sup> المعتلِّ إلى ما قبله وذلك قولهم « مقيمٌ ، ومخيفٌ ، ومبينٌ » وأصله « مقومٌ ، ومخوفٌ ، ومبينٌ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - الساكن : ساقط من ش .

فَأُلْفِيَتِ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا  
وَالْيَاءُ تَرَكَّتْهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلّة العيّنات  
يجب إعلالها ، بتسكين الواو والياء منها ونقل حركتيهما إلى ما قبلهما ،  
٥ لافصل بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين<sup>١</sup> والظروف والمصادر سواء ؛ لأنها  
كلّها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها ؛ لاعتلال أفعالها ، فاسم الفاعل  
« مُخَيِّفٌ ، ومُبَيِّنٌ » فقد جرياً مجرى « يُخَيِّفُ ، وَيُقْبِلُ » ، والظروف  
قولك : « هذا مقامٌ شأزٌ » إذا أخذته من « أقام » فجرى « مقامٌ مجرى » :  
١٠ ومن قال « هذا مقامٌ شأزٌ » ففتح الميم أخذه من « قامَ يَقُومُ » وأصله  
« مَقُومٌ » فجرى مجرى « يخاف » لأن أصله « يخوف » كما أن أصل « مقامٌ :  
مُقُومٌ » فجرى مجرى قولك « هذا رجلٌ مقامٌ عن موضعه . »  
وكذلك المصادر لأنه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتلال سائغاً في الظرف  
فالمصدر أحق به وذلك قولك : « عجببت من مقامك على زيد ، وقممت  
١٥ مقاماً » كما تقول « قممت قياماً » .

[ اسم المفعول من هذا الباب يدل كالمضارع المبني للمفعول ]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كان على مثل « يُفَعِّلُ » إذا  
قلت « هو يُخَافُ ، ويُقالُ في بيّعه ويُقامُ للناس » وذلك قولك « هو مُحَافٌ ،

ومُقَالٌ فِي بَيْعِهِ ، وَمُقَامٌ لِلنَّاسِ . وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا وَفِي « يُفْعَلُ » وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ « يُخَافُ » وَيُقَامُ وَيُقَالُ [ ١ ] « أَصْلُهُ « يُخَوِّفُ ٢ وَيُقَوِّمُ لِلنَّاسِ ، وَيُقَسِّلُ فِي بَيْعِهِ ٣ » فَأَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الْمُعْتَلِّ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَقَلِبْتَ الْمُعْتَلَّ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ . وَكَذَلِكَ « مُقَالٌ ، وَخَافٌ » أَصْلُهُ « مُخَوِّفٌ ، وَمُقَسِّلٌ فِي بَيْعِهِ » فَفَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي مِثَالِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا هَاهُنَا ٣ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ ٤ الْأَسْمَاءِ الْمِيمِ ، وَالْمِيمُ لَيْسَتْ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَخَافُوا التَّبَاسُ ٥ فَأَجْرِيًا مُجْرِيًا وَاحِدًا .

قال أبو الفتح : قوله ٦ : وَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ مَفْعُولًا وَفِي أَوَّلِهِ الْمِيمُ : كَلَامٌ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يَكُونُ أَبَدًا مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ إِلَّا وَفِي أَوَّلِهِ الْمِيمُ ؛ وَإِنَّمَا مَخْرَجُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّكْرِيدِ وَفِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ ١٠ مَا ذَكَرْتَهُ .

وَكَانَ أَجْوَدَ مِنْ هَذِهِ ٧ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجْرِي جَرِيَّ ٨ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ « مُخَافًا » جَرِيٌّ جَرِيٌّ ٨ « يُخَافُ » فِي الْإِعْلَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مُشَارَكَةِ الْأَسْمَاءِ - مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ - الْأَفْعَالِ الَّتِي جَسَرَتْ عَلَيْهَا .

١ - وَيُقَامُ وَيُقَالُ : لَمْ يَرِدْ فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ . وَالْمَقَامُ يَقْتَضِيهِ فِزْدَانُهُ وَوَضْعَانُهُ بَيْنَ مَقْوُوفِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زِيَادَتِهِ .

٢ ، ٢ - سَاقَطَ مِنْ شِ ، وَكُتِبَ فِي ظِثْمِ رِمَجٍ ، وَفِيهَا « يُقَالُ » بَدَلُ « يُقِيلُ » .

٣ . هَاهُنَا : سَاقَطَ مِنْ ظِثْمِ ، شِ .

٤ - ظِثْمِ ، شِ : أَوَّلُ .

٥ - ظِثْمِ ، شِ : الْإِلْتِبَاسُ .

٦ - قَوْلُهُ : سَاقَطَ مِنْ ظِثْمِ .

٧ - ظِثْمِ : هَذَا ، وَهُوَ خَطَأً .

٨ ، ٨ - سَاقَطَ مِنْ ظِثْمِ ، شِ .

وقوله : ولم يُفترِّقوا بين الأسماء والأفعال ؛ لأنّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال .

يقول : فقد أمنوا الالتباسَ لِحجبيءِ الميم في أول الاسم . فالميمُ من خواصِّ الزيادة في الأسماء . وحرُوفُ المضارعة نظيرةُ الميمِ في الأسماءِ ؛ وإنما باؤها الأفعالُ .

[حجبيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء]

فإن قلتَ : فهلا قصّرتَ حرُوفُ المضارعة على الأفعالِ ، كما قصّرتَ الميمُ على الأسماءِ ، وقد سمعناهم يقولون « أفكَلُ » ، وأيدعُ ، وتنضُبُ ، وتنفُلُ » وغير ذلك ممّا في أوله الهمزةُ [١٨٥] والنونُ والتاءُ والياءُ ؟

قيل : إنما زيدتَ هذه الحُرُوفُ التي باؤها الأفعالُ في أوائل الأسماء لِقوّةِ الأسماءِ وتمكّنها وعلّبتها للأفعالِ فشاركَتِ الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لقوتها<sup>١</sup> ولم تُشاركِ الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميمِ أولاً في الأفعالِ ؛ لضعفِ الأفعالِ عن الأسماءِ وأكثرُ زيادة حرُوفِ المضارعة إنما هي في الأفعالِ .

ويدلُّك على أنّ أصل<sup>٣</sup> هذه الزيادات - أعني حرُوفَ المضارعة - أنّ<sup>٤</sup> تكونَ في أولِ الأفعالِ - أنّ الأسماءَ التي جاءتْ على « أفعللَ » أكثرُها صفاتٌ نحو « أحمرَ » وأصفرَ ، وأخضرَ ، وأسودَ ، وأبيضَ » والأسماءُ التي في أولها الهمزةُ على هذا البناء من غيرِ الصفاتِ قليلةٌ .

ألا ترى أنّ باب « أحمرَ ، وأصفرَ ، وأسودَ ، وأبيضَ »<sup>٦</sup> أكثرُ من

١ - ظ ، ش : بقوة .

٢ - لقوتها ساقط من ظ ، ش .

٣ - أصل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : إنما .

٥ - وأخضرَ ، وأسودَ : ساقط من ظ ، ش .

٦ - وأسودَ وأبيضَ : زيادة من ظ ، ش .



باب « أَيْدَعِ ، وَأَزْمَلِ ، وَأَفْكَلِ » فلمّا أرادوا أن يَكْتُمِرَ هذا المِثَالُ الذى فى أوّله الهمزةُ جَعَلُوهُ صِفَاتٍ لِقُرْبِ ما بين الصِّفَةِ والفِعْلِ .  
 ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصِّفَةَ تحتاجُ إلى الموصوفِ ، كما أن الفِعْلَ لا بدَّ له من الفاعلِ :

[ لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعمل ]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الزوائد التى فى أوائل الأسماء هى الزوائد التى تكون فى الفِعْلِ وكان الاسم على زينةِ الفِعْلِ بالزوائدِ فإنَّ الأسماءَ تُصَحِّحُ<sup>٢</sup> ولا تُعَلُّ<sup>١</sup> - وذلك أنك لو بنيت من «قال يقول» اسما على مِثَالِ «يَفْعَلُ» ، أو يَفْعَلُ ، أو يَفْعَلُ<sup>١٠</sup> أو يَفْعَلُ<sup>١٠</sup> أو من باب «باع يبيع» كنتَ قائلاً : « يَقُولُ وَيَقُولُ وَيَقُولُ - وَيَبَيْعُ ، وَيَبَيْعُ ، وَيَبَيْعُ » . وإنما فعلتَ هذا لِتُفَرِّقَ بين الأسماءِ والأفعالِ وكانت الأسماءُ أخفَّ من الأفعالِ ولم يكن فيها «أفعلُ» ، ونفعلُ ، وتفعَلُ ، ويَفْعَلُ<sup>١٠</sup> على معنى ما يكونُ فى الأفعالِ ، فصحَّحوها لذلك حيثُ كانت الزيادةُ التى فى أوائلها هى الزيادةُ التى تكونُ للأفعالِ ولم يَفْعَلُوا ذلك بالأسماءِ التى فى أوائلها الميم حين قالوا «مقامٌ» ، ومباعٌ ، ومقادٌ<sup>٣</sup> وما أشبه ذلك ؛ لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعالِ .

قال أبو الفتح : سألتُ \* أبا على وقتَ القراءةِ عن هذا المَوْضِعِ فقُلْتُ له : هلاَّ أعللتَ هذه الأسماءَ التى فى أوائلها زوائد الأفعالِ فأجريتها ؟

١ - الزوائد عن ظ ، وهى ساقطة من ص ، ش وفوقها فى ظ : نسخة .

٢ - ص وهامش ظ ( تصحح ) ، وظ ، ش : تصح .

٣ - ظ ، ش : مفار .

٤ - هامش ظ ، ش : فأجريتها . وص ، ظ : فجزتها .

مُجْرَى الْأَفْعَالِ كَمَا أَعْلَتِ الثَّلَاثِي مِنْ الْأَسْمَاءِ فَأَجْرِيتهُ مُجْرَى الْأَفْعَالِ [٨٥ب] الثَّلَاثِيَّةُ  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ «بَابٌ، وَدَارٌ، وَنَابٌ» كَمَا قُلْتِ فِي الْأَفْعَالِ «قَامَ، وَبَاعَ؟» .

فَقَالَ: إِنَّمَا أُعِيلَ «بَابٌ، وَدَارٌ» وَلَمْ يُصَحَّ فَيُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ  
ثَلَاثِيٌّ فَهُوَ أَصْلٌ؛ وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُهُ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ:  
وَأَمَّا ٣ غَيْرُهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ يُشْبِهُهُ الْفِعْلُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ بِالزَّوَائِدِ  
الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَيُفَارِقُهُ التَّنْوِينَ فَيُشْبِهُهُ الْفِعْلُ فَصُحِّحَ لِلْفَرَقِ .

يَقُولُ: «بَابٌ وَدَارٌ» ثَلَاثِيٌّ مِثْلَ «قَامَ وَبَاعَ» فَلَيْسَ الْفِعْلُ أَحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ  
بِالْإِعْلَالِ مِنَ الْأَسْمِ . أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ «بَابٍ: بَوَّبٌ» كَمَا أَنَّ أَصْلَ «قَامَ  
قَوْمَ» فَالْعَلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ، وَبَابٌ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ وَهُوَ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ  
أَحْرَفٍ؛ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ دُونَ الْأَسْمِ، وَالْأَسْمُ دَاخِلٌ عَلَيْهِ فَأُعِيلَ الْفِعْلُ  
كَمَا يَجِبُ فِيهِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَسْمُ، فَأُرِيدُ الْفَرَقَ بَيْنَهُمَا فَصَحَّحَ الْأَسْمُ؛ وَلِأَنَّكَ  
لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسْمًا عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقَوْمٌ» لِالْتِبَاسِ  
بِالْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتِ: إِنَّ التَّنْوِينَ تَفْصِيلٌ بَيْنَهُمَا؛ فَالتَّنْوِينَ لَيْسَ بِبَلَازِمٍ .  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسْمًا عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتِ «يَقَوْمٌ»  
ثُمَّ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، فَجَعَلْتَهُ عَلَمًا لِرِجَالِ التَّنْوِينَ وَالْجُرِّ، فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ  
بِالْإِعْلَالِ ٧ وَسُقُوطِ التَّنْوِينَ وَالْجُرِّ . وَ«بَابٌ، وَدَارٌ» إِذَا جَعَلْتَهُ عَلَمًا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - وناب : زيادة من ظ ، ش .

٣ - أما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - فقد : ساقط من ش ، وهو في ظ : فيه ، وهو خطأ .

٥ - به : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : الإعلال .

٧ - ظ ، ش : بالاعتلال .

فالتَّنْوِينُ لِأَزْمٍ لَهُ، فَجَرَّتْ إِبَانَةُ التَّنْوِينِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لِأَفْعَلٍ\*، \* مَحْرَجِي إِبَانَةٌ: الْمِيمُ الْمَزِيدَةُ فِي أَوَّلِ الْاسْمِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لِأَفْعَلٍ\*: \* ، فَمِنْ هُنَا وَجَبَ تَصْحِيحُ «يَفْعَلُ» اسْمًا مِنْ «قَامَ» وَنَحْوِهِ ، وَوَجَبَ إِعْلَالُ «بَابٍ ، وَدَارٍ» . \*

[ مجيء «مزيد ، ومحجب ، وبنات ألبيه» من الأسماء شواذ ]

قال أبو عثمان:

فإن قلت: فقد جاء «مزيد» ، فإنما هذا شاذ كما شذت «محجب» ، وبنات ألبيه» فإنما يحفظ هذا .

قال أبو الفتح: هذه زيادة زادها على نفسه ، يقول: فإذا كان الأمر كما

١٠ ذكرت فهلا قالوا في «مزيد: مزاد» لأن في أوله الميم كما قالوا «مقام» ، و«مباع» وأصلهما «مقوم» ، ومبيع» ؟

قال: فالجواب: أن هذا اسم شذت عن القياس ، كما شذت «محجب» وكان قياسهما عند «مزاد» ، و«محجب» وقد ذكرت [١٨٦] هذا فيما تقدم ، وأريت من أين كثرت التغيير في الأعلام .

١٥ فأمّا «بنات ألبيه» فذكر أبو عثمان<sup>٢</sup> عن أبي العباس\* أن الهاء عائدة فيه على الحى ، أى بنات ألبى الحى ، وإذا كان كذلك فليس «ألبى» علمًا ، ولو كان علمًا لكان أقرب قليلًا\* .

١ - ظ ، ش : قد .

٢ - ظ ، ش : أبو بكر .

- وأخبرني أبو علي أن الكوفيين يروونه « بناتُ ألبُيه » ؟ يريدون جمعَ « لُبِّ » - ومعناه \* : بناتُ ألبِ الحَيِّ ، كما يُقال ١ بناتُ أعلَميه .

وذهب أبو العباس إلى أن نحو « مقامٍ ، ومبَاعٍ » إنما اعتلَّ ؛ لأنَّه مصدرٌ للفعل ، أو مكانٌ دونَ أن يكون فعلٍ ذلك به ؛ لأنَّه على وزنِ الفعلِ \* .

وأنكر ذلك أبو عليٌّ وقال : ألا ترى إلى ٢ إعلاهم نحو « بابٍ ، ودارٍ » ولا نسبةَ بينه وبين الفعلِ أكثرُ من الوزنِ \* . فأما اعتلاله « بمزِيدٍ ، ومترِيمٍ » فاسمانِ عَلمانِ ، والأعلامُ تُغسِرُ كثيرا عن القياسِ .

وأما اعتلاله بمَقوَدَةٍ فعليه لآله ؛ لأنها مصدرٌ وإنما هي شاذةٌ .

وحكى أبو زيدٍ : « وقع الصيْدُ في مَصيْدِنا » بفتح الميم فهذا شاذٌ مثلُ ١٠ « مقوَدَةٍ » .

وحكى « هذا شيءٌ مطيَّبَةٌ للنفسِ » و « هذا شرابٌ مَبوَلَةٌ » وهذا كُلهُ شاذٌ .

[ بحىء « استحوذ ، وأغيلت المرأة » من الأفعال شواذ ]

قال أبو عثمان :

ونظيرُ هذا من الفعلِ « استحوذَ عليهم الشيطانُ ٣ » و « أغيلتِ المرأةُ ، وأجودَ ، وأطيبَ » إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ ، ويجرى على قياسِ البابِ المطرِدِ ، إلا في « استحوذَ ، وأغيلتِ » فانَّنا لم نسمعَهما مُعتَلَّينِ ٤ في اللُّغة ، ورُبَّ حَرَفٍ هكذا ، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسِه ؛ فإنَّ مجرى بابِه على خلاف ذلك :

١ - ص : يقول . ٢ - ظ ، ش : أن : وهو خطأ فاحش .

٣ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ - ص وهامش ظ : معتلين . وظ ، ش : معتلتين .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزِيدٌ ، وَحَبِيبٌ » في أنهما خَرَجَا ١ عن القياس قولهم في الفعل « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ ، وَأَجُودَ ، وَأَطِيبَ » ٢ وقياسه : « اسْتَحَاذَ ، وَأَعَالَتْ ، وَأَجَادَ ، وَأَطَابَ » .

وقد ذكرتُ في العلة في أنْ خَرَجَ بعضُ الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ تنبيها على باقي الْمُعْتَلِّ ، واقتصارُهُمْ على تصحيح « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ » ٥ دون الإعلال مما يُؤكِّدُ اهتمامهم باختراجِ ضَرْبٍ من الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ ٣ تنبيهاً على الباقي ومحافظةً على إبانةِ الأصولِ المغيَّرةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من [١٦ب] الحكمة في هذه اللُغَةِ العريَّةِ .

وقولُه : فاحفظْ هذا ولا تَقْسِهْ ؛ أي لا تَقُلْ في « اسْتَقَامَ : اسْتَقَمَّ »

ولا في « اسْتَعَانَ : اسْتَعَوْنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعا . ١٠  
وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال : يُقالُ : « اسْتَصَوَّبْتُ الشَّيْءَ » ولم يُقَلَّ « اسْتَصَبْتُ » ، و « اسْتَتَوَّقَ الجَمَلُ » ، واسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ ، ولم يقولوا « اسْتَتَاقَ » ولا « اسْتَتَاسَتَ » ، وقد كرَّرَ ذِكْرُ المَطْرِدِ ٧ والشَّاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب وأنا أشرح أحوالهما .

١٥ اعلم أنَّ المَطْرِدَ والشَّاذِّ عند أهلِ العريَّةِ على أربعةِ أضْرَبٍ : مُطْرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ جميعا ، ومُطْرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ ، ومُطْرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعا .

١ - ص ، هامش ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجان .

٢ - وأطيب : ساقط من ظ ، ش .

٣ - وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : استوصيت .

٥ - ظ ، ش : استأصيت .

٦ - ظ ، ش : استاس .

٧ - ذكر : ساقط من ظ ، ش .

فالمُطَرِّدُ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً هو الذي لانهاية وراءه نحو رفعِ  
الفاعلِ ونصبِ المفعولِ .

والمُطَرِّدُ في القياسِ الشاذُّ في الاستعمالِ نحو الماضي من « يذُرُّ ويدعُّ »  
لا يُقالُ فيهما « وَذَرَ، وَلَا وَدَعَ » وليس هنا شيءٌ يدفعهما من طريقِ القياسِ .  
٥ قال سيبويه : استغنى عنهما بتركِّ ؛ وهذه ليست حُجَّةً قاطِعةً ولكنَّ فيها  
ضرباً من التعلُّلِ .

والمُطَرِّدُ في الاستعمالِ الشاذُّ في القياسِ قولهم « استَحُوذَ، وأغْيَلَتِ  
المرأةُ » القياسُ يُوجبُ إعلالهما لأنهما؛ بمنزلةِ « استقامَ، وأبانَتِ » ولكنَّ السماعَ  
أبطلَ فيهما القياسَ ؛ وحكى ابنُ السكِّيتِ : « أغالَتِ المرأةُ وأغْيَلَتِ »  
١٠ إذا سَقَتِ ولَدَها الغَيْلَ ولا يعرفُ أصحابنا الاعتلالِ .

قال أبو علي : والشاذُّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً، ما أجازهُ أبو العباسِ مِن  
تشميمِ «مفعول» من ذَوَاتِ الواوِ التي هي عينٌ؛ لأنَّه أجازَ في «مَقُولٌ : مَقُولٌ»  
وفي «مَصْبُوغٌ : مَصْبُوغٌ» قال : لأنَّ ذلك ليس بأثقلَ من «سُرْتُ سووِراً» ،  
وغارتَ عينُه غوُوراً » . قال أبو عليّ : فسبيله في هذا سبيلُ من قال « قامَ  
١٥ زيداً » لأنَّه خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ .  
وكذلك قولُ الآخرِ :

يا صاحبي فَدَتِ نَفْسِي نَفوسَكِما      وحيثُما كُنْما لاقيْما رَشَدَا  
[ ١٨٧ ] إنْ تَقْضِيا حَاجةً لِي خَفَّ مَحْمَلُها      تَسْتَوْجِبُنا نِعمةً عِنْدِي بها وَيَدَا  
أَنْ تَقْرَأَنا عِلى أَسْماءَ وَيَحْكُما      مَنى السَّلَامَ وَأَلّا تُعْلِما أَحَدَا

٢٠ فسألتُ أبا عليٍّ عن ثباتِ النُّونِ في « تقرأن » بعد « أن » ؟  
فقال : « أن » محفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، وأولُها الفِعلُ بلا فِصلٍ للضَّرورةِ ؛

فهذا أيضا من الشاذِّ عن القياس والاستعمال جميعا إلا أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وترك القياس ؛ لأنَّ السَّماع يُبْطِل القياس .

قال أبو عليُّ : لأنَّ الغرض فيما تُدوَّنُهُ من هذه الدِّواوين ونُشِئَتْه من هذه القوانين ؛ إنما هو ليَسْلُحَقَ من ليس من أهل اللُّغَة بأهلها ، ويَسْتَوِي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا وَرَدَ السَّماعُ بشيء لم يَبْتَقِ غرضُ مطلوبٍ وعُدِلَ ٥ عن القياس إلى السَّماعِ ؟

[ إذا سميت بالفعل « يزيد » بعد إعلاله بقى على إعلاله ]

قال أبو عثمان :

فأمَّا « يزيد » اسمٌ رجلٍ ، فلإنما اعتلَّ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ كان فعلا لزمه الاعتلالُ ، ثم نُقِلَ مِنَ الفعلِ فسمِّيَ به فهو في المعتلِّ نظيرُ « يَشْكُرُ » \* في الصَّحيحِ ١٠ فأجْرُ البابِ ١ على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : يقول : إن « يزيد » هذا منقولٌ مِنَ الفعلِ ، وإنما هو مضارعٌ « زاد » فصار كـ « باع ، يبيع » ثم نُقِلَ بعد أن لزمه الاعتلالُ ، فكذلك لو نقلت « يبيع » لركبته مُعلَّك « يزيد » .

فأمَّا لو ارتجلت اسماً على « يَفْعَلِ » من « باع ، وزاد » لقلت « يَبْيَعُ » ، ١٥ ويزيدُ » فصحَّحتهما ولم تُعلِّهما .

ونظيرُ « يَزِيدُ » في النقلِ « يَشْكُرُ ، وتَغْلِبُ » \* .

وقد سموا أيضا « تَزِيدُ » بالتاء ؛ قال أبو ذؤيب :

يَعْمُرُونَ فِي حَدِّ الطُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بِرُودِ بَنِي « تَزِيدِ » الْأَذْرُعِ

والقول في « تَزِيدَ ، وَيَزِيدَ » واحد .

[ إذا بنيت من « يخاف » ونحوه اسما على « يفعل » صحته ]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : ابنُ « يُفْعِلُ » مِينُ « يخافُ » اسما ؟ .  
قلتُ : « يُخَوِّفُ » . وكذلك أخواته لا تُعْمَلُ إذا صُغِّتْه اسما .

قال أبو الفتح : قد تقدم مثلُ هذا وشرحهُ ، ومِينُ أين وجَبَ تصحيحُ  
هذه الأمثلة إلا ابْنَيْتُ أسماءً ١ .

[ إعلال اسم الفاعل من « قام ، وباع » ونحوهما ]

قال أبو عثمان :

١٠ وأما فاعلٌ من « قام ، وباع » فإنه يَعتَلُّ ويُهَمَزُ موضعُ العين منه ،  
فتقول « بائع ، وقائم » ٢ وجميعُ ما أُعِلَّ فعلُهُ ففاعل منه ٣ مُعْتَلٌّ ٤ .

قال أبو الفتح [٨٧ ب] إنما وجَبَ هَمْزُ عينِ اسمِ الفاعلِ إذا كان على وزنِ  
فاعلٍ نحو « قائمٍ ، وبائعٍ » ؛ لأن العينَ كانت قد اعْتَلَّتْ فانقلبتْ في « قام ٦ ،  
وباع ٧ » ألفاً، فلما جئت إلى اسمِ الفاعلِ ، وهو على فاعلٍ ؛ صارتْ قِبَلِ عينه ألفُ  
فاعلٍ ، والعينُ قد كانت انقلبتْ ألفاً في الماضي ، فالتقتْ في اسمِ الفاعلِ أَلِفَانِ .  
١٥ وهذه صورتُهُما « قَآءٌ أمٌ » فلم يَحْزُ حَذْفُ إحداهما فيعودُ إلى لفظِ « قام ٨ »

١ - ظ ، ش : اسما .

٢ - في النسخ الثلاث « قائل » هو خطأ ، والصواب : « قائم » ، كما أثبتناه ، لأنه اسم فاعل من قام الذي مثل به .

٣ - ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : معل .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : قال .



فحرّكت الثّانية التي هي عينٌ كما حرّكت راءَ «ضارِبٍ» فانقلبتْ همزةٌ ؛ لأنّ الألفَ إذا حرّكتْ صارتْ همزةً فصارتْ ١ «قائمٌ» ، وبائعٌ» كما ترى ؛ ويدلُّ على أنّ الألفَ إذا تحرّكتْ انقلبتْ همزةً قِراءةُ أيّوبِ السّخّنيّانيّ : «غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضّالّين ٢» لما حرّكَ الألفَ لسكونها وسكون اللام الأوّلَى ٣ بعدها انقلبتْ همزةً .

وحرّكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنّه قال : سمعتُ عمرَ بنَ عبّيدٍ يقرأُ ٤ : « فيومئذٍ لا يسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌ » ٥ فظننتُ قد لحن ، إلى أن سمعتُ العربُ تقولُ ٦ : « شأبَةٌ ، ودأبَةٌ » ؟ قال أبو العباس : فقلتُ لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله . وقال الراجز :

خاطمُها زأَمُها أنْ تَنَدُها هبّا

وجاءتْ في شعرِ كُثَيبِ : « احمأرتُ » \* يريد « احمارتُ »

كما أراد الأوّلُ « زأَمُها » .

فهذه الهمزاتُ في هذه ٧ المواضع إنّما وجبتْ عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها .

فكذلك قلبتْ الألفُ المنقلبةُ عن عينِ الفعلِ في اسمِ الفاعِلِ مِنْ « قام » همزةً ، وذلك قولهم « قائمٌ » وكذلك « خائفٌ » ، وبائعٌ ، ونائمٌ » .

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - من الآية السابعة وهي الأخيرة سورة من فاتحة ١ .

٣ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٤ - يقرأ : ساقط من ظ .

٥ - الآية ٣٩ من سورة الرحمن ٥٥ .

٦ - ظ ، ش : يقولون .

٧ - ظ : هذا ، وهو تصحيف .

[ إعلال اسم الفاعل من « أعمل واستعمل » ]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أَفْعَلَّ » مُعْتَلٌّ وإعلاله إسكانٌ عينه وطرْحُ حركتها على السَّاكِنِ ؛ وأمَّا الفاعل مِن « استقامَ ، واستفادَ » فَإِنَّهُ « مستقيمٌ ، ومستفيدٌ »  
 ٥ وقد ذكرتُ لك أصلَ هذا وإلقاءَ الحركة على ما قبيلَ المعتلِّ وإسكانَ المعتلِّ في هذا ١ في صدر هذا ٢ الباب .

قال أبو الفتح : يريد اسمَ الفاعل من أَفْعَلَّ « مقيمٌ ، ومريدٌ »  
 وقد تقدم ذكرُ هذا كنهه وشرحُه ، ومن أين وجَبَ إعلالُه ؟ .

[ إعلال اسم المفعول من نحو « قيل : وبيع » ]

قال أبو عثمان :

١٠ و« مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ ٣ كما اعتلَّ « فاعِلٌ » ٤ [ ١٨٨ ] إلا أن اعتلاله بحذفِ حرفٍ منه ، فإن كان « مفعولٌ » مِن « فُعِلَ » وكان ٥ من الواو ظهرت فيه الواو نحو « مَقُولٌ ، ومَصْوُوعٌ » لأنَّه من « القَوْلِ ، والصَّوْعِ » وإن كان من « فُعِلَ » وكان من الياء ظهرت فيه الياء نحو « مَعْيِبٌ ، ومَبِيعٌ ، وميسيرٌ به » .

١٥ قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ « مفعولٍ » مِن حيث وجب إعلالُ « فاعِلٍ » وكلاهما مِن قِبَلِ الفعلِ وجَبَ إعلالُه\* لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - هذا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يمتل .

٤ - ظ ، ش : الفاعل .

٥ - ظ : فكان .

فأرادوا<sup>١</sup> أن يكونَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ فألزموا تصريفَ الفعلِ الاعتلال<sup>٢</sup> وعلى أن « فاعِلاً » أجرى على الفعل من « مَفْعُولٍ » ؛ لأنه بوزنه<sup>٣</sup> وليس « مفعولٌ » كذلك .

وقوله : فإن كان « مفعولٌ » من « فَعَلَ » إنما قال هذا ؛ لأنه قد يكون

من « فَعِلَ » ومن « أْفَعَلَ » ومن « اسْتَفْعَلَ » وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذِكْرَ<sup>٥</sup> بناءِ « مَفْعُولٍ » و « مفعولٌ » إنما يجيءُ من « فَعِلَ » نحو : « ضَرَبَ فهو مضروبٌ » ، وقَتِلَ فهو مقتولٌ » ولهذا ذَكَرَ « فَعِلَ » ولم يُهمِلِ البَيَانَ .

وسيدكر أبو عثمان ماعرضَ في « مَقُولٍ » ، ومَسْبِيعٍ « من التَّغْيِيرِ والحذفِ ويذكرُ الخلافَ بين الخليل وأبي الحسن » وأتبعه ما عندى فيه ، إن شاء الله .

١٠ [ إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو « بيع ، وعيب » ]

قال أبو عثمان :

وبنو تميمٍ فيما زعم علماؤنا يُتِمُّونَ مفعولا من الياء فيقولون : « مبيوعٌ » ، ومَعْيُوبٌ<sup>٦</sup> ، ومَسْيُورٌ<sup>٧</sup> ، فإذا كان من الواو لم يتموه ، لا يقولون في « مَقُولٍ مَقُولٌ » ولا في مَصُوعٌ<sup>٨</sup> : مَصُوعٌ « البتة » .

وإنما أتموا في<sup>٩</sup> الياء ؛ لأنَّ الياء وفيها الضمَّة أخفُّ من الواو وفيها الضمَّة ،<sup>١٥</sup>

١ - ظ ، ش : فأراد .

٢ - الاعتلال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يوازنه .

٤ - ظ ، ش : وإن .

٥ - ظ ، ش : فهذا .

٦ - ومعيب : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا .

٨ - في مصوع : زيادة من ظ ، ش .

٩ - في : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدؤر » ، وأثؤب » ،  
وأنؤر<sup>١</sup> » . قال الراجز :

لكل دهرٍ لبستُ أثؤباً

فالمهمزُ في الواو إذا انضمت مُطَرِّدٌ ؛ فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ  
كان ذلك أثقلَ لها ، فلذلك أزموها الحذفَ في « مفعولٍ » ، والياء إذا انضمت لم  
تهمز ولم تُغَيَّرْ ؛ فهذا يدلُّك ويُبَصِّرُك أن الياء أخفُّ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العِلَّةَ في جواز تميم بنى<sup>٢</sup> تميم لـ « مفعولٍ »  
من الياء . وأن الياءَ خفيفةٌ ليست في ثِقَلِ الواو ، فاحتَمَلَتِ الضَمَّةَ لذلك ،  
ووجهُ حذفِ مَنْ حذَفَ الياءَ فقال : « مَعِيْبٌ » \* ؛ أنها لما اعتَلَّتْ في  
« عَيْبٍ » أراد أن [ ٨٨ ب ] يُعَلِّمَهَا في اسم المفعول .  
ومَنْ أتمَّ فقال : « مَعْيُوبٌ » شجَّعه على ذلك سُكُونُ ما قَبْلَ الياءَ ، فجرتُ  
لذلك تَجْرِي الصَّحِيحِ .

ولا تُنَكِّرُ أن يُصَحِّحُوا اسمَ المفعولِ وإن كان الفعلُ مُعْتَلًّا ؛ ألا ترى  
أنهم قالو : « غَزِيٌّ » فقلَّبوا اللامَ ، وقالوا : « مَعزُؤٌ » فصَحَّحوها .  
وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ؛ لأنَّه وإن كان جارياً على الفعل فإنَّه  
ليس على وزن المضارع ؛ ألا ترى أن قائماً<sup>٣</sup> لما كان على وزن المضارع في الأصل  
بالحركة والسُكُونِ والعِدَّةِ لم يكنْ إلا مُعْتَلًّا ، وقد تحجَّرَ أنه لا يسمُّ مفعولٌ  
مِنْ ذواتِ الواو ، وهذا هو الأشهر .

١ - وأنور : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام ، وهو خطأ .

وقد حكى غيره أنهم يقولون «ثوب<sup>١</sup> مَصُونٌ» والأكثر «مَصُونٌ»  
وأنشدوا قولَ الراجز :

والمِسْكُ في عَنَبِرِهِ المَدْوُوفُ

والأشهر «مَدْوُوفٌ» ، وقالوا : «رجلٌ مَعْوُودٌ» ، و«فرسٌ مَقْوُودٌ» ، وقولٌ  
مَقْوُولٌ» .

وأجاز أبو العباس إتمامَ «مفعولٍ» من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم . وقال :  
ليس بأثقلَ<sup>٢</sup> مِينٌ «سُرْتُ سُوُورًا» ، وغُرْتُ<sup>٣</sup> غُوُورًا» ؛ لأنَّ في «سُوُورٍ»  
وغُوُورٍ» واوين وضممتين وليس في «مَصُونٍ» مع الواوين إلا ضمة واحدة .  
قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنه يُجِيزُ<sup>٥</sup> شيئاً ينصفه القياسُ وهو غيرُ  
مَسْمُوعٍ ، فقياسُه<sup>٦</sup> قياسُ مَنْ قال : «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فأما «سُرْتُ سُوُورًا»  
١٥ فلو لم<sup>٧</sup> يَسْمَعُ لما قيل .

وأيضاً : فلو أَعَدُّوا في «سُوُورٍ» لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنةً  
فيجبُ حذفُ إحداهما فيصير<sup>٨</sup> على وزن «فُعِلٌ» ؛ فكرهوا التباسَ مثال : فَعول  
بفُعِلٍ ، واسم المفعول من فُعِلٍ<sup>٨</sup> وزنه «مفعولٌ» أبداً نحو «ضَرِبَ فهو مضروبٌ»  
فأمنَ الالتباسُ في «مَصُوعٍ» ، ومَقُولٍ» فجرى على ما يجبُ فيه من الإعلال .  
١٥

١ - ثوب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بأقل .

٣ - غرت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ( لأنه ليس يجيز ) .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : ( غير مسموع قال فقياسه ) .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : ( فلم ) .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش

وإنما لم يسم « مفعول » من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو « مفعول » فاجتمع واوان وضمة .

و « معيُوب »<sup>٢</sup> إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ؛ وإذا كان القياس في « معيُوب »<sup>٣</sup> الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمر<sup>٤</sup> [ ٨٩ ] في العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد \* فاذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتملا ، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع . وسيأتي في هذا الكتاب منه<sup>٥</sup> ما أُنبه عليه بمشئته الله .

[ ماورد عن العرب من نحو « مغيوم ، مطبوية » ]

١٠

قال أبو عثمان :

وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر

العرب :

وكأنها تُفاحة مطبوية

وقال علقمة بن عبادة :

١٥

يوم رذاذٍ عليه الدجن مغيوم

أخبرني أبو زيد : أن تميمًا تقول ذلك ؛ ورواه الخليل ، وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد بلواز إتمام « مفعول » من ذوات الياء ؛ وقد

١ - ظ ، ش : ذكرناها .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : معيوف ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : مستقيم .

٥ - منه : ساقط من ظ ، ش .

قالوا : « طَعَامٌ مَزِيَّتٌ ، وَمَزِيُوتٌ . وَرَجُلٌ مَدِينٌ ، وَمَدْيُونٌ » وهو واسعٌ فاشٍ .

[ اختلاف الأئمة في المحذوف من « مفعول » من نحو « بيع ، وقيل » ]

قال أبو عثمان :

٥ وزعم الخليل ، وسيبويه أنك إذا قلت « مَقُولٌ » ، ومَبِيعٌ » فالذَّاهِبُ لالتقاء الساكنين واوٌ « مفعول » .

وقال الخليل : إذا قلت : « مَبِيعٌ » فألقيت حركة الياء على الباء سكنت الياء التي هي <sup>٢</sup> عين الفعل وبعدها واوٌ « مفعول » فاجتمع ساكنان ، فحذفت واوٌ « مفعول » وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ولم تُحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل .

١٠ وكذلك مَقُولٌ الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ <sup>٣</sup> المحذوفة واوٌ « مفعول » . وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عينُ الفعل والباقية ، واوٌ « مفعول » فسألته عن « مَبِيعٍ » .

قلت : ألا ترى أن الباقي في « مبيعٍ » الياءُ ، ولو كانت واوٌ « مفعولٍ » لكانت « مَبِوعٌ » ؟

١٥ فقال : إنهم لما أسكنوا ياءَ « مَبِيعٍ » وألقوا حركتها على الباء انضمت الياءُ وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياءُ بعد أن ألزمت الياءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوٌ « مفعولٍ » الياءَ مكسورةً ، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوٌ

١ - ظ ، ش : وسكنت .

٢ - هي : ساقط من ظ .

٣ - والواو : عن ظ وقوتها بين السطور : نسخه ، وهي ساقطة من ص ، ش .

« ميزان ، وميعادٍ » ياءٌ للكسرة التي قبلتها ؛ وكلا الوجهين حسنٌ بجملٍ ،  
وقولُ الأَخفشِ أقيسُ :

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعلِ مِينَ « مَبْيُوعٍ ، ومَقْوُولٍ » عندهم  
جميعاً ؛ لأنَّ « قَيْلَ ، وَبَيْعَ » عندهمُ <sup>١</sup> « معتلان [ ٨٩ ب ] فأرادوا إعلالَ اسمِ  
المفعولِ منهما :

ولأنَّ الضمَّةَ مستثقلَةٌ في الياءِ والواوِ ، كما ذكر أبو عثمانَ قَبْلُ . ثم حَدَّثَ <sup>٢</sup>  
من التَّغييرِ ما ذكره أبو عثمانَ عن الخليلِ ، وسيبويه ، والأخفشِ ، ولكلِّ واحدٍ  
من الاعتلالِ لصحَّةِ مذهبه ، وما يمكنُ أن يُحتجَّ به عنه ما <sup>٣</sup> أذكره .

فأمَّا الخليلُ فيقتوى مذهبه في أنَّ المَحذوفَ وأوْ مفعولٍ فيما ذكره أبو عليٍّ  
قولُ الشاعر :

سيكفيك صَرَبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ<sup>٤</sup> وماءٌ قدورٍ في القِصاعِ مَشِيْبُ

فقال : قوله « مشيب » أصله « مَشُوبٌ » ؛ لأنَّه مِينَ « شُبْتُ الشَّيءَ  
أشوبُهُ » إذا خلطته بغيره ؛ فلو كانت الواوُ في « مَشُوبٍ » واوْ مفعولٍ لما جاز  
أنَّ تقولَ فيها « مَشِيْبٌ » ؛ لأنَّ واوْ « مفعولٍ » لا يجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ  
لامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولهم : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ »  
ولكنَّ الواوُ في « مشوبٍ » عينُ الفعلِ فقلِّبها ياءً ؛ كما قلِّبها الآخرُ في قوله :

أزمانَ عِناءِ سرورِ المسرورِ  
عِناءُ حوراءُ من العِينِ « الحِيرِ »

وأصله « الحُورُ » لأنه جمعُ حوراءَ .

٢ - ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .

١ - عندهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : عما . وش : بما .

٤ - فقلِّبها : ساقط من ظ ، ش .



فالواوُ في « مَشُوبٍ » عينُ الفِعْلِ بِمِزَلِّهَا عن « الحُورِ » ؛ ألا ترى أَنَّهُ  
 فَلِهَا في « مَشُوبٍ » ، كما قَلَبَهَا في « الحُورِ » ؟  
 وقد جاء مِثْلُ « مَشِيْبٍ » مما قَلِبْتُ فِيهِ عَيْنُ الفِعْلِ وهو قولُهُمْ « أرضٌ  
 مَمِيْتُ عَلَيْهَا » يريدون : مَمُوتٌ عَلَيْهَا . و « غَارٌ مَنِيْلٌ » وهو من الواوِ وَأَصْلُهُ  
 « مَنُؤُلٌ » .

قال أبو علي : معناه يَنَالُ ما<sup>٢</sup> فِيهِ . وقال الراجز :

دارٌ لأَسْمَاءِ يُعَفِّئُهَا المُورُ      والدَجْنُ يَوْمًا والسَّحَابُ المَهْمُورُ

قد دَرَسَتْ غيرَ رَمادٍ مَكْفُورُ      مَكْتَسِبِ اللُّونِ مَرِيحٍ مَمْطُورُ

يريد بـ « مَرِيحٍ : مَرُوحًا »<sup>٣</sup> لَأَنَّهُ<sup>٣</sup> من الرُّوحِ :

فهذا كُلُّهُ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ قولِ الخليلِ : إنَّ المَحذُوفَ من « مَقُولٍ » ، ومَبْئِيعٍ<sup>١٠</sup> «

واوُ » مَفْعُولٍ » .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانَ عَلَيْهِ ، وانفصالُهُ من الزيادةِ

فَعَجَبٌ من العَجَبِ ، وقولُهُ في هذا يكاد يَرَجَحُ عِنْدِي على مذهبِ الخليلِ وسَيُويهِ .

وذلك أَنَّهُ له أن يقولَ : إنَّ واوُ « مَفْعُولٍ » جاءت لِمَعْنَى وهو المَدُّ<sup>٥</sup> والعَيْنُ لم

تَأْتِ لِمَعْنَى [ ١٩٠ ]<sup>٦</sup> فَحَذَفُ العَيْنِ<sup>٦</sup> الَّتِي لم تَأْتِ لِمَعْنَى وَتَبْقِيَّةُ<sup>٧</sup> ما جاء<sup>١٥</sup>

لِمَعْنَى وهو الواوُ الزائِدَةُ في أوَّلِي ، كما تقولُ : « مررتُ بِقَاضٍ » فَتَحَذَفُ الياءُ ؛

لأنَّها لم تَأْتِ لِمَعْنَى ، وَتَبْقِيَّةِ التَّنوينِ الَّذِي جاء لِمَعْنَى الصَّرْفِ .

١ - ظ ، ش : وأصلها .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٣ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فأما .

٥ - وهو المد : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : فحذفت العين .

٧ - ظ ، ش : في تبقية .

وشىءٌ آخرٌ يدلُّ على صحَّةِ مذهبِ أبي الحسن، وهو: أن هذه العين قد اعتلَّت في «قال»، و«باع»، و«قيل»، و«بيع»، وفي أصلِ «مبيعٍ»، و«مقُولٍ» فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف؛ وواوُ «مفعولٍ» لم تنقلب من شىءٍ ولم تتعلَّلْ في الفِعلِ<sup>١</sup> فكان تركُّها وحذفُ المعتلِّ أوجب .

٥ ألا ترى إلى قولهم: «اتقى» وأصله «آوتقى» فلما أُعِلَّتْ الفاءُ بقلبها تاءً أُعِلَّتْ بالحذفِ فيما أنشدناه أبو عليٌّ وقرأته عليه في التَّوادرِ عن أبي زيد:

تَقُوهُ أَيها الفِتيانُ إني رأيتُ الله قد غلبَ الجُدودا  
وأنشدنا أيضا عنه:

قَصَرْتُ له القِيلةَ إذ تَجَّهْنَا وما ضاقتُ بِشِدَّتِه ذِراعِي  
وأصل هذين: «اتَّقوه، واتَّجَّهْنَا» .

قال أبو عليٌّ: ولكنه لما أُعِلَّ الفاءُ بالقلب، أُعِلَّتْ بالحذف، فكذلك لما أُعِلَّتْ عينُ «مفعولٍ» بالإسكان والقلب، أُعِلَّتْ أيضا<sup>٢</sup> بالحذف .

وأیضا: فإنَّ العينَ في «مقُولٍ»، و«مبيعٍ» قد حُدِّفَتْ في قولهم: «قُلْ»، و«بيعٌ» ونحو ذلك؛ فكما<sup>٣</sup> حُدِّفَتْ في غير هذا الموضع، كذلك حُدِّفَتْ هنا .

١٥ وللخليل أن يقول: إن الساكنين إذا التقيا في كلمة: واحدة؛ حُرِّك الآخرُ منهما، فكذا يُحْدَفُ الآخرُ منهما .

ولأبي الحسن أن يردَّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة، حُدِّفَ الأوَّلُ نحو «خَفَّ»، و«قُلْ»، و«بيعٌ» لاسيما إذا كان الثَّانِي منهما جاءَ لمعنى،

١ - ظ، ش: العين .

٢ - أيضا: ساقط من ظ، ش .

٣ - ظ، ش: وكا .

٤ - ٤ - ساقط من ظ، ش .

نحو التثوين في « غازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلَّت العينُ بالقلْب مع أَلِفٍ « فاعِلٍ »  
نحو « قائمٍ » كذلك أُعِلَّت بالحدْف مع واوٍ « مفعولٍ » .

وللخليل أن يقول : إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول فتُحدَفُ  
الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبي الحسن أن يقول : إن « مَبِيْعاً » يُشْبِه « مَقْبِيلاً » ، و« مَسْبِيْرًا » وهما  
مصدران .

فلهذه العلة المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جَمِيلٌ » ولقوَّة  
قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأَخْضِ أَفْيَسٌ » .

وقولُه في هذا عَجِيبٌ وإن كان قد ناقضَ فيه فيما يجيءُ ، وستره بَعِيدٌ  
إن شاء الله .

[ اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر « أقام ، وأخاف » ونحوهما ]

[ ٩٠ ب ] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْت من « أفعَلْتُ » مصدرًا نحو « أقامَ إقامةً » ، وأخافَ إخافةً »  
فقد حذفْت مِن « إقامةٍ » ، وإخافةٍ » أَلِفًا ، لالتقاء الساكنين :

فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرف ،  
وهي نظيرةُ واوٍ « مفعولٍ » في « مقبولٍ » ونحوه .

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف ؛ وقياسه على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إقامةٍ » ، وإخافةٍ ، وإبانةٍ : إقوامةٌ ، وإخوافةٌ ،

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - عل : ساقط من ش .

وإيانية» فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر لاعتلالِ «أقام ، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو ، والياء ، إلى ما قبلهما ، ثم قلبوهما أَلِفَيْنِ ، وبعدهما أَلْفٌ «إفعالة» ، فصار كما ترى «إقامة» ، وإيانية»<sup>١</sup> .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي<sup>٢</sup> الألفُ الأولى ؛ وذهب الخليلُ إلى  
 ٥ أن المحذوفة هي<sup>٣</sup> الألفُ الثانية ؛ وهي الزائدة — على ما تقدم من مذهبيهما —  
 والكلامُ ثم ، والاحتجاج ، هو الكلامُ والاحتجاجُ هنا .

[ مالا يعقل من محول إليه وهو «اختار ، وانقاد» ومضارعهما ، وما كان محوما ]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الحرفُ الذي قَبِلَ المعتلَّ متحركا في الأصلِ لم يُغَسِّرْوه ، ولم  
 ١٠ يُعْتَلَّ الحرفُ من محوَلٍ إليه ؛ كما اعتلَّت «قُلْتُ ، وبعثُ» من مُحْوَلٍ  
 إليه ؛ كراهيةً أن يُحوَّلَ إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك قولهم : «اختاروا ،  
 واعتادوا ، وانقادوا» وكذلك المضارعة<sup>٥</sup> من هذا تجرى هذا الجرى نحو  
 «يختارون ، وبعثادون ، وينقادون» .

قال أبو الفتح : أصل «اختار ، واعتاد ، وانقاد : اختسَّير ، واعتود ،  
 ١٥ وانقود» .

يقول : فلم يُحوَّلَ «افتعل ، وانفعل»<sup>٦</sup> من الياء إلى «افتعل ، وانفعل»  
 ولا حوَّلَ «افتعل ، وانفعل»<sup>٦</sup> من الواو إلى «افتعل ، وانفعل»

١ - ظ ، ش : إقامة وإيانية .

٢ ، ٣ - هي : في الموضوعين : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : المضارع .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

كما حَوَّلَ « قُلْتُ ، وَبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » لأن في كلامهم « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » وليس في كلامهم « افْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ » ولا « افْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ » .

فهذا معنى قوله : « كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم » وقد كان القياسُ إذ غَيَّرُوا « فَعَلْتُ » أن يَغَيِّرُوا « افْتَعَلْتُ ، وَانْفَعَلْتُ » ولكن امتنعوا ٥ من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظيرَ له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن يقولوا [١٩١] : « اخْتَرْتُ ، وَاعْتَدْتُ ، وَانْقَدْتُ » ولكن هذا لا يقال لما ذكرنا .

وقوله : وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا الجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون ، وينقادون - ولا يقولون ١ « يختيرون ، وينقودون » كما قالوا « يبيع ، ويقوم » لأن هذا لم يحول كما يحول ٢ « قمت ، وبعيت » .

وأصل « يختارون ، وينقادون : يختيرون ، وينقودون » فأُسْكِنَت الياءُ والواو ثم قُدِّمَتا ٣ لانفتاح ما قبلهما وتحركيهما في الأصل كما فعل في الماضي .

١٥ [ المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوهما ]

قال أبو عثمان :

وإذا قلت « فعل من هذا » قلت « اختير ، وانقيد » فتحول الكسرة على التاء ، والقاف ، كما فعل ذلك بـ « بيع ، وقيل » .

١ - ظ : ولا يقولوا .

٢ - ظ ، ش : حول .

٣ - ظ : قلبت : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : إذا .

فَأَمَّا ١ « اِعْتَادَ » فَتَرَكْتُ حَرَكَةَ الْأَصْلِ وَتَبِعَتِ الْعَيْنُ مَا قَبْلَهَا، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي « قَالَ ، وَبَاعَ » .

وَمَنْ يَقُولُ مِنَ الْعَرَبِ: « قَبِيلٌ » فَيُشِمُّ الْفَاءَ لِلضَّمَّةِ ٢ تَحْقِيقًا لـ«فُعِلَ» ، فَإِنَّهُ يَقُولُ هَاهُنَا « اِخْتِيرَ ، وَانْقِيدَ » فَيُشِمُّ قَوْلَكَ « تِيرٌ » مِنْ « اِحْتِيرَ » وَ« قِيدَ » مِنْ « اُنْقِيدَ » كـ« يَقِيلُ ، وَبُيِعَ » . وَمَنْ أَبْدَلَ الْبَاءَ وَأَوَّأَ قَالَ ٣ هُنَا « اِخْتُورَ » وَانْقُودَ » وَلَمْ يَتَّخِذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الْعَرَبِ .

قال أبو الفتح : اعلم أن « تَادَ » من « اِعْتَادَ » وَ« تَارَ » من « اِخْتَارَ » وَ« قَادَ » من « اِنْقَادَ » كـ« قَامَ ، وَبَاعَ » وَاشْتَبَهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ مَا قَبْلَ الْعَيْنِ مَفْتُوحًا وَهِيَ حَرَكَةٌ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي « فَعَلَ » فَاشْتَرَكَا فِي الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلتَّكَلُّبِ ، فَجَمِيعُ مَا يَجُوزُ فِي « قَالَ ، وَبَاعَ » جَائِزٌ مِنْ « اِخْتَارَ ، وَانْقَادَ » إِلَّا التَّحْوِيلَ إِلَى الضَّمِّ وَالْكَسْرِ - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ - .

فـ« تَارَ » مِنْ « اِخْتَارَ » وَ« قَادَ » مِنْ « اِنْقَادَ » بِمَنْزِلَةِ « قَالَ ، وَبَاعَ ، وَتِيرَ » مِنْ « اِخْتِيرَ » وَ« قِيدَ » مِنْ « اِنْقِيدَ » كـ« يَقِيلُ ، وَبُيِعَ » ٤ وَ« تِيرَ » مِنْ « اِخْتِيرَ » وَ« قِيدَ » مِنْ « اِنْقِيدَ » كـ« يَقِيلُ ، وَبُيِعَ » ٤ وَ« تَوَّرَ » مِنْ « اِخْتُورَ » وَ« قُودَ » مِنْ « اِنْقُودَ » كـ« تَمُولَ ، وَبُوعَ » \* .

وقوله : وَمَنْ أَبْدَلَ الْبَاءَ وَأَوَّأَ مَعْنَاهُ : مَنْ ٥ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ « خَوْفٌ

١ - ظ ، ش ؛ وَأَمَّا ،

٢ - ظ ، ش ؛ لِلضَّمَّةِ .

٣ - ظ ؛ وَقَالَ .

٤ ، ٤ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش ؛ وَمَنْ .

وقَوْلٍ «<sup>١</sup> فيجعل مكان الياء في «قِيلَ، وخِيفَ» واوًا فإنه يقول هنا «اختور» لأن مَنْ قال «قَوْلَ، وخُوفَ»<sup>٢</sup> فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءٌ ثم قلبها<sup>٣</sup> واوًا؛ لأنهما عنده<sup>٤</sup> من «القَوْلِ، والخُوفِ» ولا تَقُلُّ<sup>٥</sup>؛ إنَّه قلب الياء في «قِيلَ، وخِيفَ» واوًا؛ لأنَّه لو كان ممَّن يقول «قِيلَ، وخِيفَ» لما قال «قَوْلَ، وخُوفَ» لأنَّ هذه لغاتُ لقومٍ شتى .

[٩١ب] أو يكونُ أرادَ: مَنْ قال «بُوعَ» فأبدل الياء واوًا<sup>٥</sup> فإنه يقولُ «اختورَ، وانقُودَ» والمذهبُ الأوَّلُ أعمُّ؛ لأنَّه يَدْخُلُ فيه «قِيلَ، وبِيعَ» جميعًا .  
وقولُه : « ولم يؤخذ هذا إلاَّ عن العربِ » يقول : لم يُقدِّمَ على<sup>٦</sup> هذه الأقوالِ بالقياس ، بل هي<sup>٧</sup> مسموعةٌ عن العرب .

[ مجيء « مقودة ، ومكوزة ، ومزيد » على الأصل ]

قال أبو عثمان :

ومثَّلُ من الأمثال : «إنَّ الفُكاهَةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى» \* جاء واؤها على الأصل ، كما قالوا : «مَكْوَزَةٌ ، ومَزِيدٌ» فجاءوا بهنَّ على الأصل .  
وليس هذا بالمطرِّدِ في الكلام ؛ وقد قرأ بعضُ القراء : «كَمْشُوبَةٌ من عند الله خيرٌ»<sup>١٠</sup> لا تَقُولُ على هذا «مَقْوَلَةٌ ، ولا مَبَّيَعَةٌ» .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قلبه .

٣ - عنده : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : ولم تقل .

٥ - ظ ، ش : الواو ياء ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : من .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٩ - إن : ساقط من ش .

١٠ - من الآية رقم ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد اكان القياسُ في هذا كله أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ « مَزِيدًا ، ومَكُونًا ، ومَقُودًا ، ومَثُوبًا » على وزن « يَخاف ، ويهاب » وأصلُهُما « يَخُوف ، وَيَهَيِّبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ ، معتلةٌ ، وقد كان<sup>٢</sup> قياسُها<sup>٣</sup> « مَقَادَةٌ ، ومَكَازَةٌ \* ، ومَزَادَةٌ ، ومَثَابَةٌ » كقولهِ تعالى : « وإذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا »<sup>٤</sup> ولكنها شذت .

يقول : لا ينبغي أن يُقاس على هذا ؛ ولكن يُقالُ « مَقَالَةٌ ، ومَبَاعَةٌ » وقد جاءت مِثْلُ « مَكُونًا ، ومَزِيدًا ، ومَرِيمٌ ، ومَصِيدَةٌ ، ومَطْيِبَةٌ ، ومَبُولَةٌ » وهذه شواذٌ كُلُّها :

[ « مفعلة » بضم العين من « عشت ، وبعت » كـ « مفعلة » بكسرها فهما عند الخليل ]

١٠ قال أبو عثمان : وكان الخليلُ يقولُ في « مَفْعَلَةٌ » من « عِشْتُ » و« بَعْتُ » لفظُها<sup>٥</sup> كلفظ « مَفْعَلَةٌ » كما كان « فَعَلٌ » من الياء في هذا الباب على لفظ « فِعْلٍ » من الواو ، فيقول : « مَعِيشَةٌ » تصلح أن تكون « مَفْعَلَةٌ » وتصلح أن تكون « مَفْعَلَةٌ » .

١٠ قال أبو الفتح : أصلُ « مَعِيشَةٌ » إذا كانت « مَفْعَلَةٌ » عند الخليل : « مَعِيشَةٌ » فننقل الضمَّةَ إلى العين فانضمت وبعدها ياء ساكنة فأبدل الضمَّةَ كسرةً لتسلم بعدها<sup>٦</sup> الياء فصارت « مَعِيشَةٌ » وإذا كانت

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فكان .

٣ - ظ : قياسها : وهو خطأ .

٤ - من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمنًا » لم يرد في ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : لفظهما .

٦ - بعدها : ساقط من ظ ، ش .



﴿ مَفْعَلَةٌ ﴾ فإنما نَقَلَ الكسرة إلى العين حَسَبُ ،

وكذلك «عَيْشٌ» يَصْلُحُ أن يكونَ عند الخليل «فِعْلاً» ، وفِعْلاً «جميعاً» ، فإذا كان أصله «فِعْلاً» فكأنه كان «عَيْشاً» فأبدل الضمّة كسرة لتَسَلَّمَ الياءُ فصارت «عَيْشاً» كما ترى :

كما قالوا : «بَيْضٌ» وأصله «بُيُضٌ» فأبدلوا من الضمّة كسرة ؛  
لا يَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع :

وكذلك كان يُجِزُّ في «دِيكٍ» ، وفَيْلٍ «أن يكونا «فِعْلاً» ، [٩٢] وفِعْلاً «جميعاً» ؛ لأنهما من الياء لقولهم «فِيُولٌ» ، ودِيُوكٌ «وكان أبو الحسن يخالفه ، وهاهوذا عَقِيبَ هذا .

[ «مفعلة» من العيش ، و «فعل» من البيع عند الأخفش ]

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول في «مَفْعَلَةٌ» من «العَيْشُ» :  
مَعْوَشَةٌ «وفي «فِعْلٍ» من «البيع : بُوعٌ» ويقول في «بَيْضٍ» هو «فِعْلٌ»  
ولكنه ٢ جَمَعُ والواحد ليس على مذهب الجمع .

وقوله في «مَعِيشَةٍ : مَعْوَشَةٌ» تَرَكَ لقوله في «مَبِيعٍ» ، ومَكِيلٍ»  
وقياسه على «مَبِيعٍ» ، ومَكِيلٍ : مَعِيشَةٌ» لأنه يزعم أنه حين ألقى حركة  
عين «مفعولٍ» على الفاء انضمت الفاءُ ثم أبدل مكان الضمّة كسرة لأن

١ - كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لكنه .

٣ - ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : للضمّة .

بعدها ياءً ساكنة . وكذلك يلزمه في «مَعِيشَةٍ» هذا ، وإلا رجع إلى قول الخليل في «مَبِيعٍ» .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسه عند أبي عثمان «مَعِيشَةٌ» لأنَّ أصلها «مَعِيشَةٌ» فيجبُ نقلُ الضمَّة إلى العين ، ثم تُبدلُ كسرةً لتَسَلَّمَ الياءُ بعدها ؛ كما قال أبو الحسن في «مَبِيعٍ» إنَّ أصله «مَبِئُوعٌ» ثم نقل الضمَّة من الياء إلى الباء ، ثمَّ أبدلَ الضمَّةَ كسرةً لتَسَلَّمَ الياءُ بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسه في «مَعِيشَةٍ» أن يُبدلَ الضمَّة المنقولة من الياء إلى العين كسرةً فيقول «مَعِيشَةٌ» كما قال الخليلُ قياساً على «مَبِيعٍ» . وكذلك قياسه على «مَبِيعٍ» في «فُعَلٍ» من «الْبَيْعِ» أن يقول «بَيْعٌ» كقول الخليل ، فيُبدلَ من الضمَّة كسرةً ، كما أبدلها في «مَبِيعٍ» لأنَّ «مَبِيعاً ، ومَعِيشَةً» ، وبَيْعاً» كلُّ واحدٍ منها<sup>٢</sup> واحدٌ ليس بجمعٍ ، فإن كان يقول «مَعُوشَةٌ ، وبُوعٌ» فيلزمه أن يقول في «مَبِيعٍ : مَبِئُوعٌ» فيخالفُ العربَ أجمعين .

وإذا قال «مَبِيعٌ» فقياسه «مَعِيشَةٌ» ، وبَيْعٌ» في «مَفْعَلَةٌ» وفُعَلٍ» لافتصُل بينهما ؛ لأنَّ «مفعولاً» واحدٌ ، كما أنَّ «مَفْعَلَةٌ ، وفُعَلًا» كلُّ<sup>٣</sup> واحدٌ لا جمعٌ .<sup>٤</sup> وهذه هي المناقضة التي قدِّمتُ ذكرها .

ولو قال في «مَفْعَلَةٌ» ، وفُعَلٍ» ؛ مَعِيشَةٌ» ، وبَيْعٌ» كقول الخليل ،

١ - ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ - ظ : منهما .

٣ ، ٣ - كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : وهذه المبالغة هي .

لكان مذهبه لانهية وراه ، ووافق قوله في « مَبِيعٍ » واستمر مذهبه على الاطراد .

وحكى الأصمعيُّ: أن الرِّيحَ الحارَّةَ يُقالُ لها : « هَيْفٌ ، وهَوْفٌ » وليس في « هَوْفٍ » حُجَّةٌ لأبي الحسن في أن يقول في « فَعَلٌ » من البيع « بُوعٌ »<sup>١</sup> لأنَّه يجوز أن يكونا لغتين فيكون « هَيْفٌ » من الياء و « هَوْفٌ » من الواو<sup>٥</sup> ويجوز أن يكون « هَيْفٌ » محذوفاً من « فَيْعِلٍ » كأنَّه كان [ ٩٢ ب ] « هَيْوِفاً » مثل « مَيَّوِتٍ » ثم قَلِبَتِ الواوُ وحذِفَتْ ، كما فَعِلَ ذلك بـ « مَيَّتٍ » فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو ؛ فتأمل هذا .

وقوله : وكذلك يَلْزَمُهُ<sup>٢</sup> في « مَعِيشَةٍ » هذا وإلاَّ رجع إلى قول الخليل

في « مَبِيعٍ » .<sup>١٠</sup>

يقول : يلزمه<sup>٢</sup> أن تكون « مَعِيشَةٌ » مَفْعَلَةٌ ، ومَفْعَلَةٌ « عنده جميعاً ، كما قال الخليل ؛ وإنما يجب عليه من هذا الرُّجوعُ إلى مذهب الخليل في « مَبِيعٍ » لأنَّه كان يجب على قياسه في « بُوعٍ » ومَعْوَشَةٌ « أن يقول في « مَفْعُولٍ : مَبُوعٌ » وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء في « مَبِيعٍ » هو الزائد ، كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول « مَبُوعٌ » كما يقول « مَعْوَشَةٌ » .<sup>١٥</sup>

وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في « فَعَلٍ » ممَّا عينُه ياءٌ ، وأنه يقول في الواحد : « بُوعٌ » ويقولُ في جمع « أبيضٌ : بِيضٌ » فهو قَوْلٌ .  
قال أبو عليُّ : وَيُقَوِّيه أنَّ الجمعَ أثْقَلُ من الواحد ، والواوُ أثْقَلُ من الياء ،

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

فهربَ من الواوِ<sup>١</sup> في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك<sup>٢</sup> قالوا : « بيضٌ » ولم يقولوا : « بوضٌ »

<sup>٣</sup> ألا ترى أنهم يقولون في الواحد : « عَتَا ، عَتَوَا ، وَعُتِيَا » و « عَسَا العُودُ ، عُسُوًا ، وَعُسِيَا » فإذا صاروا إلى الجمع فكلّهم يتقلّبُ .

ألا تراهم يقولون : « عَصِيٌّ ، ودُّيٌّ » ولا يُجيزون التصحيح كما أجازوا في الواحد ! .

ويدلُّ على صحة ماذهبوا إليه في « بيضٌ » وأنهم لم يقولوا : « بوضٌ » أنهم قد قالوا في الحوَرِ : « الحَيْرُ » وأصله الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء فألا تَقَلَّبَ الياءُ واوًا في الجمع وأن يُصَحِّحوها ياءً أجدرُّ ! .

ووجهٌ آخرُ : وهو أنهم قد قلبوا الواو ياءً في الواحد فقالوا « مَشِيْبٌ » في « مَشُوْبٍ » و « غَارٌ مَنِيْلٌ » في « مَنُوْلٍ » و « أَرْضٌ مَمِيْتٌ عَلَيْهَا » في « مَمُوْتٍ » و « غُصْنٌ مَرِيْحٌ » في « مَرُوْحٍ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواو ياءً في الواحد مع أنه أَحَفُّ من الجمع ، فهم بألا يقلبوا الياءَ - التي هي أَحَفُّ إلى الواو ، التي هي أثقل في الجمع ، الذي<sup>٤</sup> هو أثقلُ من الواحد - أجدرُّ ! .

ولولا قولُ<sup>٥</sup> العزب : « مَسِيْعٌ » « بالياء دونَ « مَبُوْعٍ » لكان قولُ أبي الحسن في « فَعْلٌ ، وَمَفْعَلَةٌ : بُوعٌ ، وَمَعْوُشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَسِيْعٌ » هو الذي أفسدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن .

١ - ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ - ظ : التي .

٥ - قول : ساقط من ظ .

فأما قول الشاعر :

وكنت إذا جارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشْمِرْحَى يَنْصِفُ السَّاقَ مَبْزَرِي  
[٩٣] ففيه تَعَلَّقُ لِأَبِي الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ فِي « مَفْعَلَةٌ » مِنْ « عِشْتُ : مَعُوشَةٌ ١ »  
لأنَّ « مَضُوفَةٌ » : مَفْعَلَةٌ مِنْ « صِفَتَ الرَّجُلَ : إِذَا نَزَلَتْ بِهِ » لِأَنَّ مَا يَنْزِلُ  
بِالْإِنْسَانِ وَيَضِيفُهُ مِنْ نَوَائِبِ الدَّهْرِ ؛ وَأَصْلُهَا « مَضِيفَةٌ » ثُمَّ نُقِلَتْ الضَّمَّةُ  
إِلَى الضَّادِ ، وَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ وَآوًا ، لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

فِيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْحَسَنِ بِهَذَا تَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَعَقَّدَ هَذَا الْخِلَافَ ؛ إِلَّا أَنَّ  
هَذَا حَرْفٌ شَاذٌ لِأَنَّ عَلَمَهُ لَهُ نَظِيرًا ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ الْخَلِيلِ فِي  
« مَعِيشَةٌ ، وَمَبِيعٌ ٢ » أَقْوَى ، لِقَوْلِهِمْ كَلِّهِمْ ٣ : « مَبِيعٌ » وَلَمْ يَقُولُوا :  
« مَبِوعٌ » كَمَا قَالُوا : « مَضُوفَةٌ » وَمِنْ « مَبِيعٌ » يُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيلُ ١٠  
أَخَذَ قَوْلَهُ فِي « مَعِيشَةٌ » لِأَنَّ عَيْنَ « مَفْعُولٍ » مضمومة .

فَأَمَّا « مَوْوَنَةٌ » فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِأَبِي الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ « الْأَوْنِ »  
وَهُوَ « الْعِدْلُ » لِأَنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَى مُتَكَلِّفِيهَا كَمَا أَنَّ « الْعِدْلَ » ثَقِيلٌ عَلَى حَامِلِهِ ،  
وَقَالُوا : إِنَّهَا « فَعُولَةٌ » مِنْ « مُنِتٌ » . وَأَجَازُ الْقُرَاءِ أَنْ تَكُونَ « مَفْعَلَةٌ » مِنْ  
« الْأَيْنِ » وَهُوَ « التَّعَبُ » وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي ٥ « مَعُوشَةٌ » وَالْإِحْتِجَاجُ ١٥  
عَلَيْهِ مِثْلُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ لِأَفْتَرَقَ بَيْنَهُمَا .

وقد شرحتُ هذا الخِلافَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي مَسْأَلَةٍ سُئِلْتُ عَنْهَا بِمَجْرَدَةٍ !

١ - معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ومبيع : عن ظ ، ش . وفي ص وهامش ظ : وبيع .

٣ - كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : تقول .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

[ تصحيح « فاعلت ، وتفاعلنا ، وفعلت ، وتفاعلنا » ومصادرهن وعدم إعلانهن ]

قال أبو عثمان :

واعلم أن « فاعلتُ ، وتفاعلنا ، وفعلتُ ، وتفاععنا » يُصححُنَ  
ولا يُعلِنُنَ ، وذلك قولك<sup>١</sup> : « قاوَلْتُ زيداَ وبايَعْتُهُ ، وتقاوَلْنَا ، وتبايَعْنَا »  
وتَصَحُّ المِصَادِرُ كما صَحَّتْ الأفعالُ وذلك « التَّقَاوُلُ » ، والتَّبَايُعُ ، والتَّسْوَالُ ،  
والبِيعُ » و « فَعَلْتُ » مثلُ « حَوَّلْتُهُ » ، وحوَلْتُ عليه ، وشَوَّهْتُهُ<sup>٢</sup> ، وزَيَّنْتُ  
له<sup>٣</sup> الأمرَ ، وتحوَّلْتُهُ ، وتَشَهَّقْتُهُ ، وتَرَيَّنْتُ » .

وإنما صَحَّتْ في « تَفَاعَلْتُ » لأنَّ التَّاءَ دَخَلَتْ على « فاعَلْتُ » .

وكذلك « تَفَعَّلْتُ » دَخَلَتْ على « فَعَلْتُ » فلم تُغَيِّرْ عن حالِها .

قال أبو الفتح : إنما صَحَّتْ هذه الأفعالُ كُلُّها لسكونِ ما قبلَ الواوِ والياءِ  
المتحركتين ، فلو قَلَبْتَ الياءَ والواوِ في « قاوَلْتُ » ، وبايَعْتُ » كما قبلَهما<sup>٤</sup>  
في « قام ، وباع » وقبلَهما ألفٌ ساكنةٌ ، لوجبَ حذفُ إحداهما ولزالَ البناءُ .  
وكذلك لو قَلَبْتَ الياءَ والواوِ الأخيرتينِ في « زَيَّنْتُ » ، وشَوَّهْتُ » ألفينِ  
لتَحَرَّكَ ما قبلَهما وزالَ بناءُ « فَعَلْتُ » كما كانَ يزولُ في الأولِ بِنِباءِ « فاعَلْتُ »  
فتجنَّبوا ذلكَ لِمَا يَدْخُلُ الكلامَ مِنْ كَثرةِ التَّعْيِيرِ . \*

وكذلك [٩٣ ب] « تَفَعَّلْتُ » وتفاعَلْنَا » لأنَّ التَّاءَ إنما دَخَلَتْ على « فَعَلْتُ » ،

٣ - قولك : ساقط من ظ ، ش .

١ - ظ ، ش : شوقته .

٢ - له : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : قلبها .

وفاعلَتُ « بعدما وجب فيهما ١ التَّصْحِيحُ ، فلمَّا صحَّت هذه الأفعال صحَّت مصادرُها ، فلذلك قالوا : « قاوَلْتُهُ قِيَوَالًا » فصحَّحوا الواو ولم يقولوا : « قِيَالًا » كما قالوا : « قمتُ قِيَامًا » فقلبوها ياءً لَمَّا انقلبت في ٢ « قام » ولمَّا صحَّت في « قاومتُ ، وقاوتُ » صحَّت في « القِيَام ، والقِيَوَال » ٣ وقال الله تعالى ٣ : « وقد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم لِيَوَاذًا » ٤ لأنَّه مصدرٌ « لاوَذْتُ » وقالوا ٥ في اللُّغَةِ « لُذْتُ به ، لِيَاذًا » .

فأمَّا قول الراجز :

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِسِ التَّوَارَا

وهو من نارِ يَسُور : إذا نَفَسَ ، فيُمكن أن يكون اسمًا لامصدرًا فصَحَّ لذلك .  
 ١٠ وأمَّا قولُهُم في القطعة من المسك : « صِوَارٌ ، وصِيَارٌ » فيمكن أن يكونا لغتين ، ويمكن أن يكون قلبَ الواو ياءً للتَّخْفِيفِ والشَّبْهِ بالمصدر أو الجمع ؛ وهذا القولُ كأنَّه أمثلٌ لقولهم في جمعه « أَصُورَةٌ » ولم نسمعهم يقولون « أَصِيرَةٌ » ٤ قال الأعشى :

إذا تَقَوُّمٌ يَبْضُوعُ المِسْكِ أَصُورَةٌ والعَنْدَبِرُ الوَرْدُ من أَرْدَانِهَا شَمِيلٌ

وكذلك « التَّقَاوُلُ » والتَّبَايُعُ ٦ صحَّتا فيهِ ٦ لصحَّتهما في الفعل .

وقد قدِّمت القولَ في أن صحَّة المصدر لصحَّة الفعل واعتلاله لاعتلاله ،

لايدلُّ على أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعل .

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - في : مكرر في ص .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : وقال تعالى .

٤ - من الآية ٦٣ من سورة النور ٢٤ .

٥ - ظ : أصورة .

٦ - ظ ، ش : فيهما .

[ ومما جاء على أصله « افعلت ، وافعلت » ]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افعلت ، وافعلت » وذلك <sup>١</sup> « ابيضضت ،  
واسوددت » ، <sup>٢</sup> واحوللت ، وابيضضت ، واسواددت <sup>٢</sup> .

• وإنما جاء هذا على أصله من قبيل أنهم لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى  
وصيرت إلى حذف بعد الإسكان ، وعلّة بعد علّة ؛ فتجنبوا هذا الحمل  
على الفعل كله ، فأقروه <sup>٣</sup> على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياء والواو في « ابيضضت ، واسوددت »  
وقبل الياء الباء ، وقبل الواو السين ؛ وهما ساكتان ، لوجب حذف الياء  
والواو ، ولزال البناء ، وهذا مثل ما تقدم . ١٠

وقوله : « لو أسكنوا المعتل هنا » معناه : لو أسكنوا هنا الحرف الذي من  
شأنه أن يعتل لكان كيت وكيت ؛ « فهنا » ظرف لأسكنوا ، وهو منصوب  
به ، لا بالمعتل ؛ لأنه ليس هاهنا بمعتل ، ولكنه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن  
كان صحيحا ؛ لأن من شأن الواو والياء أن يعتلا [ ٩٤ ] فسمى الحرف معتلا بما  
هو في أكثر أحواله ، جار عليه ، أو بما يصير إليه من الاعتلال . ١٥

كما تقول : « هذه حلوبتنا ، وركوبتنا » فتطلق عليها اسم « الحلب »

١ - وذلك : عن ص ، ظ . وفي ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأقروه .

٤ - ظ ، ش : أوجب .

٥ - ظ : وهما ، وهو خطأ .

٦ - وهو : زيادة من ظ ، ش .



والرُّكُوبِ « وإن لم يكن في الوقت « حَلْبٌ ، ولا رُكُوبٌ » لأن من عادتهما أن يكون هذا جارياً عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السلام : « فقال إني سقيم »<sup>١</sup> ولم يكن في الوقت سقيماً ، ولكن السَّقْمَ للموت جارياً عليه لاجتماعه .

وكما قال الشاعر :

إذا ما مات مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَكْ أَنْ يَعْيشَ فَجئٌ بَزَادٍ  
فَسَمَّاهُ « مَيِّتًا » ، وإن كان حَيًّا قَبْلَ موته ؛ لِأَنَّهُ سيموت لاجتماعه ؛ وهذا مطَّرِدٌ  
في كلامهم فاش .

[ وما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واهتوشوا » ]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله - ، لأن معناه معنى ما لا يعتلُّ كما جاء « عورٌ ، وحولٌ »<sup>٢</sup>  
لأنه في معنى « اعورٌ ، واحولٌ » - : « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا »<sup>٣</sup> ،  
واهتوشوا » ؛ لأن معناها<sup>٤</sup> « تجاوروا ، وتزاوروا ، وتهوشوا »<sup>٥</sup> ؛ ولولا  
ذلك لاعتل .

ألا تراهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن في معنى « تفاعلوا » . ١٥

قال أبو الفتح : يقول لَمَّا وَجِبَ تصحيح « تجاوروا ، وتزاوروا » لسكون ما قبل

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصافات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفي هامش ظ ، ش : ما يأتي : ( لأنه في معنى : اعور :

اجتوروا ، وازدوجوا ، لأن معناها : تجاوروا ، وتزاوروا ؛ ولولا ) نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفي ش و هامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواوِ - كما قدّ منا شَرَحَهُ - وكان «زُدَّ وَجُوا - واجتوروا» بمعناهما صحَّحُوهُما ليكونَ التَّصْحِيحُ أَمارةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر ، وكذلك ما أشبَّهَ هذا .  
 وإنما أعلَّوْا « اختاروا ، وابتاعوا » لأنهما ليسا بمعنى « تخايروا ، وتبايعوا »  
 فجاء على ما ينبغى لهما من الإعلال الذي تقدّم شَرَحُهُ في فصل «اعتاد ، وانقاد» .\*

[ لو بنيت افتعلوا من « ازدوجوا » على غير معنى « تفاعلوا » لأعلت ]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : لو بنيت « افتعلوا » من قولك « ازدوجوا » على غير معنى  
 « تفاعلوا » لأعلتَ فقلت « ازداجوا » كما قلتَ « اختاروا ، وابتاعوا » .

قال أبو الفتح : يقول لمنّأ زال معنى « تفاعلوا » انذى ووجب التّصحيح خرج  
 ١٠ إلى باب « اختار ، وابتاع »<sup>١</sup> فلم يجزُ إلا إعلالُه كما لم يجزُ إلا إعلالُ اختار ،  
 وابتاع »<sup>١</sup> .

[ جمع مقال ومعاش على « مفاعل » لا يعل ]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « مقالا ، ومباعاً ، ومعاشاً » إذا جمعت على « مفاعل » لم تُعَدِّل  
 ١٥ الياءَ ولا الواو في الجمع ، وذلك قولك « مقاولُ ، ومبايعُ ، ومعايشُ » .  
 وإنما أعلّوا الواحد ؛ لأنهم شبّهوه بـ « يَفْعَلُ » فلما جمعه ذهبَ شبّههُ  
 مِنْ « يَفْعَلُ » [ ٩٤ ب ] فردّوه<sup>٢</sup> إلى أصله . قال الشاعر :  
 وإنّ لِقَوا مَقاوِمَ لم يكن جريراً ولا مولى جريراً يقومُها  
 فقال : « مقاوِم » .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فردوا .

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَبَه «مَقَامٍ ، وَمَبَاعٍ» بـ «يَفْعَلُ» أنَّ أصلَهُما «مَقَوْمٌ ، وَمَبْيَعٌ» فِجْرِيَا مَجْرِي «يَخَافُ وَيَهَابُ» اللَّذَيْنِ أَصْلُهُمَا «يَخَوْفٌ ، وَيَهَيْبٌ» فَأَعْلُوهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ وَهُمَا بوزنه - وقد تقدم شرحُ هذا - .  
وقولُه : فلمَّا جمَعوه ذهبَ شَبَبَهُهُ مِنَ الْفِعْلِ ؛ يَرِيدُ أَنْ الْفِعْلُ لَا يُجْمَعُ فَلَمَّا  
جُمِعَ «مَقَامٌ» وَنَحْوَهُ بَعْدَ عَنِ الْفِعْلِ وَزَالَ الْبِنَاءُ الَّذِي ضَارَعَ بِهِ الْفِعْلُ ٥  
فَصَحَّ ، وَصَحَّتْهُ أَنْ تَظْهَرَ يَأْوُهُ وَوَاوُهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ «مَقَاوِمٌ ، وَمَبَايِعٌ» .

[همز «معايش ، ومصاوب» خطأ]

قال أبو عثمان :

فَأَمَّا قِرَاءَةُ ٢ مِّنْ قَرَأَ مِّنْ ٢ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «مَعَائِشٍ» بِالْهَمْزِ فَهِيَ خَطَأٌ ، فَلَا  
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ وَإِنَّمَا ٣ أُخِذَتْ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي  
مَا الْعَرَبِيَّةُ ، وَلَهُ أَحْرَفٌ يَقْرُؤُهَا خَطَأً نَحْوًا مِنْ هَذَا ٤ .

وقد قالت العربُ : «مصائب» فهمزوا ، وهو غلط ، كما قالوا : «خِثْلَاتٌ  
السَّوِيْقِ» وَكَأَنَّهُمْ ٥ تَوَهَّمُوا أَنْ «مُصِيبَةٌ ٥ : فَعِيلَةٌ ٦» فَهَمْزُوهَا حِينَ  
جَمَعُوهَا كَمَا تَهْمَزُوهَا جَمَعَ «سَفِينَةٌ : سَفَائِنٌ» وَإِنَّمَا «مُصِيبَةٌ : مُفْعِلَةٌ ٦»  
١٥ مِنْ «أَصَابَ يُصِيبُ» وَأَصْلُهَا «مُصُوبَةٌ» فَأَلْتَقَوْا حَرَكَةَ الْوَاوِ عَلَى الصَّادِ  
فَانْكَسَرَتِ الصَّادُ وَبَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ فَأُبْدِلَتْ يَاءٌ لِلْكَسْرِ ٧ قَبْلَهَا - وقد

١ - ظ ، ش : والذي .

٢ ، ٢ - زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فإِنَّمَا .

٤ في هامش ط : إن كان محفوظاً عنه نسخه . ومحلها بين : هذا ، وقد .

٥ ، ٥ - عن ص وهامش ظ بزيادة «قد» قبله في هذا الهامش . وفي ظ ، ش : يتوهمون

أن مصيبة .

٦ ، ٦ - ساقط من ش .

٧ - ظ ، ش : الكسرة .

كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى - وأكثرُ العرب يقول « مَصَابِئُ » فيجىءُ بها على القياس ، وما ينبغي .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثرُ أصحابه يروى عنه : « مَعَايِشَ » بلا همزٍ ، والذي رَوَى عنه بالهمز خارجةٌ بنُ مُصْعَبٍ .

وإنما كان همزُها خطأً عنده ؛ لأنها لا تخلو من أن تكون جمعَ « معاشٍ » ، أو مَعِيشَةٍ ، أو مَعِيشٍ » فقد قال رؤبةٌ :

إليك أشكو شدة المَعِيشِ

يريد « المعاش » .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركةٌ في الأصل :

فأصلُ « معاشٍ : مَعِيشٌ » .

وأصلُ « مَعِيشَةٍ : مَعِيشَةٌ » ، أو مَعِيشَةٌ » على مذهب الخليل .

وأصلُ « مَعِيشٍ : مَعِيشٌ » مكسورُ العين لَيْسَ ٢ غيرُ ؛ لأنه ليس

في الأحاد اسمٌ على « مَفْعَلٍ » بضمِّ العين .

فأمَّا قولُ الشاعر :

بِشْتَيْنِ النَّزْمِيِّ « لا » إنَّ « لا » إنَّ نَزِمْتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعُونِ

فجَمَعُ « مَعُونَةٍ » وليس بواحدٍ .

وكذلك قولُ الآخر :

لَيْسَ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ

[ ٩٥ ]

إنما هو جمعُ « مَكْرُمَةٍ » .

١ - ظ : اختلف .

٢ - ظ ، ش : لا .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عنى مألوكا أنه قد طال حبسى وانتظاري  
فقد يجوز أيضا أن يكون جمع « مألوكة » وهي الرسالة ، أو يكون حذف  
الهاء ضرورة وهو يُريدُها .

- وإن كان « معيش » جمع « معيشة » فجازر فيه « مفعول ، ومفعيل »  
جميعا ؛ وإذا كان الأمر كذلك فحق « معاش ، ومعيش ، ومعيشة » ألا  
يُهمز<sup>٢</sup> في الجمع ؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل ، فإذا احتاج إلى  
حركتها<sup>٢</sup> في الجمع حركتها<sup>٣</sup> ولم يتقلّبها واحتملت الحركة ؛ لأنها قوية  
وهي من الأصل ؛ وقد كانت متحركة في الواحد ؛ وإنما يُهمز في الجمع حروف  
المد واللين التي لاحظ لها في الحركة في الواحد نحو أليف : « رسالة » ، وياء :  
« صحيفة » ، وواو : « عجوز » ، إذا قلت : « رسائل ، وصحائف ، وعجائز » .  
فأمّا قول العرب « مصائب » فغلط ؛ لأن الياء في « مصيبة » عين الفعل وهي  
مُنقلبة عن واو وأصلها « مصوبة » وأصلها الحركة وقياسها « مصاوب » .  
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في « مصائب » إنما هي بدل من الواو  
في « مصاوب » كما قالوا : « إسادة » في « وِسادة » وأنكر ذلك عليه أبو علي  
وقال : إن الواو لا تُقلّب همزة وسَطاً إذا كانت مكسورة وقد بيّنتُ هذا .  
وذكر أبو الحسن أن الذي شجّعهم على أن شبهوا « مصيبة » بـ « صحيفة »  
حتى همزوها في الجمع ، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو ياء فتوهنت العين  
بالقلب فأشبهت الياء الزائدة ؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هي بدل

١ - معيش : زيادة من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ش : حركتها .

من العين ، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة .  
 وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه في «مقام : مقام» يريد أبو إسحاق  
 أن أصل «مقام : مقوم» كما أن أصل «مُصِيبَة : مُصِوبَة» وكلاهما قد  
 قُلب ، يقول : فلو جاز لذلك<sup>١</sup> أن يُهمز جمع «مُصِيبَة» لجاز أيضا أن يُهمز  
 جمع «مقام» وهذا يلزم أبا الحسن لو<sup>٢</sup> كان يقطع هذه الحجة ؛ وإنما تعلل  
 بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعللة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع «مقام  
 مقام» ولكنه لما سمع «مصائب» احتال بعد السماع بما<sup>٣</sup> يكون فيه بعض  
 العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ما ، ألا ترى  
 أن سيوبه قال في باب ما يضطر<sup>٤</sup> [٩٥ب] إليه الشاعر : وليس شيء مما يضطرون  
 إليه إلا وهم يحاولون به وجنها .

وكذلك قولهم<sup>٥</sup> : «حَلَّاتُ السَّوِينِ ، وَرَثَاتُ زَوْجِي بِأَيَاتٍ» إنما هو  
 مُشَبَّهٌ في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه ؛ فكان «حَلَّاتُ» من قولهم<sup>٥</sup> :  
 «حَلَّاتُهُ» : إذا طردته عن الماء .

وقولهم : «رَثَاتُهُ : فعلته ، من الرثينة» وليس من معناه .  
 وقالوا : «استلأمتُ الحجر» : يريدون استلأمتُ فهمزوا .  
 وقالوا : «لبأتُ بالحج» : يريدون «لبأتُ» .  
 وقالوا : «الذئبُ يستنشئُ الرِّيحَ» يريدون «يستنشئُ» .  
 قال<sup>٦</sup> أبو عبيدة : وكان<sup>٧</sup> رُوْبَةٌ يهميزُ «سَيْبَةَ<sup>٨</sup> القوس» وسائر العرب

١ - جاز لذلك : ضائع في التصوير من ص .

٢ - لو : ضائع في التصوير من ص .

٣ - ظ : ش : ما . ٤ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قوله . ٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ظ ، ش : كان .

٨ - رسمت في النسخ الثلاث هكذا : سئة .

لَا يَهْمِزُهَا؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ عِنْدَهُمْ<sup>١</sup> لِمَا يَسْتَهْوِيهِمْ<sup>٢</sup> مِنَ الشَّبَهَةِ ،  
لأنهم<sup>٢</sup> ليست لهم قياساتٌ يستعصمون بها<sup>٣</sup> ، وإنما يُخْلِذُونَ إلى طبائعهم ؛  
فإن أجل ذلك قرأ الحسنُ البصرى<sup>٣</sup> رحمة الله عليه<sup>٤</sup> : « وما تنزلت به الشياطين<sup>٤</sup> »  
لأنه<sup>٥</sup> توهم أنه جمع التصحيح<sup>٥</sup> نحو « الزيدون » وليس منه .

وكذلك قرأته<sup>٥</sup> « ولا أدرا تكُم به<sup>٦</sup> » \* جاء به كأنه من « درأته<sup>٥</sup> » أى  
دفعته وليس منه<sup>٧</sup> وإنما هو من « دريت بالشئ<sup>٥</sup> » أى علمت به<sup>٧</sup> وكذلك قراءة<sup>٥</sup>  
من<sup>٥</sup> قرأ « عاد للثولى<sup>٨</sup> » \* فهمز ، وهو خطأ منه ، وهو بمنزلة قول الشاعر :

لَحَبَّ<sup>٩</sup> الْمُؤَقِدَانَ إِلَى مُؤَسَى

فهمز الواو الساكنة ؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها .

ومن<sup>١٠</sup> ذهب إلى أن « أول من وأل » فهو عندنا مُخْطِئٌ لأنه لأحجة له  
عليه - وقد ذكرته قبل<sup>١١</sup> - ولهذا الغلط نظائر في كلامهم ، فإذا جاءك<sup>١١</sup>  
فاعرفه لتسليمه كما سمعته ولا تُقيس عليه .

[ اختلاف العرب والعلماء في « مدائن » ]

قال أبو عثمان :

وأما « مدائن<sup>١١</sup> » فقد اختلفت العرب فيها والعلماء ، فجعلها بعضهم<sup>١٥</sup>  
« فعايل<sup>١١</sup> » فهمز ، وقال بعضهم : هى « مفايل<sup>١١</sup> » فلم يهمزوا .

١ - ص : عليهم .

٢ ، ٢ - ظ : ليست لهم قياس يستعصمون بها . وفى ش : ليس لهم قياس يستعصمون به .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : رحمة الله . ٤ - الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ - من الآية ١٦ يونس ١٠ . ٧ - ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ . ٩ - ص : أحب .

١٠ - ص : جاء ، ظ : جاءه . ١١ - ظ ، ش : المدائن .

فالذين جعلوها « فَعَائِلَ » احتجوا بـ « مُدُنٍ » فقالوا : « مُدُنٌ » يدلُّ على أن الميم من الأصل وليست بزائدة .  
وقال غير هؤلاء : هي « مفاعِلٌ » والميم زائدة ؛ لأنه من « دَانَ يَدِينُ » وهؤلاء الذين لم يهيمزوا ، وكلا الاشتقاقيين مذاهبٌ .

• قال أبو الفتح : أمّا مَنْ قال : « مُدُنٌ » فاشتقاقه واضحٌ و « مَدِينَةٌ » عندهم كسفينَةٌ ، و « مَدَائِنٌ » كـ « سفائنٌ » .

وأمّا من أخذها من « دَانَ يَدِينُ » فعناه أنها أطاعتُ صاحبها وتدلّت له والدينُ الطّاعةُ ؛ وهكذا أخذتُ عن أبي عليٍّ وقتَ القراءة [٩٦] . فأما قولُ الأخطلِ :

١٠ رَبَّتْ وَرَبَانِي حَجْرَهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَظَلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُ  
فالمدينةُ فيه أمةٌ ، يصفُ الأكار الذي يعمل في الكرم يقول : هو ابنُ  
أمةٍ . وقال لها « مَدِينَةٌ » لأنها <sup>٢</sup> من « دِنْتُ » أي جَزَيْتُ ، كأن مولاها  
يجزيها بعملها <sup>٣</sup> ؛ فهذا مثلُ المذَهَبِ الثّاني في « مدينةً » كما حكاها  
أبو عثمان :

١٥ وقوله : إنَّ العربَ قد اختلفتُ فيها والعلماءُ . معناه أنَّ العربَ منهم مَنْ  
يهيمزُ ، ومنهم مَنْ لا يهيمزُ ، فهذا وجهُ اختلافِ العربِ .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - لأنها : ساقط من ظ ، ش .

٣ - يجزيها بعملها : عن ص ، وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : يجزيها : أي يعملها .

٤ - ظ ، ش : ما .



وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة<sup>١</sup>، وبعضهم سمعها غير مهموزة<sup>٢</sup> وبعضهم سمعها مهموزة<sup>٣</sup> وغير مهموزة<sup>٤</sup>.

فالذين سمعوها مهموزة<sup>١</sup> خالفوا تأوّل<sup>٢</sup> مَنْ سمعها غير مهموزة<sup>٣</sup> .  
والذين سمعوها مهموزة<sup>٤</sup> وغير مهموزة<sup>٥</sup> - وأبو<sup>٦</sup> عثمان واحد منهم - قد أخذوا فيها بالقولين :

ولو كان كلُّهم سمعوها مهموزة<sup>٧</sup> وغير مهموزة<sup>٨</sup> كما سمعها أبو عثمان المازني<sup>٩</sup> بالوجهين لزال الخلاف<sup>١٠</sup> ولم يتّبع أصلا .

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها<sup>١١</sup> فهذا معنى قوله :  
« إن العرب قد اختلفت<sup>١٢</sup> هي والعلماء<sup>١٣</sup> فيها » .

١٠

[ رواية «مدّين» بلا همز عن بعض العرب ]

قال أبو عثمان :

وقد روى ترك<sup>١٤</sup> الهمز في «مدّين» عن بعض العرب .

قال أبو الفتح : إنما كرّر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبّله اختلاف العرب وأن بعضهم يهَمْزُ<sup>١٥</sup> وبعضهم لا يهَمْزُ فكرّره هُنَا توكيدا وليريك أن مَنْ يهَمْزُ أكثرُ ممّن لا يهَمْزُ، ولو اقتصر على الفصل الأول لستوهم أن مَنْ لا يهَمْزُ في الكثرة كمن<sup>١٦</sup>، يهَمْزُ فأراد أن يريك أن الهمز فيها أشهرُ وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلفت العلماء<sup>١٧</sup>.

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : وأبو .

٣ - فيها : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : اختلف .

٥ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[ ماصح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون ما قبله ، وما بعده معاً ]

قال أبو عثمان : فقد <sup>١</sup> فسرتُ لكَ موضعَ الفاءِ في الواوِ والياءِ وموضعَ العينِ فيما <sup>٢</sup> لامه وصحيحةٌ ؛ وسأُبيِّنُ لكَ موضعَ العينِ إذا اعتلَّت اللامُ ، أو كانتَ همزةً في موضعه - إن شاء الله <sup>٣</sup> - وأذكرُ الأسماءَ التي جاءت تامَّةً مِن هذا ممَّا لامه صحِيحةٌ .

فِيمَا أُتِمَّ فِيهِ الْاسْمُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ :

« فَعْعَلٌ » ، وَفُعْعَالٌ « نحو : « حُوُولٌ ، وَحُوُوَالٌ » .

و « فُعْعَالٌ » نحو : « صَوَّامٌ ، وَقَوَّامٌ » .

و « مِفْعَعَالٌ » نحو : « مِشْوَارٌ ، وَمِثْقَوَالٌ » .

و كذلك « التَّفْعَعَالُ » نحو : « التَّجْوَالُ <sup>٦</sup> ، وَالتَّطْرَابُ <sup>٧</sup> ، [ ٩٧ ب ] وَالتَّقْوَالُ ، وَالتَّزْيَارُ » .

و « أَفْعَالٌ » نحو : « أَقْوَالٌ ، وَأَمْيَالٌ ، وَأَعْيَانٌ ، وَأَفْوَاجٌ » .

و « إِفْعَالٌ » نحو : « إِرْوَاءٌ <sup>٨</sup> » .

و « فَعْعُولٌ » نحو : « قَوُّوْلٌ ، وَكَيُّوْلٌ <sup>٩</sup> ، وَبَيُّوْعٌ » .

و « فُعْعُولٌ » نحو : « شَيُّوْخٌ ، وَحُوُوْلٌ ، وَسُوُوْقٌ » .

و « فَعْعَالٌ » نحو « نَوَّارٌ ، وَجَوَّابٌ ، وَهَيَّامٌ » .

١ - ظ ، ش : وقد .

٢ - ظ ، ش : وما .

٣ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وما .

٥ - ص : وعوار .

٦ - ظ ، ش : التجواب .

٧ - التطراب : زيادة من ظ ، ش .

٨ - إرواء : غير واضح في ص .

٩ - وكَيُّوْلٌ : ساقط من ظ ، ش .

و «فَمَعِيلٌ» نحو : «طَوِيلٌ» .

و «فُعَالٌ» نحو : «طُوَالٌ» ، وهِيَامٌ .

و «فِعَالٌ» نحو : «خِيَوَانٌ ، وَعِيَانٌ ، وَخِيَارٌ» .

و «فَاعُولٌ» نحو : «طَاوُوسٌ ، وَنَاوُوسٌ ، وَسَايُورٌ» .

و «أَفْعِلَاءٌ» نحو : «أَهْوِيَاءٌ ، وَأَغْيِيَاءٌ ، وَأَبْيِدِيَاءٌ» .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة<sup>١</sup> تنقسم على ثلاثة أضربٍ :

منها ما صحَّ لسكون ما قبله<sup>٢</sup> نحو : «حُوُولٌ ، وَأَهْوِيَاءٌ» .

ومنها ما صحَّ لسكون ما بعده<sup>٣</sup> نحو : «قُوُوُولٌ ، وَشِيُوُوُوُخٌ ، وَنِيَوَارٌ ،

وَطَوِيِيِيْلٌ ، وَطَوِيِيِيَالٌ ، وَخِيَوِيِيَانٌ» .

ومنها ما صحَّ لسكون قبله<sup>٤</sup> وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو : «صُوُوُوَامٌ» ،

وَقُوُوُوَامٌ ، وَأَمِّيِيَالٌ ، وَأَقْوِيِيَالٌ وما أشبه ذلك .

فلو أسكنت هذه الحروف لالتفتى ساكنان فوجب الحذف أو الحركة وزال<sup>٥</sup>

المدال فترك ذلك لذلك .

[ فعل التعجب بصيغتيه شبه بالأسماء فيما تقدم ]

١٥

قال أبو عثمان :

وفعلُ التَّعَجُّبِ مُشَبَّهٌ بالأسماء نحو : ما أقولُه للحق ، وما أبشعه ، وما

أصوته لنفسه ؛ وكذلك «أبشعُ به ، وأطولُ به ، وأجودُ به ، وأسيرُ به» ؛

١ - ظ ، ش : الأسماء .

٢ - ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : فزال .

لأن هذا في معنى ما أفعلته ؛ وهو مشبّه بقولهم : هذا قولُ منه ، وأبييُّ منه ، وأسيرُ منه « لقرب معناه منه .

ويدلُّك على إلحاقهم فعلَ التَّعَجُّبِ بالأسماء قولهم : « ما أميلحه . وما أحيسنه » حقَّروه كما تحقَّروا الأسماء ؛ والأفعال لا تحقَّروا .

٥ قال أبو الفتح : إنما أشبهه فعلُ التَّعَجُّبِ الأسماء لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك<sup>٢</sup> فلذلك صحَّح ، فقيل : « ما أقومه » وأنت لا تقول : « أقوم زيدٌ عمراً » في معنى « أقامه » ومن هنا لحقه التَّحْقِيرُ كما يُلْحَقُ الأسماء في قولهم : « ما أميلحه ، وما أحيسنه » . والأسماء إذا كانت في أوائلها<sup>٣</sup> الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال صحَّحت ولم تُعَلَّ .

وقدمتُ ذكرُ هذا وستراه أيضا .

١٠ وإنما صحَّح « أفعل به » نحو : « أسير به ، وأقوم به » لأنك مخيرٌ لا أمرٌ ، ومعناه « ما أفعلته » نحو قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر »<sup>٤</sup> وإنما معناه [ ٩٧ ] : ما أسمعهم ، وما أبصرهم ، وهو لفظُ الأمر في معنى الخبر . ويدلُّ على أنه ليس أمراً كونه للواحد ، والواحدة ، والاثنتين ، والاثنتين ،

١٥ والجماعة ، بلفظ واحد .

وذلك قولك : « يا زيدُ أكرمِ بعمرو ، ويا هندُ أكرمِ بعمرو » ،<sup>٦</sup> ويا رجلان

أكرم بزيد ويا امرأتان أكرم به ، ويا رجال أكرم بزيد ، ويا نساء أكرم بزيد .

١ - ظ ، ش : هو .

٢ - ظ ، ش : لا تتصرف .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - من الآية ٣٨ من سورة مريم رقم ١٩ .

٥ - ظ ، ش : بيكر .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

ولا تقول : « يا امرأة أكريمي يزيد » ولا : « يا رجلاً أكرماً يزيد » ولا : « يا رجال أكرموا يزيد » ولا : « يا نساء أكرمن يزيد » .

لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل ، وإنما تُخبر عن إفراط كرم يزيد<sup>١</sup> كما تقول : « يا امرأة ما أكرم زيداً ، ويا رجال أكرم زيداً<sup>٢</sup> » .

- وذهب بعض متأخري أصحابنا ، إلى أن هذا لفظ الأمر ومعناه ، وأن المأمور<sup>٥</sup> هنا هو المحدث عنه في قولهم : « ما أكرم زيداً » يعني « ما »<sup>٢</sup> فكأنه قال : « يا امرأة أكرم يا شيء يزيد » وهذا تعسفٌ وتخليطٌ وعُدولٌ عن الصواب ؛ لأن معنى قولك « أكرم يزيد » إنما هو إخبار عن زيد بالكرم ، فكأنك قلت « لكرم زيد » كما تقول : « لقصو الرجل » إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء ، ولست تأمر أحداً بإيقاع فعلٍ عليه ؛ وإنما حملة على هذا التعسف<sup>١٠</sup> لفظ الأمر في هذه المواضع .

وقد جاءت ألفاظ الأمر ويُراد بها الخبر ، كما جاءت ألفاظ الخبر ويُراد بها الأمر .

- فمن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى : « قل من كان في الضلالة فليسمد له الرحمن مدياً<sup>٧</sup> » وإنما معناه فليسمد له الرحمن مدياً ؛ أو فليسمد له الرحمن مدياً . ومنه قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصير<sup>٨</sup> » .

١ - ظ ، ش : زيد .

٢ - ص : اوبأ .

٣ ، ٣ - ظ : أكرم زيد . ص : لكرم زيدا .

٤ - ظ : لصحابنا ، وهو خطأ .

٥ - « ما » ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٧ - من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩ .

٨ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر : قوله تعالى : « يَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ <sup>١</sup> »  
 فهذا في معنى قوله <sup>٢</sup> : « آمنوا » ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : « يَغْفِرْ لَكُمْ  
 ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ <sup>٣</sup> » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ <sup>٤</sup> ،  
 كما تقول : « إن تَتُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ <sup>٥</sup> » ولا يكون قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ »  
 جواب <sup>٦</sup> : « هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ <sup>٧</sup> ؟ » وإن كان  
 أبو العباس رحمه الله <sup>٨</sup> قد ذهب إليه :

قال أبو علي <sup>٩</sup> : لأن المغفرة لا تجب بالدلالة إنما تجب بالإيمان ، ألا ترى أنه  
 ليس كلُّ مَنْ دُلَّ غُفِرَ له ؛ إنما يُغْفَرُ لمن آمن ، فمعنى « أكرم به : ما أكرمه »  
 [ ٩٧ ب ] قال أبو علي <sup>١٠</sup> : والباء <sup>٩</sup> وما عملت فيه في قولك : « أكرم به » في موضع  
 رفع ؛ لأنها مع ما عملت فيه الفاعل <sup>١٠</sup> ، كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله .

قال أبو علي <sup>١١</sup> : فكأنه قال : « أكرم زيد » أى صار ذا كرم ؛ كما تقول :  
 « أجرب زيد » أى صار ذا إبل جربى . و « أنحز » أى صار ذا إبل بها نحاز  
 و « ألهج » أى صار ذا فصالٍ قد لهجت بالرضاع . قال الشَّماخ :  
 رعى بأرضٍ الوسمى حتى كأنما يرى بسفسى البهمسى أخيلةً ملهيج  
 فلمَّا كان « أفعل به » فى معنى « ما أفعله » صحَّ صحَّته .

١ - من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ - قوله : ساقط من ص .

٣ - من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « ويدخلكم جنات » لم يذكر فى ظ ، ش .

٤ ، ٥ - « ذنوبكم » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ - ظ : بجواب .

٧ - من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : فالباء .

وقولُه : وهو <sup>١</sup> مُشَبَّهٌ بقولهم : « هو أقولُ منه ، وأبَسِعُ منه » ، وجهُ الشَّبهِ بينهما أنَّ « أفعلٌ » إذا وصَلتَ بها « مِـن » فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم : « أنت كريمٌ ، وأنا أكرم منك . وأنتَ ظريفٌ ، وأنا أظرف منك » فعناه : أنهما قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ وعلى هذا لا يجوز أن تقول : « العَسَلُ أحلى من الخلِّ » لأنهما لم يشتركا في الحلاوة ؛ وإنما ينبغى أن يُقال : ٥ « العَسَلُ أحلى من التَّمَرِ » ٢ لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التَّمَرِ ٣ فيها ؛ وإذا كان « أفعلُ منك » إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم : « أفعلُ به » قريبا منه ؛ لأن معنى « أفعلُ به » المبالغة أيضا ؛ إلا أن « أفعلُ به » فِعْلٌ ، و « أفعلُ منك » اسمٌ ٥ بدلالة دخول ٥ علامات الأسماء عليه نحو قولهم ٦ : « مررتُ بأفضلَ منك ، وبأعلمَ منك » ونحو ذلك ، فصحَّ « أفعلُ منك » ١٠ لأنَّه اسمٌ ، وصحَّ « أفعلُ به » لأنَّه في معناه ، ولولا إلحاقُ فِعْلٍ التَّعَجُّبِ بالأسماء ومشابهته لها ، لقلَّتْ في التعجب : « ما أقامَ زيدا ، وما أطالَه ، وأقِمُّ به ، وأطيلُ به » .

فإن قال قائل : فهلَّا قالوا : « ما أشدُّد زيدا . وما أقَلَّلَ مالكَ » فأظهروا

١٥

هنا كما صحَّحوا في قولهم : « ما أطوَّأه ، وما أقولَّه » ؟ .

قيل : لأنَّ « ما أفعلَّه » محمولٌ على « هو أفعلُ منك » وأنتَ قد تندَّغِم : « هو أشدُّ منك » لأنَّه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك ٧ : أنَّ المُدْغَمَ إذا جاء

١ - ظ ، ش : هو . والصواب ما نقلناه عن ص لأنه مطابق لما ورد في قول أبي عثمان .

٢ ، ٣ - ظ ، ش « الدبس » في الموضوعين .

٤ ، ٤ - ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : بدخول .

٦ - « قولهم » ساقط من ظ ، ش .

٧ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

مخالفا لبناء الفعل أَظْهَرَ تَضْعِيفَهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : « سُرُرٌ ، وَجُدُدٌ ، وَمَرَرٌ ،  
وُحُطَطٌ » لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ « فَعْلٌ ، وَلَا فِعْعَلٌ ، وَلَا فَعْلَلٌ » .

ثُمَّ لِيَنْهَمُ قَالُوا : « رَجُلٌ صَبَّ [ ١٩٨ ] ، وَيَوْمٌ قَرَّ » فَأَصْلُهُمَا : « صَبَبٌ ،  
وَقَرَرٌ » لِأَنَّكَ تَقُولُ : « صَبَبَيْتُ يَارَجُلُ ، وَقَرَّرْتُ يَا يَوْمَنَا » فِهَذَا كَقَوْلِكَ :

« حَنْدِيرٌ فَهُوَ حَنْدِرٌ ، وَبَطِيرٌ فَهُوَ بَطِيرٌ » ، فَأُدْغِمَ هَذَا لِأَنَّهُ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْعَلِ  
نَحْوَ : « عَلِمَ ، وَشَرِبَ » فَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ هَذَا أَنَّ مَجِيءَ الْمُضَاعَفِ عَلَى مِثَالِ الْفِعْعَلِ

يُوجِبُ إِدْغَامَهُ ؛ فَمِنْ هُنَا وَجَبَ إِدْغَامُ « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » فَكَانَ إِدْغَامُ « مَا أَشَدُّهُ »  
أَوْجَبَ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنْ مِثَابَهَةِ الْأِسْمِ لَا تُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْعَلًا ، بَلِ اقْصَى

أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَوَجَبَ إِدْغَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْعَلِ  
فَكَيْفَ وَهُوَ « فِعْعَلٌ » ! أَلَا تَرَى إِلَى إِدْغَامِهِمْ « الْأَطْلَلُ » ، وَالْأَمْرُ » وَهُمَا اسْمَانِ

لِافْعَلَانِ ، وَلَا صِفَتَانِ أَيْضًا .

وَأَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ الْأِسْمِ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ  
لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا نَحْوُ « هُوَ أَطْوَلُ مِنْكَ » ثُمَّ أَشْبَهَهُ « مَا أَطْوَلَهُ ، وَأَطْوَلُ بِهِ » فَأَجْرِيَا  
فِي الصِّحَّةِ مُجْرَى « هُوَ أَطْوَلُ مِنْكَ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « أَشَدُّ بِهِ » فَإِنَّمَا ظَهَرَ تَضْعِيفَهُ لِسُكُونِ لَامِهِ فَجَرَى ذَلِكَ  
لَمَجْرَى « شَدَدْتُ ، وَمَدَدْتُ » .

١٥ فَإِنِ قَالَ قَائِلٌ ١ : فَهَلَّا أَظْهَرُوا « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » ثُمَّ أَخْلَقُوهُ « مَا أَشَدُّهُ » ؟ .

قِيلَ : لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْعَلِ فَيَجِبُ ٢ إِدْغَامُهُ ، وَلَيْسَ مَا جَاءَ مِنَ الْمُضَاعَفِ  
بِوِزْنِ الْفِعْلِ بَوَاجِبٍ لِإِظْهَارِهِ كَمَا يَجِبُ تَصْحِيحُ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

١ ، ١ - ظ ، ش : فَإِنِ قِيلَ .

٢ - ظ ، ش : فَوَجِبَ .



الآ ترى إلى إدغامهم « رجلٌ صَبَّ ، ويَوْمٌ ١ قَرَّ » وهما بوزن الفِعْلِ فقد عامت أن مجيء المضاعف على وزن الفِعْلِ يُوجِبُ إدغامه ، فن هنا أدْغِم « هو أشدُّ منك » ولم ٢ يكن له « ما أشده » ما يُشَبَّه به فيُظَهَّرَ فبقى مُدْغِمًا كما يجب فيه .

- وقولته : « والأفعال لا تُتَحَقَّر » وإنما لم تُتَحَقَّر الأفعال ؛ لأنَّ التَّحْقِيرَ في معنى الوصف ؛ ألا ترى أن قولك « هذا رُجَيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ؛ والأفعال لا توصف ، ٣ فلذلك لم يجز تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصَف ٣ لأنَّ الصِّفَةَ ذكر حال الموصوف ، والأفعال لأحوال لها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفَا ، ولم يُصَغَّرَا \* ؛ ولذلك أيضا لم تُصَغَّر الأسماءُ المبتدئة نحو « كَمْ ، وأين ، وكيف » لمضارعها الحروف .

١٠

[ ما لا يعمل وما يعمل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال ]

قال أبو عثمان : وكل اسمٌ بَسَنِيَّتُهُ ٤ من هذا في أوله زوائد الفِعْلِ المضارع ، وهو بها على مثال [ ٩٨ ب ] المضارع فصَحَّحَهُ ولا تُعْلِلُهُ - وقد بَسَنَتْ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع ، ولم يكن على مثال المضارع ، فأعْلِلُهُ .

١٥

ولو بَسَنِيَّتَ مِثْلَ « تحلِّيءٍ » من « بَعَتْ » لَقُلْتِ : « تَبِييعٌ » فأَسَكَنْتَ ٥ الياءَ وَالْقَيِّتَ حركتها على السَّاكِنِ الذي قبلها ؛ وكذلك هو من « قُلْتِ » تقولُ

١ - يوم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلم .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : تبنيه .

٥ - ظ ، ش : واسكنت .

فيه : « تَفِيلٌ » ؛ وكذلك « تَفْعُلٌ » تقول ١ فيه ٢ : « تَقُولُ » يُسْكِنُ ٣ الواوُ وتلقَى حركتها على ما قبلها .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت في أولها التاءُ وهي من زوائد المضارع ؛ لأنه قد أُمِنَ الشَّبَّةُ بينهما، ألا ترى أنه ليس في المضارع « تَفْعِلٌ » ولا « تَفْعُلٌ » فقد وقع الفصلُ بالضمِّ والكسر ولكنك لو بنيتَ مثل « تَفْعَلٌ » لصَحَّحتَ ؛ لأنهم يقولون : « أنتَ تيركَبُ ، وتيدَهَبُ » ، وكُنَّتَ تقولُ فيها من « بَعْتُ : تَبِيعُ » ومن « قُلْتُ : تَقُولُ » فتصَحَّحُ لئلا يلتبسَا بالفعِلِ نحو قولهم : « تَخَالُ ، وَتَخَافُ » في مضارع « خَلِيتُ ، وَخَفِيتُ » قال أبو ذؤيبٍ :

فَغَبِرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيثِ نَاصِبٍ وَإِخَالٌ أُنِي لَاحِقٌ مُسْتَتَبِعٌ ١٠  
وَأَشْدَى عَفَيْلِي فَصِيحٌ لِنَفْسِهِ :  
فَقَوِي هُم تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوْثَةٌ مَا إِخَافُ لَهُمْ كَثِيرًا  
بكسر الهمزة مِن « أَخَافُ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْفَرٍ » فَأَنَّمَا ضَمُّوا الياءَ لضمَّةِ الفاءِ إِتِّبَاعًا  
كَمَا قَالُوا : يُسْرُوعٌ « فَضَمُّوا الياءَ لضمَّةِ الرَّاءِ . ١٥  
و « التَّحْلِيُّ » إِنَّمَا صَارَ « تَفْعِلًا » لِأَنَّهُ مِنْ « حَالَاتُ » الْأَدِيمِ إِذَا قَشَرْتَهُ ،  
وَمَا سَقَطَ مِنْهُ فَاسَمَهُ : « التَّحْلِيُّ » .

١ - تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : منه .

٣ - ظ ، ش : وتسكن .

[ يصحح « مفعل » لأنه منقوص من « مفعال » ]

قال أبو عثمان :

وَيَتَمُّ « مِفْعَلٌ » مِنْهُمَا ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا تَمُّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ « مِفْعَالٍ »  
قَالُوا : « مِفْتَحٌ وَمِفْتَاحٌ ، وَمِخْيَاطٌ وَمِخْيَاطٌ ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ « مِخْيَاطٍ » لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ ،  
وَكَانَ « مِخْيَاطٌ » مَنْقُوصًا مِنْهُ مُصَحِّحٌ : لِأَنَّ بِنَاءَ « مِفْعَالٍ » هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،  
وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي « مِخْيَاطٍ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ  
كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ « عَوْرٌ ، وَحَوِيلٌ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى « اِعْوَرٌ ،  
وَاحْوَالٌ » - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا - .

وَلَمْ يَعْتَمَلِ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ [ ١٩٩ ] « مِخْيَاطٍ » بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ  
كَمَا صَحَّ نَحْوُ « حَوِيلٌ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ « مِفْعَلًا » بوزن « تِفْعَلٌ »  
و « حَوِيلٌ » لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَكَانَ يَجِبُ إِعْلَالُ « مِفْعَلٍ » كَمَا أَعْلَلُوا  
« مَفْعَلًا » لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ .

[ إعلال « مفعل » ، ومفعل « من قال » ، « وباع » ]

قال أبو عثمان :

وَيَعْتَمَلُ « مَفْعَلٌ » وَمَفْعَلٌ مِنْهُمَا فَتَقُولُ فِي « مَفْعَلٍ » مِنَ الْوَاوِ :  
« مَقِيلٌ وَمَفْعَلٌ » مَقُولٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ : « الْمَشُورَةُ ، وَالْمَثُوبَةُ ، وَالْمَعُونَةُ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا اعْتَلَّ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ

بالتصحيح<sup>١</sup> ؛ لأن الميم في أوائلهما تختص<sup>٢</sup> بالأسماء فوق الفصل بذلك ؛  
وقد تقدم ذكر هذا .

[ رأى الخليل في أن « مفعلة : ومفعلة » من الياء سواء ]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن « مفعلة » من الياء من هذا و « مفعلة »  
سواء ؛ وقد بيننا هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : قوله « من هذا » يعني ممّا اعتلت عينه وهي ياء ؛ يريد به  
باب « معيشة » ، وأنها تصلح أن تكون « مفعلة » ، ومفعلة » وقد ،  
شرحت هذا .

[ تصحيح « أفعله » نحو « أسورة وأعينة » ، ]

قال أبو عثمان : ويتم<sup>٣</sup> « أفعله » نحو : « أسورة ، وأخونة ، وأخورة ،  
وأعينة » .

قال أبو الفتح : إنما صحّ هذا ؛ لأنّ الزيادة في أوله همزة وهي من زوائد  
الأفعال ، فأرادوا الفرق بين القبيلين فصحّحوا<sup>٣</sup> ؛ وقد مضى ذكر مثله .

[ مجيء « تدورة » على أصلها ]

قال أبو عثمان : ١٥

وممّا جاء على أصله ممّا قد ذكرنا علته قول الشاعر :

بِتَّنَا بِيْتَدَوْرَةَ يَنْضَى وَجَوْهَنَا دَسْمُ السَّلِيْطِ عَلَى فَتِيْلِ ذُبَالِ

١ - ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : بما يختص .

٣ - ظ ، ش : فصحّحوه .

وقالوا « التَّوْبَةُ » يريدون : « التَّوْبَةُ » ١ .

قال أبو الفتح : قوله : « قد ذكرنا عَلَنَهُ ؛ فيما مضى ٢ » : يعنى أنه صحت الواو في « تَتَوْبَةٍ ، وتَدْوِرَةٍ ٣ » لأن في أول الكلمة التاء وهى من زوائد المضارع ، فلو قال « تَدِيرَةٌ ، وتَتِيرَةٌ » فأَعَلُّوا لِالتَّبَسِّبِ بِـ « تَبِيْعٌ ، وتَعْيِشٌ » فصَحَّحُوا الواو للفصل بين الاسم والفِعْلِ .

فإن قلت : إن الهاء في آخر الكلمة تَفْصِلُ بينها وبين الفِعْلِ ؛ لأن الهاء من زوائد الأسماء خاصةً فهَلَا أُعِلَّت « التَّوْبَةُ » ، وتَدْوِرَةٌ ؛ كما أُعِلَّ « مَقَامٌ ، ومعاشٌ » لاجتماعهما في أن الزوائد فيهما ممَّا يختصُّ بالأسماء دون الأفعال ؟ .  
 قيل : إن الهاء في [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنَّكَ قلتَ : « تَدْوِرٌ ، وتَتَوْبٌ » .

فإن قلت : إن « تَدْوِرَةٌ اسمٌ عَلَمٌ والهاءُ فيها ليست مثلها في « قَائِمَةٌ ، وقاعدةٌ » فتقدَّرُ انفصالها ، كما لا يمكنك تقدير هاء « طلحة » كهاء « قَائِمَةٌ » لأنه لا يمكنك نزع هاء « طَلْحَةَ » وهى معرفة ؟ .

قيل : إن التعريف ثانٍ ، فلم يُعْتَدَ به ؛ لأن التَّنْكِيرَ هو الأصلُ ، والهاء على كلِّ حالٍ - لانفتاح ما قبلها - تُشْبِهُ « مَوْتٌ » من « حَضْرَمَوْتٌ » فهى على تَصَرُّفِ الأمرِ في تقدير الانفصال .

١ - فوقها في ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ - فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : تدروه .

٤ - ظ : وتدروه . وش : والتدوره .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

[ قلب ألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «عجوز» في الجمع همزة ]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل في واو «عجوز» وألف «رسالة» وياء «صحيفة» : إنما همزَنَ في الجمع ولم يكنْ بمنزلة «معاون» و «معايش» إذا قلت «صحائف» و «رسائل» و «عجائز» لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميسنة لا تندخلها الحركات ووقعن بعد ألف فهميزن ولم يُظهرن إذ كن لأصلهن في الحركات ، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة سندا خلهن في غير الجمع في بعض المواضع .

وقال أبو الفتح : اعلم أن الهمز في باب «فعائل» إنما أصله لباب «رسالة» ، وكنانة « وذلك أنك لما جمعت «رسالة» على «فعائل» جاءت ألف الجمع ثالثة ١٠ ووقعت بعدها ألف «رسالة» فالتقت ألفان فلم يكن بُدَّ من حذف إحداهما أو تحريكها ٢ ، فلو حذف ٣ الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذف ٤ الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لا بُدَّ له من أن يكون بعد ألفه ٥ الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الأعراب فيكون ٦ «كفَاعِل» . ولم يجز أيضا تحريك ٧ الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع ١٥ لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ؛ ولو حُرِّكت أيضا لانقلبَت

١ - ظ ، ش : لسن .

٢ - ظ ، ش : حركته .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : حذفوا ، في الموضعين .

٥ - ظ : ألف . وش : الألف .

٦ - ظ ، ش : ليكون .

٧ - ظ ، ش : حركة .

همزةٌ وزالت دلالتهُ الجمع ، فلم يَبْتَقَ إلا تحريكُ<sup>١</sup> الألفِ الثَّانِيَةِ بالكسر ليكونَ كعين «مَفَاعِيلِ» ، فلَمَّا حُرِّكَتْ انْفَلَبَتْ هَمْزَةٌ فَصَارَتْ «رَسَائِلَ» وكنائناً «كأترى» .

ثم سَبَّهَتْ الياءُ في «صَحِيفَةٍ» والواوُ في «عَجُوزٍ» بألفٍ «رِسَالَةٍ» لأنَّ قَبْلَ

- ٥ كلِّ واحدةٍ<sup>٢</sup> منهما بعضُها [١٠٠] وهى ساكنةٌ فَجَرَّتَا من هذا تَجْرِي الألفِ ، وأصلُ البابِ في هذا الهمزِ إنما هو للألفِ ؛ لأنها أَقْعَدُ في المدِّ<sup>٣</sup> منهما<sup>٣</sup> وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن «الألفُ» ، والياءُ ، والواوُ في هذه المواضعِ مِثْلَهَا في «مَقَامٍ» ، وَمَعِيشَةٍ ، وَمَعُونَةٍ» فَتَرَدَّ في الجمعِ إلى أصلِها في احتمالِ الحركةِ لأنَّهم في «رِسَالَةٍ» ، وَصَحِيفَةٍ ، وَعَجُوزٍ» زوائدٌ لم يتحرَّكَنَّ قَطُّ \* فَاجْتُنِبَتْ فِيهِنَّ<sup>١٠</sup> الحركةُ فَهَمْزُونَ .

وقولُه: «ولو ظَهَرَ نَ في الجمعِ متحرِّكاتٍ كانت الحركةُ سَتَدُ خُأَهُنَّ

في غيرِ الجمعِ في بعضِ المواضعِ» يريدُ أنْكَ لو لم تَهْمِزْ في الجمعِ فقلتَ «عَجَاوِزُ» وَصَحَائِفُ» بلا هَمْزٍ لَوْ جَبَّ أَنْ تَقُولَ إِذَا خَفَّفْتُ<sup>٤</sup> مِثْلَ «خَطِيئَةٍ» ، وَمَقْرُوءَةٍ»

- ١٥ - أَنْ تُلْقِيَ الحركةَ عَلَى الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ وَتَحْذِفُ<sup>٥</sup> الهمزةَ كَمَا تَفْعَلُ في الصَّحِيحِ فَكُنْتَ تَقُولُ - «خَطِيئَةٍ» ، وَمَقْرُوءَةٍ» كَمَا تَقُولُ في «مَنْ أَبُوكَ : مَنْ بُوْكُ» وهذا لا يجوزُ في شيءٍ من هذه الحروفِ ؛ لأنها زِيدَتْ لِلْمَدِّ ، فَلَوْ حُرِّكَتْ لَبَطَلَ

١ - ظ ، ش : حركة .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : مَبْنِي .

٤ - ص : خففت ، بَجَاءِ مَعْجَمَةِ وَقَامِيْنِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَظ ، ش : حَقَّقْتُ ، بَجَاءِ لَهْمَلَةِ وَقَافِيْنِ

٥ - ص : هَامَشَ ظ : وَتَحْذِفُ . وَظ : فَحَذِفْتُ . وَش : فَتَحْذِفُ .

الغرض فيها ، لأنَّ الحركة تُخْرِجُهَا عن المدِّ ، وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ « خَطِيئَةٌ »<sup>١</sup>   
<sup>٢</sup> فحرك الياءَ <sup>٢</sup> للتخفيف وهذا خطأ .

فإنَّ قُلْتِ : فقد تَقُولُ في تخفيف « خطيئة » ، ومقروءة ؛ خطيئة ،   
 ومَقْرُوءَةٌ » فتُدْغِمُ <sup>٣</sup> الياءَ والواو . والإدغامُ يُبْطِلُ المدَّ فهلا جاز طَرَحُ   
 الحركة عليها \* كما جاز إدغامُها ؟ .

٥ قيل : إنَّ إدغامِ الواوِ ، والياءِ لا يُخْرِجُهُما من المدِّ كلَّ الإخراج كما تُخْرِجُهُما   
 الحركة ، ويدلُّك ؛ على أنَّ الحركةَ في الياءِ ، والواوِ أشدُّ إخراجاً لهما من   
 إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدْغِمَتَيْنِ في حرفِ الرويِّ لم يَجْزِ موضعُ كلِّ واحدٍ   
 مِنْهُمَا غيرُهُما نحو : « ولى ، وعدو » لا يجوز مع « ولى ظيبي »<sup>٥</sup> ولا مع « عدو   
 علو » ولو كان إدغامُهُما يُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً لجاز « ظيبي » مع « ولى »   
 ١٠ و « علو » مع « عدو » كما أنَّ الحركةَ لما كانت تُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً   
<sup>٧</sup> جاز مع كلِّ واحدةٍ مِنْهُما إذا وقعت قَبْلَ حرفِ الرويِّ غيرُها <sup>٨</sup> من سائر   
 الحروفِ الصَّحاحِ ، ألا ترى أَنَّهُ يجوز مع « الغير » [١٠٥] : الخبر ، والسَّمَرُ   
 ويجوز مع « الطَّوَل » : العملُّ ، والسَّمَلُ<sup>٩</sup> ، والشَّمَلُ ، فلهذا جاز أن تُدْغِمَ   
 ١٥ إذا أردت تخفيفَ « خطيئة » ، ومَقْرُوءَةٌ » فتقول : « خطيئة ، ومَطْرُوءَةٌ »

١ - من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً »   
 الآية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : فحرك للمد الياء .

٣ - ظ ، ش : وتدغم .

٤ - ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٦ - ظ ، ش : طبي ، في الموضعين .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : جاز طبي مع . بزيادة « طبي » وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : وغيرهما ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ - السمل : زيادة من ظ ، ش .



ولم يجز أن تُلْقِي حركة الهزرة عليهما فتقول « حَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » .

فإن قلت : فهلا قالوا في تخفيف « حَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ : حَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » فجعلوا الهزرة بعد الواو ، والياء بين بين \* ؛ كما يقولون في تخفيف « هبَاءَةٌ ، وألَاءَةٌ : هبَاءَةٌ وألَاءَةٌ » \* فيجعلون الهزرة بعد الألف بين بين ؛ لأن الواو والياء تجريان في هذا الموضع مجرى الألف كما قد مت ؟ .

قيل إن الياء ، والواو وإن كانتا مضارعين للألف بسكرتهما وكون بعض كل واحدة منهما قبلها \* فليس لهما<sup>٢</sup> تمكُّنُ الألف في المد وإنما هما مُشَبَّهَتَانِ بها<sup>٣</sup> وليس يلزم إذا أشبه الشيء الشيء من وجه أو وجهين أن يشبهه من جميع وجوهه ؛ لأنه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلا على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلا عليه ، ولكن لما أشبهت الياء<sup>١٠</sup> والواو الألف اجتنبوا تحريكهما في تخفيف « حَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » ونحوهما لما بينهما وبينها<sup>٥</sup> من الشبه وأدغموها<sup>٦</sup> لما بينهما من الخد ف .

فإن قيل : فهلا عكسوا هذا الذي فعلوه فأجازوا تحريكهما في « حَطِيئَةٌ ، ومَقْرُوءَةٌ » ولم يجيزوا إدغامهما بضد ما فعلوا ؟ .

قيل : الذي فعلوه هو القياس ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجتا من المد أصلا<sup>١٥</sup>

١ - ظ ، ش : بين .

\* - يريد ب (بعض كل واحدة منهما قبلها) : الكسرة قبل الياء فإنها بعض الياء ، والضمة قبل

الواو فإنها بعض الواو .

٢ - ظ : لها .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ش : إذ . وظ : إذا .

\* - ظ ، ش : وبين الألف .

٦ - ظ ، ش : فأدغموها .

وهم إذا أدغموهما<sup>١</sup> من « خَطِيئَةٍ ، وَمَقْرُوءَةٍ<sup>٢</sup> » فالياء ساكنةٌ وقبْلَها كسرةٌ والواو ساكنةٌ وقبْلَها ضمَّةٌ وهذا هو شرطُهما إذا كانتا مَدًّا فليس هاهنا ما<sup>٣</sup> يَنْقُصُ المدَّ أكثرُ من الإدغام، فلمَّا لم يَبْلُغِ الواوُ والياءُ في « خطيئة ، ومقروءة » منزلة الألف بكماهما لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بينٍ؛ ولمَّا كانت الحركة<sup>٤</sup> فيهما تُخْرِجُهُمَا من المدِّ أصلاً وهم قد اعتزموا فيهما<sup>٥</sup> على المدِّ لم يجرِّكوهما ولكن طلبوا لهما حالاً وسطاً بين جعلِ الهمزة بعدهما بينَ بينٍ ، وبين تحريكهما وهو الإدغامُ فأدغموهما .

فهذا الذي فعلوه أَحْوَطُ وَأَقْيَسُ [١٠١] ممَّا عدلوا عنه مِنْ جَعَلِ الهمزة بعدهما بينَ بينٍ أو تحريكهما ، فلمَّا كان تركُّبُهُمْ في « عجائزَ ، وصحائفَ ، ورسائلَ » يُلْزِمُهُمْ أو يُسَوِّغُ لهم تحريكهنَّ في غير ذلك همزوهن ولم يُحْمَلُوهُنَّ الحركة .  
فأما الألف فعلموا أنها لا تتحرك أبداً لثلاثِ تصيرِ همزةٍ ؛ فقد كُفِينَا بهذا القول فيها .

[ تصحيح اسم الفاعل من « حور ، وصيد » لتصحيح الفعل عند الخليل ]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوْرَ وَحَوَلَ » قال : « هو عاوِرٌ غداً<sup>٦</sup> وحاولٌ » فأجراهن مُجْرَى الفعل ، وكذلك « فاعِلٌ » من « صَيْدَتْ » لا يُهْمَزُ<sup>٧</sup> .

١ - ظ : أدغموهما .

٢ - ش : خطيئة ومقروءة .

٣ - ظ ، ش : مما .

٤ - ص : يقص أو يقصر .

٥ - ظ : فيها .

٦ - غدا : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : لا تهمز .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل في هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّت العينُ في « قام ، وباع » اعتلَّتنا في « قام و بائع » بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .

وقوله : « فأجراهن مُجرى الفعل » يريد في الصحة .

[ بقاء الواو والياء متحركتين في « تقاول ، وتبايع » جمعين منقول و « تبيع »

اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله ]

قال أبو عثمان : ولو سُميتَ رجلاً « بَيْتَقُولُ ، وَتَبْيِيعُ » منقولاً من الفِعْلِ « كَيْزِيدَ » ثم كَسَّرْتُهُ \* لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقول : « تَقَاوِلُ ، وَتَبَايِعُ » خلافاً لباب « رسالة ، وصحيفة ، وعجوز » .

- ١٠ قال أبو الفتح : قوله ١ : منقولاً من الفعل « كَيْزِيدَ » يريد به ٢ أنك ٣ تنقله بعد أن لزمه الاعتلال ؛ لأنه فِعْلٌ كما أن « يزيد » كذلك ولو بنبتة اسماً غير منقول لصححتَه فكنت تقول « تَقْوُلُ ، وَتَبْيِيعُ » وقد مضى ذكرُ هذا . وإنما ظهرت الواو ، والياء متحركتين في الجمع لأن « تقول » أصله « تَقْوُلُ ، وَتَبْيِيعُ » أصله « تَبْيِيعُ » فالحركة جارية على العين في الأصل ، فلمَّا احتجت إليها في الجمع حملتها العين فجري ، تقول ، وتببيعُ « مجرى » معونةً ، ١٥ وَمَعِيشَةً « فكما لم تهميز في قولك « معاوين ، ومعايش » كذلك لا تهميز في « تقاول ، وتبايع » لافصل بينهما .

١ - قوله : ساقط من ظ .

٢ - به : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

## باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء ، اللتين هما عيمان له مثالٌ في الفعل

الذي ليس في أوله زيادة

٥ اعلم أنَّه يُعَمَلُ كما يُعَمَلُ الفِعْلُ ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من [١٠١] ب[الاسم ، فإذا أَرَدْتَ « فَعَمَل » قُلْتَ : « بابٌ ، ودارٌ ، وساقٌ » وربما جاء على الأصل نحو « القَوْدِ والحَرَكةِ ، والحَوْنَةِ » ، فأما الأكثر ويجرى الباب فالإسكانُ والإعلالُ ؛ وإنما هذا بمنزلة : « أجودتُ ، واستحوذتُ » .

١٠ قال أبو الفتح : يقولُ الاسمُ والفِعْلُ في هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ « بابٍ ، ودارٍ : بَوْبٌ ودَوْرٌ » كما أنَّ أصلَ « قال ، قَوْلٌ وقام ، وقَوْمٌ » فكلٌّ واحدٍ منهما كصاحبه في أن قَلِبَتْ عينُه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوسطُه ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فأقضى بأنهما من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع — هكذا قال سيبويه وهو الصواب — إلاَّ أن تقوِّم دَلالةً على أنها من الياء ، وإذا تأملتَ أكثر اللُّغة صَبَّته كذلك . ١٥

فأما « القَوْدُ ، والحَرَكةُ » ونحوهما فشاذاً كما ذكر ؛ لأنَّ العلة التي أوجبتِ القَلْبَ في « بابٍ ، ودارٍ » فيه ، وكان القياسُ قَلْبَهُ .

١ - أن أصل : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فكان .

وقوله : « وإنما هذا بمنزلة : أجوذت ، واستحوذت » يريد في الشذوذ عن القياس .

[ قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ]

قال أبو عثمان :  
وكذلك « فَعِلٌ » كقولهم : « خِفْتُ ، ورجلٌ خَافٌ ، ورجلٌ مالٌ ، ويومٌ رَاحٌ » .  
وقال الخليل : : هذا كله « فَعِلٌ » وهو كقولهم : فرِقتُ ، ورجلٌ فرِيقٌ ؛ ونزِرتُ ، ورجلٌ نَزِيقٌ » .

قال أبو الفتح : العِلَّةُ في قلب هذا وما قبله واحدةٌ وهو تحكُّ العين وانفتاح ما قبلها .

فأصلُ « خَافٍ : خَوِيفٌ » لقولهم : « خِفْتُ تَخَافُ » .  
وأصلُ « مالٍ : مَوِيلٌ » لقولهم : « مِلْتُ يارَجُلٌ تَمَالُ » .  
وأصلُ « رَاحٍ : رَوِحٌ » لقولهم : « رِحْتُ يايَوْمِنا تَرَاحُ » .  
فهذا كله « فَعِلٌ يَفْعَلُ » .  
والاسمُ من « فَعِلٍ » يَجِيءُ على « فَعِلٍ » لما ذكر الخليل نحو « فَرِيقٌ فهو فرِيقٌ ، ونَزِيقٌ فهو نَزِيقٌ » .

[ مجيء « روع ، وحول » مصححا غير مغل ]

قال أبو عثمان : وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء « فَعِلٌ » قالوا : « رَجُلٌ رَوِعٌ ، ورجلٌ حَوِيلٌ » .

قال أبو الفتح : لما جاء « القَوْدُ » ، والحَوَاكَةُ « صحيفا - وإن كان فيه ما يُوجبُ القَلْبُ - كذلك جاء «رَوِعٌ» ، وحوِلٌ « على الأصل إلا أن هَذَا أبعدُ من ذلك قليلا [١٠٢] لأن الحركة في العين في « رَوِعٍ ، وحوِلٍ » كسرةٌ والحركة في « التَوَدِ ، والحَوَاكَةُ » فتحةٌ ؛ والكسرةُ ثَقِيلَةٌ والفتحةُ خفيفةٌ .

[ لو بنيت من « قام » مثل « عضد » لقلت « قام » ]

قال أبو عثمان :  
وأما « فَعَلٌ » فلم يَجِثُوا بشيءٍ منه على الأصل كراهة الضمّة في الواو نحو : « رَجُلٌ حَدَثٌ ، وَنَدَسٌ ، وَخَلَطٌ .

قال أبو الفتح : هذا المثال لا أعلمه جاء اسماً فيما عينه مُعْتَلَةٌ - لاصحيفا ولا مُعْتَلًا - ولكنك لو بنيت من « قام » مثل « عَضُدٍ ، وَرَجُلٍ » قلت : « قامٌ » وأصله « قَوْمٌ » فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا ' « طال » وأصله « طَوَّلٌ » لقولهم « طويلٌ » - وقد مرّ هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال كراهة الضمّة في الواو .

فإن قلت : أقول في « فَعَلٍ » من « قام : قَوْمٌ » فأهز الواو لانضمامها؟ فتعسّف ، وتترك للصواب ؛ لأنك لو صححت لهربت إلى الهمز ، فكان تترك ذلك <sup>٢</sup> وقلبه هو القياس كما رأيتهم قبلوا في « طال » .

فأما « أذُورٌ » فلمّا لم يجدوا بُدّاً من حركة الواو همزوها ؛ وكذلك « نُورٌ » جمع نُوارٍ « لما وجدوا لها مثلاً من الصحيح يسكن أسكنوها نحو « رُسُلٍ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فأذا كانوا يُسْكِنُونَ في «رُسُلٍ» مع أن الضمّة لا تُسْتَثْقَلُ في السّين كما تُسْتَثْقَلُ في الواو فهم بتسكين الواو في «نورٍ»<sup>٢</sup> وترك الضمّ - أجدر؛ ولو وجدوا<sup>٣</sup> سيلا في «أدورٍ» ، ونورٍ» إلى قلب الواو ألفا فعلموا ذلك<sup>٤</sup> ولكنهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان ، وإذا وجدوا سيلا إلى قلب الواو ألفا في «فعلٍ» من «قام» قلبوا فقالوا : «قام» هذا هو القياس .

[ « فعل » و « فعل » لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين ]

قال أبو عثمان : فأما<sup>١</sup> «فَعَلٌ» ، و«فِعَلٌ» «فَعَلِي الْأَصْلِ» ولا يكونُ هذا البناءُ معتلا ، كما لا يكونُ في التّضعيف مدغمًا نحو «خززي» ، و«بزرزي» وذلك قولهم : «رجلٌ نُومٌ» ، و«رجلٌ سُولةٌ» ، و«لؤمةٌ» ، و«عيبّةٌ» \* ١٠ و «فِعَلٌ» نحو «صيرٍ» ، و«بييعٍ» ، و«دييمٍ» وكذلك إن أردتَ مِثْلَ «إبيلٍ» قلتَ : «قيولٌ» ، و«بييعٌ» .

قال أبو الفتح : إنما سألتم هذه الأمثلة ؛ لأنها جاءت على غير وزنِ الفِعْلِ فصححت كما ظهر «حَضْرٌ» [١٠٢ ب] ، و«مِرْرٌ» لما لم يأت على مثالِ الفِعْلِ ، وقد سبقَ القولُ في العلة التي من أجلها اطرأ<sup>٧</sup> إعلالُ الفِعْلِ ١٥

١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : في جمع نوار .

٣ - ظ ، ش : وجدوه .

٤ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قلبوها .

٦ - ظ ، ش : وأما .

٧ - ظ ، ش : اطرأ إعلال .

وتغييره ، وليس «سُوْلَةٌ» من الهمز إنما هو من «سَلَتْ تَسَالُ» مثل «خِصَتْ  
تَخَافُ» من الواو فلذلك ذكره هنا .

[ « فعل » من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو ]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا «فُعِلُّ» من الواو <sup>١</sup> فانها تُسَكَّنُ عَيْنُهَا <sup>٢</sup> لاجتماع الضمتين والواو  
فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ في «أَدْوُرٍ ، وَقَوُولٍ» وذلك قولهم :  
«نَوَارٌ ، وَنُورٌ ؛ وَعَوَارٌ ، وَعُورٌ» <sup>٢</sup> ؛ وَعَوَانٌ ، وَعُونٌ ، وَقَوُولٌ ،  
وَقَوْلٌ» وألزموا هذا السكونَ إذ كانوا يُسَكِّنُونَ غيرَ <sup>٣</sup> المعتلِّ نحو «الرَّسُلِ ،  
والعَضْدِ» \* وأشباه ذلك .

قال أبو الفتح : أصلُ هذه الأمثلةِ كَلَّمَا تَحِيكُ عَيْنِهَا بِالضَّمِّ نحوُ :  
نُورٍ . وَعُونٌ ، وَقَوْلٌ» ولكنهم هربوا من الضمةِ إلى السكونِ استئقلا للضمةِ  
في الواو ؛ ولَمَّا كانوا يقولون في «الرَّسُلِ ، والكَتُبِ : رَسُلٌ ، وَكُتُبٌ»  
فيسكنون غيرَ الواو كراهيةَ الضمةِ ويُجيزون التَّسْكِينَ والتَّحْرِيكَ كانت الواوُ  
حَقِيقَةً بِالزَّمَامِ السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ إِلَى أَنَّ الحَرَكَةَ مُسْتَقِلَّةٌ ؛ أَنَّ الحَرْفَ  
نَفْسَهُ وَاوُ ، وَالواوُ ثَقِيلَةٌ ، فَلذَلِكَ اقْتَصَرُوا فِيهَا عَلَى التَّسْكِينِ وَحْدَهُ <sup>٤</sup> .

ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحقير <sup>٥</sup> «أَسْوَدَ ، وَجَدَّوَلٍ : أُسَيْدٌ»

١ ، ١ - ظ : فإنها . وفي هامشها : فإنما تسكن عينها : صح نسخه .

٢ - عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .

٥ - تحقير : ساقط من ظ .



وَجُدَيْلٌ « وَيُجَيِّزُونَ « أُسَيِّوِدُ ، وَجُدَيْوِلٌ » باظهار الواو لقولهم في الجمع « أساودُ ، وَجُدَاوِلٌ » فاذا جاءوا إلى نحو « مَتَّامٍ ، وَمَعَانٍ » أَعَلُّوا لا غير فقالوا : « مُقَيِّمٌ ، وَمُعَيِّنٌ ١ » لأنهم إذا اختاروا فيما الواو فيه ٢ ظاهرة صويحه الإعلال ، فهم بأن يُلزِمُوا الإعلالَ ما كان قَبْلَ التَّحْقِيرِ مُعْتَلًا ٣ جدديرون .

[ « آثروا » تسكن عين نحو « عور » على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو « رسل » ]

قال أبو عثمان :

وآثروا السكون على الهمزة حيث كان له مثال من غير المعتل يسكن ولم يكن له « أدؤر ٤ ، وقوؤل ٥ » مثال من غير المعتل يسكن فيشبهه به .

قال أبو الفتح : كأن هذا القول منه جواب لمن قال له : فهلا قالوا : ١٠ « نُؤرٌ ، وَعؤنٌ » فهَمَزُوا الواو كما قالوا : « أدؤرٌ : وقوؤلٌ » فهمزوا ؟ فانفصل من هذا بما قال \* ، وهو أنه : قد وجد في الصحيح [ ١٠٣ ] من أمثلة الجمع ما أصله « فُعِلٌ » ثم أُسْكِنَتْ عينه نحو : « رُسُلٌ ، وَكُتُبٌ » ! .  
يقول : فلما سَكَنُوا ٦ نظيره من الصحيح عدلوا بهذا المعتل إلى الإسكان

١ - في ظ ، ش : « مقيم ومعين » بتسكين الياء فيهما ، والصواب ما نقلناه عن ص بتشديدهما .

٢ - فيه : ساقط من ش .

٣ - ظ ، ش : معلا .

٤ - ظ ، ش : الأهور .

٥ - الواو : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : أسكنوا .

لأنه أولى من الصحيح ولم يهزوه لأنهم قدر أواله نظيرا من الصحيح قد أُسْكِن ،  
وباب « قَدَّوُول ، وأدُور » لم ير له نظير من الصحيح قد أُسْكِن .

ألا ترى أنك لاتجد مثل : « ضَرُوب ، وأكَلَب » قد أُسْكِنَتْ عينه

فَتُسْكِنَ عين « قَدَّوُول ١ ، وأدُور » قياسا عليه ، كما رأيتهم قالوا : « كُتِبْ

وَرُسُلٌ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يجز لهم إسكان عين « فَعُول ، وأفْعَل » لسكون

الواو في « فَعُول » والفاء في « أفْعَل » وأرادوا تصحيح « أفْعَل » لأن الزيادة

في أوله من زوائد الأفعال .

وقد مضى ذكر هذا .

[ قد يحركون عين نحو « سور ، وسور » في الشعر كما يفكون المضاعف ونحو « ضننوا ، والأجلل » ]

١٠ قال أبو عثمان :

٢ وقد يجوز تثقيله في الشعر ، لأنهم قد يُضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في

الكلام ٢ كما قال الشاعر ٣ :

وفي الأَكْفِ اللامِعاتِ سُورُ

وأُشدنا أبو زيد قال : أنشدني الخليلُ بن أحمد :

أَعْرُ الثَّنايا أحمُّ اللثا تَتمنَّحُه سوكَ الإِجِلِ

١٥

قال أبو الفتح : يقول تثقيل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة

إظهاره التضعيف نحو قول قَعْنَبِ العَطْفاني :

١ - ظ : أقول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - عن ص ما عدا في الشعر ، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر ، أما ظ ففيها ما يأتي : وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف .

٣ - الشاعر : زيادة من ظ ، ش .

مَهْلًا أَعَادَلَّ قَد جَرَّبَتْ مِنْ خُلِقِي أَنِي أَجُودٌ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا  
 يريد : « ضَنَّوْا » فَأَظْهَرَ التَّضْعِيفَ .  
 ومثله قول الآخر :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد : « الْأَجَلِّ » .

وقال الآخر :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَقَوْمٌ جَوُودٌ ، وَجَوُودٌ » .

قال : « وَقَالُوا : « رَجُلٌ قَوُودٌ ٢ وَقَوْمٌ ٢ قَوُولٌ » .

وقولهم : « سُورٌ » جمع « سِوَارٍ » و « سُوكٌ » جمع « سِوَاكٍ » ولم أسمع شيئاً  
 من هذا مهموزاً ، وهمزه جائزٌ في القياس ؛ لأن الضمة في الواو لازمة ، فان ٢  
 كانوا قد أجمعوا على ترك همزة ؛ فإنما فعلوا ذلك لثلاث أسباب : تثقيل هذا الضرب  
 في كلامهم فيحتاجوا إلى همزة هرباً من الضمة في الواو فحَسَمُوا المأداة أصلاً ،  
 بأن أزموه التَّخْفِيفَ في الأمر العام لا غير .

١٥ [ و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه ]

قال أبو عثمان :

[ ١٠٣ ب ] و « فَعُلٌ » من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في « غَيْرٍ » جمع

« غَيْرٍ » و « دَجَاجٍ بَيْضٍ » جمع « بَيْوُضٍ » .

١ - ش : وقول .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : من قوم .

٣ - ظ ، ش : وإن .

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يوثق<sup>١</sup> به في عربيته<sup>١</sup> فقالوا: «دَجاجةٌ بَيوضٌ»، ودجاجٌ بِيضٌ» .

قال أبو الفتح : إنما جرّت الياء في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تُسْتَنْثَ مَلُ الضمّة فيها كما استثقلت في الواو ؛ لأنها أخف من الواو .

وقرأتُ على أبي بكرٍ محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى :  
إذا كحلّك عيوننا غير موروقة ريشن نبالاً لأصحاب الصبا صيدا  
فـ « صيِّدٌ » جمع « صيودٍ » .

[ من قال في « رسل » الصحيح « رسل » فأسكن ، قال في « بيض »  
الأجوف بالياء « بيض » فأسكن ]

قال أبو عثمان :

ومن قال : « رُسُلٌ » فأسكَن قال : « بِيِضٌ » .  
وتركنا المسائل هنا ؛ لأن هذا موضع<sup>٢</sup> تفسير الأُصول ، والكلامُ كثير ،  
والأُصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائل فقيسها على ما ذكرت لك ؛  
فأعْزِلْ ما أعلَّوا ، وصحَّح ما صحَّحوا ، إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إنما لزمه أن يقول : « بِيِضٌ » لأنه لما أسكن العين صار  
في التقدير « بِيِضٌ » فجري مجرى جمع « أبيض »<sup>٣</sup> ثم أبدل من الضمّة كسرة  
لتصح الياء كما فعل في جمع « أبيض »<sup>٣</sup> فصار « بِيِضٌ » . كما ترى ؛ وليس  
إسكان العين هاهنا واجبا ، من قبل أنها ياء ؛ لأن الياء في هذا تجرى مجرى  
الصحيح كما ذكرنا ، ولكنه إسكانٌ على حد ما يكون في الصحيح نحو : « كُتِبَ ،  
ورُسُلٌ » وهو هاهنا أحسن منه في الصحيح قليلا :

١ ، ١ - ظ ، ش : بربيته . ٢ - ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازني<sup>١</sup> :

### باب ما<sup>٢</sup> تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حَالَتْ حِيَالًا » حين كان قبلها كسرة<sup>٣</sup> وكان فعلها معتلاً<sup>٤</sup> ألزموها القسب<sup>٥</sup>.

قال أبو الفتح : يقول لَمَّا اعتَلَّت<sup>٣</sup> الواوُ في « حَالَتْ » فانقلبت ألفا وجاءت هـ في « حِيَال » وقبيلتها كسرة<sup>٤</sup> اجتمع فيها : أن فعلها معتل<sup>٥</sup>. وأن قبلها في المصدر كسرة<sup>٥</sup> ؛ فانقلبت ياء<sup>٥</sup>. ولو كانت غير معتلة في الفعل لصححت في المصدر ، كما قالوا : « قاومته قِوَامًا ، ولاوذته لِوَاذًا » .  
وقدمضي ذِكْرُ مثل هذا .

١٠

[ وقالوا « سياط ، وثياب ، ورياض » فأعلوا ]

قال أبو عثمان :

ومثل ذلك « سَوَظٌ وَسِيَاظٌ ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ ، وَرَوْضَةٌ وَرِيَاظٌ » لَمَّا كانت الواوُ في الواحد ساكنة<sup>٦</sup> [ ١٠٤ ] ، وجاء الجمعُ وقبل الواو منه كسرة<sup>٦</sup> ، قلبوها ؛ لأنَّ الجمعُ أثقلُ من الواحد ، وما يعرض فيه أثقلُ ممَّا يعرض في الواحد ، والواوُ مع الكسرة تَثْقُلُ ، ومع هذا أن حروف المدِّ قد منَّعن كثيرًا

١٥

١ - المازني : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائعة في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : أعلت .

٤ - وثوب وثياب : ساقط من ظ ، ش .

مما يكون في غيرهنّ ؛ ألا ترى أن الذين يقولون في جمع « تَمْرَةٌ : تَمَرَاتٌ »  
 فيحرفون الثَّانِيَّ « من تمرات » يقولون ١ : « لَتَوْرَةٌ وِلَوْرَاتٌ ٢ ، وِجَوْرَةٌ  
 وِجَوْرَاتٌ » ، وِبَيْضَةٌ وِبَيْضَاتٌ » فيُسْكِنون الثَّانِيَّ في الجمع كراهةً للحركات  
 فيهما .

٥ قال أبو الفتح : اعلم أن القلب إنما وجب في « سِيَاطٍ » ونحوه لأشياء تجمعت ،  
 لا لشيء واحد .

منها : سكون الواو في الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبَل العلة .  
 ومنها : انكسار السين في « سِيَاطٍ » .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبّه من الياء .

ومنها : أن الكلمة جمعٌ ، والجمع أثقل من الواحد ،

١٠

فلمّا جمعت هذه الأشياء المستقلة كلّها هربوا من الواو إلى الياء ؛ ويدلُّك

على أن مجموع هذه الأشياء ٣ هو الذي أوجب القلب ، لا الواحد منها منفرداً

قولهم : في جمع « طَوِيلٌ : طِوَالٌ » والكلمة جمعٌ ، وبعد الواو منها أَلِفٌ ،

وقبلها كسرةٌ ، والواو مع ذلك صحيحةٌ ؛ لأنها كانت في الواحد قويّةً بالحركة ؛

فثبتت في الجمع ؛ وقد جاء في الشعر « طِيَالٌ » في جمع « طَوِيلٌ » قال الشاعر :

١٥

تبيّن لي أن القماعة ذلّةٌ وأن أعزاء الرّجال طيألهما

وإنما شبّهت بـ « ثيابٍ » وليس مثله ، لمّا ذكرنا ؛

١ ، ٢ - في هذين الموضعين من ظ بين السطور ( في نسخة ) .

٣ - ظ ، ش : الأسباب .

٤ - ظ ، ش : في الحركة .

٥ - ظ ، ش : أهداء .

فأما<sup>١</sup> تسكينهم الواو<sup>٢</sup> والياء في «جَوَزَاتٍ ، وبَيَضَاتٍ» فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القَلْبُ ، وهو ولهم : «بَيَضَاتٍ ، وجَوَزَاتٍ» ولو قلبوا فقالوا : «باضاتٌ ، وجازاتٌ» لالتبس لفظه بلفظ ما واحده مقلوبٌ ، نحو «داراتٍ ، وقاراتٍ»<sup>٣</sup> جمع : «دائرةٍ ، وقارةٍ»<sup>٤</sup> وقد جاء في الشعر تحريكٌ مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَيَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَسَبِينَ سَبُوحٌ<sup>٥</sup>

(١٠٤ ب) وإنما قلَّت الحركاتُ في حروف اللّين ، لمصارعة هذه الحروف

للحركات ، فكرهوا اجتماعَ المتشابهات ، ولذلك<sup>٦</sup> قلبوا نحو «بابٍ ، ودارٍ» إلى

حرف تُؤمَّنُ معه الحركةُ أصلاً - وهو الألفُ - ولذلك كانت الألفُ عندهم

بمنزلة حَرْفٍ<sup>٧</sup> مُتَحَرِّكٍ ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة<sup>٨</sup> ، كما أن الحرف المتحرك

غيرُ<sup>٩</sup> قابلٍ<sup>٩</sup> حركته<sup>٩</sup> ما دامت<sup>١٠</sup> فيه حركةٌ ؛ لأنّه لا يكون الحرفُ مُحَرِّكاً<sup>١١</sup>

بحركتين في وقتٍ واحدٍ ؛ ولأنّ الألف في «بابٍ ، ودارٍ» دلالةٌ على أن الحرف

متحركٌ في الأصل ؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرف متحرك .

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للواو .

٣ - ظ ، ش : تارات .

٤ - ظ ، ش : وتاره .

٥ - في ص بعد البيت : وقال الآخر ، وهو سهو من الكاتب .

٦ - ظ ، ش : فلذلك .

٧ - حرف ! ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : الحركة .

٩ ، ٩ - ظ ، ش : الحركة ، وهو خطأ .

١٠ - ظ ، ش : دام .

١١ - ظ ، ش : متحركاً .

[ قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها ]

قال أبو عثمان :

وما كان واحده مقلوبا ، فهو في الجمع مقلوبٌ ، إذا انكسر ما قبله نحوُ :  
« دَيْمَةٌ وَدَيْمٍ وَحَيْلَةٌ وَحَيْلٍ ، وَقِيْمَةٌ وَقِيَمٍ » .

٥ قال أبو الفتح : وإنما وجب قلبُ هذا الضرب في الجمع ؛ لأنَّه قد كان في الواحد مقلوبا ، لانكسار ما قبَّلَ عينه ؛ فلمَّا جاء الجمعُ تُرِكَ مقلوبا ١ على حاله ١ - وإن كانت الواوُ قد انفتحت - لأنَّه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحد فُتْرِكَ على ما كان عليه في الواحد ؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير .

١٠ ألا ترى أنهم قد ٢ قالوا في جمع : « حُبْلَى : حَبَالِي » فأمالوا في الجمع ، كما كان في ٣ الواحد مُمالًا ؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء « فَعَالٍ » وكأنَّه كان ٤ « حَبَالٍ » بمنزلة : « جَوَارٍ » ثمَّ أُبْدِلَ من الكسرة فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفًا فصار « حَبَالِي » ثمَّ أُمِيلَ كما كانت « حُبْلَى » ممالَّة لضربٍ من المحافظة على ما كان في الواحد .

ونظيره ٥ أيضا قولهم في جمع : « اداوةٌ ، وهراوةٌ : اداوى ، وهراوى » فأبدلوا همزة « فَعَالِيَّ » واوًا ؛ لأنَّه قد كانت ٥ في الواحد واوًا وقالوا :

١ - ١ - ظ ، ش : بماله .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في : زيادة في ظ ، ش .

٤ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : كان .



« خَطَايَا ، ورزايَا » فأبدلوا همزة « فعائل » ياء<sup>١</sup> ؛ لأنه قد كان<sup>٢</sup> في الواحد ياءً ؛ فهذا وغيره يدلُّك على أنهم قد يُراعون في الجمع ما كان في الواحد ؛ فكذلك<sup>٣</sup> قالوا : « دَيْمٌ ، وقَيْمٌ ، وحَيْلٌ » بالقلب لما كان الواحد مقلوباً ، فهذا وجّهٌ .  
وأيضاً فإنهم أرادوا أن يكون بين « قَيْمٌ » و« حَيْلٌ » وبين<sup>٤</sup> ما الواو ظاهرة في واحدهِ نحو : « زَوْجٍ وزَوْجَةٍ ، وكُوْزٍ وكُوْزَةٍ » فَرَّقٌ .  
و « دَيْمَةٌ » من : « دام يدوم » ، و « قَيْمَةٌ » من : « قام يقوم » (١١٠٥) و « حَيْلَةٌ » من : « حال يحول » ؛ إلى هذا ترجعُ معاني هذه الحروف .

[ ظهور الواو في الجمع لظهورها في واحدة في نحو « زوج ، وزوجة » ]

قال أبو عثمان :

فأذا<sup>٥</sup> كَسَّرتَ الواحدَ على « فِعْلَةٍ » وقد كانت الواو ظاهرةً في الواحد ، فأظهِرْها في « فِعْلَةٍ » نحو « زَوْجٍ وزَوْجَةٍ ، وكُوْزٍ وكُوْزَةٍ » ، وعُوْدٌ وعُوْدَةٌ .

وقالوا : « ثُوْرٌ وثِيْرَةٌ » وهذا شاذٌّ ليس بالمطرِد .

قال أبو الفتح : هذا الفصلُ ممَّا يدلُّ على صحَّة ما عرفتك ، مِنْ أنْ حُبِّكَمْ الجمعُ مُراعِيٌّ في الواحد ؛ ألا ترى أن الواو لما كانت ظاهرةً في الواحد أظهرَها في الجمع .

١ - ياء : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ش : فلذلك .

٤ - وبين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وإذا .

٦ - ظ ، ش : وهو .

وفي هذا الفصل أيضاً دلالة على صحة ما عرفتُك في باب «سياطٍ ، وثيابٍ»  
 وأن القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عَدَدْتُها وحدَدْتُها ؛ ألا ترى أن  
 «زوجةً» جمعٌ كما أن «سياطاً» جمعٌ ، وقَبِلَ واوِها كسرةٌ ؛ كما أن السَّيْنَ  
 من «سياطٍ» مكسورةٌ والواو ساكنةٌ في «زوجٍ» ؛ كما أنها ساكنة في سَوَطٍ .  
 ٥ ولكن لما لم يكن في الجمع بعد الواو من «زوجةٍ» ألفٌ مُشابهةٌ للياء لم تُقَلِّبْ  
 لأنّه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلةُ ؛ وإذا انفرد بعضها لم يُؤثِّرْ ولم يكن  
 عِلَّةً ؛ ألا ترى أن ما لا<sup>٢</sup> يَنْصَرِفُ إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَهه الفعل لم  
 يُمْنَعُ الصَّرْفَ فإذا<sup>٣</sup> انضمَّ إليه سببٌ آخرٌ ؛ امتنع من الصَّرْفِ ؛ وهذا هو القياس  
 ليكون بين السبب الأَقْوَى والسبب الأَضْعَفُ<sup>٥</sup> فَرَقٌ .

فأماً «ثييرةً» فكان قياسه «ثيورةً» لأن «ثوراً كزوجٍ» وهو عندهم  
 من الشاذّ أعنى في القياس ، فأماً في الاستعمال فطرد كثيرٌ ؛ كما أن «استحوذاً»  
 وإن<sup>٦</sup> كان شاذّاً في القياس فهو مطردٌ في الاستعمال .

وقد بينت أقسام<sup>٧</sup> الشاذّ والمطرّد فيما مضى .

وقال أبو العباس : إنما قالوا : ثييرةٌ «» ليفرّقوا بين الثور من البقر ، وبين  
 ١٥ الثور من الأقط \* . وقال أيضاً : بنوه على «فعلته» ثم حرّكوه فصار  
 «ثييرةً» .

١ - لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وإذا .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : كان الصرّف امتنع منه .

٥ - ظ ، ش : الأصغر .

٦ - وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : انقسام .

يريد : أن أصله « ثِيْرَةٌ » فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حرّكت الياء فأقربت بحالها ؛ لأن أصلها هنا السُّكُونُ ٢ .

وأخبرنا ابن مقسّم [ ١٠٥ ب ] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْرٍ : ثِيْرَةٌ » و« ثِيْرَةٌ » أثوارٌ وثيرانٌ » وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثِيْرَةٌ » وعلى كلّ حال فهو خارج عن القياس ٢ .

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو عليّ رحمه الله ٣ في هذا إلى أنّه مقصور من « فعالة » كأنّه في الأصل « ثِيَارَةٌ » فوجب القلبُ كما وجبَ في « سِيَاطٍ » ثمّ قُصِرَتِ الكلمة بحذف الألف فبقي القلبُ بحاله ، هذا آخرُ قول أبي بكر .

وكأنهم لما قَصُرُوا ٤ الكلمة بَقَوْا العينَ مقلوبةً ليكون قلبُها دلالةً على إنها مقصورةٌ ؛ وليكونَ ٥ بينها وبين ما أصله « فعلةٌ » غيرَ مقصورٍ فَرَّقُوا ١٠ نحو : « زَوْجَةٌ » .

قال أبو عليّ رحمه الله ٦ : وقد أوّما سيبويه في « باب أُسْدٍ » إلى أنّه مقصورٌ من « فُعُولٍ » كأنّه « أُسُودٌ » ثمّ حُذِفَ الواوُ فبقي « أُسْدٌ » ثمّ أُسْكِنَ السّينُ كما يُسْكِنُونَ المضموم في غير هذا الموضع .

فإن قلتُ : فإننا لم نسمعهم ٧ يقولون : « ثِيَارَةٌ » ؟ .

١ - ظ ، ش : هناك .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ - ظ ، ش : ليكون .

٦ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : لا نسمع منهم .

قيل : لا يُسَكَّرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُقدَّرةٌ<sup>١</sup> - ، وهذا واسعٌ في كلامهم كثيرٌ .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصلَ « قام : قَوْمَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ : « قَوْمَ » ويقولون إن أصلَ « يَقُومُ : يَقَوْمُ » ولم نرهم قالوا : « يَقَوْمُ » على وجهٍ ؛ فلا يُسَكَّرُ أن يكون هنا أصولٌ مقدرةٌ غيرُ ملفوظٍ بها .

وكانَ أبا بكرٍ إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العين مقلوبةً ؛ ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ ، وَذَكَرٍ : حِجَارَةٌ وَذِكَارَةٌ » .

و « فَعَلٌ » إذا كانت عينُه واوًا يجرى في كثيرٍ من أحكامه مجزئ « فَعَلٌ » ممَّا عينُه سائلةٌ<sup>٢</sup> . ألا تراهم قالوا<sup>٣</sup> : « سَوَّطٌ وَأَسْوَأُ ، وَثَوَّبٌ وَأَثَوَّبٌ » كما قالوا : « جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ » وقالوا : « سَيَّابٌ ، وَثِيَّابٌ » في الكثرة ، كما قالوا : « جَمَالٌ ، وَجِبَالٌ » ؛ فكذلك قد رَوَّجوا جمع « ثَوْرٌ : ثِيَارَةٌ » كما قالوا : « حِجَارَةٌ ، وَذِكَارَةٌ » ثمَّ قَصَرُوا ، كما بيَّنتُ لك :

ونظير هذا القصر قولُ الأخطَلِ :

كَلَمَعَ أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلِّسَةٍ يَنْدُبُنْ فَيْتِيَانِ ضَرَسِ الدَّهْرِ وَالْحَطْبِ  
<sup>٤</sup> وَيُرَوِي : ضَرَسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ .

[ ١١٠٦ ] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الراجز :

حتى إذا بُلَّتْ حَلَاقِيمُ الخُلُقِ

١ - ظ ، ش : مقدوره .

٢ - ظ : تقرأ ساكنة وسالمة . وش : سالمة .

٣ - ظ ، ش : يقولون .

٤ ، - ساقط من ظ ، ش .

يريد : الحاسوب .

وقال ١ الآخر :

إنَّ الفقير<sup>٢</sup> بيننا قاضٍ حَكَمٌ . أنْ تَرَدَّ الماءُ إذا غابَ النُّجْمُ .

يريد : النجوم .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أَرْتَجِي وَأَدخِرُ للدهرِ عندَ مُصَمِّلاتِ الأُمُرِ

يريد : الأمور .

وقالوا في جمع « ثَوْر : ثِيْرَة » أنشدني أبو علي :

صدرَ النَّهارِ يُراعِي ثِيْرَة رُثْعاً

وهذا لانظر فيه لأن العين ساكنة فجرى مجرى « حَيْلَة ، وقَيْمَة » وإليه ١٠

ذهب أبو العباس في أن أصلها « ثِيْرَة » .

١ - ظ ، ش : وكقول .

٢ - ظ ، ش : الحكيم .

١ تمّ المجلدُ الأولُ ٢ من تصريف المازني . ويتلوه في الثاني ٣ : قال أبو عثمان :  
 وتُقَلَّبُ الواو ياءً في « فَعَلَّيْ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصَّيْمٌ ، وقائلٌ  
 وقُيِّلٌ ، ونائمٌ ونَّيْمٌ » إن شاء الله .  
 والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله أجمعين ١ .

١ ، ١ - لم يرد في ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كافي ظ ، ش .  
 ٢ - ظ : المجلد الأول .  
 ٣ - ظ : الثانية .

## التعليقات والشروح





١ : ١٠ - الباب الذي أفرده لتفسير ما في هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو الجزء الثالث من هذا الكتاب :

١ : ١١ - الفصل الذي أورده من المسائل المشكّلة العويصة هو الجزء الرابع من هذا الكتاب .

١ : ١٥ - « ما » في قوله : « في غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هي في قوله في ٣ : ٤ - : « فلهذه المعاني ونحوها ما كانت » الخ ، وفي قوله في ٣ : ٧ - « ولهذا ما لا تكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من نوازم ابن جني ، وستكرر في هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنى أبا الجحاف ، من فحول رُجّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات في أيام المنصور ( ١٣٦ - ١٥٨ )

٤ : ٨ - تشتقُّ في الباطل منها المُتَدَقُّ : هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة رؤية الطويلة المشهورة في وصف المفازة التي مطلعها :

« وقاتم الأعماق خاوى المحترق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتاً ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهي في الصفحات من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ، وفي كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .

وتشتق : تمشى في كل شقّ : أى ناحية ، من اشتق الفرس في عدوه : إذا ذهب يمينا وشمالا كأنّه يميل في أحد شقيّه . المُتَدَقُّ : المخلوط .

يقول : تخلط حتمًا بباطل وتأخذ في كل فنٍ منه .

وفي تشتق والمُمتدِّق روايات أُخَر . وفي البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل

تشتق : زوج الصائد :

٤ : ٩ - انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : في المقدمة .

٤ : ١١ - لاتكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره « من هذه

الكتب كتاب سيويه ، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف ، وفي كتاب أبي العباس المبرِّد المسمى « المقتضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ - « الاشتقاق » - عقد سيويه في ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه

أبوابا في المصادر ، وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقية .

وإذا قدرنا أن النسب ، والتصغير ، والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد في

٢ : ٦٩ وما بعدها ، وفي ٣ : ١٠٥ وفي ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا في النسب

والتصغير والجمع .

٥ : ٩ - من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جني

سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠ هـ ،

وكتاب التصاريف كبير للمكتمى المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لميخائيل

المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والنكلمة لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ

ابن جني :

٥ : ١١ - الكزازة : اليبس ، والمراد بها هنا ضيق العبارة ونحوها .

٦ : ١٠ - هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان

الفارسي النحوي أستاذ ابن جني ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٦ : ١١ - لازم ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي ملازمة تامة طويلة لاتقل

عن عشرين سنة ، وتنقل معه في الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ - أبو بكر محمد بن السري السراج : هو البغدادي النحوي ،

أصغر تلاميذ المبرِّد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنوناً حتى عقله

ابن السراج بأصوله ، من تلاميذه النابيين أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني ، مات

سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ - أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاريّ  
 البصري ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج  
 وآخرين ، وروى له أبو داود الترمذي و ، وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن  
 على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممن أخذ عنه سيبويه ؛ وله مؤلفات كثيرة  
 منها كتاب « النوادر » وهو عمدة العلماء ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، عن  
 ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ - أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازني : هو مؤلف رسالة  
 التصريف ، توفى سنة ٢٤٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ - المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان  
 الصرفي ، وهي الفاء والعين واللام ، وسيكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن  
 الميزان الصرفي ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ - إذا سمى بحرف ثنائي نحو قَدَّ ، وهَلَّ ، وَمِنَّ « كرر الثاني  
 فصار الحرف « قَدَّ ، وهلَّ ، ومنَّ » ثلاثياً ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحرفية  
 إلى الاسمية ، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء والعين واللام ، ويثنى ويجمع  
 ويعرب على وفق العوامل ، فإذا سميت إنساناً بالحرف قد قلت « قَدَّ » ووزنه  
 « فَعَلُّ » وثنيته فقلت : « قَدَّان ، وَقَدَّين » وجمعه جمع سلامة فقلت :  
 « قَدُّون ، وَقَدَّين » : وإذا سميت بحتي وزنته فقلت : « فَعَلُّ » وثنيته فقلت  
 « حَتَّيان ، وَحَتَّين » وجمعه فقلت « حَتُّون ، وَحَتَّين ، وقلت : « هذا حتى » ،  
 ومررت بحتي ورأيت حتى .

وأُدْغِمَ المثلان في قدَّ وهلَّ ونحوهما ، ولم يفك الإدغام ؛ لأنَّ الزيادة فيهما  
 لمعنى وليست للإلحاق - وانظر سيبويه - ٢ - ٣٢ - ٨ .

٩ : ٢ - يريد أن لبيك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبَّ بالمكان يلبُّ لبياً  
 إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُشْتَبِي ، والغرض من التثنية التكثر ، فكأنه يقول

« لَسْبًا بعد لَسْبٍ ، وإقامةً على طاعتك بعد إقامةٍ ، وإجابةً لإمرِك بعد إجابةٍ » .  
ومعنى بناؤه أنّه لا يتصرف فأنّه لا يكون إلا مصدرا مُشْتَبِهًا مضافا منصوبا ، ولذلك  
عُد من المبنيات عند ابن جنى .

قطُّ : ظرف للزمن الماضي مبني على الضمِّ ، وفيه لغات أخر ، يقال : ما فعلته  
قطُّ : أى فيما مضى وانقطع من عمرى ، بنى على الضم « مثل قبلٌ ، وبعدٌ »  
ووزنه « فَعَلٌ » .

٩ : ١٣ - « وإنما كتبت على الوقف » أى كتبت مراعاة لرسمها فى الوقف  
٩ : ١٤ - فى الوصل من قوله : « لبيان الحركة فى الوصل » متعلق بسقوط  
فى قوله : « كسقوط الهاء » .

١٠ : ١ - سيبويه : هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ،  
إمام البصريين فى النحو غير منازع ، أصله من فارس ، ونشأ بالبصرة ، وكان فى  
جميلا لطيفا ، فى لسانه حُبْسَةٌ ، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد  
الفراهيدى وعيسى بن عمر ويونس ، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دون الآن . قيل  
مات بشيراز سنة ١٨٠ هـ ، عن ٣٢ سنة . وقيل أقوال كثيرة غير ذلك .

١٠ : ٥ - الشاعر هو حميد بن حُرَيْث بن بجدل الكلبى ، شاعر إسلامى ،  
وعتمته ميسون بنت بجدل الكلبيّة ، أم يزيد بن معاوية .

١٠ : ٦ - نصب حميدا على البدل من الياء فى « فاعرفونى » أو على المدح ،  
وهو الملائم للمقام ، وحميد يروى مصغرا ومكبرا . وتَدَرَيْت السنام : علوت ذروته  
ويريد بقوله : « تدريت السنام » : بلغت غاية المجد .

والشاهد فيه : النطق بألف « أنا » بالمدِّ ، وهى موصولة لما لو كانت موقوفا  
عليها .

١٠ : ٨ - أبو النجم ، واسمه الفضل بن قدامة من فحول الرُجَّاز الإسلاميين  
وكان له مع بعض خلفاء بنى أمية ومع العجاج وابنه رُؤبة نوادر مذكورة فى الأغانى  
وفى معاهد التنصيص وغيرهما ، وهو من المعمرين ، ومات سنة ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ - هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم ، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية ، ذكره البغدادى فى ١ - ٢١١ - ٤ من خزنة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ( والسابقون السابقون ) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى «شعرى شعرى» أى شعرى ما بلغك وصفه، وسمعت ببراعته وفصاحته ، وصحّ إيقاع أبي النجم خيرا لتضمه نوع وصفية واشتهاره بالكمال والمعنى : أنا ذلك ، المعروف الموصوف بالكمال ، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة .  
والشاهد فيه كالذى قبله ، وهو النظم بألف « أنا » ممدودة ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ١٤ - القائل رؤبة بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ - الذى أنشده سيبويه فى ١ - ١١ - ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الخَلْقَ الأَضْحَمًا

وروى فيه الأَضْحَمًا « بكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضا « الضَّحْمًا »

بكسر الضاد ، وأنشده مرة أخرى فى ٢ - ٢٨٣ - ١ :

« بَدءٌ يُحِبُّ الخَلْقَ الأَضْحَمًا »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ - ٢٤٧ - ٨ ما يأتى بتصرف : « ضَخْمٌ »

يُحِبُّ الخَلْقَ الأَضْحَمًا « برفع ضخم بدل نصبه ، غير أن ابن برى أيد رواية

ابن جنى فقال : صوابه « ضَحْمًا » بالنصب ، لأن قبله :

« مُمَّتْ جئت حَيَّةً أصَمًا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعلام الشَّتمرى فيه فى ذيل ١ - ١١ من سيبويه ما يأتى : أراد

« الأَضْحَمَّ » فشدّ فى الوصل ضرورةً تشبيها بما يشدّ فى الوقف إذ قيل هذا

أكبر وأعظم ، ولو قال « الأَضْحَم » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه

لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لاعليها ، ولذلك مثل سيويه بسببنا وكلكلا . وروى « الإضخماً » بكسر الهمزة و « الضِخْمًا » بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ، لأن « إفعلاً ، وفعلاً » موجودان في الكلام كثيرا ، نحو : « إرزب » ، و« خيدب » وإنما الضرورة في فتح الهمزة ، لأن « أفعلاً » ليس بوجود .

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضِخَم إشارة إلى ذلك ولم يُردّ ضخم الجثّة ، قال الله عزّ وجل : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » ٤ - القلم ٦٨ والعِظَم وَالضِخَم سواء .

١٠ : ٢٠ - قوله : « إلا أنّه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة » عدّ بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلا ، لاوقفا وإنّه كذلك ، لأنّ الوقف على الألف لا على الميم .

١٠ : ٢٠ - ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسى ، وقيل هو منظور ابن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشهر بن طحوان بن فقعس بن طريف إسلامي .

١١ : ١ - هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن ثابت الأنصارى في ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكرى في ص ١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن مرثد الأسدى ، وبعد البيتين :

وَمَوْقَعًا مِنْ ثَفَنَاتٍ زُلِّ  
مَوْقِعٍ كَفَيْتِي رَاهِبٍ يُصَلِّي

والبازل من الإبل الذى أتمّ السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه ، سواء كان ذكرا أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلابة شديدة . العَيْهَل : الطويأة السريعة . وقوله : « كأنّ مهواها على الكلكل : » المراد به بروكها على صدرها . الثَّفَنَات : ماولى الأرض من كل ذى أربع إذا برک أو ريض . زُلّ : مُلّس .

١١ : ٦ - أنا سيف العشيرة فاعرفونى : ذكر فى ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ - أخطأنا في هذين السطرين خطأين : الأول : في السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بجدول لأن كليهما من كلام ابن جنى .  
الثاني : في السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلا بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جنى .

١٣ : ١ - داهية حذباء مرمريس

هذا بنت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شيء فيه إلا أنه روى في بعض المواضع بالرفع : « وداهية حذباء مرمريس » :  
الداهية : الأمر المنكسر العظيم - حالة حذباء : لا يطمئن لها صاحبها كأن لها حذباء . داهية مرمريس : شديدة .

١٣ : ٣ - المراد بقواه : « وإنما بسطت هذا الموضع » إلى نهاية قوله : « ولا حقيقة ما يراد بهما » وإنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد ؛ وأما الكلام على ما يزداد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها ، فسيأتي الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ - قوله : « ليشترك في معافته المبتدئ والمتمكن » : يدل على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ - الهيجوع : الطويل المشوق - الهيباع : الأكل .

١٤ : ١ - السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم الموطأ الأكتاف .

١٤ : ٢ - فدوكس : غليظ جاف .

١٤ : ٦ - الجريب : مكيال = ٤ أقفزة ، والتقفير = ١٢ صاعا ،

فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصرى = ٧٥ صاعا ، فالجريب =  $\frac{٤٨}{٧٥}$  من

الأردب المصرى ، أى نحو ٢ الإردب ؛ وللجريب معانٍ آخر - عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ - الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء فى العجز ، أمّا آخر جزء فى الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ، وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لُنْ » فيصير « مَفَاعِي » فينقل إلى « فَعَوَلُنْ » . وهو يريد أن الردف صار عوضا من المحذوف .

١٤ : ٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ - هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور فى كتبهما ، ولم ينسب فيها لقائله ، وكذلك ورد فى اللسان - ١٥ - ٤٠١ - ٥ - ، وفى التاج ٩ - ٣٥ - ١٠ ت وفى مادة ق وم فيهما ، ولم ينسأه لقائله . وفى اللسان : عدّى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحواً وأزبلوا ، وفيه .

١٤ : ١١ - وقطريّ بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائدا شجاعا وشاعرا مجيدا وخطيبا بارعا مفوها ، وقد بلغ من علوّ شأنه فى قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ - هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا قيلت فى وقعة دولاب ، وهى قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغاني فى أوّل الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف فى قائله » وذكر عدّة روايات فى الفائقين ومنهم قطريّ بن الفجاءة .

وروى المبرّد فى الكامل - ليزج سنة ١٨٦٤ م - فى ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها فى ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة فى المذمومين لقطريّ وحده . وقال فى الموضع الأوّل : « وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج قتلت بين يديه » .



١٤ : ١٣ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في ٦ : ١٢ .  
 ١٤ : ١٤ - روى اللسان البيت في مادة دول - ١٣ - ٢٦٩ - ٩ - ،  
 بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ١١٥ من كتابه  
 النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام ، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئاً من الأبيات  
 الثلاثة . وجاء في خزنة الأدب الكبرى - ١ - ٢٧١ - ١٩ - في خلال الكلام على  
 الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي : والدّوال بكسر مصدر داوت الشيء مداولة  
 ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره  
 لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي :

جزوني بما ربيتهم وحملتهم  
 كذلك ما إن الخطوب دوالٌ

والتداول حصول الشيء في يد هذا تارة ، وفي يد ذاك أخرى .

١٦ : ٩ - المراد بقوله : « لم يقولوا شدّ » : شدّ الذي على مثال ظرّف ،  
 وهو المذكور في السطر التالي - العاشر - في قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شدّدت »  
 والذي منه شديد .

١٦ : ١٥ - ارعوى عن القبيح يرعوى ارعواءً : كفّ وامتنع وتقديره  
 كما في اللسان : « أفْعَوْلَ » ووزنه « افْعَلَلَّ » أي « افْعَلَّ » . وفي القاموس :  
 « الرَّعْوُ ، والرَّعْوَةُ » ويشتان « والرَّعْوَى » ويضم « والارعواء ، والرّعيا »  
 بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارعوى . فهذا واوى كما  
 هو واضح . . ورعَى الشيء يرعاه رعياً ورعاية : حفظه . وهذا يأتي كما يتضح .  
 فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح .

وفي اللسان : الرَّعْوَى والرّعيا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه .  
 فالمعنى واحد واللفظ مختلف .

١٧ : ١ - اقطارٌ النَّبْتُ واقطَّرَ : ولى وأخذ يحفّ وتهيباً لليُبْسِ .  
 ١٧ : ٥ - فى المصباح سَمِحٌ فهو سَمِيحٌ، وسكون الميم تخفيف . وفى اللسان :  
 « رجل سَمِيحٌ وسَمِيحٌ » . وفى المعيار : « هو سَمِيحٌ » بالفتح، وتصغيره « سَمِيحٌ ،  
 وسَمِيحٌ » بشد الياء كأنه تصغير « سَمِيحٌ » .

١٨ : ٨ - خَدَلٌ : وصف من خَدَلَ يَخْدَلُ خَدَالَةً : إذا غلظ  
 وامتلات سيقانه .

١٨ : ٩ - رَسَنٌ : جبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع أرسان -  
 الطَّلَلُ : ما مثل من آثار الديار .

١٨ : ١٢ - نَدَسٌ : وصف من نَدَسَ الرَّجُلُ يَنْدَسُ نَدَسًا :  
 فهم واستمع الصوت الخفى سريعا كَنَدَسِ وَنَدَسِ .

١٨ : ١٣ - نِضُوٌّ : خَلَقَ بِالٍ مَهْزُول .

١٨ : ١٤ - نِقْضٌ : مهزول ، كان السفر نَقَضَ بِنِيَتِهِ : أى هدمها .

١٨ : ١٥ - إِطِيلٌ ، الإِطِيلَ والإِطِيلَ : الخاصرة ، وقيل غير ذلك ،

وأنكر البَطَانِيُّوسَى فى الاقتضاب كسر الطاء ، وقال : هى إِطِيلٌ بالسكون  
 كَرَجَلٍ .

١٨ : ١٦ - وَأَتَانٌ إِيدٌ : وَلَوْدٌ تَلَدٌ كل عام .

١٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر .

١٨ : ١٧ -- روى اللسان هذين البيتين فى مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ -

٥ - ت - ولم ينسبهما لقائلهما . وروى الشطر الأخير منهما هكذا :

ألا بى أنا أصل تلك الرجل

والحجل : الخلخال . وهشَّ به يَهَشُّ هشاشة : خفَّ إليه وارتاح له وفرح

به فهو هشَّ .

يقول : « كشفت عن ساقها ، وأرتنى خلخالاً عليها فارتحت لرؤيته وسررت ،

وبلغ بى السرور والارتياح أن قلت لصاحبي : أفدى أصل تلك الرجل بأبى .

١٩ : ١ - بِيَبَا ، أصله « يَا بِي » سهّلت الهمزة فقلبت ياءً خالصة على قول لتحركها وانكسار ما قبلها ، فصار : « بِيَبِي » ثم قلبت ياء المتكلم ألفا قال أبو زيد في نوادره ص ١١٦ س ٢ : يقال « يَا بَابَا أَنْتَ وَأُمِّي » فاستثقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها اه .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية ، ولكن في النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم يستثقلون الياء وقبلها كسرة ، فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : يا غلاما ، في : يا غلامي ، فإذا وقفوا قالوا : : يا غلاماه ، فألحقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ - روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العروض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .  
ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات ، والضرب هو آخر جزء في البيت ، والحذف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالحذف « فعو » ثم ينقل إلى « فعَلْ » .

١٩ : ٦ - هذه الصفات الثلاث وهى : « جِيْزٌ ، وَمِحْكٌ ، وَنِغِرٌ » من باب « فَعِلَ » فهى على « فَعِلِ » فى الأصل كفَرِحَ من فَرِحَ ، غير أنها لما كانت العين فى ثلاثها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد فى ذلك الاسم والفعل جميعا . - والجِيِّزُ : صفة من جِيَّزَ بالماء : إذا غَصَّ به - والمِحْكُ : صفة من مَحَكَّ : وهو اللجوج . - والنَّغِرُ : الغضبان ، ومثلها نِعِرٌ ، ومعناها الذى لا يستقر فى مكان .

١٩ : ١٣ - قوم عِدِّي : فى ٢ - ٣١٥ - ١٩ من كتاب سيبويه ما يأتى :  
« ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : « قَوْمٌ عِدِّي » . وفى كتاب الاقتضاب - ٢٧٣ - ٧ : وحكى عن سيبويه أنه

زاد «مكانا سيوي» . وقد ذكرهما هنا ابن جنى ، وزاد عليهما : «منزلا زَيْمًا»  
 في قول النابغة ، وفي ٢٧٣ - ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران  
 قالوا : «ماءٌ صيرى» للمجتمع المستنقع ، و«ماءٌ روى» للكثير المروى .

١٩ : ١٣ - النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أمامة ،  
 أو أبا ثمامة ، من أشرف قبيلة ذبيان المضريّة ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غَضَّ  
 من امرئ القيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء في الجاهلية ، وتوفى  
 حوالى سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرقة في الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء  
 وفي غيرهما .

١٩ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما واحتلت الشرعَ فالأجزاء من إضما

وعدها ثلاثة وعشرون بيتا ، والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهى فى ص ١٦٩ ،  
 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى ، وفيه «ثلاث ليالٍ» يعنى ليالى التشريق ،  
 ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذى الحجاز - تراعى : تراقب - زَيْمًا : فرقا .  
 والكلام فى ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظَلَّتْ الناقاة تراقب هذا المنزل حيث  
 يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ - الطُّنْبُ : حبل تُشَدُّ به الخيمة إلى الوتد - إِبِلٌ سُرْحٌ ،  
 وناقاةٌ سُرْحٌ : سريعة - رجلٌ طَلَّقُ اللسان : فصيحٌ .

١٩ : ١٧ - رُبْعٌ : فصيل يُسْتَجُّ فى الربيع - الحَزْرُزُّ : ذكر الأرنب -  
 رجلٌ حَتَّعٌ : حاذق بالدلالة - رجلٌ سَكَّعٌ : متحيرٌ ، وهو ضد حَتَّعٍ .

٩٩ : ١٨ - الراجز : فى اللسان فى مادة حطم ، هو الحُطْمُ القيسىُّ ،  
 ويروى لأبى زُغبة الخزرجى يوم أحد . ثم قال : ويروى لرُشَيْدِ بْنِ رُمَيْثِ  
 (بتصغيرهما) العنزي .

٢٠ : ١ - سَوَاقٌ حُطْمٌ : شديد السوق لأبليه ، فكأنه يحطمها لشدة سوقه .

ويضرب مثلاً للداهية المتصرف . ولفَّها بسوَّاق : ضمَّها إليه ووصلها به .

٢٠ : ٨ - قوله : « وليس في الكلام اسم على « فُعِلَ بضم الفاء وكسر

العين ، إلا في اسم واحد هو « دُئِلَ » الخ » مأخوذ من سيبويه . ففي ٢ - ٣١٥ -

٥ ت - من كتاب سيبويه ما يأتي : واعلم أنَّه ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ »

ولا يكون إلا في الفعل : أى ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ » بضم فكسر .

وفي ٢٧٢ - ١٤ - من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي : « جاء على « فُعِلَ »

حرف واحد ، وهو الدُّئِيلُ ، لدويِّبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو

البَطَلِيوسِي : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِمَ » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال :

« والوجه في هذين الاسمين أن يجعلاً فعلين في أصل وضمَّهما نُقِلًا إلى تسمية الأنواع »

وفي اللسان في مادة « وعل » ١٤ - ٢٥٧ - ١٧ ابن سيده : الوَعِيلُ والوُعِيلُ

جميعاً : تَيْسُ الجبل الأخريرة نادرة . ولغة العرب « وُعِيلَ » بضم الواو وكسر العين

ل - ١٤ - ٢٥٧ - ١٨ .

٢٠ : ١٢ - الشَّقِيرَةُ وَاحِدَةُ الشَّقِيرِ ، وهى شقائق النعمان ونبت أحمَر .

- الصَّعِيقُ : المَعْشِيُّ عَلَيْهِ .

٢٠ : ١٢ - الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة « دُئِلَ »

- ١٣ - ٢٤٨ - ٨ . وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب ،

كان في الجاهلية شاعراً مطبوعاً مجيداً ، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول صلى الله عليه

وسلم وشعرائه ، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك ، فقد تخلَّف عنها هو وهلال بن

أمية ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلَّفوا حتى إذا

ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله

إلا إليه ثم تاب عليهم هو ليتوبوا إن الله التواب الرحيم » ١١٨ توبة ٩ . ومات كعب

سنة ٥٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ - قَيْسٌ : قُدَّرَ . مُعْرَسُهُ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ، لغة قليلة في عرسوا . الدئيل : دويبة كالثعلب ، وقيل شبيهة بابن عرس .

يقول : إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا ، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقله عدده وحقارته ، وذلك في غزوة السويق .

وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفي ص ٤٦٨ من الاقتضاب في شرحه للبطلبوسى ما يأتي : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، قاله في أبي سفيان بن حرب ، وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكندر ، ففر أبو سفيان وجعل أصحابه يسلقون مزاد السويق يتخففون للفرار ، فسميت : غزوة السويق .

٢١ : ٣ - القائل هو الأخطل أبو مالك بن غياث بن غوث التغلبي النصراني ، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموي ، توفي سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ - روى اللسان - ٦ - ١٥٢ - ٧ ت ، - ١٤ - ٢٧٧ - ٦ ت والتاج - ٣ - ٣٤٨ - ٢٠ ، - ٨ - ١٨٣ - ٨ ت هذا البيت في مادتي ضجر ، وأدم منسوباً للأخطل في كعب بن جعيل ، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله : « فإن أهجه » . وورد في الكامل للمبرّد ص ٥٣٧ ، منسوباً له أيضاً ، وبالفاء بدل الواو . وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن يتسبهو بالفاء بدل الواو ، غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتاً ، وهي في الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمدانبه فروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجح ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لاني كعب بن جعيل ، كما قال

اللسان والتاج ، وإن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فت الطليق بالعلا فهد أهلكتته في الجزاء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا  
 ٢١ : ٤ - قال اللسان : قد خفف ضَجْرٌ ودَبْرٌ في الإفعال كما يخفف  
 فخذ في الأسماء .

والبازل من الإبل : الذى يزل نابه : أى يثبت فى السنة التاسعة وربما يزل  
 فى الثامنة . والأُدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدْمَةُ من الإبل : البياض . وصفحتها :  
 جانبها عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .

٢١ : ١٠ - الأخطل : تقدمت ترجمته آنفا فى س ٢١ : ٣

٢١ : ١١ - ورد هذا البيت فى قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا ، وهو البيت  
 السابع فيها ، وهى فى الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ،  
 ومطلعها :

أتغضبُ قيسٌ أنْ هجوتُ ابنَ مِسْمَعٍ وما قطعوا بالعزَّ باطن وادى  
 ونصه فيها كما يأتى :

وما كُئِلُ مغبون ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ ما قد فاته بِوِودادٍ  
 وسَلَفَ بسكون اللام ، أصله سَلَفَ بفتحها ، سَكَمَ لضرورة الوزن ، ومعناه :  
 مضى ووجب ، وصفَّقَهُ فاعلٌ سَلَفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المبتاع .  
 والصفَّقُ : إيجاب البيع ، وذلك أن كلاً من البائع والمشتري كان يضرب على يد  
 الآخر حين الاتفاق على البيع . والرداد : فسخُّ البيع . وراجع يروى براجع .  
 والمغبون : الذى ينقص حقُّه .

٢١ : ١٥ - تفرَّقوا عباديد : قطعاً - وتفرَّقوا شماطيط : جماعات .

٢٢ : ١٦ - هو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى ، ويكنى  
 أبا المستهل من شعراء العصر الأموى المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها  
 وأنسابها ومناقبها ومثالبها ، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن فى شاعر ، توفى سنة ١٢٦هـ

٢٢ : ١٧ - رواه اللسان في مادة «ك ب و» ٢٠ - ٧٧ - ١٥ - والتاج فيها  
 ١٠ - ٣٠٩ - ١٩ - في اللسان بالغدوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفي التاج  
 بالغدوات بالغين المعجمة والذال المهملة . . والظاهر أن نسخة التاج محرّفة تحريفا  
 مطبعيا ، لأنه فسر الغدوات جمع غداة ، وهي الأرض الطيبة ، وإنما هذا تفسير  
 العَدَاة ، فالرواية حينئذ العَدَاوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والغدوات جمع  
 عَدَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو  
 الملائم للمقام . والغدوات بالغين المعجمة والذال المهملة جمع غداة : وهي الكُرّة .  
 النضار : اسم للذهب والفضة - والنبع : شجر يطول ويعلو وينبت في قسم  
 الجبال - والفصافص جمع فِصْفِصَةٍ ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمى  
 القَت ، وفَصْفَص دابته : أطعمها إياه .

وفي اللسان بتصرتف : الكِئْبَا بضم الكاف وكسرها : الكناسة وانزبل ، وهو  
 جمع تكسير ، المضموم كُئْبَةٌ بالضم ، والمكسور جمع كَيْبَةٌ بالكسر ، وكُئْبَةٌ بالضم  
 يجمع جمع سلامة على كُئْبُونٍ في الرفع وكُئْبِينٍ في النصب والجرّ بضم الكاف فيهما ،  
 وكَيْبَةٌ بالكسر يجمع مثله كَيْبُونٍ في الرفع وكَيْبِينٍ في النصب والجرّ بالكسر فيهما أيضا  
 ويقال : كَبَا البيت : إذا كَسِه . أراد : أننا عرب نشأنا في نَزَه البلاد ، لسنا  
 بحاضرة نشئوا في القرى ، أو أننا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ،  
 وكالنبع في السموّ ، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حقيرة كلعف الماشية الملقى في الكناسة .  
 ٢٣ : ١ - الزُبَالَة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . الذي في ظ ،  
 ش الذبالة بالذال ، وهي فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ - والبُرّةُ : الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو  
 نحوهما - والظبةُ : حدّ السيف - والقلة والمِقْلَى : عودان يلعب بهما الصبيان  
 فينصبون القلّة ويضربونها بالمِقْلَى .

٢٤ : ٩ - القُطَامِي : هو عُمَيْر بن شَيْبَةَ القُطَامِي التعلبي من شعراء



العصر الأموى . وشعره فى التشبيب والحماسة والفخر فى الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد ، وأخباره فى الأغاني وفى الشعر والشعراء وفى الجمهرة .

٢٤ : ١٠ - هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو فى ص :

ونُفِخُوا فى مَدَائِمِهِمْ فَطَارُوا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت ، وردت فى ديوانه فى ص ٨٠ وما بعدها . والشاهد كله :

أَلَمْ يُخْزِرِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى وَأُجِلُّوا عَن مَدَائِمِهِمْ فَطَارُوا

وهو التاسع والثلاثون فى القصيدة ، وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فيا قومى هلُمَّ إلى جميع وفيما قد مضى كان اعتبار

فهو يدعو قومه إلى الوحدة ، وفى الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفرق أهلها .

٢٤ : ١١ - هو أبو النجم العجلى ذكر فى ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ - رواية هذا البيت عن ظ ، ش والأرجوزة التى وزد فيها .

وروايته فى ص : لو عَصْرَ مِنْهُ الْبَانُ يَوْمًا لَا نَعَصِرُ

من أرجوزة له فى وصف جارية ، وقبله :

بِيضَاءَ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظْرٍ خَوْدٌ يَغْطِي الْفَرْعَ مِنْهَا الْمُؤْتَزَّرُ

لو عَصْرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصِرُ

الْخَوْدُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام - الْمُؤْتَزَّرُ : موضع

الإزار - الْبَانُ : شجر لبّ ثمره دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها ، طويلة الشعر غزيرته حتى

وصل إلى عجزها فغطاه ، وأنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا

عصر . - والشاهد فى : ١ - ٤٣ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية وفى ص ١٥

من شرح شواهد الشافية للبغدادى . وفى : ٢ - ٢٥٧ - ٢ - من سيبويه كلام

جيد فى الموضوع والشاهد .

٢٤ : ١٩ - سَبَطْرٌ : طويل ممتد - دِرْفَسٌ - عظيم شديد - السَّلَهَبُ : الطَّويل ، وقيل من الخيل والناس .

٢٥ : ٢ - سرهفَه : أحسنَ غداءه .

٢٥ : ٧ - الصَّعْتَرُ والسَّعْتَرُ : من البقول مما ينبت بأرض العرب .

٢٥ : ٨ - الصَّقْعَبُ والسَّقْعَبُ : الطويل ، وقيل الطويل من الرجال .

٢٥ : ٩ - الفِرْطِيمُ وفيه لغات : حَبُّ العنصر وثمره . - العِظِيمُ :

عصارة بعض الشجر وصبغ أحمر وصبغ أسود .

٢٥ : ١٠ - الصَّمْرِدُ من النوق : القليلة الابن والكثيرته ( ضد ) -

الهَرْمِيلُ من النساء : المسنَّة ، وله معانٍ أخر - الحِرْمِيلُ من النساء : العجوز

المتهدمة الحمقاء - الحِضْرُمُ من الآبار : الكثيرة الماء - الضَّمْرِيْزُ من النوق :

المسنة - اللَّطَائِطُ من النوق : المسنَّة إذا سقطت أسنانها - الدَّرْدِحُ من الإبل : التي أُكِلت أسنانها ولصقت بحنكها من الكبر .

٢٥ : ١١ - أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرِّد ذكر في ٦ : ١٢ ،

ونسبته ظهر أنه هو المقصود هنا ، لاهماصره ومتافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام نخاة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

٢٥ : ١٢ - الأبرثنُّ من الأسد كالظفر من الإنسان ، أو كالإصبع أو

كالكف كلها - التَّرْتُمُ : ما فضل من الطعام والإدام في الإناء .

٢٥ : ١٣ - الكُلْكُلُ من الرجال : القصير الغليظ الشديد - القُلْقُلُ

من الخيل : الخفيف السريع ، ويروى بالفاء .

٢٥ : ١٤ - القِلْقَعُ : الطين الذي إذا نصب عنه الماء يبس وتشقَّقَ -

القِرْطَعُ : قَمَلُ الإبل وهُنَّ حُمُرٌ .

٢٥ : ١٥ - الهِجْرَعُ والهَيْبَلُ : ذكر في ١٣ : ١٧ .

٧٥ : ١٧ - الهِرْكُوْلَةُ : الحسنة المشية ، وفيها لغات أخر .

٢٦ : ٨ - تُعَالَةُ ممنوعاً من الصرف : علم للشعلب كأسامة للأسد ، وذؤالة للذئب . وتُعَالَةُ مصروفة : أنثى الثعالب .

٢٦ : ٩ - قوله : « فكذلك يجوز أيضاً أن تحمل هَجْرَعاً وهَيْلَعاً وهَيْرُ كَوَلَّةً على أنها من معنى الجِرْع ، والبَلْع ، والرَّكْل وقريبة من لفظه » يريد به أن الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها ، وإنما تواردتا على معانٍ واحدة ، وهذا تكلف . وقد قال بعد ذلك في أول السطر ١٤ : « والقول الأول له وجهٌ أيضاً » : أى القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ - الصَّقْعَلُ : التَّمْرُ الْيَابِسُ يُسْقَعُ فِي الْمَخْضِ - الفِطْحَلُ : الزمن قبل خلق الإنسان .

٢٧ : ٢ - الْحَبَجْرُ : الوَتْرُ الْغَلِيظُ .

٢٧ : ٥ - أَبُو الْحَسَنِ : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، زامل سيبويه ، وروى عنه كتابه ، وانتقل إلى الكوفة ، ودارس الكسائي كتاب سيبويه ونال جوائزهم - ومذهب الأخفش وسط بين مذهبي أهل البصرة والكوفة ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ - الْجُخْدُبُ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال .

٢٧ : ٧ - الطُّحْلُبُ وفيه لغات أخرى : خَضْرَةٌ تَعْلُو الْمَاءَ الْمَزْمَنَ - الجُوذْرُ والجُوذَرُ : ولد البقرة الوحشية .

٢٧ : ١٠ - الْعَلْبِيطُ وَالْعَلَابِطُ مِنَ الْغَنَمِ : الْكَبِيرُ - الْعُكْمِيسُ وَالْعُمَامِيسُ الْقَطِيعُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ - الْهَدْبِدُ وَالْهَدَّابِدُ : اللَّبَنُ الْخَائِرُ جَدًّا - الْحَزْرَاحِيَّةُ وَالْحَزْرَاحِيَّةُ مِنَ الرِّجَالِ : الْقَوِيُّ الْغَلِيظُ - الْجُنْدَلُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ : الْكَثِيرُ الْجُنْدَلُ وَهِيَ الْحِجَارَةُ .

٢٧ : ١١ - الدَّكْدَلُ مَقْصُورٌ عَنِ الدَّلَازِلِ ، وَدَلَاذِلُ الْقَمِيصِ : سَافِلُهُ - الزَّكْرَلُ : الْأَثَاثُ وَالْمَتَاعُ - الْعَرْتَنُ ، وفيه لغات أخرى : شَجَرٌ يُدْبَغُ بِهِ .

٢٧ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٧ : ١٥ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، رواهما اللسان في مادة هبط

٩ - ٢٩٩ - ١٤ وفي مادة علبط - ٩ - ٢٣٠ - ٤ - وفي مادة قوط - ٩ - ٢٦٢ -

١٢ - والتاج في مادة هبط - ٥ - ٢٤٣ - ٨ - وفي مادة علبط - ٥ - ١٨٤ - ٢ - ت -

وفي مادة قوط - ٥ - ٢١٣ - ١ - وفي بعضها خلاف هين . وأبو زيد في نوادره ،

وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص ١٧٣ ، ولم يُذكر الراجز في هذه المواضع .

راعى : أفرغنى . وجناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقووط من

معانيه القطيع من الغنم ، وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط في البيت قبله ، وهو

الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعلابط : الخمسون والمائة فأكثر .

يقول : ماراعنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .

٢٧ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر .

٢٧ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، رواهما اللسان والتاج في مادة

خرز ، اللسان - ٧ - ٢١٢ - ٩ - ت ، والتاج - ٤ - ٣٤ ، ولم ينسبهما أحدهما لقاتلهما .

أعدت : هياً - والورد : النزول على الماء للشرب - حفز : دفع وحث -

والغترب هنا : البعير الذى يُحمّل عليه الماء - والجرور من الجمال : الذى لا يتقاد -

والجلال : العظيم - والخيزخز : القوى الشديد من الإبل والناس .

يقول : هيات لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

يقول : هيات لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

٢٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ - هذا الشعر من الراجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب

المقطوع ، ووزنه :

مستفعلن مستفعلن مفعولن مستفعلن مستفعلن مفعولن

ودخله من الزحاف المزدوج الخبيل . وهو اجتماع الخبيل ( حذف الثانى

الساكن ) والطفى ( حذف الرابع الساكن ) فيصير « مستفعلن » بالخبيل « مستفعلن »

فينقل إلى « فععلتن » .

وقد دخل الحَبِيلُ الأجزاء كلها ما عدا العروض فإنها مَطْرُوعَةٌ ، أمَّا الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فإنها فيهما « عُلَابِيْطٌ » بدل عُلَابِيْطٌ المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب . ويتبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة ، أن المؤلف جاء بها لتمثيل للتام والمخدوف منه الألف . وإن كان الكلام يوهم أنها للتام وحده .

٢٨ : ٦ - خَرَفَجُ . العيشَ وَسَعَهُ .

٢٨ : ٧ - خَنَدَفَ : أَسْرَعَ - هَمَلَجَتِ الدَّابَّةُ : حسن سيرها في سرعة - قَلَقَلَهُ : حَرَّكَهُ .

٢٩ : ٣ - العندليب : طَوَيْسُثْرٌ يَصْوَتُ أَوَانًا . وقيل هو البابل والجمع العنادل . - العَصْرَقُوطُ : دَوَيْبَةُ بِيضَاءُ نَاعِمَةٌ - القَبَعَةُ ثَرَى : الضخم : العظيم .

٣٠ : ١ - الإِنْقَحْلُ من الرجال : المُخْلَقُ من الكِبَرِ والحَرَمِ ، وهى إِنْقَحْلَةٌ .

٣٠ : ٦ - الهَمَرَجَلُ : الخفيف السريع ، وهى بهاء .

٣٠ : ٧ - الجِرْدَحْلُ من الإبل : الضخم - الحِنَزَفَرُ : الدَّهِيمُ القصير من الناس - الجَحْمَرِشُ من النساء : العجوز الكبيرة - القُدَّ عَمِلَةٌ وَالقُدَّ عَمِلٌ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ - الفَرَزْدَقُ : الرغيف . وفتات الخبز ، واحدته :

فرزدقة - الحَدْرَنْقُ : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ - الهَمَرَجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ - الشَّمَرْدَلُ من النَّاسِ

والإبل : الفَتِيَّ القويُّ الجَلْدُ ، وهى بهاء .

٣٠ : ١٣ - القِرْطَعِبُ : يقال ما فى السماء قِرْطَعِبٌ : أى سخابة ،

وقال ثعلب : هو دابة . الرضى على الشافية - ١ - ٥١ - الجِرْدَحْلُ :

ذكر في ٣٠ : ٧ - .

٣٠ : ١٦ - أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرّد تقدم ذكره في ٦ : ١٢

٣١ : ١ - الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب نَحْوَرِشُ كثير

الخرش : أى الخدش على « نَفْوَعِيلٍ (وليس فى الكلام غيره) . وقد أهمله  
سيبويه .

٣١ : ٣ - الصَّهْصَلِيقُ : العجوز الصخّابة الشديدة الصوت - القَهَبِيلِيسُ

ذكر الإنسان - القتفرش كجحمرش زنة ومعنى .

٣١ : ٤ - الخَزَعَبِيلَةُ : الفكاهةُ والمزاحُ - الحُبَّعَيْثُنُ من الرجال

وغيرهم القوى الشديد .

٣١ : ٥ - القُدَّعَمِيلُ والقُدَّعَمِلَةُ : فى ٣٠ : ٧ .

٣١ : ١٢ - قوله : « واحد تختصُّ به الأفعال وهو : « فُعِيلٌ » إلا

فى حرف واحد وهو « دُئِيلٌ » وقد ذكرته - بل جاء حرفان آخران هما « رُئِيمٌ » ،  
و« وُعِيلٌ » وقد ذكرناهما فى ٢٠ : ٨ .

٣٢ : ١٠ - السِّدْدَأُوُ : الحديد الشديد - القِنْدَأُوُ : القصير من

الرجال - الحِخْطَأُوُ : الوافر اللحية ، أو العظيم البطن .

٣٢ : ١١ - الكِنْتِيَأُوُ : كما الحِخْطَأُوُ ولفظا ومعنى .

٣٣ : ٣ - قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفْرَجٌ يُسْفِرُجٌ

سَفْرَجَةٌ فهو سُفْرَجٌ » وإن كان هذا لا يقال ، فانه لو اشتق منه « فِعْلٌ »

لكانت هذه طريقته : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء

الأعيان ، نحو : « أسْرَجَ من السَّرَجِ ، وأجَمَ من اللجام ، وسافه من السيف ،

ونبَلَه من النبل ، وهو كثير جدا .

٣٣ : ١٦ - العُضْرُفُوتُ والعندليب تقدمتا فى ٢٩ : ٣ - اليستعور :

شجر مساويك ، أشد المساويك إنقاء للشجر وتبييضاً له .

٣٣ : ١٧ - القبعثرى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ - يريد ابن جنى بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك تفصيل غير أن ابن جنى جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ٣ - هو الكميت بن زيد الأسدي ، وُذكر في ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ - وأنت كثير يعنى به ضروب علمائه ، والكوثر : السيد الكثير الخير . والعقائل جمع عقيلة ، وهى المرأة الكريمة النفيسة ، وكل شىء كريم نفيس من الذوات والمعانى .

٣٥ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ - لم نجد هذا الشعر فى الكتب التى بين أيدينا .

٣٥ : ٨ - الجديل : حبل مفتول من أذم أو شعر ، والجمع جُدُلٌ .

٣٥ : ٩ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى الهوازى أحد الخضرمين ،

وعاش إلى عصر بنى أمية ، وهو من الشعراء الجيدين ، وهما يستجاد له القصيدة التى منها هذا الشاهد .

٣٥ : ١٠ - هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدرة :

فلما أتته أنشبت في خيشاشه

ويروى محكما بدل أزنما .

الخيشاش : عويدٌ يجعلُ في أنف البعير يشد به ازمام ليكون أسرع لانقياده - والخمطة واحدة الخمط : وهو شجر عظام تألفه الحيات - أزنما : ذا زنمة وهى هنة تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زنم يزنم زنما ، فهو أزنم وهى زنماء .

٣٥ : ١١ - ذو الرمة : هو غييلان بن عقيبة أحد بنى مالك بن

عدى ، أحد الشعراء العشاق فى عصر الفرزدق وجريير والأخطل ، وليس

من طبقهم . ومات سنة ١١٧ هـ

٣٥ : ١٢ - هذا البيت من قصيدة لذي الرمة، عدتها سبعة وخمسون بيتا، وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت في ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .

ورجيلة أسفار : معاودة أسفار - شجاع : حَيَّةٌ - مطرق : ساكن لا يتحرك يقول : إن ناقته معتادة الأسفار ، لا ترجع من سفر حتى تعود إلى سفر ، ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك ، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سار بها ، كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه في ص ٣٩٤ من ديوانه .

٣٥ : ١٣ - هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهليّ البصرى - أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح وال نوادر . وكان لا يجيز إلا الأصحح . توفي سنة ٢١٦ هـ .

٣٥ : ١٤ - مثنى حضرمي : المراد به الزمام . والحباب : الحية . والنقا : الكثيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقته زماما مجدولا من حضرموت كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .

٣٥ : ١٥ - جَيْئَلٌ : غير مصروف الضبع ، لأنه غلم جنس لها .

٣٥ : ١٩ - الأَرطَى : القَرَظ ، وتستعمل العرب ثمره في دبغ الجلود -

الهَجْرَع : تقدم في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٢ - لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم

هذا الشاعر -

٣٦ : ١٣ - هذا البيت من شواهد سيويه ، أورده شاهدا على تذكير

مِعْزَى . ولم يذكر قائله ، ولا الأعلام الشتمري الذي قال ، والشاهد فيه تنوين مِعْزَى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهَجْرَع ونحوه ، ولذلك وصفه بقوله

هَدَا : وهو الكثير الهدب ، يعنى الشعر ، والقيران جمع قَرْن : وهو المشرف من

الأرض ، وقال سودانا فجمع ، لأنّ المِعْزَى اسم واحد كأنه يودى عن جمع

فجُمِّلَ على المعنى سيويه : ٢ - ١٢ - ١١ .

٣٦ : ١٤ - السَّعْلَةُ : الغول أو أخبث الغيلان ، والعرب لم تر الغول



ولكنها تتصوره حيونا فتاكا خبيثا ، - العزِهةُ من الرجال : الذي لا يتحدث النساء ولا يريدهن .

٣٦ : ١٥ - الجَلَعُبةُ من النساء : الجافِيَّةُ الكثيرة الشرِّ - الصَّلْحُخْداءُ من النوق : المسنة الشديدة الطويلة المهجرع : ذكر في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ - البُهْمَةُ : واحدة البُهْمِي ، والبُهْمِي تكون واحدة وجمعاً وألفها قال سيويوه للتأنيث ، وقيل للإلحاق ، وهي نبت تحبُّه الغنم حبباً شديداً ما دام أخضر ، فإذا يبس هَرَّ شوْكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ - القبعثرى : تقدم في ٣٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ - العَرَفُوَّة : خشبة معروضة على الدَّلْو ، جمعها عَرَقٍ وأصله عَرَفُو ، فأبدل الواو ياءً ، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمَّةٌ ، فنقل إلى عَرَقِي ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء - القَمَحْدَوَّةُ : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف .

٣٧ : ١٠ - المِذْرُوان : طرفا كل شيء وجانباه ، ومذروا القوس : الموضعان اللذان يستقرّ عليهما الوتر - تقول العرب : عَقَلْتُ البعيرَ بشِنَائِيْنِ ، وذلك أن تعقل يديه جميعاً بجبل أو بطرفي جبل وتقول : عَقَلْتُهُ بِشِنَائِيْنِ إذا عَقَلْتِ يداً واحدةً بعُقْدَتَيْنِ . قال ابن جنى : لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة ، فيقال : عَقَلْتُهُ بِشِنَائِيْنِ ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ - أبو الحسن : هوسعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، تقدم ذكره في ٢٧ : ٥ - الشُّكَاعَةُ بضم الشين وقد تفتح : نِسْبَةٌ دقيقة العيدان ، ضعيفة الورق خضراء .

وذكر البيطليوسي في الاقتضاب ، حرفين آخرين من باب « شكاعى ، وشكاعاة » وهما : « خنزُأمى وخزاماة ، وسُهَانِي وسُهَانَاة » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والخزاي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ، نَوْرُها كَنَوْرِ البنفسج ، وهي أطيب الزهر ريحا . وأما السَّهَّانِي فلم نجد لها فيما بين أيدينا من المعجمات . وألِفُ « فُعَالِي » لا تكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين جميعا - البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين . - القصباء : نبات ساقه قصب : أى أنابيب وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٧ : ١٣ - الحَلْفَاءَةُ : نبت أطرافه محدّدة كأنها أطراف سَعَف النخل - الطَّرْفَاءَةُ : شجر من العضاة ، وله هذب مثل هذب الأثل ، وليس له خشب ، وإنما يخرج عصيا سمحة في السماء ، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأَفْكَلُ على أفعال : الرَّعْدَةُ ، ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأَيْدِغُ على أفعل : الزعفران أو صيغ أحمر - الأَرْمَلَةُ من معانيها : المرأة لازوج لها .

٣٧ : ١٨ - مُسَلِّمَتِي اسم مفعول من سَلِّمْتِه سَلِّمَاءً : إذا ألقيته على قفاه - مُجْعَبِي اسم مفعول من جَعَبْتِه جَعْبَاءً : إذا ضرعته وضربت به الأرض .

٣٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، والشاهد فيه مجيء الفعل « يؤكرم » بالهمنز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يُكْرِمُ بِحَذْفِ الهَمْزَةِ .

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز ، من وزنه ورويّه - ويظنّ أنه منها في المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤ - ٨٠ ، ٥٧٨ . وفي فرائد القلائد ٣٩١ - ١ ، وفي ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج ، وفي : ١ - ١٤٥ - ١ ، ٢ ، ٣ من كتاب سيبويه وفي اللسان مادة ضَمَزَ : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ - ٣ - وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ ، ونسب في هذه المواضع لأكثر من راجز .

٣٨ : ٦ - حوتل : سيتولى الشارح شرحه - جَهَّوْرٌ في كلامه : علاه وهو من الجهاره .

٣٨ : ٧ - بَيْطَرَ الْبَيْطَارِ الدَّابَّةُ : عالجها وداواها .  
 ٣٨ : ١٣ - قوله : « كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَبَا ، ذكر ذلك  
 سيويوه » ذكره سيويوه في : ٢ - ٦ - ١ ت فما بعدها من كتابه ، وهو كلام طويل  
 فيه تفصيل ، وفيه آراء العلماء ، وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا ، ولولا طول  
 هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ - عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو  
 في عصره ، وله فيه كتابان : الجامع ، والإكمال ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد  
 الفراهيدي الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر  
 ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ - الراجز : رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .  
 ٣٩ : ١ - هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت  
 في ص ١٧٠ ، ١٧١ من ديوان رؤبة منسوبة إليه ، والبيتان الأخيران من هذه الأبيات  
 الستة من شواهد نائب الفاعل في شروح الألفية ، رواهما العيني في كتابيه : فرائد  
 القلائد ، والمقاصد النحوية في هذا الباب ، . وقال في الفرائد : « هذا رجز عزاه  
 بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت » . وقال في المقاصد : « أقول قائله رؤبة بن العجاج ،  
 وهو من الرجز المسدس

وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل : ١٣ - ١٧١ - ٢ ت بلفظ : وبعَدَ ،  
 بدل : وبعض ، وقال بعدهما : « ويروي وبعَدَ حَوَقَالِ » ولم ينسبهما لقائل .  
 وحَوَقَلَ الرَّجْلُ : إذا مشى فأعيا وضعف ، وحوقل الشيخ : اعتمد بيديه  
 على خصصريه .

٣٩ : ٦ - ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء : إذا قويته ومكنته ، ثم  
 قالوا : بُرُجٌ ، والبروج : الحصون الخ .

عالج ابن جنى هذا الموضوع ويئسّه في كتابه الخصائص تحت عنوان « باب في الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ - روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب : ١ - ٤٨٣ - ٧ ت منسوباً لسهم الغنوى . ورواه البغدادى في : ٤ - ١٢٥ - ١٤ من الخزانة بخلاف قليل في الشطر الأول ، ونسبه لسهم الغنوى أيضاً . وهو سهم بن حنظلة بن غنى بن أعصر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو فارس مشهور وشاعر محسن . أما البيتان الأول والثاني فلم نعر عليهما .

ولمّرة بن محكان السعدى التيمى سيد بنى ربّيع - وهو شاعر مقلِّد ولصّ شريف يدعى أبا الأضياف ، وكان في عهد جرير والفرزدق فأخلاه أبيات من هذا الوزن والقافية ، وليست هذه الأبيات منها ، وأبياته في ص ٣٨٣ من المؤلف والمختلف للآمدى .

٤٠ : ١ - السيب للفرس : شعر الذنب - والحبيب : السير السريع - الأقب : الضامر ، والجمع قب . نَقِيَهْ يُنْقِبُهُ نَقْبًا : ثَقَبَهُ . والبيطار : معالج الدواب . والسَرَرَّ بالتحريك : داء يأخذُ الفرس في سَرَّتِهِ . ويدجُه مضارع ودَجَهْ ودَجَا ودَاجًا : إذا قَطَعَ ودَجَهْ ، وهو كالفَصْد في الإنسان : والودَجُ بالتحريك : عرق غَلِيظ في العنق ، والجمع أوداج .  
التي تَشْعَبُ : يريد المنية لأنها تشعب : أى تفرق :

٤١ : ٩ - الراجز هو أبو الشعثاء العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، من فحول رجاز الإسلام ، لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، عدتها ستة وستون بيتاً ، وهو الثامن والخمسون فيها ، وهى في الصفحة ٣٨ وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء ، وهو :

## سرعفته ما شئت من سرعاف

والسرَّهاف والسرَّعاف واحد ، يقال : سرهفته وسرعفته ، سرهفة وسرعفة ،  
وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غداءه .

٤١ : ١٧ - مَهْدَدٌ : اسم امرأة ، قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على

ميم مَهْدَد أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدنمة  
كسَدَد ومَرَد ، وقال سيبويه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ - القردد : المكان الغليظ المرتفع ، وظهر التضعيف لأنه مُلْحَقٌ

بفعل ، والملاحق لا يدغم والجمع قرادد - سُردُدٌ وسُردَدٌ : موضع ، قال

ابن جنى : « وإنما ظهر التضعيف في سُردُد لأنه ملحق ، ووقع في هذا اللفظ خطأ

مطبعي فكتب سُودد بهمزة على واو بدل الراء - عُنْدُدٌ وعُنْدَدٌ : تقال :

« مالى عنه عُنْدَدٌ » أى بُدٌّ . والنون هنا أصل لأنها ثانية والنون لاتزاد ثانية إلا

بِشِيَتِ .

٤٢ : ١٣ - النحويون قد يقيسون قواعد النطق التى تعمل فى الكلام بأعمال

الإنسان الأخرى ، فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب

إليها كما ترى فى هذين المثالين ، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جنى بقوله : « ما

جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ - سَلَقَاهُ : وجَعَلَبَاهُ : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ - باب « جَلَبَبَ ومَهْدَدٌ » : مطَّرَدٌ ، وباب « كَوْتَرِي ، وجهَوَر »

غير مطرد فى : ١ - ٣٦٣ - ١١ من الخصائص لابن جنى - الطبعة الأولى -

كلام جيد فى الإحقاط المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ - هِجْرَع : ذكر فى ١٣ : ٧ .

٤٥ : ٥ - الخَيْفَقَ : السريع ، قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ،  
تقول : ناقة خَيْفَقٌ ، وظليم خَيْفَقٌ ، وامرأة خَيْفَقٌ : وهى الطويلة المرفعين ،  
الدقيقة العظام ، البعيدة الخَطْو .

٤٥ : ٦ - أصله تتعدى : أى تتجاوز حذف إحدى تاءيه تخفيفا .

٤٥ : ١٣ - ظَرْفَفَ : بمعنى ظرف وزيادة ، لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق  
المطرد نحو جَسَبَ أَنْظَرَ ٤٣ : ٨ .

٤٧ : ٤ - قَفَعَدَدَ : قصير - همزجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .

٤٧ : ٦ - مَهْدَدٌ ، قَرَدَدٌ : ذكر ا : ٤١ : ١٧ .

٤٧ : ٨ - فدوكيس : ذكر فى ١٤ : ٢ السَّمِيدِع : ذكر فى ١٤ : ١ .

٤٧ : ٩ - سَبَهَلَل : جاء سَبَهَلَلًا : بلا شىء ، وقيل بلا سلاح ولا

عصا - صمعد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعد بالعين المهملة . والذى  
فى اللسان : رجل صَمْعَدٌ : صُلْبٌ ، فيجوز أن يلحق بسَفَرَجَل ، فتراد دال  
فيصير « صمعد » - والذى فى المعجمات صَمَخْدُ بالخاء المعجمة ، والصمخد :  
الخالص من كل شىء .

٤٧ : ١٠ - العفنجيج : الضخم الأحمق ، ومن الإبل الحديد المنكرة .

٤٨ : ١ - القردسة : الشدة والصلابة - قَرَدَحَ الرجلُ : أقر بما يطلب

إليه أو يطلب منه - قوله : « لو كان هذا ممّا يُنْطَقُ به » يُفْهَمُ أن الكلمتين  
« قَرَدَسٌ وقَرَدَحٌ » لم يتطوق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة  
فهما فيها .

٤٨ : ٤ - الخَلْبَسُ بالخاء المهملة على وزن « جَعْفَرٌ » : الحرير

الملازم للشىء ، وهى فى النسخ الثلاث بالخاء المهملة بصيغة الماضى ، وليس فى هذه  
المادة فعل فى اللسان .

٤٨ : ٤ - الجلببَحُ بالجمجمة المعجمة والحاء المهملة بكسر تين بينهما سكون :  
من النساء : القصيرة ، وقيل العجوز الدميمة - قَرَدَه : انتزع قَرَدَانَه ، وهذا  
فيه معنى السلب ، وقَرَدَه : ذلَّله ، وهو من ذلك ، لأنه إذا قَرَدَ سَكَنَ وذَلَّ -  
جَكَّبَ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .

٤٨ : ٨ - المرمريس : الداهية ، وداهية مرمريس : شديده ، ورجل  
مرمريس : داهٍ - القَرَقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .

٤٨ : ١٠ - القَرَقَلُ : ثوب بغير كَمَّيْنِ ، وقميص من قُمُصٍ للنساء  
بلا لِسِينَةٍ ، الجمع قراقل . - القَرَفَنُخُ والقَرَفَنُخَةُ : البَقْلَةُ الحمقاء ولا تنبت  
بنجد وتسمى الرحلة

٤٨ : ١١ - زهزق في ضحكك : اشتدَّ فيه وأكثر منه - دَرَدَبَ :  
عَدَا عَدْوًا وخائف .

٤٩ : ١٢ - قوله : « وجميع هذه الأمثلة مفسرة في فصل في آخر الكتاب »  
يريد بالفصل الجزء الثالث .

٤٩ : ١٥ - اشهباب : مصدر اشهبَّ الفرسُ وغيره : كان لونه أبيض  
يصدعه سواد في خلاله ، أو غلب بياضه سواده . - احميرار ، مصدر احمار الشيء :  
كان لونه أحمر .

٤٩ : ١٦ - احرنجام : مصدر احرنجم القومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض .

٥٠ : ١٣ - مَشْيُوسَاءُ : اسم لجماعة التيوس - مَشْيُوسَاءُ : اسم لجماعة  
البغال - مَعْيُورَاءُ : اسم لجماعة الأعيار وغلب على الوحشي .

٥٠ : ١٤ - مَأْتُونَاءُ : اسم لجماعة الأتُن - مَشْيُوسَاءُ : اسم لجماعة

الشيوخ ، والشيخ من بلغ الخمسين ، وقيل غير ذلك - مَكْبُورَاءُ : اسم لجماعة  
الكبار - مَصْغُورَاءُ : اسم لجماعة الصغار - مَعْبُودَاءُ : اسم لجماعة العبيد وهي  
ساقطة من ظ و ش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهواً وموضعها بعد

مَصْعُورَاء - مَعْمُوجَاء : اسم لجماعة الأعلاج ، والعِلَج هو العَئِير والرجل من الكفار - مَشْيُوحَاء : هم في مشيوحاء من أمرهم: أى اختلاط، والمشيوحاء أن يكون القوم في أمر يتدرونه .

٥٠ : ١٥ - الهَزَنِيْرَان\* : الحديد السَّيِّءُ الخَلْقُ - عُرْيَقِصَان : نبت واحدته عُرْيَقِصَانَة ، قيل ( الحندقوق ) - مَعَكُوكَاء ، يقال : وقعوا في مَعَكُوكَاء : أى غُبار وجَلْبَابَة وشرٌّ - بَعَكُوكَاء : موضع - قَرَعِبْلَانَة : دُوبَّة عريضة عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ - عُمُرُبَان وعُمُرُبَان : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ - العَضْرُوط والعندليب : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ - الحندقوق : الطويل - القبعثري : ذكر في ٢٩ : ٣ :

٥٢ : ١ - الضَّبَّغَطْرَى : الشديد الأحق .

٥٢ : ٢ - القَرَعِبْلَانَة : ذكرت في ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ - الزَّئْبِرُ والزَّئْبُرُ : ما يعلو الثوب الحديد كالقطيفة -

الضَّئِبُل : الداهية .

٥٥ : ١٦ - الحرف المستعلي هو الصاد المهملة في صار والطاء المهملة

في طاب ، وبقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة : الحاء ، والضاد ، والطاء ، والغين ، المعجمات ، والقاف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوّة الاعتماد على المخرج ، والصاد في صالح ، والحاء في خالد من أحرف الاستعلاء ، فالإمالة : وهي أن يُنْحَى بالفتحة نحو الياء أو الكسرة لاتلاثم حروف الاستعلاء ، ومع ذلك وردت معها في الأفعال .



٥٦ : ٨ - أسباب الإمالة الستة : اتظرها في شرح ابن يعيش على المفصل  
- ٩ - ٥٥ - ١٥ :

٥٧ : ١٧ - الشاعر : هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .  
٥٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة  
وثلاثون بيتا ، وهو التأمين فيها ، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، والرواية  
في الديوان وفي اللسان : ألمأ أصح - والوازع : الزاجر عن اللهو - والصبا : جهالة  
الفتوة - يقول : عاتبت شيبى على ما كان من جهالتى ولهوى وقلت لأئما نفسى :  
« للآن لم أفق من غفلتى ومعى الوازع وهو شيبى » .

٥٨ : ٦ - الشاعر : هو المتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة  
ابن العبد ، وكانا في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعيم  
المشهورين في الجاهلية ، وتوفى المتلمس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ - هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الثالث  
فيها ، وهي في ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . والشاهد من شواهد شروح الألفية  
وأورده العيني في ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفي ٤ - ٥٦٨ - ١٤ من المقاصد  
النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمتلمس ، وبعد أن أعربه قال : « أبى الله إلا  
كونى ابنا لها ، أى لأمى - وابنا أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت في  
زرقم وسجعم .

٥٨ : ٨ - القائل الآخر ، هو نصيب الأكبر مولى بنى مروان ، ويكنى  
أبا الحجناء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان  
في مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ - المجلس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ - الشبّة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والهاء بدل من  
أو عند الأكثرين ، فأصلها تُببُو ، أو ياء عند بعضهم فأصلها تُببى ، وليست

للتأنيث ، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لاتصرف إذا سُمِّيَ بها - العفريت من الرجال القويّ المتشيطان ، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة - السَّنْبِتَةُ : الدهر والتاء فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٥٩ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه - انظرهما في ٢ - ٨١ - ١ - منه - والعِضُوات : جمع عِضَّة والعِضَّة من شجر الطلح وهي ذات شوك - ويأزِمُ : يعرض - واللهازم : جمع لِهْزِمة ، وهي مضغعة في أصل الحنك .

٦٠ : ١ - الآخر : هو المنتخَلُ الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر مُحَسَّن من شعراء هذيل ، وأخباره وشعره في ٢٠ - ١٤٥ - ١٨ من الأغاني ، ٦٤٢ الشعر والشعراء ، وفي أول القسم الثاني من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ - هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو الخامس فيها ، وهي في ص ١٥ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وهو في اللسان في مواد نسع - ١٠ - ٢٣١ - ١١ - ، أوب - ١ - ٢١٥ - ٤ - هزز - ٧ - ٢٩١ - ٦ - ، مسع - ١٠ - ٢١٣ - ١٢ - والدريس : الثوب الخلق - والمؤوِّبة : ريح تأتي مع الليل - والنَّسَع والمِيسَع : ريح الشمال ، والعِضاة : كل شجر له شوك - والتَهْزِير : التحريك - ويروى مؤوِّبة بالياء المشناة التحتية ، أي تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان بينه وبين المبرِّد منافرات توفي سنة ٢٩١ هـ - ابن الأعرابي : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالي بني هاشم ، كان نحويا عالما بالشعر واللغة ، وربيبا للمفضل الضبي ، قال تلميذه ثعلب : « لزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط » توفي سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الرجز :

٦٠ : ١١ - رواهما اللسان في غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز - والقيرضاب ، يقال : قرضب الرجل : إذا أكل شيئا يابسا فهو قيرضاب - وسمه بضم السين وكسرها جميعا : اسم ، والذاهب منه الواو ، وتقديره أفْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمِّي . ولغاته اسمٌ وأسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ .

٦٠ : ١٢ - الآخر : رجل من كلب على ما ورد في ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبي زيد .

٦٠ : ١٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد في ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها يازلا يُقَرِّمُهُ وهو بها ينحو طريقا يَعَلِّمُهُ

باسم الذي في كل سورة سُمُّهُ

يريد : أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيرا في التاسعة من عمره محجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة :

٦٠ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ - روى أبو زيد هذين البيتين في ص ١٦٦ س ١٢ ، ١٣ مع قليل من الفرق بين الروايتين ، وأعاد رواية البيت الأول في ص ١٥ برواية أخرى - وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمُّهُ وسِمُّهُ ، يريد الاسم » . ورواهما اللسان في مادة س م و - ١٩ - ١٢٧ - بلفظ : بمدحة : بالباء بدل : بمدحه ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السُمِّي مقصور سُمِّي الرجل بَعْدُ ذهاب اسمه - يعنى الصيت ، ثم روى البيت الثاني رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ - هو لقيط بن بكر شاعر جاهلي قديم مقل لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ - روى التاج في مادة جرع - ٥ - ٣٠٠ - ٢٥ الشاهد وبعد

بيتا آخر وهما كما يأتي :

يَا دَارَ كَحْمَرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَحْرَعَا هَاجَتْ لِي الْهَمَّ وَالْأَحْزَانَ وَالْجَحْرَعَا  
 وَقَالَ : الْجَحْرَعُ : مَوْضِعٌ ، وَأَشَارَ إِلَى رِوَايَةِ أُخْرَى ، وَرَوَاهُ الْأَغَانِي فِي - ٢٠  
 - ٢٣ - ١٦ ، وَفِي - ٢٠ - ٢٤ - ١٠ تَرْجُمَةً لِقَيْطِ الْإِيَادِي مَعَ فَرْقٍ قَلِيلٍ بَيْنَ  
 الرَّوَايَتَيْنِ ، وَرَوَى مَعَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ بَيْتًا كَتَبَهَا لِقَيْطِ إِلَى قَوْمِهِ إِيَادًا يَحْذَرُهُمْ كَسْرَى .

٦١ : ٧ - أَبُو النَّحْمِ الْعَجَلِي ، ذَكَرَ فِي ١٠ : ٨ .

٦١ : ٧ - هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجْزِ ، وَرَدَّ فِي ص ١٦٥ مِنَ النُّوَادِرِ ،  
 وَمَعَهُ بَيْتٌ تَالٌ هُوَ :

ذُو خَرَقٍ طُنُسٍ وَشَخْصٍ مَذْأَلٍ

مَنْسُوبِينَ لِأَبِي النَّجْمِ ، وَرَوَاهُمَا اللِّسَانُ فِي مَادَةِ يَمِنْ - ١٧ - ٣٥٣ - ٨ لِأَبِي النَّجْمِ  
 أَيْضًا . وَفِي هَامِشِ اللِّسَانِ فِي هَذِهِ الْمَادَةِ مِنَ التَّكْمَلَةِ رِوَايَةٌ مَخَالِفَةٌ مَنْسُوبَةٌ لِلْعِجَاجِ ،  
 وَفِي دِيْوَانِ الْعِجَاجِ ص ٥٠ وَمَا بَعْدَهَا أَرْجُوزَةٌ طَوِيلَةٌ فِيهَا هَذِهِ الرِّوَايَةُ - وَالصَّوَابُ  
 أَنَّ الْبَيْتَيْنِ لِأَبِي النَّجْمِ ، وَهُمَا فِي لَامِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ غَيْرِ أَنْهُمَا مَتَوَالِيَيْنِ فِيهَا ، فَالْأَوَّلُ  
 تَرْتِيبُهُ فِيهَا التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ ، وَالثَّانِي الثَّلَاثُ وَالسَّبْعُونَ ، وَاللَّامِيَّةُ كَانَتْهَا وَاحِدًا وَتَسْعُونَ  
 مِئَةً وَمِائَةً بَيْتٌ ، وَهِيَ فِي ص ٥٧ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الطَّرَائِفِ الْأَدْبِيَّةِ لِلْمِجْنَى - وَأَيْمَنْ .  
 جَمْعُ يَمِينٍ ، وَأَشْمَلٌ : جَمْعُ شِمَالٍ - وَالطُّنُسُ : جَمْعُ أَطْلَسٍ ، وَهُوَ مِنَ الثِّيَابِ  
 الْخَفَاقِ أَوْ الْوَسْخِ - وَالْمِذْأَلُ : الَّذِي يَمْشِي مَشْيًا سَرِيعًا خَفِيفًا .

٦١ : ١١ - أَبُو الْعَبَّاسِ : هُوَ الْمَبْرَدُ ، ذَكَرَ فِي ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ - فِي مَادَةِ يَمِنْ م ن من لسان العرب - ١٧ - ٣٥٤ - ٨ ت - وما  
 بعده كلام جيد في « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ - الْإِسْتِ : الْعَجْزُ ، وَقَدْ يَرَادُ بِهَا حَلْقَةُ الدَّبْرِ . وَانظُرْ تَصْرِيْفَهَا

فِي مَادَةِ سِتِّهِ مِنَ اللِّسَانِ - ١٧ - ٣٨٨ - ١١ وَمَا بَعْدَهُ ، وَفِي - ٢ - ١٢٢ - ٥  
 مِنْ كِتَابِ سَيِّبُويَه .

٦٢ : ١ - في هذا الحديث روايات أُخِرَ - والوكاء : سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء - والسَّهُّ : الدُّبُرُ : أى أن يقظة عين المتوضئ من السَّهِّ كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء ، فإذا نام غفلت العين فأنحلت وكاء السَّهِّ فخرجت الريح وانتقض الوضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات والظفها .

٦٢ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٦٢ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد في ٢ - ١٢٢ - ٩ منه مع خلاف هيين : وقدل الشتمرى في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصبيان : بيض البرغوث والقمل ، يريد أنهم في الدناءة والحسة كصبيان الإست .

٦٢ : ٤ - القائل : هو عامر بن الطفيل العامرى بن مالك ابن عم ليلى الصحابى ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ - ورد هذا البيت فى ص ١٦١ من النوادر ، وفى مادة كوم فى اللسان - ١٥ - ٤٣٤ - ٦ ت ، وفى التاج ٩ - ٥٢ - ١٠ - وفى مادة سته فى اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١٦ ، وفى التاج ٩ - ٣٨٩ - ٢٧ - وفى مادة خطى فى اللسان - ١٨ - ٢٥٤ - ١٦ - وفى التاج ١٠ - ١١٦ - ١٠ - وفى بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب فى بعضها إلى قائله مع اختلاف فى اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما فى النوادر وفى أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكنى لكم فى كل يوم تعوجكم على وأستقيم

ونصُّ الشاهد فى المواضع كلها كمنصّه هنا . وفى النوادر : المواجن واحدها ميجنة ، وهى المدقة التى للقصار - خاظيات : كثيرة اللحم اه - الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفى ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كيوم : ضيخام الأسنمة : الذكر أكوم ، والناقة كئوماء .

٦٣ : ٨ - قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام

نحو ابن .

٦٤ : ٣ - القائل غير معروف ، وفي - ١ - ٣٤٩ - ١٤ من الخزانة في هذا

الشاهد ما يأتي ، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تنمة .

٦٤ : ٤ - في هذا البيت روايات أخر ، وورد في ٣ - ٣٤٧ - ٢ من

الخزانة ، وفي مادة يدى في اللسان ٢٠ - ٣٠٢ - ١٥ والتاج ١٠ - ٤١٨ - ٢٧ ، وقال في الخزانة : إنه مثنى يدَا بالقصر فلما اتى قلبت ألفه ياء ك « فتيان » مثنى فتي ؛ لأن أصلها الياء ، وأفاض في الكلام فيها - ومحلم بلام مكسورة ، يقال : إنه من ملوك اليمن ، وفي رواية عند محرق براء مكسورة ، وهو عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام - وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد ببياضهما : طهارتهما - وضامه : ظلمه - وضمه : قهره . والمعنى : لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الدم ، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتصرك على ظالمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ - فلا الناقة والإبل يقلوها قنأوا : ساقها وطردها ، والأصل فلا

العبر آتته ، ودلوت الناقة والإبل أدلوها دلأوا : سقتها سقوا رفيقا رويدا . يقول لصاحبيه على عادة العرب : لانسوقاها بعنْفٍ ، بل سوقاها برفق ، فإن أمامكما اليوم والغد ، فلا حاجة إلى القنأو ، وهو السوق الشديد - وغدو هو أصل غد حذفوا الواو بلا تعويض ، والغد هو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، ولم يستعمل الغد تاما إلا في الشعر ، فهو يريد بالغدو : الغد .

٦٤ : ٩ - الآخر هو لسبيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك

الإسلام ، وأسلم وتنسك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل غير ذلك .

٦٤ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها ثمانية عشر بيتاً ، وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروبة - وشرح الشاهد في الديوان هو : : غَدَوْاً ومعنى غَدَدًا - يقول : « بينا هم أحياء إذ ماتوا وكذلك ، الديار بينا هي عامرة إذ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع ، أى قفاراً .

٦٦ : ٣ - روى هذا الشاهد في النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجرّ ، ورواه سيبويه في ٢ - ٦٤ - ٦ - وفي ٢ - ٢٧٣ - ١ - منه منسوباً إلى غيلان ، ورواه العيني في كتابيه المقاصد النحوية - ١ - ٥١٠ - ٣ - من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد - ١٩ - ١٨ في باب المعرف بالألف واللام فيها كما رواه سيبويه في الموضوعين بلفظ : بالشحم ، منسوباً كذلك في الكتابين إلى غِيلَانَ بن حريث الربعي الراجز . فاجمع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذى يستقيم معه تخريج ابن جنى ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث في إيرادها العبارة « بذل السحم » من غير تكرير الباء . وقد أتت هذه الرواية الأعلام الشتمرى في ذيل ٢ - ٦٤ - ٦ من الكتاب ، وانظر قواه وقول العيني في كتابيه في المواضع المذكورة آنفاً ، والخزانة في ٣ - ٢٣٩ - ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ - هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بنى أسد ، من فحول شعراء الجاهلية ، وفد على النعمان بن المنذر - لسوء حظه - في يوم يؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ - هذه الأبيات الثلاثة الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتاً وردت في ص ٢٠ من ديوانه ، وفي ٣ - ٢٣٧ - ٢ - وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادي وقال : « ينادى ويخاطب المثبي على عادة العرب في ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذى أصبح كالثوب الخلق محم آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه وهذا المنزل ، قد يغتني به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ - هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص - وانتجعناه : أتيناها نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذى نزل به التابعة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة - والـحـخـفـلُ : الجيش الكثير فيه خَيْلٌ - ورمحٌ خَطَّارٌ : ذو اهتزازٍ شديدٍ يخطر خطرانا لحدوده - والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ - فى ٢ - ١٩٣ - ١٢ - وما بعده من الخزانة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر ، وأكثر الأسماء ذكراً فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، وقيس بن الخطيم - وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمر بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجى جاهلى ، وهو جدّ عبد الله بن رواحه ، حكّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج ، وأبت الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فو أوسى جاهلى ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ - هذا بيت من قصيدة لعمر أو قيس عدتها سبعة عشر بيتاً وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادى فى ٢ - ١٨٩ - ٣ ت وما بعده من الخزانة ، وذكر سيبويه الشاهد فى ١ - ٩٥ - ٦ . وقال البغدادى والشنتمرى فيه فى هذين الموضعين ما خلاصته : حذف النون من الحافظين استحقاقاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيّة إثبات النون ، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفِّض على حذف النون للإضافة لحاز .

٦٧ : ٦ - نسب ابن جنى فى كتابه المختسب قراءة « الصلاة » فى قوله تعالى « والمقيمى الصلاة » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء ، وقال فيها : أراد



المقيمين ، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة ، ودكر قول الأخطل والأشهب وغيرهما وأفاض في الموضوع في ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ - الشاعر هو الأخطل - ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ - هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريرا ويفتخر على قيس ، وعدتها ثمان وأربعون بيتا ، وهو السادس عشر فيها ، وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه . - ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عمه قتل الملوك ، وأنفذ الأسرى ، وفي عمه أقوال منها : أنهما عمرو ومرّة ابنا كلثوم ؛ فان عمرا قتل عمرو بن هند ، ومرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر - والبيت من شواهد سيبويه فانظره وشرحه في ١ - ٩٥ - ٩ منه .

٦٧ : ١٠ - الأشهب بن رُمَيْلَةَ : شاعر مُحَضَّرَم ، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم ، وهو أحد إخوة أربعة ، ورميلة أهمهم ، كانوا أعزّة في الجاهلية والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ - قالها الأشهب ، في قوم قتلوا بفلسج ، وهو موضع كانت فيه وقعه ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة - وشَرَى : موضع تأوى إليه الأسود قبل : هو شَرَى الفرات ، وبه غياض وآجام - والحِرْد : الغيظ والحقد ، والبيت الأوّل من شواهد سيبويه ، فانظره في ١ - ٩٦ - ٢ منه ، وانظره في المحتسب لابن جني في الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمي الصلاة » بالانصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ - الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري ، محضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك شهرة وشرفا ، مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام .

٦٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة أبيات وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد

فيها : في ديارهم ، بدلا من : في دياركم - وشيكا : سريعا - الثارات جمع ثار : وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أى يا أهل تاراته الطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أى يا قتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبي الثأر ليعينوك على استيفائه وأخذِه ، وعلى الثاني تكون قد ناديت القتلَةَ تقريرا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثأر بين القتل وبين تعريف الجرم وتسميته .

٦٨ : ٣ - الراعى : هو أبو جندل عُبَيْد بن حُصَيْن ، وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشرف ، والراعى من فحول شعراء الإسلام ، وله ديوان مطبوع .  
٦٨ : ٤ - البيت له ، ورواه اللسان في مادة ب س س - ٧ - ٣٢٥ - ٢ ت بلفظ : لعاشرة ، بدل : وعاشرة ؛ و بلفظ : فضل ، بدل : فهو «عاشرة» بعد ما سارت عشر ليال - يُبَسِّبِس : يَبْسُ بها ، وذلك عند الحلب بصوَيْت هو بُسُّ بُسُّ بالضم والتشديد ، لتسكن وتدر - وناقاة بسوس : تدر عند الإباس .

٦٨ : ٥ - يقال لامرئ القيس : الملك الضَّالِّلُ وذو القروح ، ويكنى أبا الحارث وأبا وهب ، وكان أبوه حجر ملك بني أسد - وهو من أصحاب المعلقات أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني .

٦٨ : ٦ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها ، وهى فى ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى .  
والوارد من هذا الشاهد فى ظ ، ش وفى صلب ص إنما هو العجز ، أما فى الصدر فورد فى هامش ص - والحَدْرَةُ : المكنزة الضخمة - وبدرة تبدر بالنظر : أى يبدر نظرها نظر الخيل ، ومعنى : شَقَّتْ مَاقِيها من أحر : أنها مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسعت من مؤخرها - والمآقى جمع ما فى العين وهو طرفها المؤخر ، وقيل المقدم . وانظر - ١ - ١٨٠ - ١٠ ، ٤ - ٤٨٩ - ٩ - من الخزانة .

٦٩ : ٩ - طال : نقيض قصر . قال النحويون : أصل طال « فَعَلَّ »

حملا له على نقيضه قصر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فَعِيل » وهو طويل ، لأن « فَعِيلًا » إنما يجيء من فَعَّلَ يَفْعُلُّ كَقَصَّرَ يَقْصُرُ . وأما طلته من قولهم طاولته فطُلْتُهُ ، فأصلها : طَلْتُ مثل قَلْتُ ثم حَوَّلْتُ إلى طُلْتُ كما حَوَّلْتُ قَلْتُ إلى قُلْتُ ، وفاعلها طَائِلٌ لا يقال فيه طويل ، كما لا يقال في قائل قويل ، كلاهما حَوَّلَ من فَعَّلْتُ إلى فَعَلْتُ ، كما أن بَعْتُ محوَّلَةٌ من فَعَّلْتُ إلى فَعَلْتُ .

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى ، وأجرى كل منهما مُجْرَى الآخر فهما اسمان للفاعل على وزن واحد وفعالهما من باب واحد وهو دَخَلَ يَدْخُلُ .

ونَهَضَ وجلس نقيضان في المعنى ، ونَهَضَ يَنْهَضُ من باب « فَتَحَ يَفْتَحُ » لأن عينه حرفٌ حلق ، فحمل على باب جَلَسَ يَجْلِسُ جاسوسا ، فقيل في مصدره نهوض لأنه نقيضُ جَلَسَ .

٦٩ : ١٠ - وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى ولذلك أجروا خفيفا مُجْرَى نقيضه ثقيل لأن فِعِيلًا يصاغ من مكسور العين نحو : بَخِلَ فهو بَخِيلٌ ، ومن مضمومها نحو كَرِمَ فهو كَرِيمٌ وخفيف مشتقٌ من خَفَّ وهو ليس من باب كَرُمَ ولا من باب بَخِلَ ، وإنما هو من باب ضرب فهو محمول على نقيضه ثقيل كما حَمِلَ طويل على نقيضه قصير .

٦٩ : ١٢ - قلَّ تفيد النفي ، ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها ، أمّا كَثُرَ فلا تفيد النفي ومع ذلك أكد الفعل بعدها حملا لها على نقيضها وهو قل .

٧٠ : ١٢ - هو أبو الحسن الأحفش الأوسط في ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ - انصرح الحق : بان .

٧٢ : ٧ - الشاعر : هو الكميّ بن يزيد بن الأخنس الأسدي ، ذكر

في ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ - هذا عجز بيت للكميت ، رواه اللسان كله في مادة دخل

١٣ - ٢٥٤ - ٨ ت ، وقال قبله : « وقد جاء في الشعر اندخل وليس بالفصح

قال الكميّ :

لا خَطَّوَتِي تَتَعَاطَى غيرَ موضِعها ولا يدي في حَمِيَّتِ السَّكَنِ تندخل

الحميت : الزرق الذى لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والسعل والزيت -  
والسَكَن : أهل الدار جمع ساكن كصَحْب وصاحب .

٧٢ : ١٥ - هو أبو الحسن على بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرّد مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ - الذى روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجده فى ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة ، وفى ص ٢٣٨ س ١ من سمط اللآلى ، وفى ١ - ١٠٠ - ١٠ من الأغاني ، بولاق . وفى الأغاني هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبى العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبه فى نسخة ابن الأعرابي ، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبى العاص ، وأن عثمان عمه ، وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهو الرابع عشر فيها ، أوردتها البغدادي فى ١ - ٤٩٦ - ١٢ - من الخزانة نقلا عن المسائل والبصرية لأبى على الفارسي ، والشاهد من شواهد سيوييه ، فانظره فى ١ - ٣٨٨ - ٥ - منه ، وفى ٣ - ٢٦٢ - ٩ - من المقاصد النحوية للعيني فى هامش الخزانة ، وفى ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له - وطحت : هاءت - وهوى : سقط - والأجرام جمع جِرم ، وجِرم الشيء : جسمه - والنبيق : أرفع موضع فى الجبل .

٧٤ : ١ - قِثْرٌ ، وعَيْنَلٌ : كامتان من وضع الشارح لتمثيل ، ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، روى أولهما اللسان فى مادة شول - ١٣ - ٣٩٩ - ٦ ت - اشتال : ارتفع - سهيل : كوكب - السَحَرُ : آخر الليل - الشُعْلَة والقَبَسُ : قطعة من الوقود ملتهبة - القابس : طالب القَبَس - الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشعلة من نار ترمى بالشرر .  
٧٥ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ - الفَنَن : الغُصْن - الوريق : الكثير الورق - شال : ارتفع - المِحْجَن : عَصًا معقّفة الرأس كالصولجان - وفي اللسان في مادة حرق ١١ - ٣٢٨ - ٣ - يقول : « إِنَّهُ يَقُومُ عَلَى فَرْدِ رِجْلِ يَتَطَاوَلُ لِلْأَفْتَانِ وَيَحْتَذِبُهَا بِالْحِجْنِ فَيَنْفِضُهَا لِلْإِبِلِ كَأَنَّهُ مَحْرُوقٌ ، وَالْمَحْرُوقُ الَّذِي انْقَطَعَتْ حَارِقَتُهُ ، وَالْحَارِقَةُ عَصَبَةٌ أَوْ عَرَقٌ فِي الرَّجْلِ .

٧٥ : ١٨ - هو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُشْتَقِ ، مولى بنى تميم قريش رهط أبي بكر الصديق ، من طبقة الأصمعي وأبي زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ - أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي ، ذكر في ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ - هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي السابق ذكرها في ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها ٧٦ : ٧ - خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أَدْوِي يَا أُمِّي ؟ » يريد : آكل الدُّوايه ، والدُّوايه : القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس يشينه ، أمام أم الجارية ، فصرفته أمه بقولها : « اللجام معلق بعمود البيت ، والسرج بجانبه » موهمة أم الجارية أنه يريد بقوله : « أَدْوِي ؟ » أخرج إلى الدوّ وهو الفلاة ، ليروض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رَهْلُهُ ويشتد لحمه . وقد قال الشارح : « وأصله من الدوّ » وصارت أم مُدوّ يضرب بها المثل لمن يورّى بالشيء عن غيره ويكنى به - وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل المذكوره آنفا .

٧٦ : ٨ - قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدًّا وهذا الخ » هو الوجه الثاني من وجوه مفتعل المذكورزة آنفا .

٧٦ : ١٠ - الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري كما جاء في - ٢ - ١٧٠ - ٧ من كتاب سيوييه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي في - ١٣ - ١٥٠ - ١٢ من الأغاني - طبع بولاق .

٧٦ : ١١ - هذا البيت له ، وهو من شواهد سيوييه ، ذكره في - ٢ - ١٧٠ - ٨ - وقال فنه الشنتمري في ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجي ضرورة ، والواجي من وجأت الوتد : إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض ، والتشجيع : ضرب رأسه ، ومنه الشجعة في الرأس يقول هذا لعبد الرحمن ابن الحكم بن أبي العاصي ، وكانت بينهما مهاجاة ، أي لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك وأذلتك بالهجاء - والفهر : الجحر ملء الكف ، وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف بالذل ، والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ - قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ - الذي قبل التاء هنا هو الفاء ، والمراد بالحرف الكلمة - والمثال المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ - المقصود بالمثال الذي قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ - الشَّهْبَة : انظر ٤٩ : ١٥ . الدُّهْمَة : السواد ، وقد ادهمَّ ادهيما ما وادهامَّ ادهيما أي اسوادَّ :

٧٨ : ١٤ - املاسَّ املياسا : ضد خشنَّ - اصرابَّ ، الذي في اللسان : اصْرَابُ الشَّيْءِ : املاسَّ وصفا بالهمز ، ويسهَّل فصار اصرابَّ .

٨١ : ١ - ادهامَّ ، انظر ٧٨ : ١٣ - اكماتَّ الفرس اكميتاتا : كان لونه شديد الحمرة - ارقدَّ ارقدادًا : أسرع .

٨١ : ١٥ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالي ، ذكر في ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيوييه ، وهو الذى نسبة لحميد الهلالي  
 فى ٢ - ٢٤٢ - ١٧ - وقال فيه الأعلام الشنتمرى : الشاهد فيه تعدى اهلولى إلى  
 الدماث ، ومعنى اهلولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : اهلولى الشيء :  
 إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غير متعدّ فهو بمنزلة حلا - والدماث : جمع  
 دَمَثٌ وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدِماث واستمرأها وقوله  
 « يرودها » أى يجىء بها ويذهب - بتصرف .

٨١ : ١٧ - الآخر : هو أبو دُواد والرؤاسى ، وفى آخر سطر من ص ١١٥  
 من « المؤتلف والمختلف » ما يأتى « ومنهم أبو دواد الرؤاسى ، واسم أبى دواد يريد  
 ابن معاوية بن عمرو بن عبّيد بن رؤاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ - روى اللسان هذا البيت فى مادة عرا ١ - ١٩ - ٢٧٦ - ١٢  
 وفى مادة ربع - ٩ - ٤٦٧ - ٦ - منسوباً لأبى دواد الرؤاسى - اعروى الفرس :  
 صار عُرْياً أى بلا سرج ، واعروراه : ركبه عُرْياً لا يستعمل إلا مزيداً - وناقاة  
 عُلُطٌ : بلا سِمَةٍ كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام - وجمل عُرْضِيٌّ : لم يذل كل الذل ،  
 ويمضى براكبه قدماً ولا تصرف لراكبه - وركض الدابة يركضها ركضاً : ضرب  
 جنبها برجليه لتسير - والرَبَعَةُ : أشدُّ عَدْوِ الإبل - والدِيداءُ : أشدُّ العَدْوِ  
 وفى اللسان فى مادة ربع : وهذا البيت يضرب مثلاً فى شدة الأمر ، يقول : ركبت  
 هذه المرأة التى لها بنون فوارس بعيراً من عُرْضِ الإبل لامن خيارها ، ا هـ - وأخذت  
 تستحثه على السير بالركض .

٨٢ : ٢ - ابن مِقْسَمٍ : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَمٍ  
 أحد علماء دار السلام الأعلام ، كان متمكناً من القراءات ، والنحو ، واللغة ،  
 والأدب ، ومن أخذ عنهم ثعلب ، ومن أخذ عنه ابن جنى ، وتوفى سنة ٣٦٢ هـ .  
 ٨٢ : ٣ ، ٤ - لم نوفّق لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان  
 البيت الأول فى مادة حلا - ١٨ - ٢٠٩ - ١ ت فى مادّة صم - ١٥ - ٢٣٦ - ١

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلتهما، ويريد بالصماء : الأرض - وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ - حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعَم ، وحبذا الثانية والثالثة

توكيدان لفظيان و : يراد أنيابه : ريقه ، والأنياب جمع ناب ، وهى السن التى تلى الرباعية ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصّ الناب بالذكر لأنها أعلاها - 'جلوذ الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ - هذا البيت من شواهد سيويه ٢ - ٢٤٢ - ٣ ت ، وقال فيه

الشنمري : الشاهد في قوله المصعور ، وهو اسم المفعول من صعررته إذا دحرجته ، فدلّ هذا على أن فعللت قد تكون لما يتعدّى .

٨٣ : ١٣ لايدغم المثلان في جلبب وشملل ؛ لأنّ الأخير مزيد للإلحاق -

والمزيد للإلحاق لايدغم في غيره .

٨٣ : ١٤ - الحرف الثانى المزيد للإلحاق في جلبب وشملل أصبح من أصول

الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعية .

٨٣ : ١٦ - الإلحاق المطرد - ذكر في ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندى ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا للأخذ

بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتا ، وهى في ص ٥٢ وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر

الجاهلى ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد في ٤ - ١٦١ - ٤ من الخزانة ،

وورد منها أبيات في ٣ - ١١٠ - ١٥ وما بعده في الخزانة - ويريد بـ «ها»

في أتاها : حبيته - والحوادث جمّة : كثيرة - ويقرر : هاجر من أرض إلى أرض -

وأقام في الحضرم وأهله بالبادية - وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنى

هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة



امرى القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ،  
وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ - المهيمن : الهينمة : الكلام الخفي ، فعله : هيتم -

المهيمن : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ - صومع البناء فتصومع : علاه فعلا .

٨٤ : ١٦ - جهور بكلامه : أعلن به وأظهره - هرول هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ - قاسيته قلنسته : فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلنسوة فلبسها ، وهى

غطاء الرأس - جعبيته جعباة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ - سلقيته سلقاة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ - عنظيت ، وحنظيت ، وخنذيت : كلها

بمعنى واحد ، وهو كنت دنيئا فاحشا - خنظيت : نددت .

٨٦ : ١ - اقعنسس : اجتمع .

٨٦ : ٢ - اسلنقى : انطرح على قفاه مطاوع سلقيته .

٨٦ : ١٠ - الراجز لم نوفق لمعرفة . .

٨٦ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان فى مادة

سرنده - ٤ - ١٩٦ - ٤ ت ، وفى مادة غرند ٤ - ٣٢١ - ٧ ت وقال : اغرنداه

واسرنداه : علاه وغلبه ، ورواهما التاج فى المادتين - ٢ - ٣٧٥ - ١٤ ، ٤ -

٤٤٥ - ١٩ . وفى اللسان قال ابن جنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ،

وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه ، فى الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير

واجبة ، وهى الراء والنون والبدال والنون ، وفى الثانى التزم هذه الأربعة وخامسا وهو

الياء ، بتصرف . وفى التاج : وفى شرح شيخنا : قال علماء الصرف : « هو من

باب اسلنقى ، ومذهب سيبويه أنه لا يتعدى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدي : « هو مصنوع » وأثبتته ابن دريد وغيره - والنعاس : النوم أو مغالبتة .

٨٦ : ١٣ - احرنبي الديك : نفس ريشه وتهياً للقتال .

٨٦ : ١٣ - ابرنتتى الرجل للأمر : تهيأ له واستعدت ، ويقال : ابرنتى

علينا يبرنتى : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعلنل بقاء .

٨٦ : ١٤ - احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتدت بعضها على

بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ - اخرنظم : غضب . واخرنظم : غضب وتكبر مع رفع رأسه .

٨٧ : ٧ - كلتاها هنا مبتدأ لاتوكيد للضمير في لأنهما وخبرها زائدتان ،

والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ - لابن جنى كلام واضح جيد في الإلحاق القياسي والسماعي

في مواضع من الجزء الأول في كتابه الخصائص . منها في ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ،

ومنها في ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان ( باب في الرد على من

ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني ) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها في ص ٣٦٣

س ١١ وما بعدها تحت عنوان ( باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من

كلام العرب ) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضع ثم حذفناه اختصاراً

واعتماداً على عناية القارئ بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ - يريد أن الياء في اسلنقيت حلت محل اللام المكررة في نحو:

اقعنسس ، وأن حقها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفعل اسلنقى

في سلك الفعل احرنجم كما أن مجردة وهو سلقى منظوم في سلك جلبب ؛ فسلقيت

داخل على جلببت ، لأن زيادة جلبب قياسية ، وزيادة سلقى سماعية .

٨٧ : ١٥ - هنا : أى في اقعنسس - المراد بالحرف في قوله « من نفس

الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦ - انْفَحَل : ذكر في ٣٠ : ١ - رجل إنزهُو وامرأة إنزَهْوَةٌ :  
إذا كانا ذوى زَهْوٍ .

٨٩ : ٨ - اَكْوَالُ الرَّجْلِ : قَصْرٌ أَوْ قَصْرٌ وَغَلُظٌ مَعَ شِدَّةٍ .

٨٩ - ٩ - رَهِيئاً فِي أَمْرِهِ : ضَعْفٌ وَتَوَانِي ، وَرَهِيَاءٌ : أَفْسَدُهُ - تَرْهِيَاءٌ  
فِي أَمْرِهِ : اضْطَرَبَ - تَمَخَّرَقَ مَطَاوِعَهُ مَخْرَقَهُ ، أَيْ مَوَّهَهُ - تَمَدَّلَ : تَمَسَّحَ بِالْمُنْدِيلِ  
تَمَنَّقُ بِالْمَنْطِقَةِ : شَدَّهَا فِي وَسْطِهِ - تَمَدَّرَعَ مَدْرَعَتَهُ لِبَسْمَا ، وَالْمَدْرَعَةُ : ثَوْبٌ مِنْ  
صُوفٍ .

٨٩ : ١٠ - تَمَسَّكَ : صَارَ مَسْكِينًا ، أَيْ فَقِيرًا أَوْ خَاضِعًا ذَلِيلًا .

٩٢ : ١ - تَحَوَّبَ : تَعَبَّدَ ، وَلَهُ مَعَانٍ أُخْرَى - تَأْتَمَّ : تَخَرَّجَ مِنَ الْإِثْمِ  
وَكَفَّ عَنْهُ .

٩٢ : ٧ - تَجَارَيْنَا الْحَدِيثَ : تَنَاظَرْنَا وَتَجَادَلْنَا فِيهِ .

٩٣ : ٢ - هُوَ أَمْرٌ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ الْكِنْدِيِّ ، وَذَكَرَ فِي ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ - هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ عَدَّتْهَا أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ  
بَيْتًا وَهُوَ الرَّابِعُ عَشَرَ فِيهَا ، وَهِيَ فِي ص ٣٤ وَمَا بَعْدَهَا فِي دِيْوَانِهِ مِنْ مَخْتَارِ الشُّعْرِ  
الْجَاهِلِيِّ ، وَنَصُّ الْبَيْتِ كُلِّهِ فِيهِ هُوَ :

وَمِثْلِكَ بِيضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفَلَةٌ لِعُوبٍ تُنْسِيْنِي إِذَا قَمْتُ سُرْبَالِي

وَفِي الْمَخْتَارِ : سَقَطَ هَذَا الْبَيْتُ مِنْ نَسْخَةِ الدِّيْوَانِ بِشْرَحِ الْوَزِيرِ أَبِي بَكْرٍ عَاصِمِ  
ابْنِ أَيُّوبَ ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي نَسْخَةِ الْأَعْلَمِ الشُّتَمْرِيِّ ، وَفِيهَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي خَزَانَةِ  
الْأَدَبِ مِنْ أَيْبَاتِ الْقَصِيدَةِ - ١ - ٣٢ - ١٦ ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ مِنْهَا فِي شَرْحِ  
الشُّوَاهِدِ الْكَبِيرِيِّ - ١ - ١٩٧ - ١٥ ، ١٦ مِنْ هَامِشِ الْخَزَانَةِ . وَالْخَطَابُ لِبَسْبَاسَةَ -  
وَالْعَوَارِضُ جَمْعُ عَارِضَةٍ ، وَهِيَ هُنَا جَانِبُ الْوَجْهِ - وَالْعُوبُ : الْحَسَنَةُ الدَّلَّ -  
وَالسُّرْبَالُ : الْقَمِيصُ - وَطَفَلَةٌ : نَاعِمَةٌ الْبَدَنِ وَتَنَاسَاهُ : أَرَى مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ نَسِيَهُ  
وَتَنَاسَانِي هُنَا تَنَسَّيْنِي . يَرِيدُ : تَذَهَبُ بِفَوَادِي حَتَّى أَنْسِيَ قَمِيصِي .

٩٣ : ١١ - المراد بـ « الحرف » في قوله : « الذي يلي آخر الحرف » الكلمة .

٩٤ : ٢ - تصومع : ذكر في ٨٤ : ١٤ - تَفْصِيَهَتْ في كلامه : توسع

فيه وفتح فاه .

٩٤ : ٨ - المراد بـ آخره في قوله : « لأشبه آخره آخر المصادر » : ما قبل

الآخر ، وهو العين ؛ لأن حركة الآخر حركة إعراب .

٩٤ : ١٠ - التنفُّل ، وفيه لغات أخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك -

التنضُّب : شجر له شوك قصار تقطع منه عمد الأخبية والسهم الجياد .

٩٦ : ٣ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

٩٧ : ٣ - تقدّم الكلام على مسائل التصريح في الصحيح والمهموز والمعتل

في ٩٦ : ٦ .

٩٨ : ٤ - أبو العباس : المعروف بالميرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٩٨ : ٦ - هذا البيت الذي جمع حروف الزيادة العشرة مرتين ، مرّة في أوله

ومرّة في آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبي عثمان المازني ، فهو أوّل من نطق

به وتداوله النحاة من بعده .

٩٩ : ١٣ - تحجّر : لمّ وجمع .

١٠٠ : ١ - كوّن ابن جنى هذين اللفظين ، وجعلهما مثلاً من عنده ،

لامن اللغة ، وهما في ص : أجرك وأجبتك « بتشديد العين ، ولا وجه له .

١٠٠ : ١٢ - خيئفتق : ذكر في ٤٥ : ٥ .

١٠٠ : ١٤ - يدّعه : صبغته بالأيدع ، وذكر في ٣٧ : ١٦ .

١٠٠ : ١٥ - الأوّل ، والأبصر : ذكر في ١٠٠ ، ١٥ .

١٠٢ : ١٥ - النهشل : الذئب - والمسّن : المضطرب من الكبير .

١٠٢ : ١٦ - النهصر : لعلها لغة في نهسر - والنهسر : من معانيه

الذئب أو ولده من الضيع - والنوّم : المولود مع غيره في بطن واحد .

- ١٠٣ : ١٣ - الجُوْنُ : جمع جُوْنَةٌ ، والجُوْنَةُ : سلّةٌ مستديرةٌ مغطّاةٌ  
أدماً يضع فيها العطار الطيب وتخفّفان فيقال جُوْنٌ بفتح الواو جُوْنَةٌ .
- ١٠٣ : ١٦ - القَوَصْرَةُ والقَوَصْرِيُّ مخفّفٌ ومثقلٌ : وعاء من قصب  
يرفع فيه التمر - الحَوَقْلُ : الشيخ المسنّ ، وله معانٍ أُخَر .
- ١٠٣ : ١٧ - التَّالِبُ : الشديد الغليظ من حُمُر الوحش ، وتاؤه زائدة  
لأنه من أَلَب .
- ١٠٣ : ١٨ - أتاَمَتِ المرأةُ ولدت أكثر من واحد في بطن واحد .
- ١٠٤ : ١٣ - كَنَهَبَل : شجر عظيم من العضاة .
- ١٠٤ : ١٦ - هو طُفَيْل بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغنويّ من فحول  
شعراء الجاهلية المعدودين ، وأشعر شعراء قيس ، وفي المؤتلف والمختلف « خمسة  
يسمون طُفَيْلاً » غير أن أشهرهم هو طُفَيْل الغنويّ هذا .
- ١٠٥ : ١ - هذا بيت من قصيدة لطفيّل عدتها ٧٧ بيتاً ، وهو الثالث  
والسبعون فيها ، وهي في ص ٦ فما بعدها من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة في  
الديوان ، وفيه : الحىّ : القبيلة في الذي خلا من الدهر من وقائعهم - فأرتب :  
أى فائتبت أيّها الأمر ، وارتبى أيّتها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة -  
في الذي خلا : في الذي مضى .
- ١٠٥ : ٩ - يقال للسلطان : « ذو تُدْرأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ  
وقوّةٍ على دفع أعدائه .
- ١٠٦ : ٧ - لم نوفّق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٠٦ : ٨ - النَّفْرَجَةُ والنَّفْرَاجَةُ من الرجال : الضعيف الجبان -  
النَّيْلُ والنائل : ما يُنَال - النَّيْدُلانُ : الكابوس أو شبهه ، والنَّيْدُلانُ  
كالنَّيْدُلان .

١٠٦ : ١٢ - التَّابِلُ : الفِحا كالكمون والكسبرة ونحوهما ، وكان بعضهم يهزم فيقول التَّابِلُ .

١٠٧ : ٤ - سَيْفٌ جِدِيمٌ : قاطع سريع القاطع - الجَدْوَلُ : النهر الصغير ، وحكى كسر الجيم عن ابن جنى .

١٠٧ : ٧ - جَنَّهُورٌ بكلامه وبغيره : في ٨٤ : ١٦ - سروله : ألبسه السراويل .

١٠٧ : ٩ - المَهْوَأَنُ : المكان البعيد ، وهو مثال لم يذكره سيبويه ، ووزنه مَفْعُولٌ .

١٠٧ : ١١ - الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزداد بين الثاني والثالث من أصول أربعة - تَقَلَّتَسَ وتَقَلَّسَ : في ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ - تَمَدَّرَعَ ذكر في ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ - المَغْفُورُ ، وفيه لغات آخر : نوع من الصمغ ينضح بالماء ويشرب .

١٠٨ : ١ - يتمغفرون : يجبون المغافير .

١٠٨ : ٣ - تعدد : تشبهه بمعد في القَشِيفِ والغَلِظِ أو تزيباً بزيهم .

١٠٨ : ٥ - المَعْلُوقُ ، والمَعْلَاقُ : ما عَلِقَ من عِنَبٍ ولحم وغيره .

١٠٨ : ٧ - فِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غيرٌ : ذلك لسقوط الميم في تصاريفها .

١٠٨ : ٨ - المَغْرُودِ بضم الميم : الكَمِئَةُ ، وهو مَفْعُولٌ نادر .

١٠٨ : ١٥ - مَرَّحَبِكَ اللهُ وَمَسْهَلِكَ : جعل الله لك سعةً ولينا

وسهولةً .

١٠٨ : ١٧ - مَدَّ حِجْجٌ كحجيس : أكَمَّةٌ وَاكَدَتْ مالكا وَطَيْئًا أُمَّهُمَا عندها فسموا مَدَّ حِجَا . وذكر الجوهري إِيَّاهُ في الميم خطأً وإن أحاله على سيبويه .

١٠٩ : ٢ - مَسْبِجٌ بفتح فسكون فكسر ، مدينة واسعة بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ .

- ١٠٩ : ٥ - تَرَهِيئاً : أصله ترهياً حذف إحدى التاءين تخفيفاً مضارع  
رهيأت السحابة : تهيات للمطر .
- ١٠٩ : ٦ - تَرَهْوَكُ : مرّ الرجل يترهوك : كأنّه يموج في مشيته .
- ١٠٩ : ٨ - تشيطن الرجل وتشيط : صار كالشيطان .
- ١٠٩ : ١٠ - أرض شطون : بعيدة .
- ١٠٩ : ١٣ - الشماخ : اسمه معقل بن ضرار من مازن بن ثعلبة ، شاعر  
مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأخباره مبسوطه في ص ١٠١ وما بعدها  
من الجزء الثاني من الأغاني ، وفي ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .
- ١٠٩ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أوس عدتها تسعة  
وعشرون بينا ، وهو الخامس فيها وهي في ص ٩٠ وما بعدها من ديوانه . وفي ص ٩٢  
س ٢ من هامش الديوان ذاعت : أفزعت - القطا : ضرب من الطير معروف -  
نقيت : طردت - ومقام : حشو : أى ونقيت عنه الذئب - واللعين : الطريد ، وقيل :  
هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش ، بتصرف .
- ١٠٩ : ١٦ - الغيّداق : الواسع الكثير ، يقال : مطر غيّداق : كثير ، وعيش  
غيّداق : واسع خصب - والقيّام : المُدبّر ، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .
- ١١٠ : ١١ - بَلاَصَ الرجلُ : هرب .
- ١١١ : ١ - يريد بقوله : « وإن كان هذا بناءين مفقودين في الأفعال »  
بناءى فعيل ، وفعللاً .
- ١١١ : ٢ - امرأة زهبيّة ، في القاموس : الضهبيّة كعَسَجِدِ  
شجرة كالسيان ، والمرأة : لاتيض ، والتي لابن لها ولا تدى كالزهبيّة .
- ١١١ : ٤ - الصيصية : شوكة الحائك التي يسوّى السدّاة واللحمة -  
يهية الإبل يهيهةً ويهياها : دعاها بقوله : « ياه ياه » - حاحيتُ وعاميتُ :  
قلت حاحا وعاما تدعوا الدابة أو تزجرها ، وانظر - ١ - ٤٣٨ - ١ ت وما  
بعده من الخصائص لابن جني الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ - انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ - الجِدِيم : ذكر في ١٠٧ : ٤ - الطَّرِيم : العسل إذا امتلأت به الخليا - العَثِير : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ - جهور : ذكر في ٨٤ : ١٦ - سروله : ذكر في ١٠٧ : ٧  
الغَرِيْبَلُ : الغَرِيْبَانُ : والطين يحمله السيل - الحِرْوَع : نبت لا يرعى .

١١٢ : ٢ - صِصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ لا تدخلان في القاعدة لأنَّ هذه القاعدة أنك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة وصِصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيها مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ - الألفاظ « خَيْقَبِ ، وَقَرِيَجِ ، وشَقِيَطَرِ » لم ترد في اللغة ، وإنما وضعها ابن جنى ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ - الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتَغَنَّى بشعره ولذلك سُمِّي صنَّاجَة العرب .

١١٣ : ١٦ - هذا عجز بيت له ، ورد كاملا في ٥ - ٨٢ - ١ - من اللسان منسوبا له وهو :

فهَذَا يُعِدُّ لهُنَّ الحَلَا ويجمع ذا بينهنَّ الإصارا

والإشارة في الشطرين إلى قيسمين يقومان على الإبل ، والحَلَا : الرطب من الحشيش - والإصار : ما حواه الحشُّ من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهي في ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه ، غير أن نصَّ البيت فيه مخالف لهذا النصَّ .

١١٤ : ٨ - أوطَفَ : أشرفَ وارْتَفَعَ - أوجَرَه الدَّوَاءُ : جعله في فيه ، ووجَرَه إيَّاه كذلك .



١١٦ : ٢ - في النسخ الثلاث موجبات للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ - مَرْوَان بن سعيد المهلبى : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صُفْرَةَ المهلبى النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين - الكسائى : هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القراء السبعة ، كان إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، توفى سنة ١٨٩ هـ - يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى من الموالى ، أخذ عن عمرو بن العلاء ، وعن العرب ، وروى عنه سيبويه ، وأخذ عنه الكسائى والفراء وأبو عبيدة ، وله فى النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفى سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ - هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرى بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، وأخذ عنه أبو على الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفى سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ - بين الفاء والعين فى كوكب فاصل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين فى إمّعة لو كانت همزته زائدة . وفى اللسان فى مادة ددن - ١٧ - ٧ - ١٦ - بتصرف : الددان من السيف نحو الكهام ، والددان : الرجل الذى لا غناء عنده - قيل : « لم يجيء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَن ودَدَان ، وذكر السّير ، وقيل السّير أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوس وديدن ، والدَدَن والدَدَان محوّل عن الدَدَن والدَيَدَن : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ - قوله : « لأنّ الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله فى أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول » الخ .

١١٧ : ١٣ - مُغَيْلٌ : من أغْيَلَت المرأة ولداها : سقته الغَيْل ، وهو لبن المأْتِيَّة أو لبن الحُبْلَى .

١١٧ : ١٦ - يَيْجَلُّ ، وَيَيْجَلُّ : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان أخرَيان  
وهما : يَوْجَلُّ ، وَيَجَلُّ ، وانظر تصريفها في مادة وجل - ١٤ - ٢٤٨ - ١٣  
من اللسان .

١١٨ : ١ - أبو عليّ : هو أبو عليّ الفارسي أستاذ الشارح ، وترجمته  
في المقدمة - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ - أَوْلِقَ في ١٠٠ : ١٥ لِمَعَّةٌ وِلْمَعٌ : يتابع كل أحد على رأيه .  
دِنْمَةٌ : قصير - أَيْصَرُّ في ١٠٠ : ١٥ خَيْفَقٌ في ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ - أَرْطَى : نبت يدبغ به الأديم وهو القَسْرَطُ - العَلْتَقَى : شجر  
تدوم خُضْرَتُهُ في القَيْطِظ ، واختلفوا في ألغته ، أهي للتأنيث أم للإلحاق ، وفي  
تنوينه ، فبعضهم ينوّنه ، وبعضهم لا ينوّنه ، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق - ١٢  
- ١٣٦ - ٣ - وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ - في مادة فعا - ٢٠ - ١٨ - ١٢ من اللسان باختصار الأفعى :  
حَيْمَةٌ ، وهي أفعال ، تقول : هذه أفعى بالتنوين وأرْوَى وأرطَى : مثل أفعى  
في الإعراب .

١١٨ : ٧ - الشاعر : عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي  
القحطاني ، شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام ، وكان سيد  
قومه ، قادهم يوم الكلاب الثاني فأسرته تميم وقتلته كما طلب ، إذ سقته خمرًا حتى  
ثمل وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود .

١١٨ : ٨ - هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو سكران مفصود ،  
وعدتها عشرون بيتا ، والشاهد هو الرابع عشر فيها ، وهي في الجزء الأول من  
الخرزاة ، والشاهد في ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : معدوا عليّ : بدل  
معدياً عليه . والشطر الثاني من شواهد الرضي على الشافية ، وهو في ص ٤٠٠ س ١٣  
من شرح شواهد الرضي للبغدادى ، والشاهد كله من شواهد سيبويه - ٢ -

٣٨٢ - ٤ - وأطال البغدادي في شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمري في سيبويه  
وقول ابن جنى هنا وفي سر صناعة الإعراب وقول الزمخشري في المفصل والخصاصة  
المختصرة هي : قلبه معدواً إلى معددي استئقلا للضممة والواو وتشبيها له بما يلزم  
قلبه في الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضممة والواو من نحو : عات وعتي ، وهو من  
عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ - كلا اللفظين مَسْنَبَةٌ وَمَسْنُوءَةٌ : اسم مفعول من سنا الغيثُ  
الأرض يَسْنُوها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قينية .

١١٨ : ١٦ - قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال إلى » فقضى لها  
بهذا الحكم « صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازني كان يضع قواعد هذا العلم وأنه  
كان يستقرى الجزئيات ليضع الكلليات .

١١٨ : ١٨ - المراد بالحروف المعاني مثل ما ولا وغيرهما .

١٢١ : ١١ - الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي  
البصري ، معجزة الزمان في العلم والأدب ، وحسبه أنه أول من أحصى أشعار  
العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ  
عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأمة اللغة ، توفي سنة ١٦٠ ، وله  
أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته في معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات  
الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لَقَيْتُهُ بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : إذا لقيتَه بعد حين ، وقيل  
بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : أي بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة  
صاحبه الزمان ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يزوره ، وهو من ظروف  
الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً .

١٢٤ : ١٤ - يتسكع فيها : يمشى بغير قصد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ - الراجز هو غَيْلانُ بن حُرَيْثٍ ، ذكر في ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش —  
 ٨ — ٢٥٥ — ٧ — والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره في ٢ — ١٢٣ —  
 ٥ منه ، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو : ضمير فهمي ، يراد به الإبل —  
 وتنوش : تتناول — من علا : من فتوق — الأجواز : جمع جَوَز ، وهو الوسط —  
 الفلا : جمع فلاة وهي القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء في فلاة فعافته  
 وتناولته من أعلاه ولم تمنع في شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات .  
 والشاهد في قوله : « من علا » والاستدلال به على أن قوله : « من علل »  
 محذوف اللام ، فإذا صُغِّرَ اسما لرجل رُدَّتْ لامه فليل عُلِّيَّ ؛ لأن أصله من  
 العُلُو ، كما أن علا منه .

١٢٦ : ١١ — هذا الكلام الذي أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام  
 ابن جني ، لامن جواب أستاذه أبي عليّ الفارسيّ .

١٢٦ : ١٢ — هذه الكلمة « آت » محرفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءة »  
 وهي واحدة « الآء » ، ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث ، والرسم الحقيقيّ  
 لها هو ما تقدّم « آءة » همزة على ألف وألف ممدودة تُرسم مدّة وهمزة مفردة فتاء  
 مربوطة ، ويحذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف : آء » فإذا  
 صُغِّنا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكّنا اللام وهي الهمزة الثانية ، وحذفنا  
 الألف فرارا من التقاء ساكنين كما فعل « قسّلت » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف  
 المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع ،  
 والآء واحدة الآء ، وهو ثمر السرح يدبغ به . وفي اللسان في هذه المادة — ١ —  
 ١٦ — ١٢ — ولو بنيت منه فعلا لقلت أوت الأديم : إذا دبغته به ، والأصل  
 أوت الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها .

١٢٦ : ١٤ — ذو الرمة غيّلان بن عقبة ، ذكر في ٣٥ : ١١ .

١٢٦ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة لذى الرِّمَّة عدتها أربعة وثمانون بيتا ، وهو الثامن عشر فيها ، وهى فى ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه - وينعش الطرف : يرفعه - تَخَوَّنَه : غَيَّرَه أو تعهده - مبغوم : اسما مفعول من نَعَمَتِ الطَّيْبَةُ ولدها تَبَغَمَهُ بُغَامًا ، إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغَامًا ، ومبغوم صفة له ، فى اللسان فى مادة بغم - ١٤ - ٣١٧ - ٩ ت يقال : « بُغَامٌ مَبْغُومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَسْئُولٌ » يقول الشاعر : لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغَامَ أُمَّه وهو صوت لا تفسح ، ( أو هو ماء ماء ) .

١٢٦ : ١٦ ، ١٧ - لم نوفق لمعرفة الراجز ، ولا للعشور على هذا الراجز .

١٢٧ : ١٦ - الراجز هو العجاج ، ذكر فى ٣٨ : ١٨ .

١٢٨ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الراجز من أرجوزة له عدتها

٩٩ بيتا ، وهما البيتان الأوّل والثانى منها ، وردت فى ديوان فى ص ٣١ إلى نهاية ص

٣٣ . المكرس : الذى فيه الكِرْس ، وهو الأبوال والأبعار ، وأبلس فلان :

سكت نعمًا ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبي هل تعرف رسما مكرسا ؟

فقال الصاحب المسئول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت

حزنا وانكسارا ويأسا .

١٢٨ : ٤ - الإجفيل : الجبان الذى يفرع من كل شىء - الإخريط :

من أطيّب الحَمَض ، يُخَرِّطُ الإِبِلَ : أى يرقق سَلْحَهَا .

١٢٨ : ٨ - اليربوع : كالفأر وأكبر منه - اليعسوب : أمير النحل وذكره

١٢٨ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر فى ١٩ : ١٣ .

١٢٨ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الثانى -

والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع

فى أمر المتجرّدة ، وهى فى ص ١٤٩ - ١٥٥ من ( مختار الشعر الجاهلى ) وقد ورد

الشاهد فيه بلفظ : أنبثت : بدل : نبتت .

وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب في الحيرة -  
والقابوس : الجميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لا ينصرف للعجمة ، وفي المختار :  
يقول : لقد توعدني النعمان وأهدر دمي ، وإذا زأر الأسد فلا قرار لأحد بجواره -  
فكأن وعيده زئير أسد .

١٢٨ : ١١ - السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشوم

١٢٨ : ١٢ - العاقول من الوادي والنهر والرمل : ما اعوج منه .

١٢٩ : ١٠ - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر ،

وذكر في ٦ : ١٢ .

١٢٩ : ١٠ - القائل : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

١٢٩ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له ، وردت

في ص ٧٦ من ديوانه - والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره في كتابي العيني :  
الفرائد - ٣٥٢ - ٣ ، والمقاصد - ٤ - ٤١٠ - ٥ ، ٦ - من هامش الخزانة ،

وفي الخزانة نفسها - ٣ - ٥٦٢ - ٣ ت ، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد  
والأبيات في ابنه رؤبة ، وكانت بينهما معاتبة الأراجيز ، وشرح ابن جنى الثالث  
في ١٣٠ : ١٠ أي في الصفحة التالية .

١٣٠ : ٤ - تَمَخَّرَقَ عن ظ ، ش ، وفي ص : مُمَخَّرَقٌ : وقد

سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .

١٣٠ : ٨ - قوله : « فأمّا ما أنشده الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور آنفا

في ١٢٩ : ١١ ، ١٢ .

١٣٠ : ١٢ - تبينا : انظر معنى التبيين في ١٣١ : ٥ ، أي في الصفحة التالية

وفي ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .

١٣٠ : ١٢ - أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ - قال المبرّد في ٢٣ : ١١ - من الكامل : « وما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة ابن تميم ، وكان مُمَنَّكَا فنزل به أضياف فقام إلى الرحي فطحن لهم فررت به زوجته في نسوة فقالت لمن : « أهذا بعلي ؟ » فأعلم بذلك فقال : وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه في ٢٣ : ٤ - وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمتقاعس : الذي يُخرج صدره ويُدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ - قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس المبرّد ، وأن الشاهد « وإني امرؤ الخ » في الكامل غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفق لمعافة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبِيَّةُ من الرجال : الجماعة منهم ، قيل من العشرة إلى الأربعين - خِنْدِفِيَّةٌ : نسبة إلى خندف ، وهي ليلي بنت عمران بن قضاة ، نُسِبَ أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهي مشية كالمرولة .

١٣١ : ٢ - و « إني لكما لمن الناصحين » انظر الكلام عليها بإفاضة في ٢٣ : ١٥ من الكامل للمبرّد .

١٣٢ : ١٢ - الندية : ضرب من الثياب منقوش فارسي - فيرند : ذكر في : - الزنجيل : عود حريف يحذى اللسان .

١٣٢ : ١٣ - اللجام : ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسي .

١٣٢ : ١٧ - روبة : ذكر في ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك عدتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها ، وهي في ص ٢٥ وما بعدها من ديوانه ، وقد ورد أولهما في الأرجوزة بلفظ يَعْصِمَنِي بدل يُنْجِيَنِي ، وفي اللسان مادة في سخ ت - ٢-٣٤٧ - ١٤ بلفظ كذِب بدل حلف - وحلف سخيت : شديد ، وكذِب .

سنتيت : خالص . وأراد به « الكبريت الأحمر ، وهو من معانيه ، فقوله « ذهب كبريت » معناه : « ذهب أحمر » . والاستفهام في البيت للنفي : أي لا يعصمني مما أنا فيه حليفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

١٣٣ : ٣ - الزَحْلِيل : المتنجى المتباعد .

١٣٣ : ١٤ - السَّرْحَان : الذئب .

١٣٣ : ١٥ - السَّعْدَان : نبت من أفضل مراعى الإبل .

١٣٣ : ١٧ - الفِئْدَان : الذى يجمع أداة الثورين فى القرآن للحرث . -

العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة - السنان من الرمح : حديدته التى يطعن بها .

١٣٣ : ١٩ - جَنَنْجَان وَقَنْقَان : هذان اللفظان من وضعه وتمثيله وليس من ألفاظ اللغة .

١٣٤ : ١ - الحَصْحَاضُ : ضرب من القَطِيرَان أسود رقيقٌ لاخْشُورَةٌ

فيه مَهْنَأٌ به الجَرَبِي - القَمَمَامُ من الرجال : السبد الكثير الخير الواسع الفضل .

١٣٤ : ٥ - المُرَّانُ فُعَّالٌ : شجر الرماح .

١٣٤ - ١٢ - العِدَّان : الزمان والعهد - إِبَّان كل شيء : زمانه .

١٣٤ : ١٤ - الحُمَّاصُ : من عُشْب الربيع عظيم الورق .

١٣٥ : ١ - الدَّهْقَان بكسر الدال وضمها : التاجر ، فارسى معرَّب .

١٣٥ : ٣ - تَدَهَقَن : تكيَّس .

١٣٥ : ٥ - فالدكان حينئذ فُعَّالٌ ، وهو الحانوت .

١٣٥ : ٨ - أبوعثمان الأشناندى : زوى عنه أبو بكر بن دريد فى البصرة

وله كتاب فى معانى الشعر ، وكتاب الأبيات .

١٣٥ : ١٠ - العَمُّمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عمُّ العظم وعثمته

أنا ، فوزنه حينئذ فُعَّالان .

١٣٥ : ١٦ - الكَنْهَبُلُ : بضم الباء وفتحها فى ٤ : ١ : ١٣ .



- ١٣٥ : ١٧ - الجُنْدُبُ : ضرب من الجراد - العُنْصُرُ : الأصل -  
 القُنْصَبَرَةُ : ضرب من العصافير .
- ١٣٦ : ٩ - الجَحْنَفَلُ : الغليظ ، ونونه مُلْحَقَةٌ ببناء سفرجل .
- ١٣٦ : ١٣ - القَرْنَفُلُ والقَرْنَفُولُ : حَمَلُ شجرة هندية طيبة الرائحة .
- ١٣٦ : ١٦ - الجَعْفَلِيْقُ : العظيمة من النساء .
- ١٣٧ : ٢ - العُدَّافِرُ من الجمال : الصلب العظيم الشديد ، والأسد -  
 السميدع : ذكر في ١٤ : ١ .
- ١٣٧ : ٣ - الفَدَّوْكَسُ : ذكر في ١٤ : ٢ .
- ١٣٧ : ٦ - خز نزن وفد ندن : كلاهما من تأليفه ووضعه لا من اللغة .
- ١٣٧ : ٨ - هَجَنَجَلُ : اسم وقد كنوا بأبي الهَجَنَجَلِ - العَقْنَقَلُ :  
 الكتيب العظيم المتداخل الرمل - السَّجَنَجَلُ : المرأة أعجمية ، وله معانٍ آخر .
- ١٣٧ : ٩ - صَمَحْمَحُ : غليظ .
- ١٣٧ : ١٠ - الدَّمَ مَكْمَكُ : الشديد القوي .
- ١٣٧ : ١٣ - عَصَنْصَرُ : موضع .
- ١٣٧ : ١٦ - وكذلك جُنْدَبٌ وَعُنْصَرٌ وَقُنْصَبَرٌ ، وانظر ١٣٥ : ١٧ -  
 ٩ - ١٥٥ - ٢٤ - من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري .
- ١٣٨ : ١٥ - الراجز : طرفة بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمر ، شاعر  
 جاهلي مجيد ، وهو من أصحاب المعلقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو  
 ابن أخت المتلمس ، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين  
 سنة ، وقيل ست وعشرين سنة .
- ١٣٨ : ١٦ ، ١٧ - هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور

الرجز ، رويت في ترجمة طرفة في ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلي ، ومعها سبب قوله إياها فانظرها فيه :

١٣٩ : ٥ - الرَّغْبُوتُ : من مصادر رغب في الشيء : إذا أَرَادَهُ وَطَلِبَهُ ،  
وَالرَّغْبُوتَى مِثْلُهُ - الرَّحْمُوتُ : من مصادر رحمه ، وَرَحْمُوتَى مِثْلُهُ .

١٣٩ : ٧ - لبيد بن أبي ربيعة العامري : ذكر في ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ - هذا البيت هو السابع والعشرون من معلقة لبيد ، وهي ثمانية

وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطي .

والأَحْزِيَّةُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ : جمع حَزِيزٌ ، ومن معاني الحزيز :  
ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب ، ويروى بأخرد بالحاء المعجمة والراء المهمله :  
جمع خريز : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والتَّلْبُوتُ : اسم وادي بين طي وذيابان - ربأ القوم يَرْبُؤُهُمْ كان لهم ربينا ،  
أى عينا فوق شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدو - القَفْرُ : الخالي - المَرَّاقِب جمع  
مَرَّاقِب : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع - والآرام : الأعلام ،  
الواحد إِرَامٌ كعِنب ، وهو حجر ينصب عِلَمًا فى المفازة والجبل .

يقول : يعنوا العَيْرُ بِأُتْنِهِ الأمكنة المرتفعة الخالية التى اتخذها مَرَّاقِب ينظر منها  
العدو الذى يهددها ، وهو الصائد . وقوله : وخوفُها آرامُها : أى خوفُها من  
آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون - عن الزوزنى بتصرف .

١٣٩ : ٩ - القَرَبُوسُ : حينو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرَبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ - القَرَقُوسُ : القاع الصلْب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ - الراجز والرجز فى - ١٥ - ١٤٩ - ١ فى مادة

رِيم من اللسان . قال أبو تراب : « أنشدنى الغنوى فى القوس » - وذكر البيت بين

بيتين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر فى ٤٠ : ١

وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر فى ١٠٤ : ١٦ .

وتَرْتَمُوت القوس ترنمها عند الإنباض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت - وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ - زَهْرَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ - دَهْدَقَ : زَهْرَقَ .

١٤١ : ١ - صَانَصَلَ الحَلْتَى والحديد صَلَصَلَةً : صَوَّتَ حين حُرِّكَ - قَلَقَلَ الشَّيْءَ : حَرَّكَه . - وَحَوَّحَ الثَّوْبُ : صَوَّتَ ، وَوَحَّوَحَ الرَّجْلُ من البرد : نفح في يده من شدة البرد .

١٤١ : ٢ - وَزَوَزَ يوزوز وَزُوزَةٌ : خَفَّ وطاش - يهياهُ بالماء مصدر يَهِيئُهُ يَهِيئَةً وَيَهِيئُهَا : إذا دعا الإبل بقوله ياهِ ياهِ ، أو ياهِ ياهِ ، واليهيأهُ : صوت الحبيب إذا قيل له ياهِ - يَسَلَيْلٌ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبني ثعلبة .

١٤١ : ٣ - يَرْمَعُ : حجرٌ رِخْوٌ أبيض - اليَعْمَلَةُ : الناقة النجبية المعتملة المطبوعة .

١٤١ : ٦ - اليَهَّيرُ : الحجر الصُّلب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يهيري .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - الراجز والرجز - في مادة هير - ٧ - ١٣١ - ٥ من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في اليهَّيرُ : صَمْعِ الطَّلْحِ - وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أَطْعَمْتُ » في أولها ، وبلغظ « يِعْوِي » في البيت الثاني ، بددل لفظيُّ « أَشْبَعْتُ ، وَيَبْكِي » . ثم قال : وهو يفعلُ ، لأنه ليس في الكلام فَعَيْلٌ - التَّقِيق من معانيه تصويت الظليم ، وربما قيل ذلك للهراً أيضاً - والحسبُ : وجع يأخذ البعير في بطنه من كالأ يستوبله .

١٤١ : ١٨ - مَحْبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوَزَةٌ ومَزِيدٌ ، وانظر اللسان مادة حَبّ - ١ - ٢٨٤ - ٦ .

١٤٢ : ٣ - رجاء بن حيوة : هو أبو المقدم رجاء بن حيوة بن جرجول الكندي ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبخبرته نوادر لطيفة ، مبيّنة في ترجمته في ابن خلكان - ١ - ٣٣٢ - ٨ ، وتوفي سنة ١١٢ ، وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ - مُهْلَلٌ : علم لرجل - مَكْوَزَةٌ : اسم علم شدّ ، نحو مَحْبَبٌ ورجاء بن حيوة .

١٤٢ : ١٤ - هو الأعشى الأكبر : ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، عدتها أربعة وعشرون بيتا ، وهي مشهورة . والشاهد هو البيت التالي للمطلع وهي في ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه - والخُلَّة : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ - ولا تُبَيْلٌ : من قولهم : « لأباليه : لأكثر ث له ، يقال : لأبالي ما صنعت مبالاة وبلاء » ، ولم أبال ولم أبَلْ على القصر قال الجوهري : « فاذا قالوا : لم أبَلْ ، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم : « لأدر » ل - ١٨ - ٩٣ - ٤ ت .

١٤٤ : ٨ - إنْفَحَلٌ : ذكر في ٣٠ : ١ - إنزَهُو : ذكر في ٨٨ : ١٦ .

١٤٤ : ٩ - رفضت جواب نَدًا في أوّل الفقرة .

١٤٤ : ١٤ - وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » - العَطْوَدُ : السريع

السير ، وهو ملحق بالحماسي بتشديد الواو - الكَرَوَسُ ، بتشديد الواو : الضخم من كل شيء .

١٤٤ : ١٥ - اخْرُوطَ البعير في سيره : أسرع - اعْلُوطَ البعير : تعلّق

بعنقه وعلاه .

- ١٤٥ : ٤ - اليَسْتَعور : ذكر في ٣٣ : ١٦ العُصْرُ فوط ، ذكر في ٢٩ : ٣  
 ١٤٥ : ١٤ - المنجئون : الدولاب التي يستقى عليها ، وقيل البكرة .
- ١٤٦ : ١ - الحنْدَقُوق : وفيه لغات أخر : بقلة كالث الرطب نبطية  
 معرّبة .
- ١٤٦ : ١٥ - المَنجِنِيق بفتح الميم وكسرهما : القدّاف الذي ترمى به  
 الحجارة ، معرّب .
- ١٤٧ : ٦ - التوزى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش ، مات  
 سنة ٢٣٠ هـ ، والتوزى نسبة إلى توزّ مدينة .
- ١٤٧ : ٧ - جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جنى - ١١ - ٣١٩ -  
 ٩ ت - وعون أصله عَوْنٌ بضمّتين ، استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو  
 جمع عوان كسُحْب جمع سحاب ، والحرب العوان هي التي سبقها حرب أخرى -  
 نُجِنَتْ : نرمى بالحنق ، وهي حجارة المنجنيق - نُرْشَق : نرمى بالنبل .
- ١٤٧ ؛ ١٣ - العَيْضَمُوزُ : العجوز الكبير .
- ١٤٨ : ١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٤٨ : ٢ ، ٣ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، رواهما اللسان في مادة  
 زرج ن - ١٧ - ٥٧ - ٤ ت - كهذه الرواية ، والزَرْجُون : الخمر .
- ١٤٩ : ١٧ - قوله : « وحكى أن العجاج كان يهزم العالمَ والخاتمَ » .  
 أفاض ابن جنى في الكلام على هذا في قراءة من قرأ : ولا الضالين بهمز الألف  
 في ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المختص .
- ١٥٠ : ٥ - امرؤ القيس ، ذكر في ٦٨ : ٥ .
- ١٥٠ : ٦ - هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهي سبعة وسبعون  
 بيتاً - والدَّأْبُ والدَّأَبُ : العادة . يقول : عادتُك في حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قَلَّه حَظُّك من وصال هذه، ومعاناتك الوجد بها ، كقلَّه حظك من  
من وصالها ومعاناتك الوجد بهما قبلها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن  
الزوزنى باختصار .

١٥١ : ٦ - الأسته : الكبير الإسته ، أى العجز .

١٥١ : ١٧ - الدُّلَامص : البراق .

١٥٢ : ٢ - اللَّال : بائع اللؤلؤ ، واللؤلؤ : الدرّ ، واحدته لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ - السَّبَطِر ، ذكر فى ٢٤ : ١٩ - والسبِط : السبَطِر .

١٥٢ : ١٤ - الدَّمِث والدَّمِثَر : اللَّيِّن السهل .

١٥٢ : ١٥ - الثَّعَلَب : من السباع ، وهى الأثنى ، والذكر ثعلب

وثعلبان - وثُعالة : الأثنى من الثعالب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيويه ألقى التأنيث فى الجزء الثانى

من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ - هذا الكلام من أول : « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر :

« تجوزاً » : أسلوب علمى لا يخلو من الرّكّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ - كوكب دُرّيّ : ثاقب مضىء . وحكى سيويه عن ابن

الخطاب : كوكب دُرّيّ . قال الفارسيّ : ويجوز أن يكون فُعَيْلاً على تخفيف

الهمزة قلباً ، فأما دُرّيّ فمسنوب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ - قوله : « مضارعان لألقى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء »

مخالف لإنكاره قبلاً أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألقى تأنيث ، وإنما هى همزة ،

وقال : إنما يطلق ذلك تسامحاً : وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ - الظَّرَبان : دُوَيْبَّة شبه الكلب طويل الخرطوم أسود السراة

أبيض البطن كثير الفسومنتن الراهحة .

١٦٠ : ٥ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

- ١٦٠ : ٦ ، ٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة روى - ١٩ - ٦٣ - ٣ ت ، والتاج في هذه المادة أيضا - ١٠ - ١٥٨ - ٢٣ .
- وتبشّرى : أبشّرى - والرّفه : أقصر الورْد وأسرع ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت - والرّوى : الكثير المرّوى .
- يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئت » .
- ١٦٠ : ٨ - لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .
- ١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ - هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعر عليها في المراجع التي بأيدينا - والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرتهم هناك - والمشرفيات : سيوف ، منسوب إلى المشارف ، والمشارف قرى من أرض اليمن - والقنا جمع قناة : وهي الرمح - ومساكن طيء في جبل أجأ وسلمسى ، بنجد .
- يقول : إن لطيئ نساء في هذه الناحية يصونهن ويحمهن رجالهن بالسيوف المشرفية الجيدة وبالرمح من أن يعتدى عليهن .
- ١٦٠ : ١٧ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .
- ١٦١ : ١ ، ٢ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقوله : بأبي ، عن ص ؛ وفي ظ ، ش : بيبي ، وأصله بيأبي كراوية ص ، ثم سهّلها فجعلها ياء .
- ١٦١ : ٣ - قوله : « بيينا » أصله : « بي أنا » كرواية اللسان ، البيتين في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ - ٤ ت ثم سهّلها فجعلها ياء كما تقدم ، فيكون الوارد في « بأبي » أربع روايات : « بيأبي ، بيبي ، بي أنا ، بيينا » .
- ١٦٣ : ٣ - الأعشى ، ذكر في ١١٣ : ١٥ .
- ١٦٣ : ٤ - هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو الثاني والأستون منها ، وردت في ديوانه في ص ٣٤ وما بعدها منه - والأيبلى كما قال أبو عبيدة في الديوان : صاحب أيبلى ، وهي عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ،

فيقول : وَيَبْلُ - وصلبَ فيه : صور الصليب - وصاراً : سَكَنَ ، وقيل الأيْبُلُ : الراهب - والميكل : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفي البيت تضمين ، وتماه في البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُقَى في الحسا ب إذا النَّسَمَاتِ نَفَضْنَ الغبارا

يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخف حساباً من المدوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ - المرمريس : الأرض التي لاتنبت ، والمرمريس : الداهية .

وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ - لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ - رواه اللسان في مادة ك ث أ - ١ - ١٣٢ - ٦ . والتاج

في مادة كئأ أيضا - ١ - ١٠٦ - ١٩ - كرواية ابن جنى هذه ، ولم ينسبها لقائل ، وإنما نسبا لإنشاده ابن السكيت والجوَالِقِ بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جَوَالِقٍ وجَوَالِقٍ بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوالقات وهو الغرارة .

١٦٥ : ١٤ - مُتَلَبِّبَةٌ : مستقيمة ، من اتلأب الشيء .

١٦٦ : ١ - الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب ككَلْحَبَةِ .

١٦٦ : ٢ - ورد في ص ١٥٤ من نوادر أبي زيد بيتان أولهما هذا الشاهد

منسويين لأخي كَلْحَبَةِ المذكور يردّ عليه ، غير أن نصّ البيت كُئله في النوادر ، وهو :

ألم تكُ قد جرّبتَ ما الفقرَ والغنى ولا يعِظُ الضَّالِّيلَ إلا أُلَاكَا

وبعد البيتين في النوادر ما يأتي « أبو حاتم ما الفقر والغنى - وأولئك أراد أولئك » والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى ، والأشابة : الأخلاط من الناس - والضَّالِّيلَ :

المبالغ في الضلال .



- ١٦٧ : ١٠ - المعلق ، ذكر في ١٠٨ : ٥ ، ٧
- ١٦٧ : ١١ - الصَّمْرِدُ ، بصاد المهملة من النوق : الغزيرة اللب  
والقليلته ضد .
- ١٦٧ : ١٣ - فاعل قال ضمير يعود على الخليل .
- ١٦٨ : ٢ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .
- ١٦٨ : ٣ - لم يَرَوْ هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب ،  
ومعناه واضح .
- ١٦٨ : ١١ - الراجز هو رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .
- ١٦٨ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها  
خمسة وثمانون بيتا ومائة بيت ، يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى  
الأشعري ، والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها ، فليسا متتابعين ،  
وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه  
الدلائل من الإبل : السريع - العكجن : الشديد الغليظ - الخرقاء من النوق : التي  
لا تتعمد مواضع قوائمها - الخكبن : الحمقاء أو المهزولة .
- يقول : « خلطت كل قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء » .
- ١٦٩ : ٣ - عزويت : قصير
- ١٦٩ : ١٣ - سلقَيْتُهُ : ذكر في ٣٧ : ٨ - جَعَبَيْتُهُ جعباة :  
ذكر في ٣٧ : ١٨ .
- ١٧٠ : ٢ - أبو زيد : هو سعيد المذكور في ٦ : ١٢ - القَصَبَاءُ :  
القَصَبُ - والخَلْفَاءُ : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سَعَف النخل - والطَرْفَاءُ  
من شجر الحَمْض - قيل : ثلاثها للواحد والجمع ، وقيل : واحدها قَصَبَةٌ ،  
وحَلْفَةٌ وطَرْفَةٌ ، وبالأخيرة سُمِّي الرجل .
- ١٧٠ : ٥ - عندنا : عن ص ، وأليق منها بالمقام عنده : التي في الهامش  
عن ظ ، ش .

١٧٣ : ١٩ - مضى ذكره في ٤٤ : ١١ .

١٧٤ : ٢ - الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق أن يكون بلا إدغام

١٧٤ : ١٥ - هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير .

١٧٥ : ٢ - قوله : « فأماً الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر

في ص ٣٤ ، ٨ .

١٧٦ : ٧ - الحَبَسَنْطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهي حَبَسَنْطَاة -

العَلَسَنْدَى من الأبعرة : الضخم الطويل ، وناقة عَلَسَنْدَاةٌ - السَّرَنْدَى : القويّ الجريء من كل شيء ، وهي سرنداة .

١٧٦ : ٨ - الدَّكَنْطَى : شديد الدفع والسمين من كل شيء - السبندى

والسببى : الجريء .

١٧٧ : ١ - الصَّمَحْمَحُ ذكر في ١٣٧ : ٩ - البرَهْرَهة من النساء : التارّة

الغَضَّة أو البيضاء - الدَّكَنْطَى ، ذكر في ١٧٦ : ٨ .

١٧٧ : ٣ - الشاعر : عمرو بن أحمَر فَرَّاص بن مَعْن بن أعصَر ، ولد

في أفصح بُقعة في الأرض ، وأتى بأربعة ألفاظ في شعره لاتعرفها العرب ، وانظر ٣١٥ من الشعر والشعراء .

١٧٧ : ٤ - هذا عجز بيت ، وصدوره :

مَدَّت عليه المُلْكَ أطناهما

كأسٌ رَتَوْنَاةٌ : دائمة على الشرب - الطَّرْفُ من الخيل : الكريم العتيق -

والظَّمْرُ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كأسٌ رَتَوْنَاةٌ عليه أطناب

المُلْك . فذكر الملك ثم ذكر أطنابته . وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات

كثيرة ، فانظرها في مادة رنا - ١٩ - ٥٦ - ٨ من اللسان .

١٧٧ : ٥ - شَجَوَجَى : طويل جداً ، وله معان أخر - المَرَوْرَاةُ :

الأرض لاشيء فيها .

- ١٧٧ : ٩ - العَشَوْتُلُّ : الفَدَمُ المُسْتَرخِي ، وَالشَّيْخُ الثَّقِيلُ .
- ١٧٧ : ١٢ - العَقَنْقَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ .
- ١٧٧ : ١٣ - عَصَنْصَرَ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ١٣ - سَجَنْجَلٌ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ - هَجَنْجَلٌ : اسْمٌ - عَبَنْبَلٌ : جَسِيمٌ غَلِيظٌ .
- ١٧٧ : ١٥ - حَبَوْتَنٌ : اسْمٌ وَادٍ ، أَوْ اسْمٌ مَوْضِعٌ بِالْبَحْرَيْنِ .
- ١٧٧ : ١٦ - الحَفَيْدُ : الظَّلِيمُ الحَفِيْفُ .
- ١٧٨ : ٢ - الجُلْعُلُوعُ وَالجَلْعَلُوعُ : الجُعْلُوعُ وَالضَّبُّ .
- ١٧٨ : ٤ - الذَّرْحَرَحُ بِفَتْحِ الرَّاءِينِ وَبِضْمِهِمَا : دُؤَيْبَةٌ أَعْظَمُ مِنَ الذَّبَابِ شَيْئًا مُبْرَقَشٌ بِجَمْرَةٍ وَسَوَادٍ وَصُفْرَةٍ تَطِيرُ .
- ١٧٨ : ٥ - الغَدُودُنُ : المُسْتَرخِي .
- ١٧٨ : ٩ - فِدَوُوكَسٌ : ذَكَرَ فِي ١٤ : ٢ .
- ١٧٨ : ١٠ - عَمِيْشَلٌ : طَوِيلٌ شَابٌ - عَطُودٌ : ذَكَرَ فِي ١٤٤ : ١٤ .
- ١٧٨ : ١٣ - يَشِيرُ إِلَى « الإِلْحَاقِ المَطْرُدِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ » فِي ٤١ : ١٣ .
- وإِلَى « مَا أَلْحَقَ بِالأَرْبَعَةِ مِنَ الفِعْلِ » فِي ٨٣ : ٤ .
- ١٧٩ : ١٩ - تَقْدَمُ فِي قَوْلِ أَبِي عَمَّانَ ١٧٦ : ٥ - وَهُوَ إِلْحَاقُ الثَّلَاثَةِ بِالأَحْمَسَةِ إِلْحَاقًا قِيَاسِيًا .
- ١٨٠ : ٢ - قَوْلُ أَبِي عَمَّانَ : « وَكَانَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ يَجِيزُ الخَ » تَقْدَمُ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ أَبِي الفَتْحِ فِي ١٧٦ : ١ - وَهُوَ : وَلَكِنْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ .
- ١٨٥ : ١١ - قَوْلُهُ : « لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحَقَّتِهِ » أَيْ لِحَقَّتِهِ لِحَذْفِ فائِهِ .
- ١٨٧ : ١٣ - سِيَأْتِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِيٍّ فِي ٢٠٣ : ٦ ، ٧ - : « حَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ ، وَأَصْلُهُ حِيحِيْتُ وَعَيْعَيْتُ ، فَقَلَبَ البَاءَ أَلْفًا لِلتَّخْفِيْفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَتَحَرِّكَةً .

١٨٧ : ١٥ - الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطافى اليربوعى التميمى المضرى ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامى الثلاثة ، وزميلاه الفرزدق والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ - هذا البيت من قصيدة له فى هجاء الفرزدق ، وردت فى ص ٦٠ ، ٦١ من الجزء الثانى من ديوانه ، وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو الثانى فيها . ورواه اللسان فى مادة وَجَدَ - ٤ - ٤٥٨ - ٦ - مع خلاف هين بين هذه الروايات الثلاث لاختلاف المعنى .

نَقَعَ الفُؤَادُ : رَوَى ، ونَقَعَ المَاءُ العَطَشَ : أذهبه - الشربة : المرّة الواحدة من الشرب - الحوائم من الإبل : العِطَاشُ جدًّا - وَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ وجودًا : أدركه ، ويجدُه أيضا بالضم لغة عامريّة - الغليل : حرّ العَطَشِ .

١٩٠ : ١ - هو أبو إسحق الزجاج ، تقدّم فى ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ - الشاعر : هو عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، كما جاء فى ١ - ١٢ - ٨ - من كتاب سيبويه - والمرّار الفقعسىّ الأسدى كما جاء فى ذيل هذه الصفحة للأعلم الشنتمرى .

وعمر بن أبى ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة من بنى مخزوم ، بطن من قريش ، شاعر مجيد ، اختص شعره بالغزل ، وكان ذلك مكروها ، والذى شجعه عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا فى الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضلتهم فيه ، ومات سنة ٩٣ هـ .

والمرّار الفقعسىّ الأسدىّ : هو المرّار بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء ، من شعراء الدولة الأموية ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان يهاجى المساور بن هند ، وكان مفرط القصر ضئيلا ، وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء ، ١٧٦ ، ٤٠٨ من المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه فى ١ - ١٢ - ٨ من

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة ، ونسبه الأعلام في ذيل هذه الصفحة للمرار الفقعيّ  
ورواه مرّة أخرى في - ١ - ٤٥٩ - ٨ - بدون نسبة : ورواه اللسان في مادة  
طول - ١٣ - ٤٣٧ - ١٠ .

وقال الشنمري في الموضع الأول : « أراد : وقتلما يدوم وصال ، فقدّم وأخّر  
مضطراً لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت ، ثم  
قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس ، فطابت نفسه بالقطيعة »  
١٩٢ : ١٠ - هذا البيت تقدم في ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ - ليلي الأخيلىّة : هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال من  
بنى الأخيل بن عامر ، كانت من النساء المتقدّمات في الشعر ، وكانت تفد على  
الحجاج وتمدحه وتنال جوائزها ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ - روى اللسان في مادة ر ن ب - ١ - ٤١٩ - ١١ - هذا  
البيت بلفظ الرءوس ، بدل : ظماء . وروى سيبويه في ٢ - ٣٣١ - ٣ - الشطر  
الثاني وحده كهاتين الروايتين . وقال الشنمري في الهامش : الشاهد في قولها  
« مُؤرّسَب » وهو « مؤفّعل » من الأرنب ، فأخرجته على الأصل ، ثم قال :  
وأرنب عند سيبويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبة الزيادة على الهمزة أوّلاً  
في بنات الثلاثة وغيره يزعم أن وزنها « فعلل » وأن همزتها أصلية ، ويحتجّ بهذا  
البيت ، والصحيح قول سيبويه هـ . والحُصُّ جمعُ أحصّ وحصاء ووصفّين من حصّ  
شعره : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حصّ شعره فهو لازم ومتعد - ظماء ،  
الواحد ظمآن وظمأى .

١٩٢ : ١٥ - الآخر هو خِطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو بشر بن نصر  
ابن رباح من بنى مجاشع ، والخطام : الزمام ، ورواه اللسان : حُطام ، بجاء  
مهملة مضمومة .

١٩٢ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه في بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة - والصاليات : الإثافي التي توضع تحت القدر - والكاف الأولى في قوله  
 كما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يُثْفَيْن ، ولكنه أخرجه على الأصل ، نحو :  
 يؤكرم في ٣٧ : ٢٠ ، وفي ١٩٢ : ١٠ - ويقال : « أُنْفِيَتْ أُنْفِيَّةً » إذا نصبها  
 و « أُنْفَيْتَهَا وَثْفَيْتَهَا وَآثْفَيْتَهَا ». وصف دياراً خلت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية  
 لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك. وانظر هامش - ١ : ١٣ - من سيبويه .  
 ١٩٣ : ٣ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ - الصنيع : العمل - لم تُشَفَّ له قدرى : لم تصنع لها أثافي .  
 وهذا كلام على المجاز ، أى ليس عندى وسائل هذا الصنع .

١٩٣ : ٧ ، ٨ - يُسَلِّقِيَّةٌ ويجمعيه : ذكرنا في ٣٧ : ١٨ .

١٩٣ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت ، وصدوره :

لاتقذفتني بركن لا كفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، يمدح فيها النعمان بن  
 المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجردة ، وهى فى ص ١٤٩  
 وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى .

الكفاء : المثل والنظير - وتأثفك الأعداء : التفؤوا حولك فصاروا كالأثافي ،  
 والرفد بكسر ففتح : العصب من الناس . والمعنى : لا ترمنى بما لا أطيق ولا يقوم  
 له أحد ، ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين ، أو يريد : يتساندون  
 فيشد بعضهم أزر بعض فى الطعن فى والنيل منى عندك .

١٩٧ : ١٥ - الحنساء : هى تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية ، من

أجمل نساء عصرها ، وأشعر النساء كافة ، وأجمع رواة للشعر ، أدركت الإسلام  
 وأسلمت وهى عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ - هذا عجز بيت لها وصدوره :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادّكرت

والبيت في وصف ناقاة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت ، فاذا ادّكرته حنّت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلا لفقدتها أخواها صخرا ، وانظره في - ١ : ٢٠٧ من الخزانة ، وفي ص ٧٣٧ من الكامل ، طبع أوروبا وفي ١ - ١٦٩ - ٨ : بن سيديويه .

١٩٨ : ٢ - الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلي من بني الحارث ابن ربيعة ، وهو ابن أخت تأبّط شرا ، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برّاق أعدى العدائين لاتلحقهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد ، المعروفة بلامية العرب لجودتها ، وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ - والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف في الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا راجعا .

والأَيْم : من لزوج له من الرجال والنساء - واليتيم : من فقد الأب - وليل الأَيْسَل : شديد الظلام - وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة - أى تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سليما راجعا في ليل شديد الظلام ٢٠٠ : ١ - يقال : « إيلٌ معايا : مُعْشِيَةٌ » وانظرها في مادة عى -

١٩ - ٣٤٧ - ٧ من اللسان ، وفي مادة ورى - ١٨ - ٢٧٩ - ٣ منته .

٢٠٠ : ٩ - حَيَوَةٌ ، وَضَيَوَنٌ : انظر ٢ - ٦١ - ٤ من سيديويه .

٢٠٠ : ١١ - أَلْبِيَه : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده في المضموم :

« يعنون لُبَّةً » وَسَمِعَتِ أَعْرَابِيَةٌ تَعَاتِبُ ابْنَهَا ، فَقِيلَ لَهَا : لِمَ لَا تَدْعِينَ عَلَيْهِ ؟ قَالَتْ : تَأْتِي لَهُ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيَّيْ » وقالوا : بنات أَلْبِيَّ : عروق في القلب تكون منها الرقّة . وقال المبرّد في المفتوح : « يريد بنات أعقل هذا الحي » .

٢٠٠ : ١٢ - لَحِيحَتُ عَيْنُهُ : التصقت .

٢٠٣ : ٦ - حَاحِيَتٌ وَعَاعِيَتٌ : ذكر في ١١١ : ٤ .

٢٠٣ : ١٣ - أبو زيد النحوى : هو سعيد بن ثابت الأنصارى ذكر في ٦ : ١٢

٢٠٥ : ١٧ - هو متمم بن نويرة بن جَمْرَةَ بن شدّاد بن يربوع ، كان من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بنى يربوع ، وكان لمتمم ولدان شاعران خطيبان .

٢٠٦ : ١ - هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدتها واحد وخمسون بيتا ، وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من شرح ابن الأنبارى للمفضليات ، ويروى قَعِدَكَ ، ويروى فَيَوجَعَا ، ويروى فَيَتَجَمَعَا - وقَعِيدَكَ الله ، وقَعِيدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله - وألّا تسمعيني : للنهى ، وأنّ فى ألّا زائدة - ونكأ الجُرْحَ : قشره - وَيَجَعَا : يَوجَعَا ، أى يؤلم وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادى فى - ٤ ٢١٤ - ٨ ، ١٠ - من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .

٢٠٧ : ١٣ - ظهور : فاعل يدلُّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « أن أصل حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .

٢١٤ : ٥ - وَوَأَصَلَ : انظر اجتماع الواوين فى أول الكلمة فى ص ٤١ س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .

٢١٦ : ١٠ - يُوْحٌ : بالياء المثناة التحتيّة مصروف ، وفيه لغة أخرى هى يُوْحَى .

٢١٦ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد فى ٦ : ١٢ .

٢١٧ : ١١ - الدَدَانُ : اللّهُو واللّعب . فى اللسان فى مادة ددن - ١٧ -

٧ - ٦ لم يجيى ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ، وذكر : البَسْبَرُ ، وقيل البَسْبَرُ أعجمي ، وقيل عربى وافق الأعجمي ، وقد جاء مع



الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن ، وديدن ، وسيسبان ، والددان من السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ - الدَوْدَرَمَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها : العظيم الحصيتين .

٢١٨ : ١ - الشاعر قيل هو مهلهل ، واسمه عدى بن ربيعة التغلبي ، وقيل اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب ، وخال امرئ القيس أحد أصحاب المعلقات ، ويعدّ المهلهل من الطبقة الأولى في الجاهلية .

وقيل : الشاعر هو أخ للمهلهل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ - روى هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة ١٤٨ من الجزء الرابع من كتاب الأغاني . وفي اللسان في مادة وقى - ٢٠ - ٢٨٢ - ٢ . وفي التاج في هذه المادة أيضا ١٠١ - ٣٩٧ - ٨ ت . وفي المقاصد النحوية ٤ - ٢١١ - ٤ ت من هامش الخزانة . وفي فرائد القلائد في ص ٣١١ س ١٥ في باب النداء فيهما . وجميع الروايات مطابقة لرواية ص ، إلا في رواية الأغاني فإنها بلفظ « نحرها » بدل « صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوى في المقاصد والفرائد .

والأوقى جمع واقية ، والواقية : كل ما وقيت به شيئا . ومعناه : ضربت صدرها متعجبة من نجاتي مع ما نقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ، وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ - أوّل : أفعلُّ ، ومؤنثه : وُولى ، نحو : أفضل وفُضلى ، فلما انضمت الواو الأولى في وُولى قلبت همزة فصارت أوّلى .

٢٢٠ : ٥ - يريد بقوله : « لأنه قد بين هذا في أوّل الفصل » قول أبي عثمان في ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ - شنباء للمؤنث ، وأشنب للمذكر من الشنب ، والفعل كفرح : وهو بياض وبريق وتحديد في الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ - قطرى بن الفجاعة ، ذكر في ١٤ : ١١ .

٢٢٣ : ١٣ - هذا البيت من قطعة له في يوم دولا ب ، تقدمت هي الأخرى في ١٤ : ١٢ . - الحفريات : جمع حفرة ، وصف من الحفر ، وهو شدة الحياء والعقل خفير يخفر حفراً وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ - امرؤ القيس : ذكر في ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ - الغارة : اسم من أغار على القوم إغارة : إذا هجم عليهم بالخيال - الشعواء : وصف من شعيت الغارة تشعى شعى : إذا انتشرت - وفرس جرداء : وصف من جرد يجرد : سبق الخيل - اللحيان : العظمان اللذان فيهما الأسنان - السرحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم - ومعروقة اللحيين : قليلة لحمهما - وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ - القائل أمية بن أبي عائد العمري الهذلي ، من شعراء الدولة الأموية ومدحها ، ومن مدحهم مروان ، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد مشهورة ، وله شعر يعنى به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغاني - بولاق .

٢٢٣ : ١٧ - هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة وسبعون بيتا ، وهي في ١٧٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين ، وورد في ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني - دار الكتب - من خمسة عشر بيتا من القصيدة ، مع اختلاف في الترتيب وفي الرواية - وفي الأغاني « يمر » بدل « تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حماراً وحشياً ، ولكن المغنين يغنونه بالتاء على لفظ المؤنث - الجندة : حجر المنجنيق الذي يرمى به .

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني .

٢٢٤ : ٤ - القائل امرؤ القيس في ٥٠٦٨ .

٢٢٥ : ٥ - صدر بيت هو مطلع معلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقَطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

قفا : قيل مخاطب صاحبيه ، وقيل : بل مخاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم لإجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع . ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ . وقيل : أراد قفْنَنَ بنون التأكيد ، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب في الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعداني وأعيناني على البكاء عند تذكرى حبيبا فارقته ، ومنزلا غادرته ، بمنقطع الرمل المعوج بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ — القائل : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ١٧ — عجز بيت لجرير ، صدره :

متى كان الخيام بندى ظلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ، في الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ — القائل هو جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ — صدر بيت له ، وعجزه :

وقسولى إن أصبتُ لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعى النميرى ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاعل بهذه القافية :

٢٢٤ : ١٣ — الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ — القائل جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث

المجاشعى عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهى فى ص ١٦٦ وما بعدها من مشارف الأفاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوَات » .

والعِصَوَات : شجر عظام له شوك ، واحده عِصَة ، والتاء فيه بدل من الواو — والضَّعَوَات : شجر بالبادية مثل الثَّام ، واحده ضَعَعَةٌ ، والتاء فيه بدل من واو أيضا — والتَّوَلِج : كِنَاس الطَّبِي .

٢٢٧ : ٣ — قائله العجَّاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ — ورد هذا الشاهد في ٢ — ٣٥٦ — ٦ من كتاب سيبويه ، وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التيقور ، وهو فيقول من الوقار ، وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استثقالا لها وكرهية للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . وصف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلي : تقادم العهد . والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ ، وهو التاسع والعشرون فيها . وقد وردت في ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد في مادة وقر — ٧ — ١٥٣ — ١١ — من اللسان .

٢٢٩ : ١ — القائل ابن مُقبل ، وهو تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان الذين هجاهم النجاشي مخضرم ، وكان ممتعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ — روى هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي بأيدينا ، ورواه سيبويه الذي نقل عنه المصنف في ٢ — ٣٥٥ — ٢ ت من كتابه ، ورواه اللسان في مادة وفد في ٤ — ٤٨٠ — ٦ ت والتاج في مادة وفد أيضا ٢ — ٥٣٨ — ١٩ ، وروايته في هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » ، واستلوت : أى عطفت وثنت عن ابن جنى في الجزء الثالث .

وقال الشنتمرى في البيت ما يأتي : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استثقالا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البدل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان — والجباير جمع جبَّار ، وهو الملك . أى نَفِيدُ على السلطان فرة نبال من خيره ، ومرة نرجع خائبين مبتسئين من عنده .

- ٢٣٠ : ٣ - ناقة عُشْرَاء : مضى لحملها عشرة أشهر . - الرَّحْضَاء : العرق إثر الحمى ، أو عرق يغسل الجلد كثرةً .
- ٢٣١ : ١٢ - الوَيْئُ : الضعف ، مصدر وَّانَى يَيْئِي كالوَيْئِي والوَيْئِي .
- ٢٣٧ : ٩ - قوله : « كما تقول : في حائض وطامث » يريد كما تقول ذلك في حائض وطامث .
- ٢٣٧ : ١٧ - سار يسور سَوْرًا وسُوْرًا : وثب وثار .
- ٢٣٨ : ١٩ - قوله : « وأما طُلْتُ فهي فَعَلْتُ أصل » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣ : ٤ - قوله : « خفيف وخفاف » ذكر في ٦٩ : ٩ .
- ٢٣٩ : ١٦ - قديم من قدُم بالضم مطرد ، وحديث من حَدَث بالفتح لايطرد ، وإنما حُمِل على نقيضه وهو قدُم فقيل حديث . وضعيف من ضعُف بالضم مطرد وقويٌّ من قويٌّ بالكسر غير مطرد ، وإنما جاء حملا على نقيضه ، هذا بيان ما يريده الشارح .
- وحدَث بالفتح ، وفي القاموس : ويضمّ داله إذا ذكر مع قدُم .
- ٢٤٠ : ٢ - قوله : « ونظيره خفَّ يخِفُّ » تكرر منه .
- ٢٤٠ : ٤ - يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .
- ٢٤٠ : ٥ - أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر في ١١٦ : ١٢ - ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر في ٦٠ : ٩ - قُطْرُبُ : هو أبو علي النحويّ محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيوييه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .
- ٢٤٠ : ١٣ - الأعشى : تقدمت ترجمته في ١١٣ : ١٥ .
- ٢٤٠ : ١٤ - هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهي في ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ - الشاعر هو الشماخ ، ذكر في ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ - هذا ثاني بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمي ،

وردت في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها واحد وثلاثون بيتا ، ويجوز في دار الرفع والنصب والجر - والفتاة : الشابة - والعطل : التي لاحت عليها - والحسنة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ - تَأَبَّطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس

عيلان ، من اللصوص الفتاكين العدائين ، وله في التلصص والفتك والشجاعة والعدو نوادر طريفة ، وهو شاعر جاهلي جيد ، توفي سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له في أول المفضليات عدتها ستة

وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها ، وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال الشارح : « الأشيب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ - الشاعر : هو رِيَّاحُ بْنُ سُنَيْجِ الزنجي مولى بني ناجية ،

وكان فصيحاً ، وقيل : رِبَّاحُ بْنُ سُنَيْجِ .

٢٤٢ : ٨ - هذا البيت من قصيدة له يرد على جرير ويذكر أكثر من

ولدته الزنج من أشرف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهي التي وردت

في النسخ الثلاث ، ولم نجده بها في المراجع التي بين أيدينا ، وهي في ص ٤١٦ س ٣

من الكامل ، والشطر الثاني كله :

طالت فليس تنالها الأجبالا

يريد : طالت الأجبال أو الأوعال فليس تنالها . وقد أورده المبرد شاهداً على أن

طلته وزنه فعَل ، من قولهم طاولني فطالته ، أي فعلوته طولا ، وليس من طول

على فعَل ، وهو ضد قصر ، وانظر الكامل في هذا الموضع .

- ٢٤٥ : ١ انظر باب « ما الباءُ والواوُ فيه ثانية وهما في موضع العين فيه »
- ٢ - ٣٥٩ - ٦ من كتاب سيوييه .
- ٢٥٠ : ٣ - قوله : « ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر في هذا ص ٤١٥ من المُحْتَسَب لابن جنى .
- ٢٥٠ : ٣ - الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة من مجاشع ابن دارم التميمي البصري ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاهما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .
- ٢٥٠ : ٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت وهي في ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه - والحُسْبَى : جمع حُبُوة بضم الحاء وكسرها فيهما اسم من الاحتباء ، وهو أن يضم الرجل فخذه وساقيه إلى جذعه ويشدّها بثوب والكلام على المجاز .
- ٢٥٠ : ١١ - لم نوفق لمعرفة الراجز .
- ٢٥٠ : ١٢ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، وقد وردا في المحتسب لابن جنى في ص ٤١٦ في سورة يوسف ، وفي اللسان في مادة قول - ١٤ - ٩٣ - ات ، وفي التاج في هذه المادة أيضا - ٨ - ٩١ - ١٥ - مع اختلاف كثير في الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبي فهو في بعضها غَضْبًا بالغيين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل - والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .
- وابتذلت : امتهنت - والرحال : الطنافس الحيريّة . ولعله يريد أن مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لأهل له ولا مال .
- ٢٥٠ : ١٣ - قيل إنه جندل الطهوى : لم نوفق لترجمته .
- ٢٥٠ : ١٤ - هذان بيتان من مشطور الراجز وردا في اللسان في مادة خلّ
- ١٣ - ٢٣٣ - ٨ - والتاج في هذه المادة أيضا - ٧ - ٣٠٦ - ١٢ ت مع اختلاف

في الرواية - ونوط : علّق والقياس نيط كقيل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة ، فيقول نوط وقول - الخَلّ : عرق في العنق متصل بالرأس - متمهل : طويل منتصب مستوي .  
٢٥٠ : ١٥ - لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا في مادة خبط في اللسان - ٩ - ١٥٢ - ٥ - وفي التاج - ٥ - ١٢٧ - ٦ - بنصهما هنا ، وفي المقاصد النحوية - ٢ - ٢٥٦ - من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نيرين » ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما ونسبا لرؤية وليس في ديوانه .

والنير بكسر فسكون : عكّم الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقى - تختبط الشوك ، يقال : اختبطت الشجرة : إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها - تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تختبط الشوك فلا يوثّر فيها .

٢٥٢ : ١٣ - القائل : أبوخراسان خويلد بن مربة من بني تميم الهذلي أحد فرسان العرب وفتاكبهم وعدائهم المشهورين ، شاعر مخضرم ، أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر بن الخطاب ، وترجمته في ١ - ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت الأخير فيها ، ذكر فيها فرة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها المذكورة في ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى - والقف : واد بالمدينة ، والمعنى على رواية ابن جني واضح .

٢٥٦ : ٥ - الأصمعي في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر في ٣٨ : ١٤ . أبو الأسود الدؤلي : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكنانى البصرى من سادات التابعين ، ومن أكمل الناس عقلا ، ومن أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وضع



شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف  
وتوفى سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ - هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميرى  
البصرة بالتتابع في قصته ، وانظرها والأبيات في ١١ - ١١٦ من الأغاني - بولاق .

٢٥٧ : ١٤ - في مادة ك و د من اللسان ٤ - ٣٨٦ - ٣ - تقول لمن  
يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كوداً ، ولا همّاً » أى لأهم ولا أكاد .

٢٥٨ : - صَمِيدَ البعيرِ صَمِيدًا : إذا كان لا يستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ - أبوزيد في ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ - الشاعر : هو أبو الخطّاب عمرو بن أحر الباهليّ من شعراء  
الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفى على  
عهد عثمان بن عفّان وأخباره في ٣ - ٣٨ - ٧ ت من الخزانة ، وفي ص ٣٧ ،  
٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ - روى اللسان في مادة عور - ٦ - ٢٩١ - ٥ ، ٧ هذا البيت

بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل في ألف تعرّار الأخيرة في اللسان ما ملخصه : أصله تعرّار بنون التوكيد  
الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين ؛  
إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحدفت لدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول :  
« لم تعرّ » .

٢٦٢ : ٧ - الأصمعي ذكر في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر ، ذكر

في ٣٨ : ١٤ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ - هذا بيت من مشطور الرجز له ورد وحده في قسم المفردات

من ديوانه - وتيّه نفسه وتوّه بمعنى : أى حَيَّرَها وطوَّحَها ، والتَّيّه : المفازة  
يصلّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو عليّ الفارسيّ : ترجمته في المقدمة ، والشاعر الذي أنشد له أبو ذؤيب الهذليّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه .

٢٦٢ : ١٧ - هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا في ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناها واحد ، وهو دَخَنَ عليها ليطردها من خلاياها ويشتار العسل - والأُيام بضم الهمزة وكسرها : الدخان - وتخصّبت : اجتمع بعضها إلى بعض - وثبات : جماعات ، الواحدة ثَبَّةٌ - يقول : « لما أخرج النحل من خلاياه بالدخان تجمع جماعات ذليئة مكتئبة ، وفي رواية تحيَّرت ، أي لا تدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - ورؤبة ذكر في ٤ : ٧

٢٦٣ : ١٠ - تقدم هذا الشاهد في ٢٦٢ : ٩ .

٢٦٣ : ١٣ - جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٦٣ : ١٤ - هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان

وسبعون بيتا وردت في ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البين هنا : الفرقة - والحليط : المخالط للواحد والجمع - والأقران : جمع قرّان

وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين - يقول : إن أصفياه المخالطين له ، خالفوه

وفارقوه ، وقطعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طاعوه ما فارقوه .

٢٦٣ : ١٥ - الراجز : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة

وتسعون بيتا ، وهو الخامس عشر فيها ، وهي في ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ،

ورواه اللسان في مادة علكس - ٨ - ٢٤ - ١٣ - بالباء بدل الواو في أوّله .

والفاحم : الأسود - واعلنكس الشعرُ : اشتد سواده وكثر - يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عاجلته حتى كثر واشتد سواده .

٢٦٤ : ١٥ - لعله يريد بقوله : « وهاهنا وجهٌ ظاهر غير هذا » أن الأصل في مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وأن يفعل بضمها داخلٌ عليه نحو : قتلت يقتل ، ونصر ينصر ، وانظر قوله في ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ - أبو زيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ - لايجول معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ - الخليل في ١٢١ : ١١ - والأخفش : هو أبو الحسن وذكر

في ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ - رؤبة العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه

عدها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهي في ص ١٦٥ وما

بعدها من ديوانه . وورد في مادة غَوَّلَ من اللسان - ١٤ - ٢٢ - ٥ - ومن التاج

٨ - ٥١ - ٢٤ - وفي مادة مطا من اللسان - ٢٠ - ١٥٣ - ٢ ت ، ومن التاج

١٠ - ٣٤٥ - ٥ - وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميله » في آخره ، بدل

لفظ « متيه » ومعنى اللفظين واحد - وتمطت : سارت سيرا طويلا ممدودا -

والغَوَّلُ : بُعِدُ المفازة ، لِإِنَّه يَعْتَالُ مِنْ يَمْرَ بها - والمَيْلَة : أرض تولّه الإنسان ،

أى تخييره - والمَيْتِيَه : أرض مُضَلَّة ، وهي التي يتيه فيها الإنسان كالتبئة والتبياء

٢٦٧ : ٦ - مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاولت ، وبايعت ، وتناولنا ،

وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عودت ، وتعودت ، وعودت ، وتعودت »

ومثال قوله : ولا ياء : « حسيرت وتخيرت ، وزينت ، وتزينت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ - هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله ،  
وعلى نسبته لقائله في - ١٩١ : ١ ، ٥٢

٢٦٨ : ١ - قوله : « وقولهم : استنوق الحمل : أى صار كالناقة في ذُلها ،  
وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه ،  
ولمن يُظنّ به غناءٌ وجلّد ثم يكون على خلاف ذلك ( الأمثال للزمخشري ) .

٢٦٩ : ٥ - الشاعر هو المثقّب العبدى ، واسمه محصّن ، وقيل عائذ بن  
محصّن بن ثعلبة ، شاعر جاهلى قديم ، وله شعر جيد ، وترجم له في خزانة الأدب  
الكبرى والشعر والشعراء لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ - يُسَيِّبُ الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه  
عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه - تجاليدى : جسمى - الأفتاد : خشب الرحل ،  
واحد قَتَدٌ ، أو هي أدوات الرحل كله - الناوى : السنام والظهر - والفدّان :  
القصر المشيد - والمؤيد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت في مادة جلد في اللسان  
- ٤ - ٩٧ - ١٦ .

٢٦٩ : ٨ - هو طرفة بن العبد ، تقدم في ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ - هذا البيت الثانى والتسعون من معلّمته وهى عشرة أبيات  
ومائة بيت ، وهى فى ص ٣٠٨ من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل ، ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّ .  
وروى البيت بالرفع والنصب فى الوظائف والساق - والمؤيد : الداهية والأمر العظيم ،  
والخطاب فى المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور فى البيت السابق  
وهو والد طرفة - وهو يلومه فى الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانة  
الأدب - ١ - ٥٠٥ - ٤ وما بعده ، ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ - شأز : غليظ مرتفع مشدّ .

- ٢٧١ : ٤ - مُقال : اسم مفعول من أقاله البيع : إذا فسخه وهو يأتي .  
 ٢٧١ : ١٤ - يشير بقوله : « وقد تقدّم القول في مشاركة الأسماء من  
 هذه الأفعال - الأفعال التي جرت عليها » إلى قول أبي عثمان في ٢٦٩ : ١٧ -  
 وأوله ؛ والأسماء من هذه الأفعال - وفي ٢ - ٣٦٣ - ١٢ - من سيبويه كلام  
 في هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .  
 ٢٧٢ : ٧ - الأفكل ، ذكر في ٣٧ : ١٥ - الأيدع : ذكر في ٣٧ :  
 ١٦ - تَنَضَّب : ذكر في ٩٤ : ١٠ .

٢٧٢ - ٨ تنفل في ٩٤ : ١٠ .

- ٢٧٣ : ١ - الأفكل : ذكر في ٣٧ : ١٥ - والأيدع : ذكر في ٣٧ :  
 ١٦ - الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزمه : أي جميعه .  
 ٢٧٣ : ١٨ - يريد بقوله : « الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال »  
 الأسماء مثل « يَقُومُ ، وَيَبْيَعُ » مصححين علمين غير منقولين من « يَقُومُ ،  
 وَيَبْيَعُ فِعْلَيْنِ مَعْتَلَيْنِ .

- ٢٧٥ : ١٥ - بناتُ ألبَيِّه : في اللسان مادة لب - ٢ - ٢٢٦ - ١٤ -  
 وقال المبرد في قول الشاعر :

قد علمت ذاك بناتُ ألبَيِّه

يريد بنات أعقل هذا الحى .

- ٢٧٦ : ١ ، ٢ - اللبُّ : العَقْلُ ، وجمعه ألبابٌ وألببٌ ، وانظر

٢٠٠ : ١١ .

- ٢٧٦ : ٣ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

- ٢٧٦ : ٩ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

- ٢٧٦ : ١٥ - أغالت المرأة ولدّها وأغيلته في ١١٧ : ١٣ .

- ٢٧٧ : ١١ - ابن مِقْسَمٍ ، ذكر في ٢٨٢ : ٢ .

٢٧٨ : ٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكيت ، فالسكيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن وبنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ - أغالت المرأة وأغيت : ذكر في ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٧٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ - البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من شواهد الرضى على الكافية ، ومن شواهد شروح الألفية ، وقد ذكر مع البيتين في الموضوعين . وقال البغدادي في ٣ - ٥٦٠ - ١١ من الخزينة في البيت الثالث عن ابن جنى علته رفعه أنه شبه أن بما ( المصدرية ) فلم يعملها في صلتها ، ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتم الرضاغة برفع يتم - وقال العيني في المقاصد النحوية - ٤ - ٣٨٠ - ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ - أبو ذؤيب الهذلي : ذكر في ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ - هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثى بها بنين له ماتوا في عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وهي في ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبهه طرائق الدم في أذرع الاثنى بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة - والظبية : طرف النصل ، والجمع ظبات . وتزيد تاجر كان يبيع العصب بمكة . وهو يزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب إلى بني يزيد البرود التزديدية .

٢٨١ : ٣ - هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني البصرى الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالى .

٢٨١ : ٦ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ٦ - أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصارى ، ذكر فى ٦ : ١٢ .  
عمرو بن عبيد بن بابٍ أو عثمان البصرى من القراء ، وردت عنه الرواية فى حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصرى ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف .  
بشار بن أيوب الناقد ، وتوفى سنة ١٤٤ .

٢٨٩ : ٩ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٨١ : ١١ - البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان فى مادة : زم - ١٥ - ١٦٤ - ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها فى مادة قبن - ١٧ - ٢٠٧ - ٨ ت . وروى البيتين الأولين فى مادة قب - ٢ - ١٥٣ - ٣ - وفى مادة حمر - ٥ - ٢٩٢ - ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى فى شرحه الشافية ٢ - ٢٤٨ - ١٢ وكذلك البغدادى فى شرح شواهد الرضى على الشافية فى ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها فى هذه المواضع .

الخاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذى يجعل فى أنف البعير ليقاد به ، وزأمٌ أصله زامٌ ، اسم فاعل من زمّ البعير يزّمه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذى يجعل فى البرة والمِقْوَد .

٢٨١ : ١٢ - كَشَّيرٌ : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من

عمرو بن خزاعة تم من الأزد فى الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكثرة نسيبه بعزة ، نسب إليها وعرف بها فقليل : كثير عزة ، مات سنة ١٠٥ هـ .

٢٨١ : ١٢ - يشير إلى قول كَشَّيرٌ :

إذا ما العوانى بالعبيط احمّارت

وقد رواه المؤلف في ص ٢٣ من كتابه المحتسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ - الراجز : معروف بن عبد الرحمن : لم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيديويه في ٢ - ١٨٥ -

١١ - بلفظ عَيْش بدل دَهْر ، ورواه اللسان في مادة ثوب - ١ - ٢٣٨ - ١ ت وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب في ص ٤٣٩ س ٢ من مجانسة وأعاده في ص ٤٣٩ نفسها في س ٨ وفي ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتاً أخرى ، مع خلاف في رواية الشاهد - وقال فيه : الأعلم الشتمرى في ذيل صفحة سيديويه المذكورة آنفاً - والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيهاً بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب استثقالاً لضممة الواو في أفعل ، ولذلك هزة في أثوب :

والمعنى : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

٢٨٤ : ١٧ - تحجّر : ذكر في ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، أورده اللسان في مادة دوف

١١ - ٧ - ٦ - وقال : « دُفْتُ الدواءَ وغيره أى بلسَلتُهُ بماء أو غيره فهو مَدُوفٌ ومَدُوفٌ ، وكذلك مِسْكٌ مَدُوفٌ : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية في اللسان « مَدُوفٌ » بالرفع وبغير ال .

٢٨٥ : ٦ - أبو العباس : هو المبرد في ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ - أبو عمرو بن العلاء :

اسمه كنيته ، وقيل اسمه : زبّان بن العلاء بن عمّار التميمي المازني ، كان من أكثر الناس علماً بالعربية وغيرها ، وبالقرآيات نحوياً لغوياً ثقة مرضياً ، توفي سنة ١٥٤ هـ



٢٨٦ : ١٣ - لم نُوفِّقْ لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ - في اللسان في مادة ط ي ب - ٢ - ٥٣ - ات ، وطيب

الثوب وطابه عن ابن الأعرابي قال :

فكأنها تُغَاخِطُ مطيوبة

جاءت على الأصل كَمَخِيوطٍ وهذا مُطَرِّدٌ .

٢٨٦ : ١٥ - عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ : هو عَلْقَمَةُ الفَحْلُ من تميم ،

كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر ، وتحاكما إلى أم جندب زوجة امرئ القيس فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة ، فحكمت لعقمة ، وتوفي سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ - هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا هو

البيت الحادى والعشرون فيها ، ونصه كله :

حَتَّى تَذَكَّرَ بِبَيْضَاتٍ وَهَيْجَةٍ يَوْمٌ رَدَّأذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومٌ

وهي ثانی قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسك سنة وهو وغيره من بعض أبيات القصيد يصف بها ظلما ، وقبلها يصف ناقة :

٢٨٦ : ١٧ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل ذكر في ١٢١ :

١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ :

الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن سعد الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ :

٢٨٨ : ١٠ - هو سُلَيْمِ بْنِ السُّلَيْكَةِ السَّعْدِيِّ أحد أغربة العرب وعدائيا

الذين لا تلحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس ونجدة ونوادير طريفة .

٢٨٨ : ١١ - الصَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .  
 واللحم المعرَّض : الذى لم يبالغ فى إنضاجه ، ويروى المُعَرَّضُ بالعين المعجمة ،  
 واللحم الغريض : الطرى ، ولعلّ هذا من ذلك ، ويروى المعرَّض بالعين والصاد  
 المهملتين ، أى الملقى فى العرصة ليجفّ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت  
 فى مادة صرب - ٢ - ١١ - ٨ - بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .

٢٨٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر  
 بيتا ، وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى  
 فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع  
 بيروت ولم ينسبها لقائلها :

وروى اللسان البيت الثانى من الشاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور - ٥ -  
 ٢٩٩ - ٦ - ولم ينسبه كذلك - وفى النوادر .

وأما قوله : من العَيْنِ الحَيْرِ ، فإنه جمع عَيْنَاءَ ، وكذلك جمع أَعْيَيْنِ ، والحَيْرِ  
 جمع حَمَوْرَاءَ ، فكان ينبغى أن يقول : من العَيْنِ الحُورِ ، ولكنه اتبع الحَيْرِ العَيْنِ ،  
 وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلط هـ - والعَيْنَاءُ : الواسعة العين ، والمرأة  
 الحَوْرَاءُ : البيضاء ، والعَيْنِ الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير  
 ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ - الراجز : منظور بن مَرْتَدٍ الأسدَى الفقعسىّ يصف رمادا ،

ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ - هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور  
 بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيبويه والشتمرى فى ١ - ٣٠٢ - ثلاثة منها  
 بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادتي كفر ٦ - ٤٦٤ - ٢ -

روح - ٣ - ٢٨٢ - ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مमारواه ابن جني - يعفيا :  
 يطمس آثارها - والمور : ما طيرته الرياح من التراب - والدجن : لباس الغيم  
 السماء - والمهمور : المنسكب - ودرس الرسم يدرس : عفا وانمحي - ومكفور :  
 سفت عليه الريح التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح - ورماد  
 مكتتب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكتيب - وممطور : أصابه المطر .

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ - الخليل ، ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد الأحنف : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ - أبو زيد سعيد في ٦ : ١٢ - ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل

هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ - ورد هذا البيت بنصه هذا في ٤ : ١٣ - من النوادره وبعد :

ويروى الجنودا - والحدود : جمع جد وهو الحظ والسعادة والغنى أو أبو أحد  
 الوالدين - يأمرهم بتقوى الله ويحذرهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ - القائل : هو مردأس بن حصين من بني عبد الله ابن كلاب جاهلي

٢٩٠ : ٩ - هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت

في ص ٥ ، ٦ من النوادر - والقبيلة : اسم فرسه - تجيها بفتح الجيم وكسرهما :  
 واجهنا وانظرها في النوادر .

٢٩٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٣ ، ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ - والخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ .

٢٩٥ : ١٣ - مَكْوَرَةٌ ، وَمَزِيدٌ : اسمان .

٢٩٦ : ٢٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١٢ .

٢٩٧ : ٢ ، ٦ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩٧ : ٨ ، ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩٩ : ٣ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ٣ .

٢٩٩ : ٤ ، ١٥ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٩ : ٩ ، ١٢ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣٠١ : ١ - الشاعر هو أبو جُنْدُب بن مرة الهنلي ، وكان بنومرة عشرة

منهم جندب ، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدائين لا يدركون ، وكان جندب هذا

أشدّهم ، وله في السطو والغزو وقائع قلّت على شجاعته وشدة بأسه ، وهو شاعر

مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات في الحرم وهو يعتمر .

٣٠١ : ٢ - ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي : المصوفة : الأمر يشفق

منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المصوفة ،

والمضيفة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغلث جاري من شدة نزلت به

أسارع إلى نجدته .

٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣٠١ : ٨ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٠١ : ١٤ - الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان

الديلمى ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، كان ديناً ورعاً على

تبيه وعُجُوب وتَعْظُم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

٣٠٣ : ٧ - الراجز : العجاج في ٤٦ : ٩ .

٣٠٣ : ٨ - هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجّاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهي في ص ٢٦ وما بعدها من ديوانه - والثائبس : ضد الوحشة - والتّوار : النفور من الريبة - والمعنى : أتنهنّ يؤنسنن مع النفور من الريبة .

٣٠٣ : ١٣ - الأعشى : ذكر في ٦٣ : ١٥ .

٣٠٣ : ١٤ - هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهي في ص ٤٦ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية - هو الزنْبِق ، بدل : العنبر ، والزنْبِق : دهن الياسمين - ويضوع : يتحرك فينتشر - أصوْرَة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة - وعنبر ورد : أحر يضرب إلى صدرة حسنة - والأردنان : جمع رَدَنٍ وهو مقدم كم القميص - شملي : عام .

والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشوت .

٣٠٥ : ٥ - الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي المنقّب بالصعق

أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث في الغزو والسطو تدلّ على بطولته .

٣٠٥ : ٦ - روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه في مادة

لف - ١١ - ٢٣١ - ٨ ت .

٣٠٦ : ١٧ - الشاعر : هو الأخطل في ٢١ : ٣ .

٣٠٦ : ١٨ - هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا

يمدح بها بشر بن مروان ، وهي في ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .

٣٠٧ : ١٠ - نافع بن أبي نعيم ، هو أبو عبد الرحمن الليثي فهو من مواليتهم ،

وله عدة كُتبي أخرى ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد ، صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعاية ، أخذ القراءة عرضا عن سبعين تابعيا ، توفي سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠ وقيلت أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ - خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي ، من القراء ؛ أخذ عن نامع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي .

٣٠٨ : ٦ - رؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ - هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتا يمدح بها الخارث ، وهي في ٧٧ وما بعدها من ديوانه .

٣٠٨ : ١١ - الخليل في ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ - الشاعر : هو حميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو عشق بثينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها رد عنها ، فكانا يجتمعان سرا وهما مراقبان ، ولم يرميا بريية ، وأوذى من أجلها كثيرا ، شاعر فصيح مقدم جامع للشعر والرواية ، توفي سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ - ١٥ - هكذا ورد البيت في اللسان في (عون) ١٧ - ١٧٢ - ٧ وفيه لا يأتي في المذكر مفعّل « بضم العين » إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما المعنُون والمكْرُمُ ، والمعنُون : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » في ردّ الوشاة وإن كثروا .

٣٠٨ : ١٧ - الآخر هو أبو الأخرز الحِمّاني الراجز ، أحد بني عبد العزى ابن كعب بن سعد ، وعبد العزى هو حِمّان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ - هذا عجز بيت له رواه اللسان كله في منسوبنا إليه في مادة كرم - ١٥ - ٤١٦ - ٩ - ، وفي مادة يوم - ١٦ - ١٣٨ - ٧ ت فانظره فيه في هذين الموضعين .

٣٠٩ : ١ - الآخر : هو عدى بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهلي ، كان جدّه حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، قلّما سبّ ، تعلم العربية والفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ - البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدى في الجزء الأول من الأغاني وفي ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء ، وفي ص ١٨٤ ج ١ من الخزانة ، وشيء من ذلك في ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزانة - والمألك : الرسالة ، وقد يكون جمع مألكة ، وهي الرسالة أيضا ، والرسالة هي قوله :

أنه قد طال حبسى وانتظاري

٣١٠ : ٢ - أبو إسحاق الزجاج : ذكر في ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ - حنّاءات السويق : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا

ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء - رثأته : مدحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ - الرثينة : الابن الحامض يحلب عليه فيخثر ويغلاظ .

٣١٠ : ١٨ - أبو عبيدة : ذكر في ٧٥ : ١٨ ، ورؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ - الحسن البصرى : هو بسار مولى أم سلمة ، أحد أئمة الهدى

والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قنطري بن الفُجاءه . وصادر كاتباً في دولة معاوية أو إلى خراسان الربيع بن زياد ، توفي سنة ١١٠ هـ ، وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ - انظر تفسير الكشاف للزمخشري في تفسير هذه الآية ١٦ من

سورة يونس ١٠ .

٣١٠ : ٧ - وانظر تفسير هذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ في الكشف  
أيضاً - الشاعر : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجعده لو أضاءهما الوقود

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتاً يمدح بها هشام بن عبد الملك  
وهي في ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه - واللام في : حُبَّ : جواب قسم محذوف  
ولم يأت بقدم مع أن الفعل ماض مثبت ، لإجرائه مجرى فعل المدح كقولك : والله لنعم  
الرجل محمد ، وحَبَّ بفتح الحاء وضمها ، أصله : حَبَّبَ كَشْرُف ، أي صار  
محبوباً ، فأدغم ونقل ضم العين إلى الفاء ، وموسى وجعدة : ولداه ، وصفهما  
بالكرم ، وكنى عنه بإيقاد النار ، يعنى أوقدا نار الضيافة ، فأضاء وجوههما الوقود  
٣١٢ : ٩ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ - روى اللسان هذا البيت في مادة ركل - ١٣ - ٣١٣ - ١٤  
وفي مادة مدن - ١٧ - ٢٨٩ - ١٢ - منسوبا للأخطل في الموضوعين ، وروايته  
كرواية ابن جنى ، غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » ، وقال  
البيت في وصف الخمر - وهو أول بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتاً وردت  
في ص ٥ وما بعدها من ديوانه - ابن مدينة : يقال للرجل العالم بالأمر الفطن : هو  
ابن يجدها وابن مدينتها وابن بكدتها - المسحاة : المجرقة من حديد يجرف  
بها الطين - ويتركّل : يضرها برجله لتدخل في الأرض .

٣١٤ : ٩ - المشوار : المكان الذي تعرض فيه الدابة بالإحراء للبيع ونحوه ،

وله معانٍ آخر .

٣١٤ : ١٦ - الهيام بالفتح : تُراب يخالطه رمل ينشَفُ الماء نَشْفًا .

٣١٥ : ٢ - الهيام بالضم : أشدّ العطش مصدر ، وقيل اسم منه .



٣١٥ : ٤ - سايور : فاعول من سيرت .

٣١٥ : ٥ - أهوناء : جمع هيّين ، والهيين : السهل - أعبياء : جميع عيّل : يقال : عنده كذا وكذا عيلاً - أبناء جمع بسّين ، والبين : الواضح .

٣١٨ : ٦ - هو المبرد : ذكر في ٦ : ١٢ .

٣١٨ : ١٢ - النّحاز : داء يأخذ الدوابّ والإبل في رثاتها فتسعل سعلا

شديدا ، وقد تحزّز البعير ونحزّز نحزا صار به نُحازُ .

٣١٨ : ١٣ - الشّماخ : ذكر في ١٠٩ : ١٣ .

٣١٨ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له علمتها تسعة وخمسون بيتا ، والشاهد

هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات - والوسمي : المطر

الذي يسم الأرض بالنبات - السّسني : شوك البهيمى ، وهو نبت معروف من أحرار

البقول ، والأخله جمع خلال ، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لثلا يرضع ،

والمُسّهج : الذي لهجت فصاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى :

أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجفّ فصار يتأذى بسسني البهيمى .

٣٢١ : ١٦ - التّحليّة : شعر وجه الأديم ووسخه وسواده .

٣٢٢ : ٩ - أبو ذؤيب : ذكر في ٢٦٢ - ١٦ .

٣٢٢ : ١٠ - هذا البيت من قصيدته المشهورة التي رثى بها خمسة بنين له

ماتوا بالطاعون في عام واحد ، وفي رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا

في يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وردت في القسم

الأول من ديوان المهذلين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حروف المضارعة

في إخال - وعبرت : بقيت - وناصب : أى ذى نصّب بالتحريك ، وهو الجهد

والتعب - ومستتبع : مستلحق من استتبع فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا

مذهوب بي ، وصلّئز إلى ما صاروا إليه .

٣٢٢ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلِي .

٣٢٢ : ١٢ - لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا - المرء : الممارسة والجدل - وجونة : قبيلة لإيها نسبت تميم - وكأثره الماء إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومي تميم جوثة ذات الكثرة والعزة .

٣٢٢ : ١٥ - اليسروع والأسروع : الندودة الحمراء تكون في البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ - الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر في ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو في - ٢ - ٣٦٥ -

٤ - ت منه ، ورواه صاحب اللسان في مادة دور . ورواية اللسان مخالفة لرواية ابن جنى وسيبويه وهما بنص واحد ، ولم ينسبه سيبويه لأحد . وقال الشنتمري في هذا البيت : استشهد به أضحة الواو في تَدْوِرَة حيث كانت أسما ، ليفرق بين تفعل إذا كان أسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب . والتدْوِرَة : مكان مستدير تحيط به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المنصبوب على الذبال - والسليط : الزيت ، ويقال : دهن السمسم وانظر الشنتمري في هامش ٢ - ٣٦٥ من سيبويه .

٣٢٦ : ٣ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ - الطَّوَكَل : حيل طويل تشدّ به الدابة - السَّمَل : وهو الخلق

من الثياب - السَّمَلُ : الشمال : وهي ريح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ - المراد بقونه : فجعلوا الهزمة بعد الواو والياء بين بين : أن

ينطق بالهمزة نطقا بينها وبين الياء في خطيئة ، وبينها وبين الواو في مقروءه ؛ ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروعة هكذا مقروو/ة فزدنا واواً قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو - وكذلك فعلنا بهاء/ة وألاء/ة، فزدنا ألفا في كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ - رجلٌ مالٌ : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ - يوم راحٌ : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ - الحُرْزُرُ : ولد الأرنب - والبرزُرُ جمع بيزرة : وهى الشارة أو

السلاح .

٣٣٥ : ١٠ - رجلٌ نَوْمٌ : فى القاموس : النوم : النعاس أو انرفاد -

وهو نائم ونوؤوم ونؤومة كههمزة وعسرد - ورجل سؤولة من سئلت تسال  
الآتى فى ٣٣٦ : ١ - لغة أخرى واوية فى سأل . - وأؤومة من لام ، وعيية  
من عاب كلها للمبالغة فى الفاعل .

٣٣٥ : ١١ - صيرٌ جمع صيرة : وهى حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ - الحُضْضُ والحُضْضُ : دوا يتخذ من أبوال الإبل ، وفيه

لغات أختر - المررُ جمع ميرة : وهى القوة ، ولها معان أخر .

٣٣٦ : ١ - سأل يسال كخاف يخاف سؤوالا بالضم والكسر : لغة أخرى

واوية فى سأل .

٣٣٧ : ١٢ - قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلص من

لاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

٣٣٨ : ١٢ - الشاعر : هو عدى بن زيد بن حماد ذكر في ٣٠٩ : ١ .

٣٣٨ : ١٣ - هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أوردته في

٢ - ٣٦٩ - ١ - من كتابه منسوباً إلى عدى المذكور ، وقال فيه الأعمى اشتتمرى

في ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك النواو من سَوْر بالضم على الأصل تشبيهاً

للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً - والبيت

كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو في ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية

للبيهدادى فانظره في الموضوعين . وفي ٢ - ١٢٧ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية

٣٣٨ : ١٤ - أبو زيد : هو سعيد : ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ - الشاعر في اللسان مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ هو عبد الرحمن بن

حسان بن ثابت ، وهو في ٧٦ : ١٠ .

٣٣٨ : ١٥ - البيت من شواهد شروح الألفية ، أوردته العيني في ٣٧٨ :

٧ ت من كتابه فرائد القلائد ، وفي ٢ - ٥٣٠ - ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية

من هامش الخزانة بخلاف هـين .

وقال في المقاصد : لم أقف على اسم قائله ، وهو من المتقارب - وأعرّ : أبيض

والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات - وأحم ، الحمة : لون

بين اللدمة والكدمة . واللثات جمع لثة - والسوك جمع سواك - والإسحل : شجر

تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان في مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ - ونسبه

إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .

٣٣٨ : ١٧ - قعنب الغطفانى : هو قعنب بن ضحمة بن أم صاحب من

شعراء الدولة الأموية . وكان في أيام الوليد .

٣٣٩ : ١ - هذا البيت له ، وهو في ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفي ١٧ -

١٣٠ - ٦ من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره في ١ - ١١ - ١ -

من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضمُّوا فبنه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . ووصف أنه جواد لا يصرفه العدلُ عن الجود ، وأن كان النوى يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله ، وإنما يريد أن جوده تنبيه ، فلا سبيل إلى أن يكفه العدل عنه ، وانظر قول الشنتمرى في ذيل ١ : ١١ من كتاب سيبويه .

٣٣٩ : ٣ - الآخر : هو أبو النجم العجلي : ذكر في ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ - هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سماها رؤبة أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى ، وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل - ١٣ - ١٢٣ - ٦ من اللسان ، وفى ١ - ٤٠١ - ١٣ من الخزانة ، وفى ١ - ١٩ - ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ - ٣٠٢ - ٧ رواية كرواية الطرائف ، فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ - الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحفما بدل الوجى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه .

والوجى : الحفما ، وهو رقة انقدم والحف والحافر . والحفما أيضا : المشى بغير خف ولا نعل - والأظللُّ هو الأظللُّ ، والأظللُّ من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خفٌ للبعير - يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفَيْه .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ - ١٦١ - ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال

فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظللُّ ضرورة ، أراد الأظللُّ :

وهو باطن خف البعير :

٣٣٩ : ٨ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ — أبو زيد : هو سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ — هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر في ٢٨ : ٢ —

هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر في ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ — أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه — ٢ — ٤٤٤ — ٨ بهذه

الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق — ١٢ — ٢٥٥ — ٣ ت — ونسبه في روايته إلى ثعلب ، وخالفه في شرح « غير مورقة » إذ قال ثعلب : « غير مورقة » يعنى غير مصيبة ، وقال اللسان : يعنى غير حائبة — وأورق الغازى : أحقق وغنم ، وهو من الأضداد — والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع ما هن من التأثير والإصابة

قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ — « بَيْضٌ » الذى جرى مجرى جمع « بَيْض » إنما هو جمع

بَيْضِ السابن ذكره فى آخر قول أبى عثمان ٣٩٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج

بَيْضٌ » جمع « بَيْضِ » ، وفى أول هذا القول لأبى عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ

يقول : « ومن قال « رسلٌ » فأسكن قال « ببيض » أى فى بَيْضِ جمع دجاجة

« بَيْضِ » لا جمع « أبيض » وإنما هو مشبه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ — روى البيت فى المقاصد النحوية فى « ٥٨٨ ٤ » ٣ — من

هامش الحزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فى طولها ، قال العينى : وقد

رواه القالى طولها على القياس . ورواه المبرّد فى الكامل ص ٥١٢ س ١٣ على القياس

أيضا وبلفظ أشداء ، بدل : أغرّاء .

٣٤٣ : ٤ — القارةُ : الصخرة السوداء ، وقيل الصخرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ — لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر — وقال البغدادى فى — ٣ —

٤٢٩ — ٢ — والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

٣٤٣ : ٦ - هذا البيت ذكر في ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية  
 للبغدادى ، وفي ٣ - ٤٢٩ - ٦ - من الخزانة ، وهي في شرح شواهد الكافية  
 للبغدادى أيضا ، وفي ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعيني ، وفي ٤ - ٥١٧ - ١٧ -  
 من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد النحوية للعيني ، وكل هذه الروايات فيها :  
 « أخو بَيْصَات » بدل « أبو بَيْصَات » - والرائح : السائر ليلا - والتأوب :  
 السائر نهارا - ورفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما في السير - والسبوح :  
 الحسن الجَرْمِي أو اللّسِين اليدِين في الجَرْمِي . يصف ظلما ( ذكر النعام ) شبه به  
 ناقته فيقول : ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بَيْصَات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى  
 بيضاته .

٣٤٥ : ١١ - العَوْدُ : الجمل المسنّ وفيه بَقِيَّة ، والجمع عَوْدَةٌ .

٣٤٦ : ١٤ - أبو العَبَّاس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ - ابن مقسم : ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ - أبو بكر : في الموضوعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر في ٨٢ :

٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته في ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ - أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ - ذِكْرَةٌ : من جموع الذكّر ، وهو خلاف الأنثى .

٣٤٨ : ١٣ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة له بمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أميّة

وعادتها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهي في ص ١٨٢ وما

بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ يعين بدل يندين ، واللفظان بمعنى واحد : هو

البكاء على الميت ، وعدّ حسناته - والبيت في مادة نجم - ١٦ - ٤٦ - ٨ ت من

اللسان - واللمع هنا الإشارة - والمثاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن -

ومُسَلَّبَةٌ : وصف من سلَّبت المرأة : إذا مات ولدُها - وفتيان ضرُس اللدهرُ  
والخُطْبُ : من عضَّتْهم الحرب وأحداث الزمان وما سِواها فصاروا خبيرين علماء  
بها - والخُطْبُ : الخطوبُ بخذف الواو . شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائمة  
تشير بخرقه - وانظر شرحه في الموضوعين .

٣٤٨ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ -- هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في مادة خلق -- ١١ -

٣٤٣ - ١٣ من اللسان بلفظ « ابتلَّت » بدل « بُلَّت » - والحلاقيم جمع حُلُقُوم ،  
والحُلُقُوم : طرف الخلق ، والحَلْتُق : مخرج النفس ، أو هو مساخ الطعام والشراب  
إلى المرىء ، والجمع حُلُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

٣٤٩ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان مادة نجم

- ١٦ - ٤٦ - ١٦ - بهذا النص شاهدنا على أن نُجْمًا بضمين جمع تَجْمٌ .

٣٤٩ : ٥ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز - مُصَمِّمَاتُ الأُمُور :

الأحداث الشديدة - يريد بالأُمُر : الأُمُور ، وفي اللسان في مادة أمر - ٥ - ٨٦ -

٥ - والأُمُرُ : الحادثة ، والجمع أُمُورٌ ، لا يكسّر على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ - ثِيْرَةٌ من جموع ثَوْرٍ - والرثعُ من جموع راتعٍ ، والراتع :

الذي يأكل ويشرب رَعْدًا في الريف .